شذرات من وهوامش على سيرة ذاتية

منصور خالد

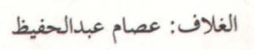
الدبلوماسية السودانية في نصف قرن

الجزء الرابع






رؤية


الغلاف: عصام عبدالحفيظ



شـــذرات

من، وهوامش على، سيرة ذاتية

(الجزء الرابع)

منصور خالد

شذرات

من، وهوامش على، سيرة ذاتية

الجزء الرابع

الدبلوماسية السودانية في نصف قرن



للنشر والتوزيع

2018

الكتاب : **شذرات من، وهوامش على، سيرة ذاتية**

الدبلوماسية السودانية في نصف قرن (الجزء الرابع)

تأليف : **منصور خالد**

المدير المسؤول : **رضا عوض**

رؤية للنشر والتوزيع

القاهرة : 0122/3529628

8 ش البطل أحمد عبد العزيز – عابدين

تقاطع ش شريف مع رشدي

Email: Roueyapublishing@gmail.com

فاكس : 25754123 (202) +

هاتف : 23953150 (202) +

الإخراج الداخلي : **حسين جبيل**

الغلاف والإشراف الفني : **عصام عبد الحفيظ**

جمع وتنفيذ : **القسم الفني بالدار**

الطبعة الأولى : 2018

رقم الإيداع : 2018/4120

الترقيم الدولي : 978-977-499-300-8

المحتويات

الموضوع		الصفحة
الفصل الأول	: ضبط المصطلحات	11
الفصل الثاني	: الدبلوماسية السودانية: منشؤها وتطورها حتى عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي	39
الفصل الثالث	: الدبلوماسية في العهد المايوي	77
الفصل الرابع	: تأطير العلاقات مع الجيرة الأقربين: العرب والأفارقة	103
	من هو الجار	104
	مصر والسودان من الجفوة إلى التكامل	106
	العلاقات السودانية - السعودية	118
	العلاقات الأثيوبية السودانية	121
	التعاون العربي الأفريقي	131
	عزل إسرائيل عن أفريقيا	133
	بين نميري والقذافي	142







الموضوع		الصفحة
الفصل الخامس	: دبلوماسيات شتى: الثنائية، والأممية (مجلس الأمن)، الدبلوماسية متعددة الأطراف، والموازية	151
	الحرب هي أصل الدبلوماسية	152
	السودان في مجلس الأمن	162
الفصل السادس	: علاقات السودان مع أوروبا وآسيا	179
	السودان والاتحاد السوفيتي	180
	السودان والصين	186
	السودان وأوروبا الغربية	190
	دول الشمال	195
الفصل السابع	: العلاقات السودانية الأمريكية في عهد مايو (1969 - 1985م)	203
الفصل الثامن	: العلاقات الأمريكية السودانية فيما بعد نظام مايو (1985-1989)	227
الفصل التاسع	: السياسة الخارجية لنظام الإنقاذ وتداعيات الدبلوماسية الجنوبسودانية	267
الفصل العاشر	: الدبلوماسية وتبعات انفصال الجنوب	315
ملحق الصور الفوتوغرافية للجزء الرابع		341
الوثائق الملحقة بالجزء الرابع		411

إهـــداء

- آباء الدبلوماسية الذين أرسوا لتلك المهنة أساسًا راسخًا جعل منها مدرسة للدبلوماسية الأفريقية منذ إنشاء وزارة الخارجية السودانية، وتكليف الأمم المتحدة وكيل وزارة الخارجية محمد عثمان يس بالإشراف على تدريب ناشئة الدبلوماسيين الأفارقة في جنيف.

- إلى الدبلوماسيين والإداريين الذين عملوا تحت إدارتي في الفترة التي توليت فيها الإشراف على وزارة الخارجية أو المستشارية الرئاسية للشؤون الخارجية، فكانوا حائط صد حمانا من غدر المتآمرين على كل ما كنا نقوم به من عمل لا نبتغي منه غير خير الوطن، كما كانوا صافرة إنذار وتنبيه لي كلما أقدمت على قرار يظنون أنني أسيء به إلى نفسي إن فعلته.

- إلى الفتية الميامين الذين آثر الغياري نعتهم بـ"أولاد منـصور". وهـم بحـق أولاد منصور الذين لم ينحدروا من صلبه، وإنـما قـرب بينـه وبيـنهم الأداء المتميز، والحرص على تطوير المعارف وتجويد اللسان، واحتمال الرهق الذي كان يفرضه عليهم منهجي في العمل.
- إلى أرواح السفراء الراحلين الـسفير عمـر شـوته، والـسفير أشـول دينـق، يوسف مختار، عثمان السمحوني، والإداري ياسين سيد أحمد الذين لن أنسى أبد الدهر أداءهم المتميز خلال فترتي عملي في المستشارية الرئاسية للسياسة الخارجية أو وزارة الخارجية.

الفصل

الأول

1

ضبط المصطلحات

مفتتح

عندما قررت صوغ هذا الجزء من الشذرات في كتيب منفرد كان لي في الأمر فكر دفعني إلى تخصيص جزء مستقل من الكتاب عن تجاربي في العمل الدبلوماسي في السودان. ورغم أن الأجزاء الثلاثة السابقة من الكتاب تضمنت تحليلاً أكثر لتجاربي العملية في الحقل الدبلوماسي، كان ذلك مجال عملي بوزارة الخارجية السودانية أو في المنظمات الدولية، أيقنت أنني لم أوفِّ الدبلوماسية حقها لسببين: السبب الأول هو أن التداخل بين قضايا السياسة الداخلية التي قد اقتضت تفصيلًا دقيقًا عن تلك القضايا وقضايا السياسة الخارجية ذات الطبيعة المختلفة، قد حال دون تركيزي بالقدر المناسب على موضوع الدبلوماسية. أما السبب الثاني فهو أن أي تقويم للسياسة الخارجية السودانية يصبح مبتورًا إن لم يتم تناوله في أفق زمني واسع يتيح للكاتب أن يبين كيف كانت الدبلوماسية عند الاستقلال، وما آلت إليه في العهود التالية، مع إبانة الرؤى التي استهدت بها الدبلوماسية في تلك العهود. كما أن السياسة الخارجية والدبلوماسية - رغم تداخلهما - أمران مختلفان جدًّا فقد تكون لقطر مُعَين دبلوماسيةٌ ذات قدارة وكفاءة في حين تكون سياسته الخارجية مرتبكة. تلك هي الحالة التي يصحب فيها

صنع السياسة الخارجية تشوش في الرؤى وتشاكس حول الأهداف. تلك أيضًا هي الحالة التي يصبح معها الدور الدائم للدبلوماسي هو محاصرة الأزمات، أي أن يتحول الدبلوماسي إلى ضابط مطافئ، وليس هذا هو الواجب الأول للدبلوماسي، ولا ينبغي أن يكون. من جانب آخر قد تكون لبلد آخر سياسة خارجية لا خلاف على مراميها العليا بين كل الأطراف المعنية، ولكن إجهاضها يجيء من الضعف البنيوي لجهازها الدبلوماسي.

السياسة الخارجية

كثيرًا ما يخلط البعض بين تعبيري "السياسة الخارجية" و"الدبلوماسية" باعتبارهما مفهومين متبادلين (interchangeable) مما يحملنا على ضبط المصطلحات. ففي محاضرة لي في إحدى معاهد البحث في الولايات المتحدة في منتصف سبعينيات القرن الماضي ابتدرت المحاضرة بالقول: "حقيقة السياسة الخارجية هي أنه لا وجود، جوهريًا لأية سياسة خارجية" (the truth about foreign policy is that there is no foreign policy per se). فالسياسة، بوجه عام، هي تنظيم السلطة واستخدام أدواتها في

مجتمع معين بتوافق بين العناصر المكونة لذلك المجتمع. فعلى مستوى الداخل تنظم السياسة الداخلية العلاقات بين مكونات المجتمع مثل فرض الواجبات وتحديد الحقوق للحاكم والمحكوم، واستخدام القوة الرادعة ضد الخارجين عن القانون من أهل الوطن أو صد المعتدين على ترابه من الخارج. وإن افترضنا أن هناك ما يمكن نعته بالسياسة الخارجية (وهو افتراض صحيح) فلن تكون هذه السياسة خارجية بوجه مطلق، إذ إن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وجهان لعملة واحدة. فعلى سبيل المثال تخضع ممارسة الدول لردع الخارجين على القانون من مواطنيها ليس فقط لضوابط محلية يحكمها الدستور والقانون الوطني، وإنما تتعرض أيضًا إلى ضوابط خارجية تحددها مواثيق حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في حالات الصراعات الداخلية العنيفة. رغم ذلك، ففي مجال الذود عن حياض الوطن، أو التبادل التجاري، أو حماية حدود الدول، فهناك دومًا بعدان، داخلي وخارجي.

سياسات الدول تهدف، في الأساس، إلى إنفاذ مبدأ السيادة على الفضاء الجغرافي الذي تحتله الدولة في وطن معين حسبما يبيح لها القانون الدولي السائد. ويشير تعبير الوطن إلى مجتمع معين ذي حدود جغرافية يعترف بها الآخرون، بالرغم من أن أغلب الدول التي نعرفها اليوم لم تولد كأوطان، بل نشأت عبر حروب وغزوات مما يؤكد قول هيجل: "الحروب هي قابلة الأوطان". كما أن الوطن لا يعني فقط الفضاء الجغرافي الذي تحتله الدولة داخل حدودها الجغرافية المعترف بها بل يشمل أيضًا الفضاء الحيوي (biosphere) فوق هذه الأرض، ولكن لا يتعداه إلى الفضاء الخارجي (outer space) إذ يخضع الأخير للقوانين الدولية التي صدرت منذ ستينيات القرن الماضي وجعلت منه مُلكًا مشاعًا للإنسانية تنظمه قوانين متفق عليها. ذلك الفضاء الجغرافي يشمل إلى جانب الأرض المياه الإقليمية، المناطق الملامسة لليابسة (contiguous zones)، الجرف القاري (continental shelf). وحسب اتفاقية مونتيفيديو (26 ديسمبر

1933) لا تُعَدُّ الدولة شخصية اعتبارية في إطار القانون الدولي إلا إذا توافرت لها أربع مزايا: حدود واضحة، حكومة مهيمنة، سكان معروفون، وكفاءة تمكنها من التعاقد مع الدول الأخرى. كما نصت الاتفاقية نفسها (المادة 3) على أن الوجود السياسي للدول مستقل عن الاعتراف بها مما عرف بنظرية الاعتراف التقريري بالدول (declarative theory of statehood).

ممارسة السيادة في الداخل لا تتوقف فقط عند حق الدولة في بسط السلطة الأميرية على الرقعة الوطنية في الأرض والبحر والجو، بل يصحبها واجب مقابل، إذ تحتم مبادئ فقه القانون أن يكون قبالة كل حق واجب. ذلك الواجب يشمل العناية والارتقاء بأهل البلاد، كفالة أمنهم، توقير كرامتهم، وضمان حقوقهم التي حددتها العهود الدولية والإقليمية للشعوب والمواطنين. على أن ممارسة الدولة لسيادتها في الخارج لا تعني بسط السلطة الوطنية على ذلك الخارج لأن هذا ضد طبائع الأشياء، وإنما تعني رعاية مواطنيها وحماية ممتلكاتها خارج حدود الوطن، أو حرية تواصلها مع الآخر الخارجي. هذه مهام لا تستطيع الدولة القيام بها تلقائيًا وإنما وفق اتفاقيات دولية أو إقليمية أو ثنائية تلتزم بها جميع الأطراف المعنية. مع ذلك فإن عزلة الدولة – أي دولة – عَمَّن هم بخارجها أمر لا يتوافق مع طبائع الأشياء، هو الآخر. هذا التوافق أصبح ضروريًا في عالم تربط بين دوله وشائج سياسية واقتصادية وثقافية ومصالح مشتركة كما تحكمه عهود ومواثيق دولية لا فكاك منها. وإن كان هناك دول فسرت الاستقلال باعتزال العالم فقد دفعت تلك الدول ثمنًا باهظًا اضطرت معه للتراجع عن سياساتها الانعزالية، مثل ميانمار (بورما) في آسيا، وألبانيا في أوروبا حتى سقوط نظام أنور خوجة، وكوبا بعد أكثر من نصف قرن من العزلة. لهذا يصبح تفسير البعد الخارجي للسيادة الوطنية للدولة ناقصًا إذا اقتصر على "تأكيد استقلال الدولة عن الخارج"، بل يلزم أن يضاف إليه تعبير آخر هو "تفاعلها الحر مع الخارج".

وفي القرن الماضي (القرن العشرين) برز في أدبيات السياسة مفهوم جديد هو عولمة السياسة (Globalization of politics) مما نجم عنه ما أصبح يعرف بالسياسة العالمية أو بالأصح السياسة الكونية (Global Politics). في ذلك القرن شهد العالم حربين عالميتين الحرب العالمية الأولى (1914-1918) والحرب العالمية الثانية (1939-1945). بطبيعة هاتين الحربين، والمحورية الجغرافية لأطرافها، وطبيعة الأسلحة التي استخدمت فيها، والتحالفات التي أعقبتها، كان من الطبيعي أن تقع تحولات في السياسة العالمية كان لها أثر بالغ في الرؤى والسياسات والتنظيمات. فمن الناحية التنظيمية قادت الحربان إلى ظهور عصبة الأمم التي أظهرت عجزًا كاملًا عن استدامة السلام في العالم مما أدى بعد الحرب العالمية الثانية إلى صدور ميثاق الأمم المتحدة وإنشاء منظمة الأمم المتحدة التي ترعاه وتراقب تنفيذه. شهد العالم أيضًا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها الأحداث التالية:

- انشطار العالم إلى معسكرين سياسيين: الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي اللذين ظل كل واحد منهما يتربص بالآخر حتى سقط النظام الشرقي في نهاية القرن الماضي.
- الإعلان الدولي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر 1948).
- استخدام القنبلة الذرية في اليابان (هيروشيما ونجازاكي) مما قاد إلى سباق التسلح بما فيه النووي، وأدى إلى ما أصبح يعرف بالابتزاز النووي (nuclear blackmail).
- إلغاء الاستعمار (decolonization) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (XV) 1514.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول البيئة الطبيعية (XXVII) 2996 باستوكهولم في عام 1972 وإنشاء منظمة دولية للبيئة كجزء من منظومات الأمم المتحدة.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي 1975.

لهذا عند توليه الأمانة العامة للأمم المتحدة خرج يوثانت الأمين العام الجديد بشعار سماه (The Three D's)، ويشير التعبير إلى نزع السلاح، وإلغاء الاستعمار، والتنمية. (Disarmament, Decolonization , Development). ذلك الشعار كان بلا شك، شعارًا مناسبًا لتلك المرحلة.

في تلك المرحلة وقع أيضًا تطور مهم على صعيد الدول التي لم تكن تنتمي إلى أحد المعسكرين، أو كانت غير راغبة في الزج بنفسها في حمأة الصراع بين المعسكرين. ففي أبريل 1955 شهد العالم في مدينة باندونج بإندونيسيا مولد أول كيان دولي قرر أن ينأى بنفسه عن معسكري الشرق والغرب، وكان أبطاله الرئيسيون هم سوكارنو (إندونيسيا) وعبد الناصر (مصر)، وجواهر لال نهرو (الهند)، وتيتو (يوغسلافيا). صحب هؤلاء القادة رئيسان أفريقيان لم يكن بلداهما قد حصلا بعد على الاستقلال (كوامي نكروما من غانا، وإسماعيل الأزهري من السودان). وبعد ثلاثة أعوام عقب العدوان الثلاثي على مصر برز إلى الوجود أول تنظيم لدول عدم الانحياز، أطلق عليه مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية. هذا الحلف لم يكتب له البقاء إلا صوريًا لسببين: انهيار عالم القطبين، وانكباب الدول المكونة له إلى أوضاعها الداخلية (الصراعات الداخلية في بعض دول عدم الانحياز والصراعات فيما بينها)، وتآزر بعضها مع بعض لتحقيق هدف ليس أقل سموًّا من التحرير: الترتيبات الإقليمية مع دول العالم الأخرى في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي.

أهداف السياسة الخارجية

لأيّ بلد مصالح تعارفت الدول على وصفها بـ"المصالح القومية العليا" (supreme national interests). هذا التعبير قد يوحي بأن حماية أية دولة لمصالحها يمكن أن يتم دون اعتبار لمصالح الدول الأخرى ولكن إن حدث

ذلك ستكون العلاقة بين الدول علاقة تصادمية (conficutal) ولتحوَّل العالم إلى غاب يفترس القوي فيها الضعيف مما يقتضي أن تكون هناك ضوابط لسلوك الدول. هنا يجيء دور الدبلوماسية في الحد من النزاع بين الأطراف، وتقليص الفوارق التي تقود للنزاعات التي تمس المصالح الوطنية العليا.

ما هي تلك المصالح العليا؟ تتصدر تلك المصالح:

(أ) الحفاظ على أمن الوطن وسلامة أراضيه.

(ب) تحقيق الاحتياجات الضرورية لمواطنيه والترقي بأوضاعهم المعيشية.

(ج) الحفاظ على تنوعهم وخصائصهم الثقافية بكل تجلياتها.

(د) العمل على إحلال الوطن الموقع الذي يستحقه تحت الشمس مما يمكن وصفه بالحفاظ على الهيبة القومية (national prestige).

لكيما تتحقق كل هذه الغايات لا بد أن تلتزم الدول بالقيم المعيارية التي تعاقدت عليها مع بعضها البعض في المواثيق الدولية والاتفاقيات الإقليمية مثل التعايش السلمي مع الآخر، الالتزام بمبادئ حسن الحوار، واحترام حقوق الشعوب والمواطن. على أن مفهوم **مصالح "الأمة"** قد يكون مفهومًا زائفًا، خاصة عندما تتلخص الأمة في كيان واحد: أوليغاركية مهيمنة، أو حكم عسكري أوتوقراطي، أو أنظمة أيديولوجية وحدانية. هذا الحكم لا ينطبق فقط على الدول الصغرى إذ هو أيضًا شائع بين **القوى** الكبرى ولعل تعبير **"القوى"** نفسه ذو دلالة على تلك الهيمنة أو الرغبة في تحقيقها. لهذا لم تنْج تلك القوى من الزيف عندما تبرر سياساتها باسم المصالح القومية العليا. وللسيناتور الأمريكي وليام فلبرايت - وهو سياسي قل نظيره بين سياسيي الدول العظمى - توصيف دقيق لهذه الحالة. قال السيناتور في كتابه "العملاق المُقعد" "The Incapacitated Giant" الذي صاغه إبان حرب فيتنام: "حتى أكثر النجاحات إبهارًا في لعبة الأمم لا تجعل الحياة أعمق معنى، أو أبعث على الرضى لأي شخص غير المجموعة المحدودة من الاستراتيجيين الذين

يبهجهم التلاعب بالآخرين كبيادق الشطرنج في حين لا يجد المواطنون العاديون الذين يُزج بأبنائهم في حروب لا تجدي، وتحول مدخراتهم لأغراض بعيدة عن احتياجاتهم الحقيقية أيّ متعة في هذه السياسات".

(Even the most dazzling successes in the game of power politics do nothing to make life more meaningful or gratifying for anybody except the tiny handful of strategists and geopoliticans who have the exhilarating experience of manipulating whole societies like pawns on a chessboard. It is rather less fun for ordinary citizens, whose sons are sent to useless wars, and whose earnings are diverted from their real needs).

مفهوم حماية المصالح القومية العليا كثيرًا ما يتحول إلى ذريعة للهيمنة أو التوسع عند الدول الكبرى إلا إنه وبالقدر نفسه قد يصبح أيضًا تكأة عند الدول الصغرى لإلهاء الداخل عن، أو وسيلة للهروب إلى الأمام من، المشاكل الداخلية بافتعال معارك مع الخارج بدعوى تعرض الوطن للاستهداف. هذا يحدث دومًا عندما تتولى الحكم في تلك البلاد أنظمة عاجزة عن معالجة أدواء الوطن الداخلية فتبحث عن مخرج لفشلها في المغامرات الخارجية. وفي الحالتين تلجأ السلطة الحاكمة إلى افتعال نظريات أو مبادئ للسياسة الخارجية تسوقها كتعبير عن رؤى الأمة بالرغم من أن تلك الدعاوى لا تتوافق مع مصالح الشعب الحقيقية، وفي بعض الأحيان تتعارض مع الأعراف الدولية.

ولعل هذا الكاتب هو آخر مَن يقول إن السياسة الخارجية – أو أي سياسة – يمكن أن تكون راكزة دون مبادئ سامية تضبط سلوكها. ففي حديثي لأول مؤتمر للسفراء (11 يناير 1972م) قلت: "لقد أدرك الإنسان منذ قيام مجتمع الوطن/ الدولة على وجه الأرض أنه لا مكان لانعزال الأمم بعضها عن بعض. فللأمم – كل الأمم – رسالات إنسانية لا تستطيع أن تؤديها مع العزلة أو تحققها مع الانكماش. لهذا فإن دبلوماسية الدول ما هي إلا وسيلة تواطأ عليها

الناس للتوفيق بين المصالح المشتجرة مع الآخر أو التفاعل معه. ولكن كثيرًا ما تصور الطبقة أو الجماعة الحاكمة استراتيجياتها السياسية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية كخيارات للأمة جمعاء، وفي بعض الأحيان كثوابت لا تخضع للنفي.

الأنظمة التي تنتهج هذه السبيل في الحكم لا ترى من الألوان غير أقسام الطيف الأصلية (primary colours) وقلما ترى المشتقة منها. ومهما كانت درجة إيمانها بما تبشر به وتدعو إليه، فإن هذه الأنظمة تصبح دومًا ضحية لمنهجها في التفكير ورؤيتها للأشياء. فالرؤية ومنهج التفكير هما وحدهما اللذان يكيفان التوجه المعرفي للإنسان (cognitive orientation)، بل يحددان وسائل استبصاره لحقائق الحياة. لذلك كثيرًا ما يكون تصور تلك الجماعات أو الأنظمة للحقائق غير متطابق مع الحقائق، وأن ما تخاله حقائق إنما هو في الواقع تشويه للحقائق. ولعل هذا هو السبب في نزوع الأنظمة ذات التوجه الرسالي أو الأيديولوجي، وبازدراء كبير، إلى افتلات الأمور، أي التصدي لها دون حكمة أو دراية. وفي الحالتين: شهوة الهيمنة والتوسع عند الدول الكبرى من جانب، وجنوح الأنظمة ذات الرؤية النفقية للحياة (tunnel vision) من جانب آخر، تتحول السياسات إلى هروب إلى الأمام من الواقع تضار معه المصالح الوطنية العليا الحقيقية.

السياسة الخارجية، بل أيّ سياسة، تستوجب على المستوى النظري أن يكون صانع السياسة الخارجية على إدراك تام بما يلي:

أ. إن المصالح العليا للوطن تعلو على رغائب الحاكمين، وتتجاوز بسط السلطة الأميرية. فالظن بأن الهدف الأول والأخير من السياسة هو الإعانة على تكريس السلطة الأميرية لن يحظى بأي تأييد في الداخل إلا من مناصري تلك السلطة، ومن ثَمَّ لا يعبر عن مصالح الأغلبية حتى يحق لنا نعتها بالمصالح الوطنية العليا.

ب. إن أدلجة (ideologization) السياسة (الداخلية والخارجية) تُغبي الحقائق على صانع القرار؛ لأنه لا ينظر إليها كما هي في الواقع، وإنما عبر منظار أيديولوجي قد يشوه حتى الحقائق المجردة.

ج. إن المعايير التي تضبط ممارسة السلطة الوطنية ليست دومًا ذات مرتكز وطني (nation – based) بل تشمل قيمًا معيارية عالمية لا تملك الدولة الوطنية عنها محيدًا أو مهربًا رغم أصلها غير "الوطني". مثال ذلك ميثاق الأمم المتحدة، مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، العهود الدولية لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية حول حماية البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي... إلخ. هذه القيم المعيارية العالمية، خاصة تلك التي اتفقت عليها دول العالم وأقرتها في عهود ومواثيق، هي قيم ملزمة، ولا تخضع لمحاولات التدجين (domestication) أو التأصيل القومي (nativization)، ولاسيما إن كان الغرض من تلك المحاولات هو إفراغ المعايير من محتواها.

د. إن الافتراض القائل بأن للوطن مصالح عليا لا تقبل المساومة، مع احتمال صحته، لا يمكن أن يكون صحيحًا بصورة مطلقة إذ لكل دولة مصالح تظن أنها لا تقبل المساومة. هذا الافتراض – من أي جهة كان – يقود إلى تصادم غير محمود يستحيل معه العالم إلى غاب يفترس فيها القوي الضعيف. لهذا يجب ألا يُعَدّ عدم إخضاع ما تحسبه الدول مصالح وطنية للمساومة مبدأ ثابتًا أو فرضية (given) كفرضيات علم الجبر، فالمصالح الوطنية قد تتعرض للأخذ والعطاء، طالما توفر حسن النية بين الأطراف، ولم يُعَرِّض أحدهما الآخر إلى إذلال أو مهانة.

وعلّني أستعيد في هذا المقام ما قلت في خطابي لمؤتمر السفراء الأول في عام 1972: "الدبلوماسية الرشيدة تنبني على الإدراك الكامل لقدرات الدولة

الحقيقية (لا المتوهمة) والتقويم الأمين للقدرات الحقيقية والكامنة للدول الأخرى التي نتفاعل أو قد نتصادم معها".

صناعة السياسة الخارجية في السودان تأثرت فكريًا وسياسيًا بعوامل خارجية على رأسها الصراع بين دولتي الحكم الثنائي وتأثير ذلك الصراع على - أو استغلاله من جانب - القوى السياسية الفاعلة يومذاك. كما أن جَيَشان الأفكار القومية والأممية التي تتجاوز، بطبيعتها، الفكرة الوطنية كان له تأثير ملموس على سياسة السودان الخارجية. لهذا فإن أي تحليل شامل لسياسة السودان الخارجية ودبلوماسيته لا يكتمل إلا بطرحه في إطار أفق زمني ممتد هو حياة الدولة السودانية الراهنة منذ إنشائها أي استقلالها في 1/ 1/ 1956. فللدولة السودانية مصالح دائمة، وعليها واجبات ثابتة يقضي بها التاريخ وتفرضها الجغرافيا. وللجنرال ديجول قول صائب في هذا هو "الجغرافيا هي التاريخ". الجغرافيا قد تشمل الجوار؛ فالدول - مهما أرادت - لا تملك الرحيل عن جيرانها، أو يملك جيرانها الرحيل عنها. هي أيضًا المياه المتشاركة التي هي شريان الحياة الذي يغذي الدولة ويغذي جيرتها. كما هي البحار التي تشاطئها بما في أعماقها من ثروات وما في شطآنها من مخارج، إلى جانب القبائل المشتركة التي إن تصالحت مع بعضها عبر الحدود ساد الاستقرار في المنطقة، وإن تحاربت هلك الحرث والنسل. وطوال تاريخه الحديث (وَنُعَرِّفه بالتاريخ الذي ابتدأ بالحكم التركي) لم يكن السودان في ذلك العهد مكان اهتمام عند دولة الخلافة الإسلامية إلا كمصدر للقوى البشرية (الرقيق) أو المواد الخام. رغم ذلك كان ذلك العهد هو العهد الذي أصبحت فيه للدولة السودانية الموحدة علاقات قنصلية مع الدول مثل النمسا، إيطاليا، بريطانيا، وفرنسا. أما في الدولة المهدية، فكانت سياسة السودان الخارجية سياسة رسالية تبشيرية مما كاد أن يجعل منها سياسة عدوانية. مثال ذلك محاولات غزو الحبشة وغزو مصر لإدخال حاكميها وأهليهما في الإسلام، ودعوة خليفة المهدي فيكتوريا ملكة "بريطانيا العظمى" لكي تتمسلم. وعلى كلٍّ، فالذي يعنينا لأغراض هذا البحث هما الفترتان اللاحقتان، للفترة الاستعمارية، وأثر

السياسات الخارجية للمستعمرين على السودان، ثم فترة ما بعد الاستقلال، وهي التي ترتبط بقدر أكبر بموضوعات هذا الكتاب.

ما الدبلوماسية؟

الدبلوماسية أداة ووسيلة وسلوك، وقد عَرَّفتها معاجم اللغة تعريفًا آليًّا. فقاموس أكسفورد وصفها بـ"إدارة شؤون الدولة عبر وكلائها في الخارج وإدارتها في الداخل عن طريق وزارة الخارجية"، أما قاموس راندوم هاوس (Random House) فقد حصرها في إدارة الدولة للمفاوضات والعلاقات الأخرى بين الدول. كما وصفها شيخ الدبلوماسيين الانجليز السير هارولد نيكلسون بإدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض أو إدارة هذه العلاقات بواسطة المبعوثين (السفراء)، رغم إن أحد أسلافه "توماس ووتون" (Thomas Wotton) وصف الدبلوماسي بشيء من الاستهزاء بالرجل الصادق الذي تبعثه بلاده للكذب باسمها في بلاد الآخرين. أيًا كان الحال، فتوصيف نيكلسون للدبلوماسية، حتى وإن كان صالحًا لزمانه، فإنه لا يأخذ في الاعتبار أمرين فرضتهما التطورات المتلاحقة في العلاقات الدبلوماسية وطرائق إدارة الأعمال. فعلاقة الدول بعضها ببعض لم تعد علاقات ثنائية أو إقليمية بل تحولت إلى علاقات أممية تتطلب معرفة بالعالم كله، ليس فقط في المجال السياسي، بل أيضًا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. أما في مجال الإدارة فَلَمْ تَعُدْ مفاهيم الإدارة العامة مقصورة على تلك التي درجت عليها البيروقراطية التقليدية في الماضي، بل أصبح لزامًا عليها التوسل لتحقيق أهدافها بالمعلوماتية (informatics) في مجالات عدة تشمل إدارة الموارد البشرية، وتنظيم العمل، وتحليل السياسات، ووضع الميزانية، والتدريب خلال العمل، بل وتطوير أخلاقيات المهنة.

نتيجة لهذا التطور لم يعد من الممكن للدبلوماسية أن تكون مهمة يقوم بها السفراء، حسب قول نيكلسون، بل أضحت مهمة يشترك فيها صانعو القرار السياسي مع صانع القرار المهني لما بين نشاط الاثنين من تفاعل. فالدبلوماسي اليوم يتداول مع نظرائه في الدول الأخرى قضايا تتعلق بالبيئة الطبيعية، أو التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، أو إدارة المياه المشتركة. هذا التماس بين تلك القضايا التي لم تكن في الماضي محل اهتمام من الدبلوماسي، صارت تفرض عليه اليوم حدًّا أدنى من الإلمام بالقضايا الاقتصادية، أو الأمنية، أو البيئية. وبهذا الفهم أصبحت الدبلوماسية هي الأداة التي تفصح عبرها الدول عن سياساتها الخارجية بكل أبعادها، ويتفاعل بشأنها بعضها مع بعض.

ومنذ قيام الدولة القومية عقب سلام ويستفاليا تعارفت الدول على قواعد للتعامل بعضها مع بعض. تلك القواعد توّجتها اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية في 18 أبريل 1960م بحيث ضمت إلى التقاليد الموروثة والمواثيق والعهود الدولية والأحكام والقرارات الملزمة للدول التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. على أن الدبلوماسية هي واحدة من أقدم المهن ويعود اسمها إلى التعبير اللاتيني (diploma) وهي الوثيقة المطوية التي يحملها مبعوث دولة إلى أخرى لتتيح له الدخول في أراضيها والخروج منها بأمان. وللدبلوماسية كفكرة ومناهج تاريخ قديم يعود إلى الإمبراطورية الرومانية والممالك الصينية والإمارات الهندية القديمة، ثم الدولة الإسلامية منذ عهد الرسول ﷺ. ففي الصين، مثلًا، كان الاسم الذي يطلق على المبعوث الدبلوماسي هو المقنع (convincer)، أي الذي يقنع الطرف الآخر بصحة دعواه أو عدالة مطالبه. وكانت -وما زالت إلى حدٍّ كبير- الموضوعات التي يتناولها المبعوثون مع الدول التي يوفدون إليها تنحصر في الحرب والسلام، والتجارة، أو التجسس. لهذا لا عجب في أن يكون أهم كتاب عن الدبلوماسية في الصين هو "إنجيل الحرب" الذي صاغه العالم الصيني صن تزو. ومما يطرف ذكره أن ذلك الكتاب كان على رأس الكتب التي

وزعها "هو تشي منه"، قائد الثورة الفيتنامية، على جنوده في حين لم يحملهم على قراءة البيان الشيوعي لكارل ماركس. أما في الهند فقد كان الكتاب الهادي لملوك الهند في الحرب والسلام والدبلوماسية هو ذلك الذي صاغه السياسي الهندي شونكاي في القرن الثالث قبل الميلاد والذي يطلق عليه أيضًا اسم كاوتيلاي. كتب شونكاي ذلك الكتاب الذي أطلق عليه اسم ارثاشاسترا (Arthashastra) عندما كان رئيسًا للوزارة في باتنا بتوجيه من مليكها (باتنا اليوم هي أكبر أقاليم بيهار). في ذلك الكتاب تناول شونكاي: الحرب والسلام، وفن إدارة الدولة (statecraft)، والعلاقات مع الدول المجاورة. أما التجسس، فكان أبرز مَن أجادته في ذلك الزمان الدولة البيزنطية؛ إذْ أنشأت ديوانًا خاصًا له كان يطلق عليه اسم مكتب شؤون الأجلاف (Bureau of Barbarians). ولا عجب في ذلك إذ سمت تلك الإمبراطورية كل البلاد التي تقع خارجها، خاصة في شمال أفريقيا "أرض الأجلاف" (Barbary).

وبقيام الإمبراطوريات الحديثة، وتوسعها عبر العالم كان لا بد من إعادة النظر في الدبلوماسية وسبل أدائها. هذه الإمبراطوريات شملت الإمبراطورية الإسلامية منذ العهدين الأموي والعباسي والتي بلغت شمال أفريقيا ووسط آسيا، ثم شبه الجزيرة الأيبيرية (إسبانيا والبرتغال)؛ والإمبراطورية الإسبانية التي تمددت في القرنين السادس عشر والسابع عشر من جنوب القارة الأوروبية إلى جنوب أمريكا وفي الشمال إلى هولندا وبلجيكا. ونتيجة لتعرض السفن الإسبانية في أعالي البحار من جانب السير فرانسيس دريك وصحبه من قراصنة البحر (sea dogs) الذين كانوا يعترضون السفن الإسبانية لنهبها قرر الملك الإسباني فليب الثاني في مغامرة غير محسوبة غزو انجلترا بأسطول ضخم عرف بـ"الأرمادا". ورغم ضعف الأسطول الانجليزي أمام الأسطول الإسباني الضخم، فإن مهارة بحاريهم مكنت الانجليز من الانتصار وتدمير الأسطول الإسباني؛ مما قاد إلى بداية صعود الإمبراطورية البريطانية حتى امتد نفوذها في

القرن التاسع عشر ودام حتى مطلع القرن العشرين وشمل ذلك النفوذ آسيا وأفريقيا وجزر البحر الكاريبي. هذه الإمبراطوريات المتمددة نعتت بالإمبراطوريات التي لا تغيب الشمس عنها تعبيرًا عن انبساطها على وجه الأرض. وكان لأبراهام لنكولن وصف ساخر لتباهي الانجليز بأن الشمس لا تغيب عن ممتلكاتهم، قال فيه: "إن الشمس لا تغيب عن سماء الإمبراطورية البريطانية، لأن الإله لا يطمئن إلى البريطانيين في الظلام". وإن كان تعبير الإمبراطورية التي لا تغيب الشمس عن ممتلكاتها قد شاع في وصف الإمبراطوريتين الأوروبيتين: إسبانيا وبريطانيا، فقد عبر عن المعنى نفسه بالنسبة للإمبراطورية الإسلامية قول الخليفة هارون الرشيد عندما شهد سحابة عابرة ببغداد أبت أن تمطر: **"سيري، أينما هطلت يأتيني خراجك"**.

التعامل مع الدول في تلك المرحلة كان يتم عبر رؤساء هذه الدول (الملك أو الخليفة)، وفي الدولة الإسلامية الأولى (عهد النبوة) كان رؤساء الدول أو الجماعات غير المسلمة يحملون رسائلهم للرسول ﷺ. وفي واحدة من تلك المناسبات أرسى الرسول سنة في مجال حماية المبعوث. فعندما بلغه رسولا مسيلمة الكذاب سألهما الرسول: "أتشهدان أني رسول الله؟". قالا: "لا نشهد، إن مسيلمة هو رسول الله". وعندما هَمَّ بعض صحب الرسول بعقابهما بالقتل طلبوا من الرسول أن يأذن لهم بذلك فقال الرسول: **"لو كنت قاتلًا رسولًا لقتلتهما"**. وكان حكم الرسول بلا شك استهداءً بما جاء في الكتاب عن المستجيرين من المشركين بالمسلمين، إن أحدًا منهم استجار مسلمًا فعلى المسلم أن يُجيره حتى يسمع كلام الله ثم يبلغه مأمنه ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ أَحَدٗا فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ إِلَىٰ مُدَّتِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: 4].

من التقاليد التي أرسيت في العهد الراشد السعي إلى الصلح مع الخصوم والأعداء، ففي رسالة الإمام علي لمالك بن الأشتر واليه في مصر: "لا ترفض

صلحًا دعاك إليه عدوك، ولله فيه رضا، **فإن في الصلح دعة لجنودك، وراحة من همومك، وأمنًا لبلادك**" (نهج البلاغة 3/ 117). وفي المرحلة التي تلت العهد الراشد حدد معاوية قاعدة ذهبية تحكم علاقاته مع الآخرين هي قوله: "**لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إن مدوها خليتها وإن خلوها مددتها**". في كل هذه الأحوال كان الخلفاء المسلمون، ولاسيما في الدولتين العباسية والفاطمية، يتبادلون الرسائل والهدايا مع ملوك الروم، ويلتزمون في رسائلهم الكياسة (tact) في التعبير. وحتى في العهود الحديثة (منتصف القرن التاسع عشر)، ظلت الدبلوماسية مهمة يشرف عليها بطريق مباشر الحاكم، ففي بريطانيا، مثلًا، كانت الرسائل من حكام الدول الأخرى تصل مباشرة إلى الملك أو الملكة، وتعالج في القصر الملكي حتى عام 1710 حينما التمس مجلس اللوردات من الملك تكوين مجلس من خاصته للتشاور معه في القضايا الخارجية، وكان ذلك المجلس هو النواة لإنشاء وزارة الخارجية.

علم الدبلوماسية

الدبلوماسية كعلم لم تتبلور حتى القرن الماضي؛ إذ كانت في الماضي تدرس إما كجزء من مناهج العلاقات الدولية في معاهد العلوم السياسية، أو في المقررات الدراسية لكليات القانون مثل مناهج القانون الدولي العام. ولكن في النصف الثاني من ذلك القرن برز، وبوجه خاص في الولايات المتحدة وأوروبا، شيئان: الأول هو إنشاء العديد من المؤسسات الأكاديمية المتخصصة في الدراسات الدبلوماسية، أو تلك التي تولي الدبلوماسية اهتمامًا كبيرًا في مناهج السياسة الدولية، والثاني هو الأكاديميون والدبلوماسيون الباحثون في تطور الدبلوماسية كعلم مستقل. وفي الحالة الأولى نذكر قيام معاهد للدبلوماسية، منها، على سبيل المثال لا الحصر، مدرسة فلتشر للقانون والدبلوماسية (Fletcher School for Diplomacy) بجامعة تفتس بماساتشوستس، مدرسة إدموند والش للخدمة الدبلوماسية بجامعة جورج تاون، المدرسة

الدبلوماسية الإسبانية بمدريد، مركز الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية بباريس (Centre d' Etudes Diplomatiques and Strategiques CEDS)، معهد العلاقات الدولية والدبلوماسية في لايدن بهولندا، مركز الدراسات الدبلوماسية بجامعة لندن، إلى جانب أخريات.

وبشأن تطوير الدبلوماسية كعلم كنت حظيًا بأن وفر لي البروفيسور نورمان بالمر، الأمين العام للأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية (وهو نفس الرجل الذي مهد لي الالتحاق بجامعة بنسلفانيا) المشاركة في واحد من أوائل الاجتماعات التي عقدتها الأكاديمية للتأسيس لذلك العلم، وكان ذلك في أبريل 1972 تحت عنوان "تصميم جديد للعلاقات الدولية: النطاق، النظرية، الوسائل، وثاقة العلاقة الصلة بالموضوع (Design for International Relations:Scope, Theory,Methods and Relevance). في ذلك الاجتماع شاركت لأتعلّم، وتعلمت الكثير، لاسيما أن مقدمي البحوث لذلك الندي الفكري كانوا علماء مثل ريموند أرون من السوربون، وهانس مورجينتو من جامعة شيكاغو، وإرنست ليفيفر من معهد بروكينجز بواشنطن، وهؤلاء هم طليعة الآباء المؤسسين لعلم الدبلوماسية الحديثة. رغم ذلك مازلت عند رأي أبديته في المؤتمر الثالث للدبلوماسيين (22 فبراير 1977م) بأن علم الدبلوماسية والعلاقات الدولية يختلف عن العلوم والمعارف المنهجية الأخرى لأنه علم تركيبي يعالج الأنماط السلوكية للدول، وهي أنماط تختلف وتتغاير؛ ولهذا تستعصي على الحصر في إطار نظري أو أكاديمي محدد. أما من ناحية تحليل وظائف ومهام الدبلوماسية، فلا يختلف ذلك عن تحليل وظائف ومهام أي عملية إدارية أو اقتصادية، فالعملية تبدأ بإبانة الرؤية للمهمة، وتحديد الأهداف المراد تحقيقها، ورصد الإمكانيات والمعينات اللازمة لذلك، ثم تعيين الأفق الزمني الذي ينبغي أن يتم فيه الوصول لتلك الأهداف. وإن حسبنا هذه المهام هي

المدخلات (inputs) في العملية، فإن نجاعة المخرجات (outputs) تعتمد اعتمادًا كليًّا على صُلوح المدخلات.

ما المدخلات التي يمكن أن تعين على تحويل مبادئ السياسة الخارجية من شعارات إلى برامج تحقق المصالح الوطنية العليا؟

إن تعبيرات مثل صيانة أرض الوطن، وعلاقات حسن الجوار، والالتزام بعهود ومواثيق حقوق الإنسان، والتكامل الاقتصادي... إلخ، لا تعني شيئًا ما لم يصحبها شرح وتبيان لأشياء عدة، على رأسها:

(أ) إيضاح الغايات المرجوة من تطبيق هذه المبادئ بالنسبة للوطن.

(ب) استكشاف الخيارات والبدائل المتوافرة لبلوغ هذه الغايات.

(ج) انعكاس كل واحد من الخيارات – سلبًا أو إيجابًا – على البلاد.

(د) رصد البدائل التي تحقق أعظم نفع، وتُوقع أقل خسارة، من بين تلك البدائل.

(ه) تحديد المواقع التي تتطابق فيها مصالح الدولة الوطنية مع مصالح الدول الأخرى، أو تتعارض معها.

(و) اقتراح البدائل على صانع القرار على الطرف الآخر في حالة تعارض المصالح.

(ز) الوعي بأوراق اللعبة التي نملك، وكيف نحسن استغلالها.

(ح) توعية صانع القرار السياسي بالأذى الذي يمكن أن يلحق بالوطن في حالة الإغفال العمدي للخيار المناسب.

ويقتضي أداء الواجب الأخير شجاعة أدبية من جانب الدبلوماسي لإبداء الرأي النصيح لصانع القرار، خاصة في القضايا التي تمس المصالح الوطنية العليا،

كما يتطلب تواضعًا من صانع القرار في قبول الرأي السديد ممن هم ذوو خبرة ودراية بالدبلوماسية.

دور الدبلوماسي

دور الدبلوماسي -من بين واجبات أخرى- حسب المادة الثالثة من اتفاقية فيينا هو:

أ- تمثيل الدولة الموفِدة في الدول المُضيفة.

ب- رعاية مواطني الدولة الموفِدة في الدولة المُضيفة في حدود ما يسمح به القانون الدولي.

ج- التفاوض نيابة عن الدولة الموفِدة مع الدولة التي تستضيفه.

د- التعرف بكل الوسائل المشروعة على الأحوال والتطورات في الدولة المُضيفة ونقل المعلومات عنها إلى الدولة الموفِدة.

هـ- تطوير العلاقات بين الدولة الموفِدة والدولة المضيفة في المجالات الاقتصادية/ الثقافية/ الاجتماعية.

وبما أن الدبلوماسي في الدولة المُضيفة ليس سائحًا عابرًا، بل هو مبعوث رسمي لأداء واجب سامٍ ومحدد فإن الذي تتوقع منه حكومته هو أكثر مما يُتوقع من السائح العابر. فالزائر العابر أو السائح قد يسعى لتوسيع معارفه عن البلد التي يزور بهدف استكشاف كل ما يمكن أن يُبهج أو يفيد في ذلك البلد. أما الدبلوماسي، فمنوط به الإحاطة الكاملة بالبلد المُضيف، ليس فقط إثراءً لمعارفه وتوسيعًا لمداركه – وهما أمران مرغوبان لذاتهما – وإنما أيضًا لإكساب نفسه القدرة على الفهم الصحيح للبلد المُضيف، ثم التشريح الناجع للمجتمع في الدول المُضيفة. فالدبلوماسي الذي يفد إلى بلد، وهو يحمل حكمًا مسبقًا عنه يستمسك به حتى يرحل عنه أجدر به أن يتخذ له منبر دعاية جماهيرية في ذلك البلد بدلًا من الاستقرار في سفارة؛ لأن دور السفير هو إصلاح العلائق لا إفسادها وفي اللغة

سَفَر الرجل بين القوم أي أصلح فيما بينهم، واستُسفِر الرجل أي جُعل سفيرًا بين قوم وقوم. كما أن السفـير هو أحد الملائكة الذين يحصون الأعمال كقـوله تعالى: ﴿ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾ ﴾.

الدولة السودانية لا تبعث سفراءها (أو هكذا ينبغي أن يكون) كدعاة رساليين أو مُلقِحين للفتنة بين الدولتين أو كسعاة بريد، وإنما كسفرة يتواصلون ويتفاعلون مع الدولة المضيفة. أداء هذه المهمة يفرض عليهم الدراسة الموضوعية للدولة التي يمثلون فيها وطنهم، واستكشاف كل الطرائق للنفاذ إلى القوى المؤثرة في تلك البلد، والتعرف على أقرب المسالك للوصول إلى تلك القوى. لهذا ينبغي أن يكون دور الدبلوماسي أو البَعثة (بفتح الباء) الدبلوماسية هو تبصير صناع القرار في وطنه بما ينبغي أن يُبصّروا به عن ذلك المجتمع، لا تأكيد انطباعات ثابتة عنه جاء بها من وطنه. لتحقيق تلك المهمة يقوم الدبلوماسي – بلغة أهل الاتصالات – بدورين: دوره كأداة التقاط (antenna)، ودوره كمحطة ترحيل (relay station). فبدون الالتقاط السليم – أي التعرف على المجتمع بأسلوب موضوعي – يصبح الدبلوماسي ملتقطًا سيئًا لأنه ينطلق من انطباعات حول مجتمع لم ينفذ إلى دواخله، كما تصبح الرسالة التي يُرحّلها إلى رؤسائه رسالة معطوبة وضارة إن لم تكن تعبر تعبيرًا صحيحًا عن واقع الحال، ومصدر الضرر هو أنها قد تحمل صانع القرار في العاصمة على اتخاذ قرار خاطئ قد يصعب تلافي أضراره.

البيئة التاريخية المحيطة

قبيل احتلاله بواسطة جيشي الحكم الثنائي، كاد السودان أن يصبح عظمة نزاع بين بريطانيا وفرنسا لا لذاته، بل بوصفه امتدادًا لمصر. ذلك النزاع وقع في منطقة نائية داخل السودان هي فاشودة بأعالي النيل لا لرغبة في اقتنائها، وإنما

للسيطرة عبرها على نهر النيل، ومن ثَمَّ على مصر نفسها. كما كان من أهداف الفرنسيين تكريس هيمنتهم على كل المنطقة السودانية المحادة للكونغو بحسبانها الفناء الخلفي لفرنسا (le prés caré). ذلك النزاع حُسم عسكريًّا بانتصار القوة البريطانية التي كان يقودها اللورد كتشنر على الحملة الفرنسية التي انطلقت من برازافيل بقيادة الرائد جان – بابتست مارشاند.

ذلك الحدث الذي قد يبدو صغيرًا احتل موقعًا ضخمًا في التاريخ السياسي لبريطانيا وفرنسا حتى أخذ المؤرخون ينعتونه بـ"متلازمة فاشودة" (Fashoda syndrome) لما كان له من صلة برغبة البلدين الاستعماريين في السيطرة على النيل. مثلًا، أفرد السير ونستون تشرشل فصلًا كاملًا عن تلك الحادثة في كتابه "حرب النهر" (The River War) (الفصل السابع عشر)، في الوقت الذي اعتبر فيه الجنرال ديجول في مذكراته تلك الحادثة بالحدث الأكبر الذي ترك في شبابه ميسمًا لا ينمحي لما كان له من أثر سلبي على عظمة فرنسا وكبريائها. تلك النزاعات حول أراضي الغير كانت جزءًا من تدافع الأوروبيين بالمناكب نحو أفريقيا عقب مؤتمر برلين (1884م)، وهو التدافع الذي نعته المؤرخون بالهرولة نحو أفريقيا (Scramble for Africa) للاستيلاء على ما سُمِّي بمناطق النفوذ (zones of infulence)، كان ذلك النفوذ عن طريق الاستعمار، أو تحويل المناطق إلى دويلات تدور في فلك الدولة المُستعمِرة (satellites)، أو الاستتباع (subsidiarization).

لم تكن أمريكا آنذاك بحاجة إلى الهرولة نحو أفريقيا، إذ أغناها عن ذلك توسعها فيما حسبته – هي الأخرى – مناطق نفوذها: ألاسكا في أمريكا الشمالية وكوبا في أمريكا الوسطى، والفلبين في آسيا. فألاسكا تم شراؤها من روسيا في صفقة أجراها وزير الخارجية وليام سيورد (William Seeward) في عام 1867م، وهي صفقة لعن الأمريكيون وزير خارجيتهم عليها لجدوب أرضها وبردها القارس؛ مما جعلهم يطلقون على ألاسكا اسم ثلاجة سيورد

(Seeward icebox)، ولكن أثبت اكتشاف الذهب أولًا والنفط ثانيًا تحت ذلك الصقيع صدق حدس الوزير. منطقتان أخريان تمددت فيهما الولايات المتحدة، إما عبر صفقات مشبوهة أو انقلابات عسكرية مفتعلة. ففي الحالة الأولى قايضت الولايات المتحدة إسبانيا بعد هزيمتها في كوبا وإجلائها عنها على التنازل عن سيادتها على كوبا وبورتريكو في البحر الكاريبي لمصلحة الولايات المتحدة، وفي الثانية تنازلت إسبانيا عن الفلبين في المحيط الهادي مقابل 20 مليون دولار. لجأت أمريكا أيضًا إلى اصطناع الانقلابات على حكومات الدول المجاورة مثل الانقلاب الذي تبنته ضد كولومبيا (التي كانت تضم بنما) لتصبح الأخيرة بموجبه دولة مستقلة. وكان تبني أمريكا للانقلاب عقابًا لدولة كولومبيا عندما رفض برلمانها السماح للولايات المتحدة بحفر قنال يربط بين المحيط الهادي والمحيط الأطلسي. وكما هو متوقع، وافقت حكومة بنما الجديدة على حفر الولايات المتحدة للقنال وإدارتها حتى عام 1999م مقابل 10 ملايين دولار في العام.

اهتمام أمريكا بالمحيط الجغرافي من حولها ومناطق تمددها التجاري في آسيا، جعلها لا تبدي أي اهتمام ملحوظ بالشرق الأدنى ومصر، فحتى عند انغماسها في معارك شمال أفريقيا في الحرب العالمية الثانية تعاملت مع تلك المناطق كمناطق نفوذ لبريطانيا (مصر و طبرق وبرقة)، أو لفرنسا (فزان، تونس، الجزائر، المغرب). لهذا لم يستبدع المرء عدم قيام أمريكا بأي دور فاعل خلال مناقشة قضية السودان (أو القضية المصرية كما كانت تُسَمَّى آنذاك) أمام مجلس الأمن في عام 1947م، في حين تناول الموضوع بالنقاش ممثلو الاتحاد السوفييتي، واستراليا، والبرازيل، وكولومبيا، وبولندا، والصين، أطروحات رئيس الوزراء المصري: محمود فهمي النقراشي والممثل البريطاني الإسكندر كادوقان. أول اهتمام ملحوظ لأمريكا بمصر كان في خمسينيات القرن الماضي بعد استيلاء الضباط الأحرار على الحكم في مصر وبدايات الحديث حول محاصرة الاتحاد السوفيتي.

مبعث الاهتمام الأمريكي الطارئ بمصر كان هو الدور المركزي الذي يمكن أن تلعبه مصر في إطار المشروع الأمريكي للدفاع عن الشرق الأوسط، وهو المشروع المنعوت بمشروع أيزنهاور. وقد فتحت شهيةَ الرئيس الأمريكي لتلك العلاقة رسالةٌ بعث بها إليه محمد نجيب في نوفمبر 1952م وألمح فيها إلى إمكانية قبول مصر لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط في إطار الأمم المتحدة.

لا غرو، إذن، أن أصبح هدفُ الولايات المتحدة طوال فترة المحادثات المصرية – البريطانية حول السودان في عام 1952م الضغط على الجانب البريطاني كيما يتخلى عن الإصرار على استقلال السودان، وأن يذهب توًّا إلى صيغة لتوحيد البلدين إرضاءً لمصر. وعندما أعيته الحيل لإقناع الطرف البريطاني برأيه، قال السفير الأمريكي جيفرسون كافري لصنوه البريطاني السير رالف رتشاردسون: "لا أدري ما سرُّ اهتمامكم بمصير تسعة ملايين زنجي" وليته وصفهم بالزنوج، بل قال " تسعة ملايين عبد".

(I don’t know why are you so concerned with the future of nine million niggers)

أورد تلك القصة المحامي العمومي جاك مافروقيرداتو في مذكراته، وكان القانوني البريطاني ذو الأصل الإغريقي يشارك آنذاك في المفاوضات بوصفه مستشارًا قانونيًا لحكومة السودان، ويدافع بحماس عن ضرورة منح السودانيين حق تقرير المصير. ولعل هذا هو السبب الذي حمل رئيس مجلس السيادة الدرديري محمد عثمان على أن يبعث رسالة خطية للقانوني البريطاني عند تقاعده، جاء فيها: "أعرف أن استقلال السودان كان من أغلى أمانيك، وأؤكد لك أن جهدك المقدر لن يُنسى". نبوءة الدرديري أو أمنيته لم تتحقق لتقديري أنه حتى بين السياسيين والباحثين هناك قلة محدودة تتذكر جهود الرجل لتحقيق الاستقلال.

وفي بدايات الحكم الذاتي بدأت أمريكا تؤدِّي دورًا مباشرًا في إنفاذ الاتفاقية المصرية – البريطانية حول السودان، إذ شاركت في عملية التحول السياسي في السودان عبر ممثلها جورج بيركنز في لجنة الانتخابات التي ترأسها الهندي سوكومارسن، وضمت ممثلين لمصر والسودان. وخلال فترة الحكم الذاتي جعلت الولايات المتحدة ممثلًا لها في السودان فيما عرف يومذاك بمكاتب الاتصال وكان في الخرطوم ثلاثة منهم: البريطاني، والفرنسي، والأمريكي. وإن كان لوجود الممثل البريطاني مدعاة باعتبار أن بريطانيا هي إحدى دولتي الحكم الثنائي، وللوجود الفرنسي مبرر باعتبار مسؤوليتها عمّا كان يُسَمَّى أفريقيا الفرنسية الوسطى (تشاد وأفريقيا الوسطى)، فلا شك في أن هموم الولايات المتحدة في السودان كانت حتى تلك اللحظة ذات طابع دولي.

لم تسِر الأمور على هوى كافري، إذ أجمع السودانيون في نوفمبر 1955م على استقلال بلادهم من داخل البرلمان بعد إسقاط النص الوارد في الاتفاقية عن خيار الوحدة مع مصر. وغداة إعلان الاستقلال في 1/ 1/ 1956م أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانًا يقول: "لقد ولدت دولةٌ جديدة ستكون مستغرقة في القضايا المستقبلية لأفريقيا كقطر شرق أوسطي، كما ستكون جسرًا لأفريقيا تنقل إليها أفكارًا وفلسفات وتيارات سيكون لها أكبر الأثر على تقرير أفريقيا لمصيرها". وهكذا، ما بين غمضة عين وانتباهتها، لم تصبح "أرض التسعة ملايين عبد" دولة ذات رسالة في أفريقيا فحسب، بل أيضًا قطرًا شرق أوسطيًّا رغم تعارض ذلك الزعم مع ما تقول به أطالس الجغرافيا. ومن الواضح أن شرق أوسطية السودان هي شرق أوسطية سياسية ثقافية لا جغرافية. وعلى كلٍّ، ففي 15 فبراير سلم آرثر بيتش، المسؤول عن مكتب الاتصال الأمريكي، خطابًا إلى عبد الفتاح المغربي الرئيس الدوري لمجلس السيادة يؤكد فيه اعتراف أمريكا بالسودان.

رياح التغيير

الذين لا يَعُدُّون السودان جزءًا مما يُسَمَّى أفريقيا السوداء، يحسبون أن غانا هي أول قطر أفريقي ينال استقلاله. حقيقة الأمر أن السودان هو أول بلد نال استقلاله في القارة باستثناء بلدين لم يخضعا لاستعمار، هما أثيوبيا وليبيريا. ففي غضون الحرب العالمية الأولى استقبلت عصبة الأمم حاكم أثيوبيا الإمبراطور هيلاسلاسي في عام 1941 ليخاطبها باسم بلاده عن غزو واحدة من دول المحور (إيطاليا) للحبشة، وبعد الاستماع إلى دعواه اعترفت به عصبة الأمم حاكمًا لدولة مستقلة منذ ذلك التاريخ. أما ليبريا، فهي دولة اصطنعها الرئيس الأمريكي مونرو في عام 1847 ورَحَّل إليها الأمريكيين من ذوي الأصول الأفريقية؛ ولهذا أطلق على عاصمتها اسم مونروفيا. استقلال السودان سبق أيضًا الإعلان الشهير لرئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان في برلمان جنوب أفريقيا بكيب تاون في عام 1960م، وهو الخطاب الذي صار يُسَمَّى في أدبيات السياسة "خطاب ريح التغيير" (wind of change speech). وعند ذلك الخطاب لنا وقفة، ليس فقط لمحتواه، وإنما أيضًا للمكان الذي أعلن فيه، ولمجيئه من رئيس وزراء بريطاني محافظ. فبالرغم من أن أول مبادرة بريطانية لمنح الشعوب المستعمرة حق تقرير المصير (استقلال الهند)، جاءت على يد حكومة عمالية، فإن الحكومات المحافظة التي أعقبت حكومة آتلي أوقفت تلك المسيرة. موقف المحافظين من المستعمرات عبَّر عنه بشجاعة يغبط عليها السير ونستون تشرشل قبيل الحرب العالمية الأولى. ففي حديث لمجلس الوزراء في يناير 1914م قال تشرشل: "لسنا بشعب حديث عهد ذي تاريخ وإرث هزيل. فقد استحوذنا إلى حدٍّ كبير على نصيب غير متكافئ من الثروة والتجارة، وحصلنا على كل ما نريد من الأرض. ولهذا فإن دعوانا لأن نمضي في الاستمتاع دون تشويش بأملاكنا الهائلة التي اكتسبت بالعنف، واستديمت بالقوة لا تبدو مقبولة للآخرين، إلا إنها تبدو معقولة لنا"

(We are not a young people with an innocent record and a scanty inheritance. We have engrossed to ourselves an altogether disappropriate share of wealth and traffic of the world. We have got all we want in territory, and our claim to be left in the unmolested enjoyment of vast and splendid possessions, mainly acquired by violence, largely maintained by force, often seems less reasonable to others, than to us).

رغم الفظاظة في قول شيخ المحافظين تشيرشل، كان لهارولد ماكميلان أحد خلفاء تشرشل رأي نقيض. ففي زيارة له إلى أفريقيا دامت شهرًا، أعلن ماكميلان من أكرا التي استقلت حديثًا "أن رياح التغيير تهب الآن عبر القارة كلها، وأردنا أو لم نرد، فإن تنامي الوعي الوطني أصبح حقيقة". عقب ذلك الخطاب توالى استقلال المستعمرات البريطانية في غرب وشرق أفريقيا. أما بالنسبة لجنوب أفريقيا التي كانت هي آخر المحطات الأفريقية التي زارها فقد قال ماكميلان لمستقبليه: "كرفاق في مجموعة الكومنولث، نرغب جادين في أن نُعين جنوب أفريقيا ونشجعها ولكن آمل ألّا يزعجكم قولي هذا بصراحة، هناك جوانب في سياساتكم لا تمكننا من عونكم دون أن نتنكر لما نؤمن به في الأعماق بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها. هذا هو ما نسعى لتطبيقه في المناطق التي نسيطر عليها".

إلى جانب استقلال السودان والدول المجاورة له وقع حدث آخر أثر على العلاقات الدولية، وبوجه خاص بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ذلك التحول هو تحول الموقف المصري نحو الكتلة الشرقية. وهو تحول جاء بعد حدثين مهمين: سعي مصر لحيازة السلاح، ونجاحها في ذلك من إحدى دول شرق أوروبا (تشيكوسلوفاكيا)، وإيكال مهمة بناء السد العالي للاتحاد السوفييتي بعد سحب البنك الدولي، بإيحاء من وزير الخارجية الأمريكي

جون فوستر دالاس، تعهده بالقيام بتلك المهمة. منذ تلك اللحظة اكتسب السودان وضعًا جغراسيًّا (geopolitical) مهمًّا في الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا والشرق الأوسط. فمن ناحية أصبح السودان بعد استقلال الدول المجاورة له دولة ذات تأثير، ليس فقط على الدول التي يُحدق بها، وإنما على ما حولها من محيط. ومن ناحية أخرى أخذ السودان، في تقدير أمريكا، يشكل منفذًا مباشرًا لقلب أفريقيا للقوة العظمى المناوئة لها: الاتحاد السوفييتي عبر مصر. لهذا عند تناولنا للسياسات الأمريكية نحو السودان، سنعالج ذلك في خمس حقب، وهو تحقيب تاريخي تحملنا عليه طبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي أثرت على كل واحدة من هذه الحقب.

الفصل

الثاني

2

الدبلوماسية السودانية :

منشؤها وتطورها حتى عقدي الخمسينيات والستينيات

من القرن الماضي

العلاقات الخارجية بين السودان القديم والعالم من حوله كانت محكومة بالاتفاقيات الثنائية بين الدول السودانية (ممالك النوبة والفونج ودارفور) والدول المجاورة لها إذ لم يكن في تلك المرحلة من نمو الدولة كيان موحد اسمه السودان. تلك الاتفاقيات كانت محصورة على التبادل التجاري بما في ذلك التجارة في البشر (اتفاقية البقط بين الدولة النوبية المسيحية والدولة الإسلامية في مصر) والتعليم، خاصة في الأزهر الشريف بمصر. فمثلًا أصبح للسودان في عهد السلطنة الزرقاء رواقًا في الأزهر (الرواق السناري) من بين ما ينيف على عشرة رواقات منها رواق الأحباش، ورواق البرناوية (النيجر)، ورواق البرابرة (الشناقيط)، ورواق الهند، ورواق الصين، ورواق الأفغان، ورواق البغدادية (العراق وإيران). وكان ذلك في عهد بادي الأحمر، وفي عهده أيضًا شمل التواصل بين السودان القديم (مملكة سنار) توسعًا في التجارة مع مصر والحجاز، وتنظيم سقيا الحجيج في مكة. وعلى إثر بادي الأحمر مضى سلطان دارفور على دينار في سنة ملوك سنار بشأن التعليم في الأزهر وسُقيا الحجيج مضيفًا إليها ابتعاث الكسوة للكعبة كل عام.

تلك العلاقة تجاوزت في العهد التركى التجارة والتعليم والأنشطة الدينية إلى تجنيد المقاتلين السودانيين المسترقين في حروب خارجية. مثال ذلك اتفاق خديوي مصر سعيد باشا مع إمبراطور فرنسا نابليون الثالث على ابتعاث أورطة من السودانيين لحرب المكسيك التى كانت فرنسا تخوضها ضد أهل تلك البلاد. وإن كان دور تلك الأورطة محل تبجيل عند حاكمى فرنسا ومصر، فإن العنف الذي مارسته تلك الأورطة ضد أهل المكسيك، ترك جرحًا عميق الغور في نفوس المكسيكيين. فحين كتب الأمير عمر طوسون مؤلفًا صغيرًا تحت عنوان "بطولة الأورطة السودانية – المصرية في المكسيك 1863 – 1867" يشيد فيه ببطولة تلك الأورطة من "المرتزقة" (وَنُسَمِّى الأشياء بأسمائها)، كان لأهل المكسيك رأي آخر. وعلّنى أشير هنا إلى لقاء لى مع سفير المكسيك في الأمم المتحدة عند اعتمادي سفيرًا للسودان في تلك المؤسسة. بداية الحديث بينى وبين ذلك السفير كانت حول علاقات بلاده مع أفريقيا والوطن العربي، ولكن حملتنى "الشلاقة" على التطرق للأورطة السودانية في المكسيك. وما إن فعلت ذلك حتى قال لى السفير: **"هذا يا صديقى موضوع يستحسن أن لا يردد أمام مكسيكى"**. الشلاقة تعبير سوداني عن التصدي لأمر دون روية، فإياك من ذكر بطولة تلك الأورطة أمام مواطن مكسيكي.

وعند الاستقلال الأول للسودان على يد الدولة المهدية، أخذت العلاقات الخارجية للدولة منحنى آخر بسبب طبيعتها الرسالية التي لم يرَ فيها العالم إلا عملًا عدوانيًّا. أجلي تعبير عن ذلك العدوان المزعوم الحروب التي قادتها تلك الدولة ضد الأحباش في الشرق، وهم أهل كتاب، وضد مصر في الشمال وهم أهل ملة. ولولا ذلك "العدوان" لحمدت أفريقيا للدولة المهدية أنها الدولة الوحيدة في تلك القارة التي لم ترضخ للنفوذ الأوروبي الذي شمل غرب وشرق ووسط أفريقيا عندما أخذت أوروبا تهرول نحو أفريقيا عقب اتفاق برلين . على أن سعي الخليفة لنشر الإسلام في الضفة الشرقية من السودان لم يكن كله لأجل الله؛ إذ تكذبه واقعة بعينها. ففي فترة تضعضع حكم الخليفة وتمرد تور الجودي الرجل الذي أمَّره الخليفة على قيسان قرر الخليفة عزل تور الجودي، وإهداء قيسان وحاكمها المسلم إلى حاكم شوا النصراني الإمبراطور منليك ردًّا لجميل سابق قدمه أمير شوا للخليفة يتمثل في إهدائه عتادًا حربيًا له (خيول مطهمة).

وبعد سقوط الدولة المهدية، أصبح السودان حكومة ناقصة السيادة، بل ظل موضوع السيادة عليه مصدر نزاع وتلاحٍ بين حاكميه الجديدين: مصر وبريطانيا. فحين أخذ المصريون يدَّعون، بل يطالبون بالسيادة على السودان، ظَلت بريطانيا تنكر عليهم ذلك دون أن تدعي، هي الأخرى، حقها في السيادة على ذلك القطر. ذلك النزاع حسم بالاتفاق المصري الانجليزي الذي رد الحق إلى أهله بمنح السودانيين حق تقرير المصير. ولكن رغم أن السودان لم يكن دولة ذات سيادة، فإنه كانت لحكومته ما يُعْرَف بالوكالات في القاهرة ولندن، تتولى الإشراف على التبادل التجاري والبعثات التعليمية والمشاكل الحدودية. وما إن بلغ السودان المرحلة الأخيرة في طريقه لتقرير المصير، أنشئت في السودان إدارة بشئون الخارجية تحت إشراف السير وليام لوس مستشار الحاكم العام، ووزير من الحكومة القائمة للإعداد لقيام وزارة للخارجية يعاونه في أداء مهامه الجديدة موظف متمرس في الخدمة العامة هو خليفة عباس العبيد الذي أصبح فيما بعد سفيرًا بوزارة الخارجية ثم وكيلًا لها.

الدبلوماسية السودانية عقب الاستقلال

منذ نشأتها في عام 1965م عُرِفت الدبلوماسية السودانية الحديثة بالتميز؛ لأن اختيار العاملين في صفيها الأول والثاني، ابتُنى على معايير التأهيل والجدارة في الخدمة العامة، كما كان اختيار ناشئتها يتم وفق قاعدة ثابتة هي توخي المقدرة، الكفاءة، الإبانة بأكثر من لغة، ثم المنافسة الحرة بين المتطلعين للالتحاق بالسلك الدبلوماسي. وكانت لجان اختيار الدبلوماسيين تذهب حتى إلى التحليل النفسي لطالبي الالتحاق بالخارجية لامتحان قدراتهم على التكيف مع البيئة الخارجية، وهي بيئة قد تكون غريبة على الكثير منهم. لهذا ظلت لجان الاختيار تضم دومًا طبيبًا نفسيًّا إذ تعاقب عليها: الدكتور التجاني الماحي، والدكتور طه بعشر، والدكتور حسبو سليمان. ذلك تقليد لم يَرَ النظام القائم في السودان اليوم مدعاة له؛ لأن اختيار الدبلوماسيين لم يعد اختيارًا يهدف إلى إنشاء دبلوماسية تلتزم بكل القواعد التي أجمعت عليها دول العالم لأكثر من قرن من الزمان، والتزم بها السودان لما يربو على ثلاثة عقود منه، وإنما يريدها دبلوماسية رسالية ملهمة تتلقى العلم لَدُنِّيًّا.

ولدت الدبلوماسية السودانية في 1/ 1/ 1956م متمثلة في ثلاث عشرة بَعثة وتسعة وثلاثين دبلوماسيًّا. وعند تولي الوزارة – بعد ستة عشرة عامًا من إنشائها – تضاعف عدد البعثات إلى اثنين وثلاثين بَعثة وقُرابة المئتين دبلوماسيًّا. ومع تميز الدبلوماسية السودانية لم يتحقق لآلة صنع السياسة الخارجية النجاح الذي حظيت به الدبلوماسية، بل لم تكن مؤهلة لذلك النجاح لعجز بنيوي فيها. ليس فيما أقول جديد، فعند افتتاح أول مؤتمر للسفراء (11 يناير 1972م) قلت: "لم تكن الدبلوماسية السودانية على صغر حجمها، وشح مواردها، وضمور تجاربها، وعلى كثرة شاكيها وقلة شاكريها، بالعاطلة أو الخاملة بصورة مطلقة. ومن حق الناس علينا ألّا نغمط أشياءهم". مضيت للقول بعد أن عددت إنجازات السودان على الصعيد الخارجي أن "أغلب تلك الإنجازات كانت نتاجًا لمبادرات

فردية لا تقع في إطار تصور شامل، ولا تنبثق عن استراتيجية واضحة المعالم". فأهم ما ينبغي أن يتوافر لنجاح أيّ استراتيجية هو الترابط أو التماسك المنطقي (logical coherence) لتلك السياسة. وعندما تفتقد السياسة ذلك الترابط تصبح غير محددة الهدف، فاقدة للاتجاه، خالية من المحتوى، ومعبرة عن رؤية مرتبكة.

عقبات في طريق صنع السياسة الخارجية

النجاح في صنع السياسة الخارجية يعتمد، كما ذكرنا من قبل، على تحديد واضح للمصالح الوطنية العليا حتى لا تُرتهن تلك السياسة للموقف السياسي أو الانحياز الأيديولوجي لصناعها، أو تخضع لرؤى المجموعات المؤثرة على صنعها. لا يعني هذا أنه ليس للمواقف السياسية أو الأيديولوجية دور في رسم السياسة الخارجية لأن في ذلك مصادرة على المطلوب. فالحكومات تتكون من حزب أو أحزاب، ولكل حزب رؤاه السياسية وانحيازاته الأيديولوجية التي ستنعكس في، أو تؤثر على، سياسات النظام الذي يقود أو يشارك فيه. مع ذلك فإن للسياسة الخارجية طابعًا خاصًّا، يُعبر عنه هدفها الأساسي: "حماية المصالح الوطنية العليا". لكيما تكون تلك المصالح "عُليا" يجب ألّا تكون انتقائية، ولكيما تكون "وطنية" لا بد من أن تتجاوز الحزبية؛ لأن الحزبية - بطبيعتها - هي اجتماع نفر توافقت أفكاره، بل تشاكلت أهواؤه، على واحد، في حين يتطلب تحقيق الأهداف الوطنية العليا حدًّا أدنى من الإجماع الوطني على السياسات. فأكبر أهداف السودان الوطنية - الاستقلال - ما كان ليتم لولا توافق جميع القوى السياسية عليه قبل إعلانه. ومن غرائب الأمور أن الأحزاب في أغلب دول العالم - إن لم يكن كلها - تختلف اختلافًا حادًّا في السياسة الداخلية حول الاقتصاد، والتعليم، والأمن الداخلي، ولكنها لا تختلف أبدًا حول السياسة الخارجية، أي على الأهداف الوطنية العليا.

ما الذي أقعد السياسة السودانية عن تحقيق توافق وطنى حول السياسة الخارجية، أو – على الأقل – التواطؤ على أهداف وطنية عليا محددة؟

ثمة عوامل قادت إلى ذلك:

(أ) نشأة الأحزاب السياسية في السودان بصورة حملت الحزبين الكبيرين (حزب الأمة والوطنى الاتحادي) للاستنجاد بدولتى الحكم الثنائى كلما أحس – أو ظن – طرف منهما أن الطرف الآخر يلقى دعمًا من إحدى الدولتين؛ مما كان له أثر ملموس على تحالفات تلك الأحزاب مع القوى الخارجية.

(ب) تسيد الناصرية على الساحة السياسية، وبرضا وقبول من أغلب شعوب المنطقة؛ مما جعل من دول المنطقة – بما فيها السودان – تستلهم دومًا قراراتها في السياسة الخارجية من توجهات مصر عبد الناصر، بل في بعض الأحيان يتزيد في الالتزام بناصريته فريق سوداني على فريق آخر، وفي التزيد دومًا تجاوز لما ينبغى.

(ج) الحضور الفاعل للتيارات القومية (الناصريين والبعثيين)، والأممية (الحزب الشيوعى والجماعات الأخرى المتمركسة) في النقابات والاتحادات ووسائل الإعلام (الصحافة) وضغوطها المتواترة على الحكومات لاتخاذ قرارات في السياسة الخارجية، قد لا تتفق مع المصالح الوطنية كما تراها الغالبية العظمى من أهل السودان. تلك التيارات لم تكن تفعل ذلك بسبب من عدم "وطنيتها" إنما لإيمانها بأن هناك اعتبارات "أممية" أو "قومية" تعلو على تلك الوطنية.

وفي المرحلة التى خرجت فيها الدبلوماسية السودانية إلى الوجود، كان العالم يمور ويتماوج بسبب تحولات سياسية لم يعرفها من قبل، أشرنا إليها في الفصل الأول، وعلى وجه الخصوص صراع الدولتين الكبريين، الذي بلغ أوجه في الفترة

التى استقل فيها السودان. وبسبب الطبيعة المتشاكسة للقوى السياسية الفاعلـة في السودان تعسر الوفاق الوطنى على سياسة خارجية أو على فهم مشترك للمصالح الوطنية العليا. ورغم اعتراف كل الأطراف، أو ادعائها الاعتراف، بالقيم الجديدة التى أصبحت حاكمـة لدبلوماسـية دول عـدم الانحيـاز ومنهـا الـسودان، فـإن الولاءات العقدية القديمة ما زالت تهيمن على عقول أرباب العقائد الـسياسية أو الملتزمين بها بخيارهم.

الدبلوماسية السودانية في عهدي رجلين

في هذا الشأن نتناول رجلين قادا الدبلوماسـية الـسودانية في تلـك المرحلـة، وحـددا لها مـسـارًا واضـحًا في واحــدة وملتبسًا في الثانيـة. اتفــق النـاس أو اختلفوا، الرجلان هما الراحلان: محمد أحمد محجوب وزيـر الخارجيـة في عهـدي الديمقراطية الأولى (1957 - 1958) والثانيـة (1958 -1964) وأحمـد خـير وزير الخارجية في نظام عبود (1958 - 1964). كانـت لمحجـــوب مـــواقف وآراء في السياسة الخارجية لا تتفـق وآراء رئـيس الـوزراء (عبـد الله خليـــل) أو حزبـه (حزب الأمة) لهذا كان رجل يصعب وضـعه في قالـب؛ فـالمحجوب كـان عروبيًّا لا يستحى من إعلان عروبته، بل يفاخر بها، كما كان قوميًّا سودانيًّا بفهمـه الخاص للقومية وهو فهم لم يقـــربه كثـيرًا أو قلـيلًا مـن غـير العـرب مـن أهـل السودان.

وكيف لمثل هذه القربى أن تتحقق أن كان الفردوس المفقود الذي يتغنى لـه هو قرطبة وإشبيلية لا نبتة وكوش. لقد قرأت كل شعر المحجوب، وظللت أقرؤه بشغف لجودة صوغه وروائع صوره، ولكنى ظللت أقـرؤه بحـسرة عنـدما يتغنـى بأجداده في قرطبة وكأنه أبا الوليد (ابن زيدون).

الله أكبر هــذا الحســن أعرفه ... ريان يضحك أعطافًا وأجفانا

أثار فيَّ شجـونًا، كنت اكتمها ... عفًّا وأذكـر وادي النيل أحيـانا

أختي لقيتك، لكن ابن سامرنا   في السالفات فهذا البعد أشفانا

طفنا بقرطبـة الفيحاء نســألها   عن الجـدود وعن آثار مروانـا

كان المحجوب أيضًا ديمقراطيًّا ليبراليًّا ومع ذلك انصاع للهوس الـدينى في عام 1965م حين تبنت الحكومة التـى كـان يرأسـها قـرار حـل حـزب شرعـى منتخب: الحزب الشيوعى السوداني.

المحجوب كان محاميًّا ضليعًا وخطيبًا قوالًا، وتلك صفات أهَّلتـه لأن يكـون اللسان الناطق، ليس فقط باسم بلاده، بل أيضًا باسم المجموعة العربية في المحافل الدولية. بتلك الصفات حاز محجوب إعجاب العـرب حتـى قـدموه لأن يكـون مرشحهم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في خمسينيات القـرن المـاضى ضـد وزير خارجية لبنان شارل مالك. ولمواقفه تلك أصبح محجوب محـل تقريـع عنـد البريطانيين، ومحــل غضب مــن رئيس الوزراء عبد الله بيه خليل. غضب البيه لم يكن لتولى محجوب الدفاع عن القضية العربية أمـام المنظمـة الدوليـة؛ لأن ذلـك الموقف كان يشرف السودان، وإنما بسبب ازدواجية المعايير عند وزيـر الخارجيـة. فعندما انـدفع المحجـوب ووفـده في إدانـة العـدوان الثلاثـى (بريطانيـا وفرنـسا وإسرائيل) على مصر، سكت عن إدانة غزو الاتحاد الـسوفيتى عـلى المجـر الـذي انتهى بإعادة إخضاعها للنفوذ السوفيتى من جديد. ذلك حـدث أغـضب حتـى أكبر حزب شيوعى في أوروبا بعد الحزب السوفيتى وحملـه عـلى إدانتـه (الحـزب الشيوعى الإيطالي) ولكنه لم يثر ثائرة وزير خارجية السودان.

وفي تقرير من السفارة البريطانية بالخرطوم لوزارة الخارجيـة (لنـدن) في 28 فبراير 1957م ورد ما يلى: "محجـوب قـانوني ضليـع ناجـح، ولكــن لا يمكـن الاعتمــاد علــيه لأنــه لا يخـلو مــن العُجـب بنفسـه" و(131700 / 317 Foreign office). هذا الرأي القادح في المحجوب أبداه لي بصورة غـير مبـاشرة المستر سيلوين لويد وزير الخارجية في حكومتي أنطوني إيدن وهارولد مـاكميلان

في حفل عشاء أقامه رئيس الوزراء إدورد هيث على شرف الرئيس السوداني جعفر نميري إبان زيارته لبريطانيا في مارس 1973م. في ذلك الحفل سألني لويد وهو يستذكر تجاربه في السودان: "أين هو وزير خارجيتكم السابق؟". دون تردد قلت له: "محجوب ليس ببعيد من المكان الذي نجلس فيه"، وكانت تلك إشارة لسكن محجوب الاضطراري قرب سلون سكوير (Sloan Square) بلندن. ومن الطبيعي ألّا يتبادر إلى الذهن في ذلك الزمان غير اسم محجوب متى ما جاء الحديث عن وزراء خارجية السودان. قال لويد: "**أنا لا أعني محجوبًا، أنا أعرف مَن هو، وإنما أعني ذلك الشاب الجاد الرصين** (sober – minded young man) الذي أعاننا في إتمام المرحلة الانتقالية بسلاسة. **ليت السودان أبقى عليه كوزير للخارجية**". تذكرت ساعتها مبارك زروق الذي كان يشرف على التمهيد لقيام أول وزارة خارجية للسودان الذي كان جزءًا من اختصاصات الحاكم العام.

في تلك الفترة كان المحجوب زعيمًا للمعارضة في البرلمان؛ ولهذا لم يكن لديَّ أدنى شك في أن حكم سلوين لويد على محجوب لم يكن قائمًا على مواقفه في السياسة الداخلية، بقدر ما كان على مواقفه اللاحقة ضد بريطانيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال العدوان الثلاثي على مصر. ففي تلك الفترة كان محجوب يقود الحملة العربية ضد الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل)، في حين كان لويد يقف على الجانب الآخر من الخندق ودون ريب كان ذلك هو السبب الذي قاد بريطانيا وفرنسا لشن حملة ضارية للحيلولة دون انتخاب محجوب رئيسًا للجمعية العامة للأمم المتحدة، والدفع بوزير خارجية لبنان، شارل مالك للترشيح للموقع فحازه بفارق ثلاثة عشر صوتًا. إمعانًا في استهجان محجوب، كان البريطانيون ومن آزرهم من العرب وغير العرب، ينعتونه بـ"مرشح عبد الناصر". ومن المدهش تهوين المحجوب في كتابه "الديمقراطية في الميزان" من الحقد الكامن في نفوس البريطانيين نحوه. ففي كتابه ذلك وصف

ضيق البريطانيين منه **"بارتباك العلاقات بين السودان والغرب بسبب مواقف السودان من القضايا العربية"**.

أما بشأن أحمد خير، فقد أفاجئ الكثيرين بالقول بأنه أول وزير خارجية في حقبة ما بين نهاية الخمسينيات ومنتصف الستينيات في القرن الماضى سعى لتحديد أهداف وطنية للعمل الخارجى، وحقق عبر ذلك إنجازات غير منكورة. وإن كان ثمة دهشة مما نقول، فلا بد أن تكون تلك الدهشة بسبب تمادي البعض منا في الخلط بين القيم. فالموضوع الذي نحن بصدده هو تسخير أحمد خير للدبلوماسية لتحقيق المصالح الوطنية العليا، لا دور نظام عبود في حل (أو في الواقع تعقيد) قضية الجنوب، أو حماية الديمقراطية. ولا شك في أن نظام عبود، بحكم طبيعته، قد أخفق في كل هذه المجالات. ولكن فشل أي نظام في مجال أو أكثر لا يعنى فشله في كل مجال. كما من الحماقة عدم التمعن في الأسلوب الذي توصل به ذلك النظام إلى النجاح الذي حققه في المجال الخارجى، إذ لعل ذلك قد يصبح حافزًا لاستكشاف سبل النجاح في العمل الدبلوماسى. ما نقول هذا إلا ليقيننا بأنه لم يكن للعسكريين رؤية واضحة – أو غير واضحة – للسياسة الخارجية، ولا جاهروا بزعم كهذا. كان أحمد خير – بسخرية عرفت عنه وعرف بها – يلخص دور وزارة الخارجية في مهمة واحدة، سماها "بيع القطن". فالقطن في ذلك الزمان كان هو عماد الحياة الاقتصادية إذا انهار في الأسواق، انهار معه الاقتصاد كله، هذا التوجه هو ما ذهبنا إلى تسميته فيما بعد "تسخير الدبلوماسية لأهداف التنمية".

في عهد عبود أفلح أحمد خير دبلوماسيًّا فى الجمع بين المتناقضات، بل في تربيع الدائرة (squaring the circle). فعلى الصعيد العالمى نجحت الدبلوماسية السودانية بقيادة أحمد خير للمرة الأولى منذ الاستقلال – في خلق أرضية للتعاون المثمر مع الصين، إذ بادر بإنفاذ قرار حكومة عبد الله خليل بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية بناء على توصية أعدها وزير الخارجية

محجوب ودبلوماسيو وزارته. وعلى إثر الاعتراف بالصين، وتبادل العلاقات معها توج ذلك الاعتراف بزيارة رئيس وزراء الصين شوين لاي للخرطوم، ولا ريب في أن السودان وغيره من الدول التى لم تعترف بالصين الشعبية آنذاك، لم يكونوا قد اطلعوا على قول جواهر لال نهرو عقب اعتراف بلاده بالصين: **"اعترَفوا أو لم يعترفوا بها، فالصين تقف هناك شامخة كجبل إيفرست"**.

شارك نظام عبود أيضًا في مؤتمر عدم الانحياز، وفي 19 يوليو 1960 أعلن انضمام السودان للمنظمة من بين الدول الثماني الأولى التى أعلنت انضمامها إلى تلك المنظمة، وهو موقف ثابر عليه. وعلى الصعيد الأفريقى أسهم نظام عبود في إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في الوقت الذي كان فيه بين الرؤساء الأفارقة صراع حول طبيعة المنظمة الجديدة. أسهم نظام عبود أيضًا في قيام أول قوة لحفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة بالمشاركة مع غانا وأثيوبيا والهند والسويد لتثبيت الأوضاع في الكونغو. وعلى الصعيد الدبلوماسى نجح النظام في إنشاء قاعدة متينة للتعاون مع الولايات المتحدة خاصة بعد زيارة عبود لواشنطن ولقاءاته مع الرئيس كينيدي التى كان من نتائجها تطوير البنى التحتية (الطرق)، وتهيئة مؤسسات البحوث الزراعية، وتدريب كوادرها في أبرز الجامعات في هذا الميدان: كاليفورنيا (ديفز ولوس أنجليس)، وسكونسون، وأريزونا. ذلك النظام أيضًا – رغم وصمه بالعمالة لأمريكا – هو أول نظام يقيم قاعدة للصناعات التحويلية في السودان بعون سوفيتى مَهَر اتفاقياته ليونيد بريجينيف، أول وآخر أمين عام للحزب الشيوعى السوفيتى يزور السودان. مثال ذلك صناعة تعليب التمور في الشمال، والفواكه في واو، والألبان في بابنوسة. في الوقت نفسه وَثَّق ذلك النظام علائقه مع يوغسلافيا رائدة عدم الانحياز مما خلف أثرًا ملموسًا في مجالات عديدة: إنشاء سلاح البحرية، وإقامة شركة النقل البحري التى ظلت بوارجها تمخر البحار حتى قريب عهد، مصانع الأسمنت (ربك).

على أن الإنجاز الخارجى الأهم والأكثر إرباكًا وتعقيدًا، كان هو إنهاء نظام عبود لما سماه في أول خطاب له بالجفوة المفتعلة مع مصر، التى تمظهرت فيما حسبته مصر تلكؤًا من جانب السودان في الوصول إلى اتفاق معها حول مياه النيل كبديل لاتفاقية 1929. الاتفاق البديل الذي تم في عام 1959 كان مجحفًا في حق السودان، ومربكًا للدول المشاطئة للنهر. مصدر الإرباك في تلك الاتفاقية لم يكن فقط بسبب نصوصه التى بخست السودان حقه في مياه النيل، وحرمت كل الدول المشاطئة للنيل في شرق أفريقيا من حقوقها، وإنما أيضًا للآثار الإنسانية والاجتماعية والثقافية المدمرة لبناء السد العالي. تلك الآثار تمثلت في إغراق منطقة وادي حلفا وترحيل أهليها إلى أرض لم يألفوها، وإغراق جزء كبير من التراث الثقافي السوداني (آثار النوبة). هذه المآسي وقعت رغم رأي الفنيين من خبراء الري في السودان بإنشاء سلسلة من السدود – من المنبع إلى المصب – في مصر، السودان، وأثيوبيا، وأوغندا لتحقق الغرض نفسه الذي حققه بناء السد العالي. ذلك الرأي بُنى على دراسة فيضان وانحسار مياه النيل على مدى قرن، ولهذا عُرفت الخطة بـ"الخطة القرنية" تارة، وتارة أخرى بـ"خطة ميرغنى حمزة" وهو السياسى الذي آمن بها، وظل يدافع عنها حتى أضحى عند المتزيدين العدو الأول لمصر. رغم ذلك فإن إفلاح نظام عبود في الجمع في سلة واحدة بين شوين لاي، وليونيد بريجينيف، وجون كينيدي، وجوزيف بروس تيتو ثم جمال عبد الناصر الذي زار السودان للمرة الأولى منذ الاستقلال، وبقى فيه عشرة أيام (15 – 25 نوفمبر 1961م) هو ما عنينا بتربيع الدائرة.

لم يبدأ نظام عبود في زياراته الخارجية بواشنطن، وإنما بدأها بموسكو وبكين. وكانت الزيارة الأولى زيارة سياسية لتوكيد اعتراف السودان بتلك الدولة في وقت لم يكن للصين ما تقدمه للدول التي اعترفت بها. ذلك موقف أخلاقي يتطلب اتخاذه جرأة، خاصة لأنه موقف لم يكن يسعد الولايات المتحدة التي ظلت

تمانع في احتلال الصين موقعها الطبيعي في الأمم المتحدة. أما موسكو، فقد اتجه إليها عبود ووفده بقائمة محددة من المطالب هي دعم الزراعة والصناعة، ولما لم يكن للاتحاد السوفيتي تجربة – طويلة أو قصيرة – في العون الفني للدول في ميدان الزراعة اقترح ممثلوه خلال المفاوضات على الوفد السوداني – وكان على رأسه عسكريان (عبود ومحمد أحمد عروة) – مد السودان بالسلاح وإنشاء مستشفى مجهز تجهيزًا كاملًا بقرض طويل الأمد. رفض عبود السلاح رغم أن مد الدولة بالسلاح هو أقرب المسالك التي تطرقها الدول العظمى للتأثير على سياسات الدول الصغرى، وبوجه خاص الدول التي يقودها عسكريون. كما رفض عبود أيضًا الحصول على أي قرض من السوفيت لمشروع خدمي؛ لأن المشروعات الخدمية، في رأيه، يجب أن تقوم بها الدولة. ولهذا تم الاتفاق على الدعم السوفيتي للتصنيع الزراعي الذي أشرنا إليه آنفًا.

وعند زيارته لواشنطن التي استُقبل فيها استقبالًا غير مألوف (انتقال الرئيس كينيدي لاستقباله ووداعه في مطار واشنطن، وابتعاث طائرة رئاسية لتقل عبود من وإلى الخرطوم). كان أول ما طرحه الوفد السوداني في الاجتماع الوزاري الثنائي الدعم الأمريكي لمشروعين أساسيين: طريق بورتسودان – الخرطوم وصناعة السكر. بدلًا من مناقشة الموضوعات التي جاء عبود من أجلها، وجه رئيس الوفد الأمريكي المفاوض، جورج بول نائب وزير الخارجية سؤالًا لوفد السودان فحواه: "لقد قمتم بزيارة لموسكو، ونود أن نعرف ما الذي اتفقتم عليه مع تلك الدولة قبل بدء الحوار معكم". على ذلك السؤال رد أحمد خير بالقول: **"ما دار بيننا وبينهم أمر يخصنا ويخصهم، فلننتقل إلى المواضيع التي تخصنا: طريق بورتسودان – الخرطوم، صناعة السكر، التدريب في مجالات الزراعة"**. لم ينقذ ذلك الموقف إلا الرئيسان كينيدي وعبود عند لقائهما بعد تعثر المفاوضات، بسبب إصرار خير على أن موضوع العلاقات بين السودان والسوفيت ينبغي ألّا يكون

موضوع حوار بين الطرفين. وفي سورة غضب مكتوم رد الفنيون الأمريكيون على الطلب السوداني ردًا تعجيزيًا هو أن إعداد الدراسات الفنية للطريق وحدها يتطلب عامين. لهذا عند لقائه بالرئيس كينيدي قال عبود للرئيس الأمريكي: "إنني قبل أن أكون عسكريًا فأنا مهندس مساحة، وأعرف جيدًا أن تلك الدراسات لن تستغرق أكثر من ستة أشهر. ولإذابة الجليد؛ وَجَّهَ كينيدي فنييه بإكمال الأعمال الهندسية الابتدائية في فترة لا تتجاوز العام. ومن الواضح أن "خير" ورفيقه "عروة" لم يكونا إمعتان أمام الخبراء المفاوضين من الأمريكان، كما لم يكن عبود إمعة أمام الرئيس الأمريكي.

نجاح الدول الكبرى في السياسة الخارجية، يستمد دومًا من قوتها الصلدة (النفوذ العسكري والاقتصادي) وقوتها الناعمة (التعليم والبحوث) أما الدول الصغرى، فقوتها دومًا تستمد من وضوح خططها والتزام حكومتها بمدونات السلوك التي تحكم العلاقات بين الدول. فكم من دولة صغيرة بالمقاييس التي تحدد قوة الدول قد أقحمت نفسها في صراعات لا تملك لخوضها أي مقومات، وانتهت إلى لعق جراحها. في الوقت نفسه كم من دول صغيرة بالمقاييس نفسها أصبحت محل اعتراف من القوى الكبرى، لا لتوافق الرؤى معها أو لكارزمية قيادتها، وإنما لأن تلك القيادة جعلت قضاياها الحيوية في صدارة همومها، في حين ظلت تحترم أحكام اللعبة في السياسة العالمية. مثال ذلك الهند التي اعترفت بها الولايات المتحدة، وابتعثت لها سفيرًا في أكتوبر 1964 قبل إعلان استقلالها بأسبوعين، وبذلك خرقت الولايات المتحدة قانونًا دوليًا هي على رأس الموقعين عليه (اتفاقية مونتيفيديو) ذلك القانون يخضع الاعتراف بأية دولة على أن تكون تلك الدولة دولة مستقلة.

أسباب عدة تحملنا، ونحن نؤرخ لعلاقات السودان بـدول العـالم الأخـرى، على فرز علاقات السودان بالولايات المتحدة رغم أن علاقاته مع الدول الأخرى كانت هي الأحدث. ذلك التحول اقتضاه المكان الـذي أخـذت تحتلـه الولايـات المتحدة على الصعيد الدولي. وفي الماضي كانت العلاقـة بـين البلـدين تتمحـور في النشاط الديني (التبشير والوعظ) والاجتماعي (التعليم والـصحة) الـذي كانـت تباشره الكنائس البروتستانتية في الجنوب والشمال. ومن النشاط الاجتماعي إنشاء مدراس ومستشفيات ومستوصفات في جبال النوبة والنيـل الأزرق والعاصـمة. وفي الشمال، كانت تلك المدارس تنعت بمدارس الأمريكان (أم درمان والخرطوم بحري). أما المستشفيات، فكان أكبرها في الشمال المستـشفى الـشهير بـأم درمـان الذي آل فيما بعد لوزارة الصحة وصار يعرف بمستشفى التجاني الماحي كـما كـان لها في حي أبوروف بأم درمان مستوصف ينسب للإرسالية البروتستانية.

في واقع الأمر لم يكن لأمريكا كبير اهتمام بأفريقيا كلها، دعك من الـسودان؛ إذ كان جُلّ اهتمامها منصبًّا على أمريكا الوسطى والجنوبية، من ناحية، وآسيا مـن ناحية أخرى كما أوردنا في الفصل الأول. الاهـتمام الأمريكـي بأفريقيـا بـدأ بعـد الحرب العالمية الثانية التي لم تخرج منها أمريكـا منتـصرة فحـسب، بـل أصـبحت اللاعب الأول على المسرح الدولي في مجـالي القـوة الـصلدة (الجـيش والـسلاح)، والقوة الناعمة (التعليم والبحوث) إلى جانب قوتها الاقتصادية الهائلة التي ساعد على تراكمها نجاة أمريكا من الخراب الذي تعرضت له أوروبا من جراء الحـرب. تراكم الثروة ومتانة الاقتصاد الأمريكـي أتاحـا لأمريكـا أن تـؤدِّي دورًا مهـمًّا في السياسة الدولية أولًا في إعادة بنـاء الـدول التـي دمرتهـا الحــرب عـبر مـشروع مارشال، وهو المشروع الذي أقر وأصبح ساري المفعول في يونيـو 1948 بعـد أن وقع عليه الرئيس هاري ترومان. ومن المثير أن ذلك المـشروع قـد أعِـد خصيـصًا لدعم الدول الغربية التي أضيرت من الحرب إلا إن ترومان اقـترح عـلى الاتحـاد

السوفيتي وبعض دول شرق أوروبا (ألمانيا الشرقية، وبولندا، وتـشيكوسلوفاكيا) الاستفادة منه بحسبانها دولًا تضـررت مـن الحرب. هـذا العرض قوبل بالرفض من جانب ستالين ووزير خارجيته مولوتوف. وثانيًا بخلق مؤسـسات اقتـصادية ومالية توجه، إن لم تكن تسيطر على، الوضع الاقتصادي والنقدي في العالم. هـذه المؤسسات عُرفت بمؤسسات بريتون وودز وتلك مدينة صـغيرة في نيوهامـشاير بالولايات المتحدة. في تلك المدينة الصغيرة تلاقى فيها ممثلو دول العـالم في يوليـو 1944 للتوافق على نظام اقتصادي ونقدي يحول دون استخدام السياسـات المالية بصورة تهز النظام المالي والنقدي في العالم كما تعين على تنمية الـدول وإعـادة بنائها بعد الحرب وتوفير الوسـائل اللازمة لتحقيـق تلـك الأهـداف لمعالجـة المـشاكل العابرة التي تمر بها الأوضـاع النقدية لبعض الدول. وفي الجانب التطبيقي، أنشئت أهم مؤسستين لهذا الغرض: صندوق النقد الـدولي (International Monetary Fund)، والبنك الـدولي الذي كـان يطلـق عليه عند إنشائه البنك الدولي لإعـادة التعمـــير والتنميـــة (International Bank for Reconstruction and Development – IBRD). ذلك الإنشاء والتعمير كان مقصورًا في المرحلـة الأولى من مراحل نشوء البنك على الأقطار الأوروبية التي دمرتها الحـرب، وبعـد إعـادة بناء أوروبا، اتجه البنك لدعم الدول النامية. وقد يفيد أن نذكر أنـه حـين ضـمت اجتماعات بريتون وودز كل الدول الأوروبية والاتحاد السوفيتي والـصين والهنـد إلى جانب عشرين دولة من أمريكا الجنوبية والوسطى لم يمثل أفريقيـا غير ثـلاث دول (إثيوبيا، جنوب أفريقيا، وليبيريا) كما لم يمثـل الـدول العربيـة غـير دولتـين (مصر والعراق).

1956 – 1958

كما أوردنا من قبل لم تكن أمريكا حتى استقلال السودان ترى مدعاة للاهتمام بالسودان إلا كجزء من مصر ولكن بعد استقلال الـسودان، اتجهـت إلى التعامـل

معه كحقيقة واقعة. ففي 13 مارس 1957م كان مثيرًا أن تبدأ أمريكا علاقاتها مع السودان في أعلى مستويات الدولة: ابتعاث أول وفد أمريكي لأفريقيا جنوب الصحراء بقيادة نائب الرئيس، ريتشارد نيكسون يصحبه مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية جوزيف بالمر. وتبين محاضر اللقاء الذي تم بين رئيس الوزراء عبد الله خليل ووزير الخارجية محمد أحمد محجوب، من جانب، ونائب الرئيس الأمريكي ومساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، والسفير الأمريكي بالخرطوم بنكرتون، من الجانب الآخر، عن الهموم الحقيقية التي دفعت أمريكا نحو السودان. كان على بساط البحث أربعة موضوعات هي العون الاقتصادي، العون العسكري، العلاقة مع مصر، ونظرية أيزنهاور. وحول العون الاقتصادي ابتدر وزير الخارجية محجوب الحديث مع الوفد الأمريكي بالتأكيد على حاجة السودان إلى تطوير البنى التحتية: الطرق، الطاقة الكهرومائية، المشروعات ذات العائد الاقتصادي (ذكر منها صناعة الورق من البردي وصناعة النسيج). وفي طرحه لمطالب السودان أشار محجوب إلى أهمية المعونة الأمريكية لبناء السودان مؤكدًا أن الحكومة تقبل تلك المعونة لثقتها بأنها ستجيء بدون شروط سياسية (with no political strings attached). وكرجل أصبحت بآخره القضايا البيئية من همومه استرعى نظري في حديث المحجوب لنيكسون إشارته للصمغ العربي، ليس فقط للعائد المالي المتوقع منه (الصمغ معروف لدى الجميع بأنه أهم سلعة سودانية تسوق في أمريكا) بل لدوره البيئي والاجتماعي. أشار محجوب، مثلًا، إلى ضرورة تسكين الرحل، والعناية بزراعة شجر الصمغ (الهشاب) للدور الذي يؤديه في استقرار القبائل العاملة عليه، كما ناشد نائب الرئيس الأمريكي حث البنك الدولي على الإسهام في تعمير السودان.

أيًا كانت الحال، تبع اجتماع نيكسون بالمحجوب وزير الخارجية لقاء مع رئيس الوزراء عبد الله خليل وفي ذلك اللقاء أبدى نيكسون تخوف بلاده من أن تتحول مصر (لا السودان) إلى دولة شيوعية. على ذلك السؤال رد رئيس وزراء

السودان بأنه قد سأل عبد الناصر سؤالًا مباشرًا إن كان شيوعيًا، فنفى ذلك ولكنه أبلغ خليلًا برغبته في أن تكون علاقته جيدة مع الاتحاد السوفيتي لمصلحة مصر. أضاف عبد الله خليل: "أن عبد الناصر يطمح إلى قيادة العالم الإسلامي ومن ثَمَّ لا يمكن أن يكون شيوعيًّا". سأل نيكسون أيضًا رئيس الوزراء عن هل في ظنه أن عبد الناصر سيعارض المعونة الأمريكية للسودان فرد عليه عبد الله خليل: "كيف يعارض، وقد قبلت مصر بمشروع النقطة الرابعة" (مشروع للتعاون الفني في المجال الزراعي ابتدره الرئيس ترومان). أما حول الخطر الشيوعي على السودان فقد كان عبد الله خليل صريحًا في رأيه حول مناهضته للشيوعية، ولكنه أضاف أن حكومته ترى أنه من الأفضل السماح للشيوعيين بالعمل العلني حتى لا يُحمَلوا على الاختباء والعمل تحت الأرض. أضاف أن في السودان حزبًا شيوعيًّا يعمل في العلانية دون أن ينعت نفسه بالشيوعي (يعني الجبهة المعادية للاستعمار)، وأن العدد الغالب من الشيوعيين موجود وسط طلاب جامعة الخرطوم ولكن ذلك لا يقلقه؛ إذ إن التجارب أثبتت أنه متى ترك هؤلاء الجامعة وانغمسوا في الحياة العامة، قل انتماؤهم للشيوعية.

مشروع أيزنهاور

وعندما جاء الدور على الحديث عن مشروع أيزنهاور قال نيكسون إن للمشروع هدفين: الأول هو دعم الدول وتقويتها اقتصاديًّا وعسكريًّا حتى تكون قادرة على حماية استقلالها، والثاني تحصينها حتى لا تقع فريسة للشيوعية الدولية. رد محجوب بأن الحكومة تريد أن تعرف المزيد عن المشروع إذ في ظنه (أي ظن المحجوب) أن المشروع سيلقى ترحيبًا أكثر في الشرق الأوسط لو شمل محاصرة كل أنواع العدوان وليس فقط الخطر الشيوعي. أضاف محجوب أن قرار الحكومة في هذا الشأن لم يتخذ بعد. ولا شك في أن المحجوب أصيب بحرج عندما قال رئيس الوزراء لنيكسون في الرد على السؤال نفسه أنه، من جانبه الشخصي، يوافق

على أي مشروع يدرأ خطر الشيوعية الدولية. رغم ذلك فقد أضحى مشروع أيزنهاور الذي جاء نيكسون ليبشر به في السودان، والذي يرتكز أساسًا على التعاون العسكري أمرًا غير ذي موضوع. فعندما انتقل نائب الرئيس الأمريكي للحديث عن التعاون العسكري مسائلًا عبد الله خليل: "لم أسمع منك أي حديث عن المعونة العسكرية". رد رئيس الوزراء قائلًا: "ليس للسودان أعداء في المنطقة، وتتسم علاقاته بجيرانه بوئام كبير، كما أن الجيش السوداني - رغم صغر حجمه - جيش كفء، ولديه من الإمكانات ما يكفي لأداء مهامه؛ ولهذا فالسودان ليس في حاجة إلى عون عسكري أمريكي".

نظرية الاحتواء

لإلقاء مزيد من الضوء على مشروع أيزنهاور الذي ربما يجهل كنهه القارئ غير الملم بتفاصيل التاريخ، نقول أن السياسة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهيمنة الاتحاد السوفيتي على دول شرق أوروبا - بما فيها ألمانيا وبرلين الشرقية - قامت على فكرة الاحتواء (containment)، أي احتواء الاتحاد السوفيتي حتى لا يتمدد في أوروبا بأكثر مما فعل. وقد وردت أول إشارة لنظرية الاحتواء في مقال نشرته مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) في يوليو 1947م بتوقيع كاتب أشار إلى اسمه بحرف (X)، رغم أن الكاتب كان، في حقيقة الأمر، هو جورج كينان سفير أمريكا في الاتحاد السوفييتي يومذاك، والذي أصبح في عام 1948م رئيسًا لإدارة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية. تلك النظرية تبناها الرئيس ترومان؛ ولهذا تلحق باسمه في بعض المنشورات. وكان من نتائج خطة ترومان مشروع مارشال (وزير خارجية ترومان ورئيس هيئة الأركان المشتركة فيما قبل) الذي كان الهدف الرئيسي منه هو النهوض الاقتصادي بدول أوروبا الغربية التي خرجت مدمرة من الحرب، ثم حمايتها عسكريًا بإنشاء حلف دول شمال الأطلسي. وفي الظروف التي كانت عليها بسبب التدمير الشامل الذي

لحق بها من ضربات النازي وما كانت أوروبا الغربية لتقف على قدميها إلا عبر ذلك المشروع الذي رصدت له الولايات المتحدة 15٪ من ميزانيتها أي 3٪ من ناتجها القومي في العام. هذا، وقد سعت بولندا وتشيكوسلوفاكيا للاستفادة من المشروع إلا إن الاتحاد السوفيتي حال بينهما وبين ذلك.

انطلاقًا من سياسة الاحتواء التي ابتدرها ترومان ذهب خليفته أيزنهاور إلى التفكير في خلق سلسلة من الأحلاف العسكرية خارج النطاق الأوروبي لمحاصرة التمدد السوفيتي في الشرق الأوسط، غرب آسيا، وشمال أفريقيا. زاد من مخاوف أيزنهاور ومستشاريه تصريح خطير أطلقه الأمين العام الجديد للحزب الشيوعي السوفيتي، نيكيتا خروشيف. ففي حفل أقامته السفارة البولندية بموسكو لسفراء الدول الغربية في نوفمبر 1956م قال خروشوف للسفراء "سندفنكم" (we shall burry you). أثار ذلك التصريح هلعًا في العواصم الغربية إذ حسبوه تهديدًا بالقضاء النووي على أوروبا، خاصة بعد نجاح الاتحاد السوفيتي في أكتوبر 1957م في غزو الفضاء بإطلاق(سبوتنك)، أول قمر اصطناعي يدور في الفلك. إطلاق ذلك القمر كان جزءًا من جهد دولي لاكتشاف الفضاء بمناسبة العام الدولي للفيزياء الأرضية (International Geophysical year)، رغم ذلك لمست فيه الولايات المتحدة خطرًا على أمنها بعد رصد عبور القمر المصنوع فوق الولايات المتحدة أربع مرات في ليلة واحدة؛ مما قاد إلى سباق محموم في غزو الفضاء بين البلدين، توج بالهبوط الأمريكي على القمر في عام 1969م. لم يقلل من المخاوف من تهديد خروشوف تصريح لاحق له في يوغسلافيا (أغسطس 1963م) قال فيه: "عندما قلت سندفنكم تعرضت لمشاكل. بالطبع لن ندفنكم بمِجرفة (طورية) ولكن الطبقة العاملة في بلادكم هي التي ستدفنكم". ولعل خروشوف قد تذكر في تلك اللحظة قول ماركس في البيان الشيوعي: "البروليتاريا هي حانوتي الرأسمالية".

من المفارقات تطابق إعلان مشروع أيزنهاور مع حدثين مهمين أدخلا السياسة الأمريكية في حرج بَينٍ: محاولة الغزو البريطاني – الفرنسي – الإسرائيلي لمصر، والتدخل السوفيتي في المجر. موقف الولايات المتحدة في الحالة الأولى كان هو مطالبة الدول الثلاث بإيقاف محاولتها للإطاحة بالنظام المصري، وسحب قواتها من المناطق التي احتلتها في مصر. وفي ذلك ذهب أيزنهاور إلى تهديد تلك الدول باستخدام ضغوط سياسية واقتصادية عليها إن رفضت الامتثال للطلب الأمريكي. في الوقت نفسه وجدت الولايات المتحدة نفسها في حرج شديد من إدانة الاحتلال السوفيتي للمجر في مجلس الأمن، طالما كانت عاجزة عن استصدار قرار من مجلس الأمن بإدانة الغزو الثلاثي لمصر. ولعل أمريكا، رغم رغبتها في مناصرة الشعب الهنغاري المقهور، كانت تدرك أيضًا أن مقتضيات التوازن الدولي التي أقرتها الدول الكبرى تُلزمها بقبول الأمر الواقع أي "احتمال الأذى ورؤية جانيه".

المعونة الأمريكية

رغم تباين المواقف حول مشروع أيزنهاور بين الحزبين الحاكمين (الأمة والاتحادي الديمقراطي) من جهة، ومن جهة أخرى بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وهما من حزب واحد وضعت الحكومة ذلك المشروع على الرف في اللحظة التي أكد فيها رئيس الوزراء السوداني عدم رغبة السودان في أي دعم عسكري من الولايات المتحدة، خاصة ومشروع أيزنهاور هو حلف عسكري بامتياز. أما فيما يتعلق بالعون الاقتصادي، فقد كلف رئيس الوزراء وزير الدولة بمجلس الوزراء: أمين التوم بالإشراف على إعداد مشروع حول المعونة الأمريكية يقتصر على العون الفني والاقتصادي ليقدم للبرلمان لإجازته. مع ذلك ما انفك معارضو التعاون مع الولايات المتحدة (الاتحاديون، والشيوعيون، والناصريون) يُلحقون مشروع القانون بمشروع أيزنهاور وما يتضمنه من حلف عسكري بين

السودان والولايات المتحدة. وقد بلغ النقد للمعونة الأمريكية حدًّا عبثيًّا عندما نشر الشيوعيون ذائعة تقول إن طريق مدني - الخرطوم وطريق الخرطوم الجبلي (وما زال الأخير يُسَمَّى طريق المعونة) إنما أنشئا ليكونا مهبطًا للطائرات الأمريكية، وكأن لأمريكا أهدافًا عسكرية تتقصدها في المناقل والمسيد جنوبًا أو الجيلي وحلفاية الملوك شمالًا، هذا إن جاز أصلًا أن يصبح طريق يسلكه البشر، وتعبره الأغنام والخراف مهبطًا آمنًا للطائرات.

اتفاقية المعونة الأمريكية أجيزت في البرلمان في أواخر فترة حكم عبد الله خليل رغم الحملة الضارية التي جوبهت بها، ورغم جنوح بعض وزراء تلك الحكومة، مثل نائب رئيس الوزراء الشيخ علي عبد الرحمن، إلى المشاركة في تلك الحملة. ومن المدهش انضمام عضوين من قيادات حزب الأمة: الأستاذ عبد الرحيم الأمين والدكتور أحمد بخاري إلى جانب المعارضين لمشروع الاتفاقية في البرلمان، وقد عبر الأستاذ عبد الرحيم عن الأسباب الخفية لذلك الموقف الغريب عندما قال: "لن نترك الساحة للاتحاديين والشيوعيين في البرلمان لاتخاذ موقف بطولي برفض المعونة". من جهة أخرى لم يذهب زعيم المعارضة، مبارك زروق إلى افتعال بطولة أو تخوين خصم سياسي، بل وصف المشروع المقدم للبرلمان بأسلوب ساخر قال فيه: إن المعونة "كلعنة الفراعنة تصيب أقرب الناس إليها. فلا عجب من إن يكون أول ضحاياها زميلي (إشارة إلى أمين التوم) الذي حُرم بسببها من أداء فريضة الحج". وكان أمين التوم، الوزير المكلف بتقديم مشروع المعونة الأمريكية للبرلمان قد اضطر، كيما يكمل عرض المشروع على البرلمان، إلى إلغاء رحلته لأداء مناسك لا تكون إلا في أشهر معلومات. أما يحيى الفضلي، فلم يجعل من قبول المعونة خطأ سياسيًّا أو سوء تقدير في الحكم فحسب، بل اعتبره تلويثًا لتاريخ السودان حين قال: "لقد أعطيناكم استقلالًا أبيض دون بقعة سوداء، كصحن الصيني لا شق ولا طق". كثيرًا ما ينسب بعض الرواة هذا

القول إلى الزعيم الأزهري، رغم أنا لم نقرأه أو نسمعه إلا عن يحيى الفضلي في الاجتماع المشار إليه، وفوق كل ذي علم عليم.

لا شك في أن الفضلي أراد القول بأن استقلال السودان جاء نقيًّا وينبغي أن لا يوضره قبول المعونة الأمريكية. ولكن حينما نعلم، أيها القارئ الكريم، أن مشروع القانون الذي قدمه إبراهيم أحمد للبرلمان في 25 يونيو 1958 كان مشروعًا للتعاون الفني بين الولايات المتحدة والسودان ولم يتضمن في أي بند من بنوده أو كلمة من كلماته إشارة إلى تحالف عسكري بين البلدين أو حتى تنسيقًا سياسيًّا أو عسكريًّا بين السودان والولايات المتحدة لمحاصرة الشيوعية العالمية وحين نعلم أن الاتفاقية المرجعية للتعاون الاقتصادي بين السودان والولايات المتحدة منذ عهد عبود (العهد الذي بدأ فيه تطبيق اتفاقية المعونة) وفي كل العهود التي تبعت وأعاد فيها السودان علاقاته الاقتصادية مع الولايات المتحدة كانت تلك الاتفاقية هي الوثيقة التي ارتكز عليها ذلك التعاون هي اتفاقية يونيو 1958.

الشيخ والدينمو ولوث الحقائق

تتساءل، إذن، في أي سطر أو حرف في الاتفاقية ورد ذلك النبأ العظيم ألا وهو ما اتُّهِمت به تلك الاتفاقية. هذا لوث للحقائق بالأكاذيب واللوث عند قضاة المسلمين هو تعبير على الدلالات غير الكافية لأن تكون بينة على أحد. ولو كان بين سياسيي ذلك الزمان مَن لاثا السياسة لوثًا، لكانا بطلا الحملة على اتفاقية المعونة في برلمان السودان هما: "الشيخ" علي عبد الرحمن "والدينمو" يحيى الفضلي، والدينمو نعت كان ينعت به الرجل لفرط نشاطه. عن لوث الأمور يكشف موقفان مشهودان لا يذكرهما الذاكرون من المؤرخين الاعتباطيين، رغم أن الدلائل عليهما متوافرة في الوثائق ذات السند، وفي تعليقات المؤرخين الجادين. فقبل تولي الأزهري رئاسة الحكومة في بداية الحكم الذاتي كان على منضدة البرلمان

أمر مؤقت يقضي الدستور بإقراره من جانب البرلمان حتى يصبح قانونًا نافذًا. ذلك الأمر المؤقت أصدره الحاكم العام في أخريات أيام حكمه لقمع "النشاط الهدام" في السودان بموجب قانون الجمعيات غير المشروعة لسنة 1924. ذلك الأمر المؤقت شمل، بين ما اشتمل عليه، محاربة الشيوعية وأي جماعة تنضوي تحت لواء الكومنفورم. وعند تسلم الزعيم إسماعيل الأزهري زمام الأمور رفض البرلمان إقرار الأمر، وأعلن السيد زعيم الأغلبية مبارك زروق أن حزبه قد اتخذ قرارًا قبل الانتخابات بعدم تأييد أي قانون يحد من الحريات. حديث زروق كان في يناير 1954 ولكن في أكتوبر من العام نفسه أعلن وزير العدل، علي عبد الرحمن عن تكليفه لمساعديه في الوزارة بإصدار قانون يُجَرِّم الشيوعية. موقف زروق أيده من داخل البرلمان حزب الأمة (في وقت كان فيه حليفًا للشيوعيين) والجبهة المعادية للاستعمار والحزب الجمهوري (محمود محمد طه)، واتحاد نقابات العمال وشخصيات وطنية منها الشريف حسين الهندي الذي لم يكن آنذاك قد التحق بالحزب الوطني الاتحادي.

الداهية الدهواء وقعت عندما أقدم الوزيران اللذان وقفا مع حزبهما ضد القوانين التي تُجرِّم الرأي، ليس فقط عند محاولتهما إصدار قانون وطني يحقق ذلك بل حملا نفسيهما على الاستنجاد بالحكومة البريطانية "العدو اللدود"، كما كانا يقولان، للسودان وأهله. ففي أول زيارة له قبل الاستقلال إلى بريطانيا صحب الرئيس الأزهري معه الوزيرين، وفيما يبدو كان ما يشغل بال الوزيرين في تلك الزيارة غير أمر واحد: محاربة الشيوعية ليس هو الاستعانة ببريطانيا العظمى في التنمية أو التعليم أو الصحة بل كان الموضوع الذي هيمن على فكرهما: محاربة الشيوعية. لهذا طلب الوزيران خلال تلك الزيارة، من بين كل وزراء بريطانيا، مقابلة وزير العمل البريطاني والتر مونكتون للتشاور معه حول وسائل منع تسلل الشيوعية إلى التنظيمات النقابية؛ ظنًّا منهما أن في وزارة العمل البريطانية إدارة تُسَمَّى إدارة محاربة الشيوعية. رَدَّ مونكتون على الوزيرين السودانيين بأنه ليس من

مهام وزارته محاربة الشيوعية فهذا أمر تتولاه النقابات بنفسها بالسعي لخلق ظروف للعمل لا تجعل العمال يلجؤون إلى أعمال متطرفة لتحقيق مطالبهم الحياتية. وفي حديثه لوزير العدل السوداني الذي أخطره برغبته في إصدار قانون يجرم الشيوعية، قال مونكتون للوزير السوداني: "ستلاقيك صعوبات أمام تحقيق تلك الغاية، وأولها تعريف "ما هي الشيوعية؟" (فيصل عبد الرحمن علي طه، السودان على مشارف الاستقلال الثاني 230 -204). يؤكد هذا أن صحن الصيني **"الما فيه طق ولا شق"** كان مخدوشًا خدوشًا عميقة كالخدوش التي تحفر يوم القيامة في وجوه الأثرياء الذين يسألون الناس في الحياة الدنيا رغم ثرائهم، وفي الحديث **"مَن سأل وهو غني، جاءت مسألته يوم القيامة خدوشًا في وجهه"**.

هذا السرد يفيد في تأكيد دعوانا أن قرارات السياسة الخارجية كانت تفتقد الترابط المنطقي. فقد كان، مثلًا لوزير خارجية حزب الأمة رأي يخالف رأي رئيس الوزراء في موضوع جوهري أفضى به بصراحة إلى نائب الرئيس الأمريكي أمام رئيس الوزراء، كما كان لبعض قادة الحزب المعارض رأي اعتبر قبول المعونة الأمريكية التي جاءت في اتفاق نشر في غازيتة السودان خيانة للوطن وتشويهًا لاستقلاله، ومع ذلك ارتضى بعض منهم سموا أنفسهم "كرام المواطنين" التعاون مع نظام عبود الذي كان أول قراراته في السياسة الخارجية قبول مشروع المعونة الأمريكية بعد إلغائه لكل الشروط التي أضافها إليه هؤلاء المعارضون أنفسهم عند مناقشته في البرلمان. بعض آخر تدثر في برلمان السودان بثياب العداء لسياسة الاستعمار الجديد في محاربة الشيوعية ومع ذلك كانوا أول مَن توجه للاستعمار القديم لمعاونتهم على محاربة الشيوعية في السودان. ولهذا نعيد هنا ما قلناه في المقدمة عن أن الغاية الكبرى من السياسة الخارجية هي تحقيق المصالح العليا للوطن (supreme national interests). تلك المصالح نعتت بالعليا؛ لأنها تؤثر إما على وجود الوطن وبقائه (survival)، أو على أمنه القومي (national Security)، أو على رفاهيته (welfare)، أو على نسيجه الاجتماعي

(social fabric). ولعـل التعبـير الفرنـسي عــن المـصـالح الوطنيـة العليـا (raison d'etat) – أي مبرر وجود الدولة – هـو الأقـرب للإفـصاح عـن تلـك الغايات. ومتى مـا كانـت الآراء في الـسياسة الخارجيـة، بـين عـشية وضـحاها، تتخالف وتتعارض، والأفعال ينـاقض بعـضها الآخـر، والـسياسيون الحزبيـون يطبقون عمليًّا المثل العربي الذي يقول: "**يـداك أوكتـا وفـوك نفـخ**"، وهـو مثـل يضرب لمن يوبخ الآخر على فعل ثم يقوم بفعله، يتأكد زعمنا بأن تلـك الـسياسة كانت تفتقد أدنى ما يجب أن يتوافر لسياسة رصينة يقال إنهـا تعـبر عـن المـصالح العليا للوطن.

إن كان التنافس الحزبي في تلك الفترة قد حمل الجماعات السياسية المتعارضـة على اتخاذ قرارات تفتقد العقلانية، بل يغلب عليهـا كـما قلنـا المكـر الـسيئ نحـو الآخر، فما بال الأحزاب العقائدية تـذهب إلى خـداع الـنفس بتلويـث الحقـائق. أسارع فأقول أن تلك الأحزاب، وأخص بالذكر الحزب الشيوعي، كانت معقولة في لامعقوليتها. تلك اللامعقولية تتمثـل في تغليـب الفكـرة الأممية عـلى النظـرة الوطنية. وفي هذا ظلت تلك الجماعة حبيسة لفكرة تعود إلى 22 سـبتمبر 1947م عندما أعلن أندريه قودونوف في قرية بولندية نائية أن العالم ينقسم إلى معسكرين: معسكر الاستعمار ومعسكر الشعوب. بناء على تلك النظرة لا سـبيل لمـن يبتغـي الاعتصام بمعسكر الشعوب إلا النأي بنفـسه عـن معـسكر الاسـتعمار ومحاربتـه وإلحاق الضُّر به بأي ثمـن وبـدون خفـاء. ويعـود فـساد هـذه النظـرة/ العقيـدة واضطرابها إلى قـراءة خطـلاء للمـشهد الـسياسي العـالمي يومـذاك. المعـسكران متكافئان في السوء، إن كـان ثمـة سـوء، فكلاهمـا ولـد نتيجـة تـآمر بـين القـوى العظـمى في يالتا (11–14 فبراير 1945م). في تلك المدينة اجتمع الثلاثة الكبار: جوزيف ستالين، فرانكلين روزفلت، وونستون تشرشل؛ للتشاور حـول تقاسـم أسلاب الحرب العالمية الثانيـة، تمامًـا كـما اجتمـع أسـلافهم في أوروبـا في بـرلين 1884م لاقتسام أفريقيا. وقد سبق اجتماع يالتا اجتماع للثلاثـة الكبـار في طهـران

(1943م) وتلاه آخر في بوتسدام (ألمانيا) في يوليو 1945م مَثل فيه الولايات المتحدة هاري ترومان بعد رحيل روزفلت.

في اجتماع يالتا طالب ستالين باعتبار منطقة شرق ووسط أوروبا – وبوجه خاص بولندا – مجالًا حيويًا للاتحاد السوفيتي يفعل فيه ما يريد. على ذلك الطلب وافق روزفلت رغم معارضة تشرشل له، ولم تكن موافقة روزفلت حبًّا في ستالين وإنما لإغراء الزعيم السوفيتي بمؤازرة أمريكا في الحرب ضد اليابان. تبعًا لذلك تعهد زعيم "معسكر الشعوب" بدخول حرب الباسفيك خلال ثلاثة أشهر من هزيمة النازي شريطة أن تعترف أمريكا، بالإضافة إلى إقرار هيمنة الاتحاد السوفيتي على شرق ووسط أوروبا، باستقلال منغوليا وبحقوق الاتحاد السوفيتي في استخدام الخطوط الحديدية بمنشوريا؛ فطماعية ستالين في أراضي الغير لم تكن تدانيها إلا طماعية بطرس الأكبر قيصر روسيا العظيم. كان لستالين ما أراد دون حرص منه أو من روزفلت (ثم ترومان) على مشاورة الدولة صاحبة الحق في هذه الأراضي ألا وهي: الصين. ولعل الصراع الصيني – السوفيتي الذي اندلع في عام 1969م بين الصين والاتحاد السوفيتي ولم يحسم إلا في عام 2004 لدليل آخر على أن معسكر الشعوب لم ينشأ برضا الشعوب. لهذا يعبر اعتراف شيوعيي السودان بفرية معسكر الاستعمار ومعسكر الشعوب، إما عن جهل بحقائق السياسة الدولية أو كان امتثالًا لإرادة أحد المعسكرين.

السودان والولايات المتحدة 1958م – 1964م

انبرى النُّطُع من أصحاب نظرية المؤامرة عند انقلاب عبود على السلطة المدنية للادعاء بأن ذلك الانقلاب تم بإيعاز من الولايات المتحدة لإقرار مشروع أيزنهاور، دون أدنى اعتبار لأن مشروع المعونة قد أقر من جانب البرلمان ولهذا لم يكن يتطلب تطبيقه انقلابًا عسكريًّا. كما أن العوامل التي قادت إلى تسليم رئيس الوزراء المنتخب الحكم للجيش معروفة وقد أوفيناها حقها من الشرح في الجزء

الثالث من هذه الشذرات. يقمن بنا، إذن، التحري عن وجه الصحة في هذه الدعوى أولًا في السياسات التي تبناها أو، على الأقل، بشر بها ذلك النظام، وثانيًا في رؤية الولايات المتحدة للنظام الذي اتهمت بصنعه.

السياسة الخارجية السودانية التي أعلنها عبود تضمنت:

(أ) البعد عن الانحيازات الأيديولوجية.

(ب) الحياد في العلاقات الإقليمية والدولية.

(ج) استخدام الدبلوماسية كمحفز للتنمية في المقام الأول.

(د) مناصرة نضال الشعوب الأفريقية المستعمرة لنيل استقلالها.

(هـ) الإسهام في استقرار القارة الأفريقية.

ولا يكون الحكم الصائب على تلك السياسة إلا عبر التحري عن مدى تطبيق حكومة عبود لها، أو تطبيق جزءٍ منها والتخلي عن جزء، أو إغماض العين عنها كلية. حول هذه القضايا كان للولايات المتحدة تقويمها الخاص لحكومة عبود، فما هو تقويم أمريكا للنظام الذي اتهمت بصنعه؟ ورد ذلك التقويم في وثيقتين: الأولى تقديرات الأمن القومي للولايات المتحدة (US intelligence estimates)، والثانية النقاط التي أعدت ليستهدي بها الرئيس كيندي عند إلقاء خطابه في حفل العشاء الذي أقيم على شرف الرئيس عبود.

قالت الوثيقة الأولى:

- إن نظام عبود سيلقى تأييدًا من الأحزاب المحافظة والزعامات الدينية السياسية (وهذا ما حدث).
- إن النظام سيحظى بتأييد قيادات الجيش، ولكن صغار الضباط قد يسببون له بعض القلق (وهذا أيضًا تحقق).

- إن النظام سيكون حريصًا على علاقته مع مصر الناصرية دون أن يتأثر بسياساتها (هذا لم يحدث فقط، بل كان نظام عبود أول نظام حكم سوداني يستجيب لمطالب مصر في مياه النيل).
- إن النظام سيلتزم بمنهج الحياد في الصراعات العربية وعلى المستوى الدولي (وهذا ما فعله النظام).
- إن النظام سيبقى على علاقات مع الكتلة الشرقية، خاصة كسوق إضافية للقطن السوداني، وما أكثر الأدلة التي تجمعت لإثبات هذا.

(Foreign Relations of US 1958 – 1960 Volume XIV Document 43)

وقبيل نشر البيان المشترك للوفدين تضمنت الوثيقة الثانية التي أعدها ماكجورج بندي، مستشار الأمن القومي للرئيس كينيدي، كنقاط للخطاب الذي سيلقيه الرئيس الأمريكي في الحفل المقام على شرف الرئيس السوداني ما يلي:

- قد يرغب الرئيس السوداني في الاستماع لرأي الولايات المتحدة في قضايا الأمم المتحدة، برلين، نزع السلاح، السيطرة على الأسلحة النووية.
- شكر الرئيس عبود على موقف السودان من قضية الكونغو.
- اهتمام الولايات المتحدة بموضوع إنهاء الاستعمار.
- حرص السودان على اتخاذ موقف الحياد في الصراعات الدولية، والتأكيد على أن الولايات المتحدة تقدر وتحترم خيارات أهله.

أكثر إبانة عن موقف عبود من الولايات المتحدة البيان المشترك الذي صدر من الرئيسين كينيدي وعبود وحدد الموضوعات التي توافق عليها الطرفان على الوجه التالي:

- اهتمام الرئيسين بصيانة السلام الدولي والاعتماد على الأمم المتحدة كأنجع وسيلة لتحقيق ذلك الغرض.

- تأكيدهما على أن الوضع العالمي الراهن يحتم الوصول إلى حلول متفق عليها عبر التفاوض للمشاكل القائمة، خاصة المشاكل ذات البعد الأخلاقي مثل ممارسة الشعوب لحق تقرير مصيرها.

- تأكيد الرئيس عبود على ضرورة التطبيق العاجل لهذا الحق لكل شعوب أفريقيا، وإبداء الرئيس كينيدي سروره بما أحرزته أفريقيا في هذا المجال متمنيًا لها المزيد منه.

- إعلان الرئيس عبود التزام بلاده بسياسة عدم الانحياز التي يهدف السودان من ورائها إلى تأكيد استقلاله وتنمية قدراته على أن يؤدي دورًا إيجابيًّا في السياسة الدولية.

- تأمين الرئيس كينيدي على حق الدول الأفريقية في الحفاظ على استقلالها، وإشادته بالدور الذي أداه السودان في صيانة وحدة الكونغو (تلك الإشارة كانت، للقوة العسكرية السودانية التي ابتعثت للكونغو بقيادة العميد أحمد حسن العطا، وإلى جانبه النقيبان عبد اللطيف دهب ومحجوب إبراهيم). رغم ذلك ذهب أحد المتأخرة من الباحثين غير المدققين إلى اعتبار تلك البعثة جزءًا من المؤامرات الأمريكية ضد التيار اللوممبي في الكونغو، رغم أن ابتعاثها تم في إطار قرار الأمم المتحدة بإيفاد أول قوة لحفظ السلام في أفريقيا، تضمنت وحدات من الجيش الغاني (في عهد نكروما) والجيش السوداني، والجيش الأثيوبي . كما أن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للإشراف على تلك العملية كان سودانيًّا هو الراحل مكي عباس. ليت الباحث أحسن التدقيق، لو فعل

لأدرك أن الكتيبة السودانية للكونغو قد تعرضت إلى أذى جسيم على أيدي رجال جوزيف كاسافوبو الذين لم يُحسَن إعدادهم أو تدريبهم، وكان كاسافوبو خصمًا عنيدًا للوممبا.

- إشارة كيندي إلى النضال الشجاع الذي يقوده أهل برلين من أجل استقلالهم، وعزم الولايات المتحدة على مساعدتهم.
- تعبير الرئيس عبود عن الأهمية القصوى التي يوليها السودان لحل مشكلة برلين بالطرق السلمية التي تحقق طموحات أهلها، وأهل ألمانيا بوجه عام.

تلك هي السكة التي سار عليها نظام عبود في سياسته الخارجية، وهذا موضوع بحثنا حتى لا يحسب الذين يَربِصون بنا أمرًا أنهم سيفاجئوننا بما نعرف عن سياسات النظام الداخلية؛ إذ لنا فيها كتبنا رأي حول سياسات ذلك النظام بشأن الجنوب، كما لنا رأي حول منهجه السلطوي في الحكم. موضوعنا هو السياسة الخارجية لذلك النظام، وكيف ركز فيها على قضايا الداخل دون إغفال لمشاكل الخارج ذات البعد الأخلاقي مثل إنهاء الاستعمار، وحل الصراعات بين الدول عبر التفاوض، وتمكين الأمم المتحدة من أداء دورها. فمنذ البدء، ابتعد النظام السوداني العسكري في حواره مع الولايات المتحدة عن الخوض في القضايا العسكرية؛ إذ لم ترد في كل حواراته مع الطرف الأمريكي إشارة لتحالف أو دعم عسكري تمامًا كما أوعز عبد الله خليل لنائب الرئيس الأمريكي بأن ذلك النوع من الدعم لا يحتل أولوية في برامجه. نضيف أن عبود في لقائه مع السوفييت في موسكو قد نحى جانبًا عرضًا تقدموا به لوفده لمد الجيش السوداني بالسلاح باعتبار أن حيازة المزيد من السلاح ليست من أولويات نظامه فأولوياته، كما أبلغهم، هي تأهيل البنى التحتية، والزراعة، والتصنيع الزراعي.

اهتمام عبود بالبعد الاقتصادي للتعاون مع القوتين الكبريين توافق أيضًا مع تطور في السياسة الأمريكية كان له ما بعده. ففي عام 1961م أصدر الرئيس كينيدي قانون المعونة الخارجية (Foreign Assistance Act) الذي ميز بين العون العسكري والعون التنموي. ولإدارة العون التنموي أنشئت للمرة الأولى وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (US Agency for International Development). وفي إعلانه عن إنشاء تلك الوكالة، قال كينيدي إن الهدف من إنشائها هو حماية اقتصاد الدول النامية من الانهيار لما لذلك الانهيار من أثر على أمن أمريكا القومي ونكوص عن التزاماتها الأخلاقية. وحسب قوله، فإن ذلك الانهيار سيكون "وخيم العاقبة على أمننا القومي، ضار بازدهارنا النسبي، ومعذب لضميرنا".

(disastrous to our national security, harmful to our comparative prosperity and offensive to our conscience) .

وبما أن السودان كان هو أول بلد أفريقي ينال استقلاله أصبح من الطبيعي أن يلقى ما لقي من اهتمام من جانب الرئيس الجديد. سياسات كينيدي تلك قوبلت بمدح أريد به الذم من جانب ماوتسي تونغ عندما سئل عن رأيه في كينيدي. قال: "هذا هو الشيطان الذي تحتاجه الرأسمالية لتطيل من عمرها" (This is the type of devil capitalism needs to survive).

أيًا كان الأمر، أهم مشروعات التعاون الاقتصادي التي تم عليها الاتفاق بين كينيدي وعبود كانت هي تلك المتعلقة بالبنى التحتية (الطرق) بما فيها طريق بورتسودان – الخرطوم الذي زعم الفنيون الأمريكيون أن التخطيط له قد يستغرق عامًا كاملًا. وبخبرته المهنية، وكان عبود حسبما تروي سيرته الذاتية مهندس مساحة بقسم الأشغال العسكرية بالجيش المصري حتى انسحاب ذلك الجيش من السودان عقب ثورة 1924، أفلح عبود في إقناع كينيدي بتخفيض

المدة إلى ستة أشهر بعد أن تأكد من أن عبود هو الأدرى بمساحة الأرض في السودان. وبالفعل بدأ العمل في ذلك الطريق من الخرطوم إلى الجبلي ولم يتوقف إلا عند قطع العلاقات بين البلدين في عام 1967م. وريثما يتم إنشاء ذلك الطريق الضروري، أو ربما كدعم له، أقدم النظام على تطوير السكك الحديدية لمعالجة اختناقات النقل بين ميناء بورتسودان والمنطقة وراء الساحل التي ترفدها بالمؤن (hinterland). فللمرة الأولى منذ اكتمال تشييد خط هيا – سنار في عام 1929م مُد الخط الحديدي في عهد عبود ليصل إلى دارفور(نيالا)، وجنوب كردفان (بابنوسة)، وجنوب السودان (أويل – واو). وكان ذلك في الفترة بين 1959 – 1962م. وفي العام الأخير (1962م) شُيد أيضًا الخط الذي ربط بين خشم القربة وحلفا الجديدة. على أن المجال الذي لا يقل أهمية، وأولته حكومة عبود اهتمامًا في برامج التعاون مع الولايات المتحدة هو إعداد الكوادر البشرية: الكادر الأكاديمي للجامعات، والكادر الزراعي، والكادر الهندسي، والكوادر العاملة في الإدارة ونظم الأعمال. وفيما يتعلق بتهيئة الكادر البشري في مجال الزراعة وتطوير الأبحاث الزراعية وتوفير المعينات لها كان جهد نظام عبود امتدادًا لذلك الذي افترعه ميرغني حمزة في الديمقراطية الأولى بإيفاد الكوادر السودانية إلى الولايات المتحدة لاكتساب المهارات في الهندسة الزراعية، والاقتصاد الزراعي، والبستنة. وكان المبعوثون السودانيون للخارج للتمهر في هذه المجالات يرسلون في الماضي حصرًا إلى بريطانيا العظمى.

خلال هذه الفترة لم تَسعَ أمريكا إلى فرض أي توجه على النظام، أو تلفت نظره إلى أمر يتعلق بالسياسة الخارجية غير الرسالة التي سلمها القائم بالأعمال الأمريكي لوزارة الخارجية السودانية في ديسمبر 1960م حول مخاوف بلاده من أن يصبح السودان معبرًا للسلاح إلى ستانليفيل في الكونغو لدعم جيزنجا. المخاوف الأمريكية يومذاك كانت ذات شقين: الشق الأول هو أن تسليح الاتحاد السوفيتي لجيزنجا قد يخلق موطئ قدم للاتحاد السوفيتي في قلب أفريقيا، والثاني

هو الخشية من أن تتحول مشكلة الكونغو: الصراع بين ستانليفيل وليبولدفيل (كنشاسا فيما بعد) إلى مشكلة معقدة كمشكلة الكوريتين. ولئن جاز لأمريكا القلق من أن تتحول الكونغو إلى كوريا جديدة، أي تصبح بؤرة نزاع دولي في قلب أفريقيا، فإن مخاوفها من أن يصبح للسوفيت موطئ قدم في وسط أفريقيا مشتبه في أمرها. فالولايات المتحدة هي القوة العظمى التي تآمرت مع حكومة بلجيكا للإطاحة بباتريس لومبا خوفًا مما حسبته توجهًا منه للاستغاثة بالسوفييت لدعم نظامه. ذلك امر أفصحت عنه لجنة التحقيق التي أقامها مجلس الشيوخ الأمريكي (لجنة السيناتور شيرش) للتحقيق في النشاطات السرية لوكالة المخابرات المركزية.

من جانب آخر، بعث كينيدي برسالتين إلى عبود، الأولى يشكره فيها باسم الشعب الأمريكي على السماح لطائرة الإنقاذ التي كانت تحلق في أجواء العالم، بما فيه السودان، تحسبًا لأي طارئ قد يقع لرجل الفضاء سكوت كاربنتر، والثانية ليشكره على الدعوة التي وجهها له لزيارة السودان، والتي اقترح الرئيس الأمريكي أن تتم في الشتاء حتى تتاح له الفرصة للذهاب للبحر الأحمر ولرحلة صيد في الجنوب. وأرادت الأقدار ألّا تتم تلك الرحلة، إذ اغتيل كينيدي في 2 نوفمبر 1963م. ومما يجدر بالذكر أن الرئيس الأمريكي الوحيد الذي زار السودان هو تيودور (تيدي) روزفلت الذي وفد إلى جنوب السودان (منطقة منقلا) في رحلة صيد في عام 1910م بعد تقاعده من الرئاسة.

العلاقات السودانية الأمريكية 1965 - 1969

عقب سقوط نظام عبود في 21 أكتوبر 1964م وعودة الديمقراطية التعددية استمرت العلاقات الثنائية السودانية – الأمريكية على ما كانت عليه في عهد عبود خاصة من ناحية التعاون الفني والمعونات الاقتصادية الثنائية، وعبر البنك الدولي، إلى جانب العون الغذائي تحت القانون العام رقم 480 (Public Law 480).

البرنامج الأخير يضمن إمداد الولايات المتحدة للدول بالغلال (القمح) بقرض طويل الأجل يرد بالعملة المحلية ويستخدم عائده في سداد المقوم المحلي للمشروعات الأمريكية بالسودان مما كان يزيح عن كاهل الميزانية العامة عبئًا ليس بالقليل. مَن هم حكام السودان خلال هذه الفترة؟ احبس نفسك: ضم الحكام الرجال أنفسهم الذين سيروا المواكب ضد اتفاقية التعاون السوداني-الأمريكي التي سموها بيعًا للسودان للاستعمار الجديد.

في السادس من يونيو 1967م قررت أغلب الدول العربية بعد حرب حزيران (يونيو) إما قطع العلاقات، أو خفض التمثيل الدبلوماسي، مع الولايات المتحدة الأمريكية. وشاءت حكومة السودان آنذاك تطبيق القرار العربي في صورته القصوى (قطع العلاقات) بدلًا من خفض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين كما فعلت دول عربية أخرى. وكان لقطع العلاقات أثر كبير على مشروعات التنمية إذ كان أغلبها يعتمد على تمويل مؤسسة التنمية الدولية (International Development Association, IDA) التابعة للبنك الدولي، إلى جانب توقف نشاط المجموعة الاستشارية للبنك الدولي (World Bank Consultative Group on Sudan) التي ظلت تجتمع بقيادة البنك الدولي للتدارس حول الدعم المشترك لمشروعات التنمية في السودان، أي إنها كانت أداة من أدوات تعبئة الموارد للتنمية. كما لحق التعطيل أيضًا ببرنامج الغذاء تحت القانون 480 الذي كان هو البرنامج الوحيد الذي يسد الفجوة الغذائية في السودان.

ولعل من الطريف الذي يستوجب الذكر (والطريف من الأمور قد يكون هو المستحدث الغريب) موقف لوزير المالية الشريف حسين الهندي حين وفد إلى نيويورك بصحبة وزير الخارجية محمد أحمد محجوب للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة عقب حرب حزيران (يونيو). كنت وقتها أحاضر في جامعة كلورادو وقررت ألّا أغيب عن تلك الجلسة التاريخية للجمعية ولذلك توجهت

من بولدر إلى نيويوزك لمتابعة جلسات مجلس الأمن أثناء تداوله للقضية. وفي لقاء مع الشريف في بهو الأعضاء بمبنى الأمم المتحدة الذي يلتقي فيه الدبلوماسيون مع زوارهم ومع الصحفيين أومأ إليَّ الشريف برغبته في السفر إلى واشنطن. وبما أنه لم يكن هناك قيد على سفر الوزراء السودانيين إلى واشنطن رغم قطع العلاقات بين البلدين لم أود سؤال الشريف عن سبب الرحلة إذ حسبتها لأمر خاص. غير أن الشريف بادر وأبلغني بأنه يود الالتقاء ببعض المسؤولين الأمريكان حول تفعيل اتفاق المعونة الغذائية تحت القانون 480. سألت الشريف: "أو ليس إيقاف تلك المعونة مرتبط بقطع العلاقات بين البلدين"؟ فرد بالقول: " **أعلم، ولكن الأرضة جربت الحجر**". هذا نموذج لما أسميه "الدبلوماسية الفهلونجية" التي كانت تسود في عهد الأحزاب وتختلط فيها الجفوة بالود، كما يختلط الواقع بالأماني الشطوف (البعيدة). وبما أني عرفت الشريف كرجل مُبده (ذو بديهة)، كما نُبئت عن سحر به موروث ومن السحر استلاب اللب بالكلام، قلت لنفسي: رغم يقيني بأن للدبلوماسية قواعد رُبما أفلح الشريف مع الأمريكان بما له من هبات خفية. ظننت هذا وأنا أستذكر قول شوقي في غاندي عند رحيله لملاقاة البريطانيين في لندن:

مِـنَ المائِـدَةِ الخَـضْرَا	ءِ خُـذْ حَـذرَكَ يَـا غَـانْـدِي
وَلاحِـظْ وَرَقَ الـسير	وَمَـا في وَرَقِ اللـوردِ
وَلاقِ العبقـريِّين	لِقَـاءَ النِّـدِّ للنِّـدِّ
وَقُـلْ: هَـاتُوْا أَفَـاعيكم	أَتَـى الحَـاوِي مِـنَ الهنْـدِ

بعيدًا عن الأفاعي والحواة لم تكن الفترة (1965م – 1969م) مواتية لوفاق حول السياسة الداخلية، ناهيك عن السياسة الخارجية. تلك الفترة كانت من أكثر الفترات اضطرابًا في تاريخ السودان السياسي فخلالها اشتجر القوم في كل شيء: اشتجروا حول الدستور، وحول قضية الجنوب رغم خارطة الطريق التي أعدتها لجنة الاثني عشر، وحول الديمقراطية فأي ديمقراطية تلك التي تبيح لنواب

منتخبين إقصاء نواب منتخبين مثلهم للبرلمان نفسه؟ وحول جرأة رئيس الدولة الديمقراطية إسماعيل الأزهري علي أن يقول عند استقبال تظاهرة "إسلامية" أحاطت بمنزله تدعو لحل الحزب الشيوعي "أن لم يحل البرلمان ذلك الحزب فلي من الوسائل ما يمكنني من استئصال شأفة ذلك الحزب".

في ظل ذلك التخالف والتنازع، أخذ كل يبكي شجوه، وراحت السياسة الخارجية ضحية لتخادع الساسة في السياسة الداخلية، دعك من الخارجية.

الفصل

الثالث

3

الدبلوماسية في العهد المايوي

نَعبر بعد هذا الاستعراض التاريخى المختصر للسياسة الخارجية السودانية إلى الفترة التى تولينا فيها أمر إدارتها لنقول أن علاقتنا بالعمل الدبلوماسى السودانى كانت في مرحلة أسبق. ففى البدء انخرط المؤلف في مجال هو أبعد ما يكون عن النشاط الدبلوماسى ألا وهو إنشاء ثم الإشراف على وزارة أنشئت حديثًا هى وزارة الشباب والرياضة في الفترة ما بين يوليو 1969م إلى 1971م. لهذا فإن المرة الأولى التى عُهد فيها للكاتب بعمل دبلوماسى في ذلك النظام كانت عند اختياره ممثلًا دائـمًا للسودان بين 1971م إلى 1972م. تلك كانت فترة قصيرة لا تمكن المرء أداء أي عمل مُقنع في أي مجال. ولكن رغم قصر المدة كانت هى الفترة التى توثقت فيها علاقاتى مع العديد من الفاعلين في مجال الدبلوماسية الدولية، كما تَقَدَّر لى العمل بالتعاون مع القائم بأعمال السودان بواشنطن السفير المتميز عبد العزيز النصري حمزة على إعادة العلاقات بين البلدين إلى مسارها الطبيعى. تلك مهمة سهل منها كثيرًا مندوب الولايات المتحدة بالأمم المتحدة يومذاك، جورج بوش "الأب"، ولكن كما سلف الذكر كنت قد قبلت وأنا وزير للشباب دعوة من مدير عام اليونسكو رينيه ماهيو للقيام بمهمة لإنقاذ برامج اليونسكو التعليمية في فلسطين بسبب تهديد حكومة الولايات المتحدة بإيقاف دعمها لتلك البرامج وقد أبلغت الرئيس نميري برغبتي في أداء تلك المهمة من موقعي الجديد فوافق على ذلك.

من بعد، انتقل الكاتب إلى المجال الدبلوماسي في المركز ليتقلب في مواقع عدة: وزيرًا للخارجية في مرحلتين: المرحلة الأولى بين 1972م إلى 1976م، أعقبها انتقال إلى وزارة التربية لفترة قصيرة لم تتجاوز الأشهر الستة. ومن بعد انتقال إلى وظيفة جديدة كان هو أول مَن شغلها: ألا وهي وظيفة: "مساعد رئيس الجمهورية"، وهو منصب جديد لم يرد له ذكر في الدستور. في تلك الوظيفة كُلف الكاتب بمهمتين: الأولى هي مستشار الرئيس في الشؤون الخارجية والثانية هي المسؤول عن التنسيق بين قرارات رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة (مجلس الوزراء). ومن بعد ولفترة قصيرة أيضًا أوكل إليَّ الجمع بين منصبي مساعد الرئيس للشؤون الخارجية ووزير الخارجية. وكما سلف الذكر أيضًا، ظل الكاتب يتقلب في المجال الدولي في مناصب مختلفة: الإدارة القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة (نيويورك)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية (الجزائر)، ثم منظمة اليونسكو (باريس) مما كان له أبلغ الأثر في تكويني الفكري والمهني، خاصة بما تكشف لي من طرائق للعمل المؤسسي وأساليب الإدارة العامة. تلك الخبرة أصبحت ذات فوائد جمة في عملي بالدولة السودانية خاصة في وزارتي الخارجية والتربية.

تطوير الكادر البشري وتحديث مناهج العمل

أهم أدوات العمل في أي مرفق هو رأس المال البشري؛ ولهذا كان أول ما أولاه الكاتب اهتمامًا في وزارة الخارجية هو الارتقاء بالكادر البشري. في هذا المجال حددنا واجبات أربعة لا يستقيم الأداء أو يعتدل بدونها: تدريب الكوادر الدبلوماسية وتهيئة ظروف عمل أفضل للكادر الدبلوماسي والإداري بالوزارة، إزالة العقبات التي كانت تحول دون توظيف الدبلوماسيات، ثم ابتداع وسائل جديدة للعمل استرشادًا بما خبرنا في المنظمات الدولية. وبما أن الدبلوماسية لم تعد هي الدبلوماسية التقليدية التي كانت تغلب عليها المراسمية، كان من الضروري إكساب الدبلوماسي السوداني خبرات جديدة تتمثل في تجويد التعبير باللغات الأجنبية شفاهة وتحريرًا، الإلمام بالطرائق المستحدثة في التحليل والاستقراء خاصة عند إدارة الأزمات، التمهر في مجالات العلوم والاقتصاد والقانون الدولي وهي مجالات كانت الوزارة مفتقرة إليها إذ كان أغلب الدبلوماسيين الذين التحقوا بالخارجية في عهودها الأولى من خريجي الآداب وقلة من الاقتصاديين والقانونيين. وفي واقع الأمر لم يكن بالوزارة عندما توليت إدارتها غير خريج واحد من طلاب كلية العلوم هو السفير عبد المجيد علي حسن وعلنا نضيف إليهم الزراعي السفير أمين عبد اللطيف.

تنوع المناشط الدبلوماسية قاد إلى تحول الدبلوماسية إلى فرع معرفي مستقل بحيث لم يعد من الممكن لمن أراد ارتياض مغانيها إلا التزود من هذه المعارف. لذا أصبح من الضروري أن يلم الدبلوماسي – إن أراد أن يكون حذِقًا في مهنته – بمبادئ القانون الدولي، وبالأجيال المتتالية من عهود ومواثيق حقوق الإنسان، وبالعلوم الطبيعية التي تمكنه من استيعاب الاتفاقيات الدولية حول حماية البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي، وباللغات الحية. وفي واقع الأمر تمنينا يومذاك – ولم نفلح – في أن نضيف إلى اللغات الحية أربع لغات هي الأمهرية، والسواحيلية، والهوسا، والعبرية؛ رغبة منا في أن يكون من بين طاقم الوزارة، خاصة في إدارة

البحوث التي سنشير إليها فيما بعد، مَن يمكن الاستعانة بهم في الحصول على المعلومات عن إسرائيل وشرق وغرب أفريقيا من مصادرها الأولية.

انطلاقًا من هذه المفاهيم، أصبحت إعادة تأهيل الكادر البشري هي غايتنا الأولى. لذلك الغرض ابتعثت الخارجية نفرًا من خيرة أبنائها للجامعات الأمريكية والفرنسية والبريطانية، وعادوا منها بذخيرة من المعرفة، أفادت منها وزارة الخارجية والمواقع الأخرى التي احتلوها من بعد في الداخل والخارج. أولى المجموعات: ضمت إبراهيم طه أيوب، ومحمد عثمان النجومي، وعمر عالم الذين التحقوا بمدرسة الدراسات الدولية العليا بجامعة جون هوبكنز (School of Advanced International Studies SAIS). تلا ذلك إرسال فريقين إلى جامعة سيراكيوز، ضم الأول: الراحل إبراهيم حمرا، والمرحوم أشول دينق، وعصام أبو جديري، وأسماء محمد عبد الله، في حين ضم الفريق الثاني، الذي ابتعث إلى الجامعة نفسها عطا الله حمد بشير وعبد الرحيم أحمد خليل، وأبو زيد الحسن. ومن بعد ابتعثت الوزارة إلى الولايات المتحدة: أحمد عبد الوهاب جبارة الله، وهاشم أحمد عبد الرحيم إلى جامعة أوريقون، وكامل الطيب إدريس، وعبد المحمود عبد الحليم، ومحمد صلاح الدين عباس إلى جامعة أوهايو، في حين كان المبعوث الوحيد الذي دفعت به الدبلوماسية السودانية إلى بريطانيا هو عوض محمد الحسن (جامعة ليدز). إلى جانب ذلك سعت الوزارة للبناء على قاعدة متينة للتدريب في فرنسا، أرساها السفير بشير البكري، وكان لذلك السفير المقتدر إسهام كبير في تمكين أبناء وبنات السودان من الالتحاق بالجامعات ومعاهد الإدارة في فرنسا. الرعيل الأول من فرانكفونيي الوزارة الذين حظيو بالتدريب في فرنسا قبل تولِّيَّ الوزارة هم: المرحوم يوسف مختار، فاروق عبد الرحمن، المرحوم طه أبو القاسم، محمد المكي إبراهيم، هاشم التني. وعلى ذلك المنوال قمت بابتعاث فريق آخر ضم المرحوم الطيب حميدة، جلال عتباني، المرحوم عبد الماجد الأحمدي، المرحوم عمر شونة، يوسف سعيد، محمد أحمد عبد الغفار، وعوض الكريم فضل الله. ومن بعد انضم إلى تلك الكوكبة من

الفرانكفونيين دبلوماسيان أصبحت لهما عندي إثرة هما الفاتح إبراهيم حمد، ونور الدين ساتي اللذين انتقلا من المجال الأكاديمي (جامعة الخرطوم) إلى وزارة الخارجية. وبما كسب هؤلاء من معارف، وقدرات لغوية، وصقل للسلوك أصبح الجيل الأول من هؤلاء بمقربة مني لوثوقي بكفاءتهم وصلاحهم، ولا عجب، أن صاروا مصابيح دُجى في أحلك الظروف. ولئن شاء البعض ألّا يرى فيهم غير أنهم "أولاد منصور" فإن هذا الأب ليقول لهؤلاء إنه جد فخور بِمَن أنجب. من جانب آخر كان من أوائل القرارات التي اتخذت ضم الموظفين الإداريين بالسفارات إلى القائمة الدبلوماسية كملحقين إداريين مما وفر لهم امتيازات وحصانات لم يكونوا يملكونها من قبل، كما قاد إلى المزيد من الاستقرار في حيواتهم. فالكادر الإداري ليس فقط كادرًا مساعدًا، بل هو قطب الرحى في تسيير الجهاز الدبلوماسي فتحية لمن رحل وممن بقيوا من ذلك الكادر.

أما حول توظيف المرأة في المجال الدبلوماسي، وبخاصة احتمال رحيلها للعمل خارج الوطن، كان للتقاليد دور كبير في إحجام الكثير من النساء أو بالأحرى رضوخهنَّ لإرادة ذويهن الذين لا يشجعون التحاق البنت بأي عمل ينأى بها عن عيون أهلها. ورغم أن المفاهيم التقليدية التي كانت تحول دون توظيف المرأة في الخدمة العامة قد تبدلت كثيرًا منذ بداية السبعينيات حيث اقتحمت النساء ميادين للعمل لم يكنَّ قد ولجنها من قبل بما في ذلك المواقع الوزارية، كما أصبح الآباء والأمهات بعد انتشار تعليم المرأة أكثر ثقة في بناتهم. لم تكن في وزارة الخارجية وعند توليّ أمر الوزارة غير دبلوماسيتين: فاطمة البيلي وأسماء محمد عبد الله تم تعيينهما في أوائل سبعينيات القرن الماضي. آنذاك لم يَدُرْ بخلدي أنني بإقدامي على ابتعاث الفتيات للعمل الدبلوماسي بالخارج سأخوض معركة مع كبار إداريي الوزارة، رغم أن التشدد الخانق عند الأهل والآباء قد خفت وطأته. فقد تكشف لي، مثلًا، أن التشدد ما زال باقيًا عند بعض مسؤولي الوزارة عندما جوبهت بسؤال عند إصراري على ضم المزيد من الدبلوماسيات للوزارة وضرورة ابتعاثهنَّ للخارج. كان السؤال هو: "ماذا تفعل الدبلوماسية إن

تزوجت، أهل تبقى في موقعها الخارجي بعيدًا عن الزوج أو يُحمل الزوج على ترك مكان عمله للحاق بها؟". قلت لهؤلاء هذا أمر لا يعني الخارجية في شيء، فالخارجية إدارة حكومية تستخدم العاملين فيها وفق قواعد مهنية معروفة إلى جانب اعتبارات سياسية مبدئية، مثل مساواة المرأة بالرجل في العمل. أضفت لذلك أن الاعتبارات المهنية والسياسية المبدئية هي وحدها التي يجب أن تتحكم في التعيين، وهي وحدها التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند الانتداب للعمل بالخارج. قلت أيضًا لمن كان مُستهمًّا بمصير الزوج عند ارتحال زوجته الدبلوماسية للخارج أن ذلك الموضوع يجب ألّا يتجاوز نطاق العلاقات الزوجية (matrimonial relations) ولا يعني غير شخصين يقرران فيه بمحض إرادتيهما. وحقًّا، إلى جانب رغبتي في إنهاء التمييز على أساس النوع بين الدبلوماسيين، دفعني عامل آخر لإيلاء موضوع الدبلوماسيات اهتمامًا خاصًّا هو نهوض الحركات النسوية في أغلب دول العالم. وقد ساد ظن عند كثيرين في تلك الدول، وهو ظن له دواعيه، بأن السودان يعاني من هيمنة ذكورية على كل مرافق العمل فيه. لهذا السبب رأيت أن وجود الدبلوماسيات في البعثات الخارجية، ومشاركتهنَّ في المنظمات الدولية، وتفاعلهنَّ مع الجماعات المعنية بقضايا المرأة، يبرز وجهًا آخر للسودان غير ذلك الذي كان يتظناه البعض، ويدحض عنا التهم. تلك تجربة جديرة بالتباهي لا لما بذلنا في سبيل تحقيقها، وإنما للنجاح الباهر للدبلوماسيات السودانيات وبلوغهنَّ أعلى المراتب في الوزارة بعزمهنَّ وجهدهنَّ.

معينات الإدارة

رأس المال البشري مهما كانت درجة جاهزيته في حاجة إلى معينات مؤسسية ومادية. في هذا المجال نشير إلى بعض ما استحدثنا من مؤسسات، أو بادرنا به من أعمال بُغية ضبط الأداء أو الارتقاء به. أغلب هذه المستحدثات نقلناها عن تجارب بعض المنظمات التي عملنا فيها بعد تطويعها للظروف المحلية. مثل تلك المستحدثات، بطبيعتها، تحتاج دومًا إلى مراجعة لأنها تتناول جسمًا حيًّا متطورًا. كثيرون يتحدثون عن مرشد الأداء الذي اعتمدنا في صوغه على مراشد الأداء

في سكرتارية الأمم المتحدة، وتلك التي تضبط العمل في برنامج الأمم المتحدة للتنمية. فإعداد مرشد للأداء أمر ضروري فأيُّ مشترٍ لسيارة، أو جهاز حاسوب أو آلة تبريد يرتكب خطأً جسيمًا في حق نفسه إن لم يحرص على أن يحمل معه من عند البائع مرشدًا للتشغيل (operation manual). وفي تقديرنا أن الذي أكسب ذلك المرشد أهمية خاصة هو شموله للأداء من كل جوانبه: الإدارية، المالية، صيانة الأصول، ضوابط المراسلات الداخلية والخارجية، كيفية التعامل مع المراسلات، والأفق الزمني الذي يجب أن يتم فيه ذلك التعامل.

مع أهمية مرشد الأداء أدخلنا على مناهج الإدارة إضافات أو بالأحرى معينات على تجويد الأداء شملت وضع الميزانيات، وتقويم أداء العاملين، تنظيم الإدارات، تنسيق العمل بين الإدارات، وإعداد التقارير داخل الوزارة ومن الوزارة إلى مراقي الدولة العليا. فحول الميزانية ذهبنا إلى وضع ميزانية الوزارة على نمط يخالف وضع الميزانيات في الوزارات الأخرى بالسودان، أو بالأحرى على نهج لم تألفه دواوين الحكومة ألا وهو إصدار وثيقة الميزانية - كما تعلمنا من تجارب اليونسكو - تحت عنوان البرنامج والميزانية (programme and budget). كان في تقديرنا أن البرنامج يسبق الأرقام فالميزانية قبل أن تكون ثبتًا لأوجه الإنفاق هي أداة للإدارة (tool of management). لم يكن غريبًا أن يستبدع خبراء الموازنة والحسابات في وزارة المالية تلك التجربة؛ إذ كان لهم - وما زال - أسلوبهم في وضع وتفصيل الميزانيات إلى فصل أول وفصل ثانٍ وفصل ثالث حسب مجالات الإنفاق. كان من الطبيعي أن يجابهنا خبراء المحاسبة في وزارة المالية بسيل عرم من النقد ولكن وزيرين حكيمين على رأس وزارة المالية ووزارة الخدمة العامة: إبراهيم منعم منصور وعبد الرحمن عبد الله أدركا مبتغانا من التجربة ووقيانا من ذلك السيل حتى قلنا: "صادف درءَ السيل درءٌ يردعه". وعلى أي، فلضمان السلام داخل الأسرة أصبحت لنا وثيقتان للموازنة: واحدة تُرضي محاسبي المالية بفصولها الثلاثة أو الأربعة، والثانية لتستعين بها الوزارة في مضاهاة أرقام الإنفاق بالبرامج التي أنفقت عليها.

استحدثنا أيضًا في الإدارة – وكان ذلك أمرًا دونه خَرْط – ما سمّيناه التقويم الذاتي، أي تقويم كل دبلوماسي لأدائه بنفسه. التقويم لأداء كل موظف في الدولة، بِمَن في ذلك الدبلوماسيون، ظل مهمة مقصورة على رؤسائهم. وفي معرض بحثنا في تجارب تقويم العاملين في المنظمات الدولية استهوتنا كثيرًا تجربة البنك الدولي في تقويمه لأداء عامليه بإعداد كل موظف تقرير أدائه بنفسه. كثيرون في داخل الوزارة تهيبوا التجربة، ولكن بعد حوار طويل مع القيادات الإدارية للوزارة، توافقنا على تطبيق تلك التجربة لفترة من الزمن حتى نتبين إن كان فيها ما يؤدي إلى فائدة مرجوة، أو ما يقود إلى ارتباك غير مرغوب في العمل. صُممت وثيقة التقويم بالشكل الذي يتيح للموظف الإجابة على أسئلة محددة لا تتعلق فقط بأدائه الدبلوماسي في موقع العمل، بل بمجمل نشاطه في منطقة التمثيل. فمن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان مثلًا: هل التحقت بمعهد للدراسة في منطقة التمثيل؟ وما الذي أفدت من ذلك؟ هل قمت بمحاضرات عامة، أو عقدت مؤتمرات صحفية، وما هي؟ هل أعددت تقارير للرئاسة، وما موضوعها، ومتى أرسلت؟ ما هي التقارير التي أعددتها لتوقيع رئيسك؟ ما الأنشطة الاجتماعية التي شاركت فيها، وما إسهامك في تلك الأنشطة؟ هل سعيت لتعلم لغة إضافية في موقع العمل، وما هي؟

هذا التقرير الذاتي كان يخضع لمراجعة السفير، ومن بعد وكيل الوزارة وكان في تقديري يومذاك أن تقريرًا بهذا النمط يُمكِّن الدبلوماسي من إبراز صورة متكاملة عن نشاطه المهني والأكاديمي والاجتماعي والثقافي. في الوقت نفسه يقطع مثل ذلك التقرير الطريق على قلة من الرؤساء برعوا في نسبة كل إنجازات مرؤوسيهم لأنفسهم، وفي ذلك ظلم للمرؤوس وإحباط وتثبيط له. كما كان من رأينا أيضًا أن في إفهام الدبلوماسي بأن إنجازاته خارج نطاق العمل المهني البحت تزيد من فرص ترفيعه وتجعله أشد حرصًا على التطوير العلمي والأكاديمي لنفسه، وذلك أمر كنت شديد الحرص عليه خاصة أنَّ الفرص التي تتاح للعاملين

لتنمية قدراتهم المهنية وتطوير كفاءتهم الأكاديمية في بعض مواقع العمل قد لا تتوفر لهم بعد ارتحالهم عنها.

صحب ذلك المنهج الجديد في وضع تقارير الأداء قرار لم يرضَ عنه البعض، ألا وهو إعادة النظر في الميزان الترجيحي عند الترقيات. ففي الماضي كانت الترقيات تتم على أساس منح 15 درجة للكفاءة في الأداء خلال الفترة التي تم فيها التقويم، و 15 درجة للتحصيل (اكتساب معارف أو خبرات إضافية أثناء العمل)، و 70 درجة للأقدمية. رأيت عند إقدامي للوزارة واطلاعي على ذلك النمط من التقييم أن في ذلك التقويم تطفيفًا في الميزان؛ إذ إن الوضع الطبيعي هو تحفيز الدبلوماسيين ومكافأتهم على الاجتهاد؛ كيما يضيفوا إلى محصولهم العلمي، أو يبدعوا في أدائهم المهني لأن هذا هو الكسب الذي يجاز عليه صاحبه. وإن تساوت الأمور فيما بعد (other things being equal) رجحت الأقدمية كف الميزان.

هذا الأسلوب في التصعيد المهني قاد بالضرورة إلى قفز بعض الدبلوماسيين إلى مواقع ما كانوا ليتسنموها وفق أسلوب التقويم الذي كان سائدًا، كما كان له ضحايا انتقلوا بشكواهم إلى الرئيس. وعندما سألني الرئيس عما سماه "اللخبطة" التي أدخلتها على العمل، ذهبت توًا إلى تقريب الأمر إليه بسؤالين: الأول "أولا تحدُث في الجيش ترقيات يتخطى فيها الضابط الأكثر كفاءة ضابطًا أقدم منه في الخدمة؟". على هذا السؤال رد الرئيس بالإيجاب. السؤال الثاني: "ما الذي تصنع قيادة الجيش بالضابط الذي تتخطاه الترقية مرة أو مرتين؟" أجاب الرئيس: "نُحيله للاستيداع أن تم تخطيه في الترقية لأكثر من مرة حفاظًا على كرامته إذ يصعب على أي ضابط العمل تحت مَن كان مرؤوسًا له". قلت: "مع إدراكنا للحكمة فيما يفعله الجيش بإحالة الضابط الذي يتخطاه مَن هو دونه في الدرجة تحوطًا من المعاناة النفسية التي قد تنجم عن تخطيه في الترقية من جانب مَن هم دونه رتبة، فإننا في الخارجية لا ننتوي إحالة مَن تخطته الترقية للمعاش بسبب عدم ترقيه، بل تركنا القرار للشخص المعني: "إن شاء طلب الإحالة إلى المعاش أجيب

طلبه: وأن شاء البقاء في الوظيفة بما قسم له أداؤه بقي فيها ". هذا النهج في الترقي قاد إلى ما سماه البعض القفز بالزانة (pole jump) وكان من بين أولئك القافزين مَن اكتشفت قدراتهم خلال عملي في الخارج إلا إن أغلبهم دلني عليهم أداؤهم في الوزارة أو في السفارات، أو عبر تقارير رؤسائهم، ومن أولئك أخص بالذكر صلاحين: السفير صلاح هاشم بباريس، والسفير صلاح أحمد محمد صالح ببيروت، ولكن في نهاية الأمر كان القرار بيدي، وكنت بمغبته بالأمس عليمًا، وسعيدًا بما قمت به حتى اليوم لأن نجاح "أولاد منصور" في المهام التي أوكلت لهم قد أفحمت الغيارى بالحجة، وهل من حجة أكثر من النجاح. بشأن إعادة تنظيم الإدارات جغرافيًا بدا لي أن هناك ضرورة لإعادة النظر في الأقسام الجغرافية القائمة في الوزارة (الإدارة العربية، الإدارة الإفريقية، إدارة آسيا، إدارة شرق أوروبا، إدارة غرب أوروبا، إدارة الأمريكتين) لأن ذلك التقسيم أغفل رقعة مُهمّة من الأرض هي المنطقة الواقعة جنوب وشرق آسيا، وهي المنطقة التي يحيط بها بحر الصين العظيم الذي كان البلدانيون (الجغرافيون) المسلمون يسمونه "الأوقيانوس العظيم". تجربتي في اليونسكو هي التي هدتني إلى ذلك التوصيف، فالإدارة التي تشرف على آسيا سُمِّيت: إدارة آسيا والأوقيانوس. وهكذا صار اسمها في الخارجية.

المكتب التنفيذي

من جانب آخر ذهبنا إلى إنشاء مكتب تنفيذي وزاري يلحق بمكتب الوزير على أن يكون الإشراف الإداري عليه من جانب وكيل الوزارة. كان على رأس واجبات ذلك المكتب، إعداد خطابات وخطب الوزير بالتعاون مع الإدارات الفنية في الوزارة، تنظيم ومتابعة سفر الوزير، الإشراف على التقارير التي يبعث بها الوزير يوميًا لرئيس الجمهورية حول أحداث اليوم في المجال الخارجي وتوصيات الوزير بشأنها إن كان ثمة توصيات. إلى جانب التقرير اليومي للرئيس كان المكتب يعد أيضًا تقريرًا دوريًا لأعضاء مجلس الوزراء عن أحداث الخارج

ذات الصلة بالسودان من باب التنوير. بالإضافة إلى هذين التقريرين أضفنا ثلاثة تقارير دورية تهدف إلى تمكين الوزارة من متابعة تنفيذ اتفاقية أديس أبابا، واحد منها عن نشاط لجنة التمويل التي كان يرأسها مأمون بحيري، والثاني عمّا أنجزته لجنة إعادة التوطين في جنوب السودان التي كان يرأسها كلمنت مبورو، أما التقرير الثالث، فيتعلق بتنفيذ الاتفاقيات التي أجريت بشأن حدود السودان. إلى جانب هذه التقارير الثلاثة كان على المكتب التنفيذي للوزير أن يعد إصدارًا دوريًّا بهدف توعية كل دبلوماسيي الوزارة في الداخل والخارج بالأحداث ذات الأثر المحتمل على السودان ولهذا سمينا تلك الإصدارة (Current A wareness Report)؛ لأنه كان يتضمن تحليل وزارة الخارجية للأحداث العالمية وتأثيرها على السودان.

عند وصولي إلى وزارة الخارجية لم يكن في ذهني فقط، بل في جعبتي الكثير الذي يعين على تجويد العمل الإداري للوزارة، بل في مجالات أخرى مثل تأمين الوثائق والدراسات المستقبلية. وقد اتضح لي أن تلك لم تكن في الماضي من الموضوعات التي تستهم الوزراء ولذلك تركوها للدبلوماسيين. في هذا الجانب عملنا على ابتداع إدارات جديدة تحسبًا للأوضاع المستقبلية في المنطقة التي نعيش فيها برصد احتمالات وقوعها، والتنبؤ بما سيترتب على وقوعها إن وقعت، وهذا ما سميناه الدبلوماسية الاستشرافية. ويرتبط بتلك الإدارة الاهتمام بمكتبة الوزارة والعناية بوثائقها وترقية الأداء في الإدارة القانونية باعتبارها إدارة مركزية في أية وزارة خارجية.

الدبلوماسية الاستشرافية

إنشاء إدارة للرصد والتنبؤ (monitoring and forecast) في وزارة الخارجية كان أول محاولة من جانب الوزارة لمأسسة الدبلوماسية الاستشرافية، أي تلك التي تسعى لاستشراف المستقبل بطريقة منهجية ولخدمة أهداف استراتيجية محددة. عدم الاكتراث لمثل هذه الإدارة في الماضي لم يكن لجهل بأهميتها، وإنما ربما

لأن علم المستقبليات (futurology) نفسه كان علمًا مستحدثًا في مجال البحث العلمي، ناهيك عن تطبيقاته في مجالات السياسة والاقتصاد. وكان من بين الأهداف التي ابتعثنا من أجلها عددًا من الكوادر الوسيطة إلى معاهد بعينها هو اكتساب الخبرة في ذلك المجال. وربما يعود أولئك المبعوثون افترعنا العمل في الإدارة الجديدة بدراسات عهدنا بها إلى "أسطوات" في البحث. من هؤلاء: جمال محمد أحمد الذي أعد دراستين: الأولى عن أثيوبيا بعد هيلاسلاسي، وكان الإمبراطور وقتها حيًا يرزق، والثانية عن العلاقات العربية - الإسرائيلية حربًا أم سلامًا في زمان كان يُعتبر فيه الحديث عن السلام مع إسرائيل في أي عاصمة عربية - ناهيك عن عاصمة اللاءات الثلاثة - كُفرًا وخذلانًا. دراسة ثالثة قام بها الراحل عزيز بطران عن كينيا بعد كينياتا، وكان ذلك الرئيس أيضًا حيًّا يرزق في حين كان بطران يعمل كأستاذ للتاريخ في جامعة نيروبي. أما الرابعة فقد عهدنا بها للسفير صلاح عثمان هاشم عن مصير الخليج العربي، وكان صلاح وقتها سفيرًا للسودان في طهران، ولم يحملنا على تكليف صلاح بالمهمة موقعه الوظيفي، وإنما قدراته كباحث مؤرخ. ويكاد مَن يطلع اليوم على البحث الذي قام به صلاح يظن أن ذلك الباحث الدؤوب كان يقرأ المستقبل في كرة بلورية، مع ذلك أبى سفيرنا الراحل إلا أن ينعت إدارة الرصد والتنبؤ بإدارة الرجم بالغيب.

الهدف الاستراتيجي من تلك الدراسات كان واضحًا، فأثيوبيا وكينيا جارتان مهمتان تتأثران ببلادنا وتؤثران عليها في الظروف العادية، فما بالك بظروف التحولات الكبرى. أما موضوع السلام مع إسرائيل، فلم يكن يخطر على بال أحد إلا كما يخطر الشيطان بين المرء وقلبه كما جاء في الحديث عن سجود السهو. ولكن، شيطان أو لا شيطان، لم يمضِ على الوطن العربي عقد ونيف حتى تداعت القيادات الفلسطينية إلى أوسلو، والقيادات العربية ذات الشأن في أمر الحرب والسلام (مصر وسوريا، ولبنان، والأردن) إلى مدريد، للحوار مع إسرائيل حول السلام. أما بشأن الخليج، فقد حملنا موقف إيران الشاهنشاهية بشأن الجزر الثلاث والبحرين إلى ظن ترجح إلى يقين بأن وراء الأكمة ما وراءها

رغم العلاقة الجيدة التي نمت بين شاه إيران وحكومة السودان، وهي علاقة قادت إليها في البدء دوافع مصلحية.

هذه الدراسات المستقبلية أكدت حدسنا في استشراف المستقبل دون خشية من اتهامنا بأنا نتحسب لما هو ليس في الحسبان، أو نخشى من وساوس الذين يهابون تفرس الأمور، والحَدس في جانب منه فراسة. تلك البحوث استكملها عالمان تأثم الخارجية إن لم تعترف لهما بالفضل في إثراء المعارف: فيصل عبد الرحمن علي طه في موضوع حدود السودان، والراحل زكي مصطفى في موضوع قانون البحار. مع ذلك، نعترف بتقصير المركز في أداء واجب آخر هو الإسهام في إثراء المكتبة السودانية بالبحوث حول الدبلوماسية والسياسة الخارجية. فمع إفلاح المركز في إصدار نشرة دورية كانت توزع على البعثات، وتحتوي على تبيان للقضايا ذات الأهمية حسبما وردت في الدوريات والمؤلفات التي يحصل عليها المركز، فإنه قصر في موضوع آخر خططنا له: إصدار مجلة للعلاقات الدولية بالتعاون مع الجمعية السودانية للعلاقات والقانون الدولي. وكانت الغاية من تلك الإصدارة هو أن تصبح منبرًا يُسمِع السودان عَبرَه صوته، ويُعبر عن مواقفه، كما يجلي حقائق الوضع الدولي على الدبلوماسيين والباحثين في السودان إلى جانب مَن يستهمّهم أمر العلاقات الدولية.

التوثيق والأرشفة

"الخارجية" هي الذاكرة المؤسسية للدولة في مجال العلاقات الخارجية. فإن لم تُرعَ تلك الذاكرة وتُصان يسير الدبلوماسيون خبط عشواء في طريق بلا علامة. ولعل القارئ يذكر ما قلنا بأن الأصل الأنتمولوجي لكلمة دبلوماسية هو المفردة اللاتينية (diploma) أي الوثيقة الرسمية. على أن كل وثيقة دبلوماسية هي وثيقة تاريخية: الرسائل المتبادلة (letters of exchange): مذكرات التفاهم (memoranda of understanding)، والمفكرات (aide – memoir)، والخطب السياسية المهمة للرئيس أو وزير الخارجية، وموجزات تقدير المواقف (situation briefs) وهي تقديرات ألزمنا كل سفارة بإعدادها بصورة دورية من

مناطق التمثيل. وقد درجت وزارة الخارجية على حرق الوثائق القديمة التي يضيق بها المكان؛ ولهذا كان من أولى واجبات إدارة الوثائق مراجعة كل الوثائق قبل حرقها لصيانة القرارات التاريخية والسوابق القانونية من التلف. وبما أن التوثيق والأرشفة فن له قواعد ومستلزمات التمسنا من منظمة اليونسكو إمدادنا بخبير دولي كيما يتولى إعداد مركز التوثيق والأرشيف وتدريب المشرفين عليه إلى جانب ذلك ابتعثت الوزارة كبير مسؤولي المركز، حيدر الحلاب، إلى جنيف لمزيد من التدريب في برنامج تأهيلي مَوَّلته الأمم المتحدة. ونحمد للحلاب دوره في توفير 1260 كتابًا إضافيًا لمكتبة الوزارة في الفترة التي عملنا فيها معًا. إضافة إلى ذلك استعانت الوزارة في تنفيذ مشروعها بالخبرة المحلية التي تكرم بها الراحلين: محمد إبراهيم أبو سليم، ومحمد عمر بشير. وللإشراف على كل ذلك الجهد ذهبت الوزارة إلى تكليف لجنة رقابية على الأرشيف الدبلوماسي بقيادة سفير متقاعد هو الدبلوماسي النبيل عثمان الحضري، وإشراف السفراء المتقاعدين على الأرشيف الدبلوماسي تقليد درجت عليه وزارة الخارجية الفرنسية، وربما فعلت غيرها.

الإدارة القانونية

الجانب القانوني من عمل الوزارة كان مهملًا إلى حدٍّ كبير، كما لم يكن بين الكوادر التي التحقت بالوزارة إلا نزر يسير من القانونيين. لهذا السبب استعنا في بداهة الأمر بخبرة من خارج الوزارة: الخبير القانوني الهولندي فان سانتن والراحل زكي مصطفى. هداني إلى الخبير الهولندي شيخنا القانوني الراحل أحمد متولي العتباني إذ كان فان سانتن يعمل معه في ديوان النائب العام، في الوقت نفسه الذي كان يدرس فيه القانون الدولي في جامعة الخرطوم. وعند تقاعده من الخدمة في حكومة السودان، أصبح فان سانتن مستشارًا قانونيًّا لوزارة الخارجية الهولندية؛ فناشدناها انتدابه لفترة قصيرة للإسهام في إنشاء تلك الإدارة ووضع قواعد للعمل بها مع تحديد أولويات ذلك العمل، فاستجابت الوزارة الهولندية مشكورة للطلب. وقبيل انتهاء مهمته أوكلنا للخبير الهولندي أمر اختيار مستشار

قانوني للوزارة؛ فوقع اختياره - من بين أربعة مرشحين - على الأستاذ عمر الفاروق شمينا.

في تقريرهما الضافي الذي رفع لوزير الخارجية في الثالث من فبراير 1973م تناول الخبيران (فان سانتن وزكي مصطفى) الموضوعات التي يجب أن توليها الإدارة اهتمامًا، ومنها علاقة الوزارة مع الأجهزة العدلية، والقرارات التي يجب أن تخضع لتقويم المستشار القانوني قبل إصدارها، ومتابعة الحوارات والاتفاقيات الدولية لتطوير القانون الدولي ومد الأعضاء السودانيين في اللجان الدولية مثل اللجنة السادسة في الجمعية العامة برؤى الدولة في القضايا المطروحة حتى لا يجنحوا إلى التعبير عن آرائهم الخاصة. ومما هو جدير بالإشارة أن المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة تلزم الجمعية العامة بالقيام بدراسات لجمع أو تصنيف أو تنسيق القانون الدولي (codification) عبر لجنتها السادسة التي تجتمع كل عام في الفترة سبتمبر/ نوفمبر. ومن المهام التي أوكلت لتلك الإدارة أيضًا التأهيل الفني للعاملين في الإدارة وتوفير المعينات اللازمة للعمل. وكان من أولى الواجبات التي قامت بها الإدارة جمع وتصنيف وتبويب كل الاتفاقيات التي وقعها السودان منذ 1/ 1/ 1956م، ووضع القواعد التي يتم بها ضم الاتفاقيات اللاحقة إلى ذلك الثبت. تولت الإدارة أيضًا متابعة الأنشطة الدولية ذات الطابع القانوني في المنظمات التي يشارك فيها السودان مثل إعادة النظر في قانون البحار، القرصنة الجوية، معاهدات جنيف بشأن الأسرى، صياغة اتفاقيات التعاون مع الدول، وإعداد وثائق التصديق على المعاهدات التي وقعها السودان. وأخيرًا على رأس المهام التي كلفت بها الإدارة القانونية المشاركة في التفاوض، فتخطي القانون في المفاوضات قد يفيد لكسب الوقت، ولكنه لا يعين على الوصول إلى اتفاق؛ إذ لكل طرف من الطرفين المتفاوضين وجهة نظر، ولكل وجهة نظر سند في القانون. فالحلول للمشاكل المطروحة لا تكتشف من لا شيء بل تستنبط من حقائق موضوعية يسندها القانون والأعراف الدولية، وتوفر للطرفين المتفاوضين بدائل تتضمن ما يمكن أن يكون محل رضا عند طرفي النزاع.

الدبلوماسية والفن

ولعي بالفن، هواية لا مهنة، يعود إلى عهد الطلب، وظل ذلك الولع يتابعني حيثما رحلت حتى كادت داري أن تصبح صالة عرض للفنون وأنا بذلك مِفراح. ومنذ عودتي إلى السودان لأحتل للمرة الأولى في حياتي منصبًا في الدولة، صحبني ذلك الوله، وكان أكبر عون لي في تزيين الوزارة الأستاذ الراحل أحمد شبرين (الفصل الثاني من الجزء الثاني). وعند التحاقي بوزارة الخارجية لم يعد الفن عندي أداة لإبهاج النفس فحسب، بل واسطة لتعريف الخارج بالسودان. قلمت لنفسي ليس هناك مَن أفلح من أهل الفنون جميعها في الكشف عما في الشخصية السودانية مَن تعدد وتنوع غير التشكيليين في صورهم ونحوتهم وحروفياتهم. لهذا آليت على النفس وأنا على رأس وزارة الخارجية، أن أجعل منها نافذة يطل عبرها الفن السوداني على العالم، ليس فقط في المهرجانات والاحتفاليات، بل عبر وجود محسوس بصورة دائمة.

ولسوء حظي لم أجد من إداريي الوزارة، باستثناء وكيل الوزارة الدبلوماسي الفنان فخر الدين محمد، تشجيعًا ملحوظًا، بل حتى الذين طاوعوني في الأمر لم يَفعلوا ذلك إلا بحسبانه توجيهًا وزاريًا. لهذا انكببت مع فخر الدين محمد على انتقاء الفنانين والرسومات التي نختار لعرضها بصورة دائمة في مكاتب السفارات ومساكن السفراء. اهتمامنا بهذا الموضوع أتاح لنا فرصة للتعرف على الفنانين بين الدبلوماسيين، منهم مَن قضى نحبه والفرشاة في يده (صالح مشيمون) وآخرون ألهتهم "الخدمة الوطنية" عن تطوير قدراتهم الفنية مثل عطا الله حمد بشير. الفنانون الذين أسهموا في تحقيق ما صبونا إليه ضموا أحمد شبرين، كمالا إبراهيم إسحاق، حسين شريف، حسين جمعان، فلهم مني جميعًا أجزل الشكر. وحتى لا تنتهي تلك الآثار الفنية إلى مخازن السفارات كان توجيهي للسفراء هو إحلال هذه الآثار الفنية في المكان الذي تستأهله: السفارات، ومكاتب السفراء ومساكنهم حتى تصبح الصورة (talking point) أي نقطة اهتمام للناظر، خاصة غير السوداني، فأمثال هؤلاء تحثهم الصور والمنحوتات على

السؤال عن الفنان وما يعكسه الإنتاج الفني من تنوع وتعدد في السودان. وبالفعل كشفت أغلب هذه الكنوز لزوار السفارات عن جوانب من تاريخ السودان الفني لم يعرفوها من قبل، ومثال ذلك صورة عذراء فَرَس التي تم العثور عليها في حملة إنقاذ آثار النوبة، وأعاد الحياة لها مصمم فني بولوني بدعم من متحف وارسو، وأصبحت مادة أثيرة لدى بعض رسامينا إلى جانب لوحات كمالا الكرستالية البارعة، وألواح شبرين الملهمة.

التطبيق العملي للسياسات

فيما سبق ألقينا الضوء على التحولات الإدارية التي استُحدثت في وزارة الخارجية بهدف تجويد الأداء وتطويره، كما تناولنا من قبل الأهداف الوطنية العليا للسياسة الخارجية كما نراها. وبما أن ميدان العمل الدبلوماسي هو العالم بأسره كان من اللازم أن تكون للدبلوماسية أولويات يحدد على ضوئها متخذ القرار السياسي تكثيف أو تقليص النشاط الدبلوماسي على كل الأصعدة: المحلي، والإقليمي، والدولي. من معايير التكثيف والتقليص لذلك النشاط، بين أخريات، العائد المادي أو المعنوي من التمثيل الدبلوماسي في البلد أو المنطقة المعنية؛ الالتزامات الدولية في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو المنظمات الأفريقية والعربية ومجموعة دول عدم الانحياز، والواجبات السياسية - الأخلاقية (politico – moral duties) التي يجب أن تلتزم بها الدول مثل رعاية حسن الجوار، ومناهضة الأبارتايد والميز العرقي أو العنصري، ومناصرة النضال ضد الاحتلال الأجنبي (إسرائيل والدول الأفريقية المستعمرة)، وإعادة هيكلة الاقتصاد الدولي، والمساندة السياسية والدبلوماسية للدول الآسيوية التي كانت تحارب من أجل استرداد سيادتها: فيتنام، وكمبوديا. تلك كانت هي الأصول في السياسة الخارجية التي لا يصح فيها الاجتهاد، أما في الفروع فالاجتهاد ضروري ومرغوب؛ إذ ليس من المصلحة أن يُرسَف الدبلوماسيون في قيود تُعيقهم عن الابتكار، وتُعييهم عن التجديد.

من بين هذه الخيارات ننتقي بعض المهام الأساسية التي رأينا تكثيف الجهد الدبلوماسي فيها، لا تهوينًا من أمر غيرها، ولكن لما أوليناه لها من أهمية . المهام الثماني التي انتقينا هي وحدة الوطن وسلامة أراضيه، تنمية اقتصاده وتحقيق رفاهية أهله، العلاقات المصرية السودانية، تطوير العلاقات البينية مع دول الجوار الأقرب (إثيوبيا، والمملكة العربية السعودية)، تأطير التعاون العربي – العربي والتعاون العربي – الأفريقي، علاقات السودان بالاتحاد السوفيتي والصين ودول آسيا والأوقيانوس، والعلاقات مع دول الغرب فرادى أو في إطار الاتحاد الذي كان يجمعها (السوق الأوروبية المشتركة)، السودان والأمم المتحدة، العلاقات السودانية الأمريكية والتي أفردنا لها موقعًا خاصًا لا للتمييز، وإنما لانعكاسات تلك العلاقات على علاقاتنا مع كل المجموعات التي أشرنا إليها أعلاه إلى جانب دور السودان في الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الفترة التي شرُفنا خلالها بعضويته. في كل تلك الحالات سنحاول أن نوضح كيف كان مسعانا للانتقال بالدبلوماسية من سفسطة الشعارات إلى فاعلية السياسات والبرامج، لاسيما والسفسطة في حقيقة أمرها إنكار للبديهيات في حين أن السياسة، كيما تنجح، لابد لها من الانطلاق من البديهيات.

وحدة الوطن

في الجزء الثاني من شذرات، تناولنا موضوع توحيد الوطن دون إطالة أو توسع مع إبانة الدور الذي قامت به وزارة الخارجية قبل تولينا أمرها للدفع بقضية السلام في السودان. وحول ذلك الموضوع أشرنا للدبلوماسيين الذين توفروا على ذلك الجهد وهم سفراء السودان في لندن (عابدين إسماعيل)، وأديس أبابا (عثمان عبد الله)، ووزارة الخارجية (محمد عمر بشير). دورنا من بعد كان هو التصاعد بما قام به هؤلاء حتى يتم تحقيق السلام أولًا بتأطيره دستوريًا وقانونيًا، وثانيًا بحشد الدعم المادي والمعنوي لذلك الإنجاز ماديًا ومعنويًا.

لتمتين قواعد السلام والوحدة؛ مضت الخارجية إلى عمل دائب لحشد الدعم السياسي الخارجي، وتعبئة الموارد اللازمة لإنفاذ السلام. ففي الحالة الأولى أفلحت الدبلوماسية في استصدار قرارات من منظمة الوحدة الأفريقية (مؤتمر القمة بالرباط يونيو 1972م)، والأمم المتحدة (الدورة الرابعة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أبريل - مايو 1973م) بتأييد الاتفاق وحث الدول والمنظمات على تقديم ما يلزم من عون كيما يطبق الاتفاق بالصورة التي قررها الطرفان المتصالحان. ولتحقيق ذلك الهدف أنشئت مؤسستان: لجنة إعادة التوطين - أي توطين اللاجئين الجنوبيين في السودان - برئاسة الإداري الجنوبي المتمرس كلمنت مبورو، وصندوق تعمير الجنوب بقيادة الاقتصادي الخبير مأمون بحيري. وقمين بالذكر أن القيمة الرمزية والمعنوية للإسهامات الأولى للصندوق كانت أكبر بكثير من عائدها المادي؛إذ جاءت جميعها من رؤساء دول أفريقية ليست بذات وُفر: الرئيس نيريري، والإمبراطور هيلاسلاسي، والملك الحسن الخامس، والسلطان قابوس. بيد أن الإسهام الذي أثلج الصدور كان هو مناشدة المناضل أميلكار كابرال (غينيا بيساو) للرؤساء الأفارقة في مؤتمر القمة الأفريقية بالرباط لإعفاء السودان من إسهاماته لصندوق التحرير، وكان كابرال يتحدث ساعتئذٍ باسم جميع حركات التحرير الأفريقية. قال الزعيم المغدور (اغتيل في الثاني والعشرين من يناير 1973): "**إن أكبر انتصار لحركة التحرير الأفريقي هو إفلاح السودان في تحقيق وحدته، فلنتركه يوجه كل طاقاته - بل نعينه - على إتمام هذه الوحدة**". وعندما يقرأ المرء كلمات ذلك المناضل الذي يميز بين الشجيرات والأكمة؛ يصاب بغُمة وضيق. فالاتفاقية التي تداعى العرب والأفارقة لتوفير المال لتنفيذها والدعم الدبلوماسي لترويجها، وصفها المغبونون من نجاح نميري وصحبه بالمشبوهة رغم أنها أنهت حربًا دامت سبعة عشر عامًا في بلادهم، وكأن أولئك المغبونين لا يرون في حدث كبير كهذا ما ينفع الناس؛ لأن بصرهم كان مشدودًا إلى كرسي الحكم: مَن يحتله وكيف احتله.

بأولئك المغبونين لم يلحق قائد أفريقي غير العقيد معمر القذافي الـذي كلـف سفيره "أبوبكر درده" في القمة الأفريقية بشن حرب شعواء ضد الاتفاقية لأنها في رأيه، اتفاقية أعدها مسيحيون. ولو تدبر ذلك السفير أن الطرف السوداني الآخـر في المفاوضات كانوا مسيحيين وأن ثلثي أعضاء مؤتمر القمة الأفريقي الـذي كـان يخاطب كانوا أيضًا مسيحيين لتكشف له وجه التناقض في قوله. ولكـن القـذافي، فيما خبرنا، كان من الزعماء الذين لا يسمعون إلا صوتًا واحدًا هو صوته. وأعـود لاقتراح كابرال لأقول إنه رغم سخاء الرجل وإدراكه للنتائج التي سـتترتب عـلى أفريقيا كلها بإبرام تلك الاتفاقية، رفض نميري عرضه بل بادر في ذلك الاجـتماع بالدعوة إلى رفع حصة الدول في صندوق التحرير بنسبة خمسين بالمائة، كـما التـزم أيضًا في الاجتماع نفسه بتدريب السودان لسريتين من مناضـلي حركـات التحريـر كل عام على أن يشمل ذلك التدريب والتـسليح والترحيـل ومـد ثـوار أنجـولا، حسب طلبهم، بالحمير لاستخدامها في ترحيل الأسلحة إلى مواقـع الـصدام مـع البرتغاليين.

الدبلوماسية والتنمية

المجال الثاني الذي كان في قمة اهتمامنا هو تسخير الدبلوماسية للتنمية لـيس فقط عبر تأطير نظري (Conceptual framework) للتعـاون الاقتـصادي كـأداة من أدوات التنمية، بل أيضًا من الناحية العملية. مـن ذلـك تعميـق الفهـم لـدى الدبلوماسي بما استجدث من قوانين واتفاقيات تلقـي بظلهـا عـلى التنميـة وفـتح المنافذ للذين يباشرون النشاط التنموي في الدولة والقطاع الخاص. وكما هو الحال في مجال توحيد القطـر لم يكـن مـن المـستحب أن تتوغـل الدبلوماسـية في وضـع السياسات الاقتصادية للبلد، بل أن يبقى دورها الأساس هو وضع إمكانياتهـا في خدمة سياسات التنمية بإجلائها على العـالم، وحـشد المـوارد التـي تحتاجهـا، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص والدول والمنظمات الدولية والإقليمية على الإسهام في تلك التنمية. ذلك جهد ما كانت الخارجية لتـستطيع القيـام بـه لـولا التعـاون

الوثيق مع المؤسسات المكلفة بصوغ مشروعات التنمية، وبفضل رجال من منبوهي الاسم ذوي الفطانة: إبراهيم منعم منصور، يحيى عبد المجيد، المرحوم وديع حبشي، المرحوم موسى عوض بلال، بشير عبادي، المرحوم حسن بليل، عثمان هاشم عبد السلام، بدر الدين سليمان، المرحوم مأمون بحيري، المرحوم فاروق المقبول، والمرحوم عبد الرحمن عبد الله. فالنباهة والفطانة والوطنية هي التي حمت هؤلاء من الغيرة الوظيفية.

في إطار ذلك السعي عقدت الدبلوماسية السودانية مؤتمرًا جامعًا حول الدبلوماسية والتنمية بين 15 – 29 يناير 1974م شاركت فيه المنظمات الدولية والدول الصديقة، ونُشرت نتائجه على العالمين في كتاب مبين. فمثلا دعونا للمشاركة في ذلك المؤتمر القانوني النرويجي إدوارد هامبرو (كان وقتها رئيسًا للجمعية العامة للأمم المتحدة)، والممثل البريطاني في مجلس الأمن اللورد كارادون، والدكتوران عبد المنعم القيسوني وحسن عباس زكي من مصر، وعبد اللطيف الحمد من الكويت، وكلود شيسون المفوض الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي، وبول مارك هنري رئيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية (OECD) بباريس، وبروفيسور كوفي أوليفر أستاذ القانون الدولي ومساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون أمريكا اللاتينية (كان مشرفًا على بحوثي في جامعة بنسلفانيا)، إلى جانب ممثلين للبنك الدولي وصندوق النقد و خبراء من الداخل في المجال الاقتصادي. أمثال هؤلاء لا يتداعون إلى، أو يحملون أنفسهم على، المشاركة في مؤتمر مراسمي الطابع.

من عقد ذلك المؤتمر ابتغينا عدة أهداف: الأول هو الاستفادة من تقويم المشاركين لمفاهيم ومناهج التنمية في السودان والاستعانة بهم في إبرازها وتعضيدها في المواقع المؤثرة التي يحتلون. الثاني هو إتاحة الفرصة لقيادات الاقتصاد السودانيين للقاء مع دهاقين الاقتصاد على

المستويين الإقليمي والدولي للتشاور معهم حول المشاكل الاقتصادية الراهنة للبلاد ومقترحاتنا لحلها، ورؤانا المستقبلية بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة أن هؤلاء قلما يجتمعون في مكان وزمان واحد. الثالث هو خلق وعي لدى الدبلوماسيين بما بين الدبلوماسية والتنمية من رابطة عضوية وتعريفهم عن كثب بمؤسسات التمويل والتنمية الدولية والإقليمية حتى لا يكون الاهتمام بها والإلمام بمناشطها محصورًا على إدارة واحدة في وزارة الخارجية هي إدارة التعاون الفني. لهذا دعونا للمشاركة في المؤتمر كل دبلوماسيي الداخل وعددًا غير قليل من مبعوثينا في الخارج.

افتتح ذلك المؤتمر الرئيس جعفر محمد نميري في 15/ 1/ 1974 بخطاب أراد به تنبيه ذوي القربى من السودانيين بالتحدي الذي يواجههم، كما أراد به تنبيه من حسبوا أنفسهم أبعدين بالأخطار الاقتصادية التي تحدق بهم إن ظنوا أنهم بمأمن مَن تلك الأخطار. قال الرئيس في خطابه: "يشغل ذهن القادة في العالم الثالث ضيق شعوبهم بالذي يلقون من صعاب، وأن الجوعى في العالم غضبى، وما عادوا مثل أمس يجهلون أنهم يعرفون أن غيرهم يقتله الشبع في حين يمرض غيرهم الجوع. عالمان وجهًا لوجه؟ واحد فيما نعرف سعيد، والآخر غير ذلك ". (نص الخطاب في الموقع الاليكتروني للكاتب www.mansourkhalid.com).

ديون السودان

لم تنسَ الدبلوماسية في غمرة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية الراهنة أمرين آخرين في المجال الاقتصادي يستلزمان الاهتمام ويدعوان إلى اليقظة والتدبير، الأول هو ديون السودان الخارجية، والثاني هو أزمة الغذاء في العالم. وحول ديون السودان رغم أنها لم تكن مفزعة يومذاك بالدرجة التي بلغتها فيما بعد، رأينا أن سلامة الاقتصاد تتطلب التنبه إلى الموضوع لارتباطه بانسياب الأموال للسودان،

فلا تنمية بدون مال. لهذا أعلن الرئيس نميري في خطابه أمام مجلس الشعب (1976م) عن رغبته في إقامة ورشة عمل دولية لمناقشة موضوع "التنمية والتمويل" وكان ذلك تعبيرًا ملطفًا (euphemism) عن أزمة الديون. وكيما توضع قضية التنمية والفجوة المالية في إطار علمي صحيح طلبتُ من الاقتصادي المُربي الدكتور علي محمد الحسن إعداد ورقة عمل لذلك الندى الاقتصادي، ولم يكن اختياره اعتباطًا، وإنما لجمعه بين الإلمام الأكاديمي بقضايا التنمية، وخبرته العملية بالمشاكل المالية التي تحيط بالبلاد بحكم عضويته في مجلس إدارة بنك السودان.

ولكيلا يقع ظن – كما توهم البعض – بأن وزير الخارجية كان يسعى إلى خلق دولة داخل الدولة طلبت من الراحل الرشيد الطاهر، رئيس الوزراء يومذاك، أن يكلف وزير الدولة؛ بمجلس الوزراء: عز الدين حامد؛ ليكون مقررًا للندوة ليس فقط بحكم موقعه الوزاري، وإنما أيضًا للخبرة التي اكتسبها في مجال التعاون الاقتصادي بحكم عمله في العديد من المنظمات واللجان الدولية الاقتصادية كممثل للسودان، وأن يكون مأمون بحيري وزير المالية رئيسًا للاجتماع. وافق رئيس الوزراء مشكورًا على الطلبين؛ فأصبح السفير عز الدين مقررًا للاجتماع في حين أصر مأمون بحيري- رغم إلحافي عليه – على أن أتولى رئاسة الاجتماع لدوري في الإعداد له على أن يقوم هو بقيادة النقاش. الاستجابة لدعوتنا للاجتماع كانت مُرضية؛ إذ شارك فيه الدكتور أحمد محمد علي (البنك الإسلامي)، الدكتور حسن عباس زكي (صندوق أبو ظبي للتنمية)، وجيرول واترسون (مفوضية التنمية بالمجموعة الأوروبية)، ومستر هنلي (إدارة ضمان ائتمان الصادرات ببريطانيا)، الشيخ إبراهيم الإبراهيم المدير العام للشركة العربية للاستثمار (الكويت)، والمستر باتل نائب مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وستانلي بليز من البنك الدولي، وجون قودريش نائب رئيس سيتي بانك في نيويورك، وخودش كيش رئيس البنك المركزي الإيراني، ومحسون جلال نائب

رئيس الصندوق السعودي للتنمية، وبول مارك هنري من منظمة التعاون الأوروبي للتنمية، إلى جانب مأمون بحيري ورفاقه من وزراء القطاع الاقتصادي السوداني. حرصنا أيضًا على تمثيل القطاع الخاص السوداني في ورشة العمل تلك، وقد قام بتمثيله من رجال الأعمال السيدان عبد السلام أبو العلا وفتح الرحمن البشير. وكانت خلاصة الاجتماع تعهدًا من جميع الحاضرين بالعمل على معالجة مشكلة ديون السودان على أن يقوم السودان بشيئين: خفض الإنفاق الإداري المتزايد (وكان ذلك في وقت لم يتجاوز فيه عدد الوزراء الخمسة عشر وزيرًا) وتوسيع قاعدة الموارد المحلية. على أن الفائدة الأهم كانت هي إتاحة الفرصة للقاء بين الدائنين والمدينين في أعلى المستويات حتى يتداولوا مع بعضهم البعض في موضوع أخذ يشغل بال القطاعين العام والخاص في السودان.

مؤتمر الغذاء

أما موضوع الغذاء، فقد فرضته على أفريقيا، وليس فقط على السودان، ظروف طبيعية طارئة. ففي عامي 1973-1974م حلت بالسودان أزمتان الأولى هي ارتفاع أسعار النفط في 1973م التي لم تنجُ من آثارها كل الدول غير المنتجة للنفط في أفريقيا، والثانية كارثة القحط والتصحر في غرب وشرق أفريقيا التي قادت إلى انعقاد واحد من أهم مؤتمرات القمة لمنظمة الغذاء والزراعة في نوفمبر 1974م. عن تلك القمة تمخضت قرارات متفائلة، وكان أكثرها تفاؤلًا الالتزام بإزالة الجوع وسوء التغذية خلال عقد من الزمان. ولتحقيق تلك الغاية حثت قرارات القمة الدول النامية على زيادة الاستثمار الزراعي في بلادها بمعدل 4٪ في العام. اعترانا ظن مشروع يومئذاك أن في مقدور السودان في إطار مشروعاته المحلية والمشروعات العربية المتوقعة الإسهام بقدر معقول في تحقيق الغايات التي نادت بها قمة منظمة الغذاء والزراعة الدولية. لهذا دعوت إلى عقد مؤتمر للغذاء في الخرطوم عقيب مؤتمر المنظمة، شارك فيه إلى جانب الخبراء السودانيين - المدير العام لمنظمة الغذاء والزراعة (مثله نائبه سر تاج عزيز

الـذي أصبـح فيـها بعـد وزيـرًا لمـالية باكـستـان)، ورئـيس بـرنـامج الغـذاء العـالـمي (World Foood Programme)، وريتـشارد جـاردنر نائـب الأمـين العام للأمم المتحدة المكلف باللجنـة الاقتـصادية لأفريقيـا، وأمـين عـام منظمـة الوحدة الأفريقية، وممثل شركة سوقريا الفرنسية التـي تتـولى متابعـة العديـد مـن مشروعات الري بالسودان، ورئيس الهيئة العربية للتنمية الزراعيـة، كـمال رمـزي ستينو، ووزير الزراعة المصري عثمان بدران، ووزير الزراعة الهندي جافيجان رام وهو رجل كنت حريصًا جدًّا على مشاركته في الاجتماع بسبب إشرافه في حكومـة أنديرا غاندي على تحقيق معجزة الهند الكبرى: الاكتفاء الذاتي فـي الغـذاء لسكان الهند الذين كان عددهم يفوق البليون نسمة. ورقتا العمل الأساسيتان اللتـان دار حولهما النقاش تضمنتا: تقرير وزير الدولة بوزارة الزراعة الدكتور حسين إدريس الذي استعرض فيـه مـشروعات الـسودان للتنميـة الزراعيـة، وتقريـر الـدكتور العراقي خالد تحسين الذي كلفه وزير المالية الكـويتي باسـتعراض رؤى الإخـوة العرب حول مشروعات الأمن الغذائي العربي.

وفي خطابي الافتتاحي لتلك الندوة كانـت لي رسـالتان، واحـدة موجهـة إلى صانعي القرار في الدول الناميـة (ومنهـا الـسودان بـالطبع) وأخـرى موجهـة إلى صانعي القرار في الدول موفورة الحظ في العالم. لهذا لم تكن الندوة استجابة لنزعة طوباوية، ولا لوضع استراتيجيات أو الوصول إلى قرارات، ولكن لتبـادل الآراء بطريقة عفوية وموضوعية حول واحد من أكبر الأخطار التي تهدد البـشرية. ولا تفوتني هنا الإشارة إلى الأمير الحسن بن طلال الذي اهتبل الفرصـة ليجعـل مـن التنمية الزراعية في السودان ودورها في تنمية الوطن العربي أول موضوع للدراسة يقوم به المنتدى الثقافي العربي الذي يترأسه.

الفصل

الرابع

4

تأطير العلاقات مع الجيرة الأقربين:

العرب والأفارقة

مَن هو الجار؟

كيما تثبت وتقوى العلاقات بين السودان وجيرته لا بد لها من أن تقوم على أسس وظيفية (functional)؛ لأن هذا هو أقرب المسالك إلى تكامل حقيقي بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، في حين لا يقود ترداد الشعارات إلا لتمزيق الحبال الصوتية لأصحابها. فعلاقة حسن الجوار، مثلًا، ينبغي أن يسبقها أولًا وعي بما يُسعد ويُشقي الجار، وثانيًا سعي مشترك لإزالة أسباب الشقاء وتعميق كل ما من شأنه تحقيق إسعاد مشترك للطرفين. فالجار يمكن أن يكون جارًا يكانفك وتركن إليه إن أدركت ما يؤذيه وأعنته على إزالة الأذى، كما يمكن أن يكون خصمًا معاندًا إن حسبته دومًا مَنينًا مستضعفًا في حين تكون أنت في موقع القوي الآمر، أو تتعامل معه من منطلق أيديولوجي أو موقف سياسي مسبق فالوحدة بين الجيران لن تتحقق عبر السياسات الحنجورية، أي السياسات التي لا تتجاوز الهتاف.

فيما قرأت لم أجد وصفًا للجار أبدع من ذلك الذي أورده اللورد

آتكـــن في قـضيـــة مـشهـــورة هـــي دوناخيـــــــو ضـــــد ستيفنـسن (Donahue vs Stevenson). موضـــوع القـضية كـان أبعــد مـا يكـون عـن العـلاقات بين الـدول؛ إذ هي من السوابق الرائدة في قانون المسؤولية التقصيرية، ولكن الذي استهواني في الحكم في تلك القضية وصف القــاضي آتكـن للجــار. قال: "الجـار هـو الشخص الذي يتأثر بأفعـالنا للحد الــذي يتوجـب علينــا أن نضعـه دومـًا نصب أعيننـا متى ما أقدمـنا على فعـل أي شيء".

(the neighbour is the person who is so affected by our actions that we should always have him in contemplation whenver we act)

لهذا أصبح هدفنا الأول هو خلق إطار وظيفي للعلاقات البينية مـع الـدول، وبوجه خاص دول الجوار. ذلك الإطار يرتكز على عمودين، الأول هـو القـضاء على كل الأسباب التي قادت، أو قد تقود، إلى افتعال الجفـوة مـع الدولـة الجـار، والثاني هو ترجمة الشعارات التي نطلقها في الهواء حـول التكامـل والتعـاون بـين دول الجوار إلى واقع ملموس، أي الانتقال بالأهداف السامية من لغو الـشعارات إلى جدية المشروعات، ومن البيانات الدبلوماسية الخالية مـن المعنـى إلى الـبرامج

العملية المشتركة القابلة للتطبيق وذات الأثر المباشر على المواطن. من بين المعالم على ذلك الطريق اخترنا خمسة نماذج: العلاقات البينية بين مصر والسودان وتحولها من جفوة إلى تكامل، العلاقات السودانية مع المملكة العربية السعودية وتحولها من تعاون بين بلدين إلى شراكة بينهما في استغلال الموارد المشتركة، العلاقات الأثيوبية - السودانية ومعالجة قضايا الحدود والمياه المشتركة، والعلاقات الإقليمية؛ التكامل العربي الإقليمي لتحقيق الأمن الغذائي العربي، والتعاون العربي - الأفريقي من أجل تطوير الإقليمين والاستغلال الرشيد لإمكانيتيهما الاقتصادية وجوارهما الجغرافي.

مصر والسودان... من الجفوة إلى التكامل

لم يختلف السودانيون منذ ثورة 1924م - بِمَن في ذلك من كانوا يُدْعَون بالانفصاليين - على ضرورة ثبات العلاقة، بل حتميتها بين البلدين. ومنذ مطلع الحركة الوطنية نشأت في السودان أحزاب كثر تدعو للوحدة مع مصر، ولكن تلك الوحدة لم تجد عند هؤلاء ترجمة عملية فاستغنوا عن ذلك بنعتها بالعلاقات الأزلية طورًا، والأبدية تارة. ظل هذا هو الحال حتى بعد أن أدركت أغلب دول العالم أن الوحدة بين الدول لا تتمتن إلا عبر المفاهيم والمؤسسات والنظم التي ترعى وتُنمي المصالح المشتركة بينها في الاقتصاد، وتحقق التعايش السلمي، وتضمن التساكن الآمن. فتعبير العلاقات الأزلية - أو إن أردت الأبدية - تعبير قد يتجرس به الشاعر، أو يتنغم به المغني، ولكنه لا يعني شيئًا في عالم السياسة أو الدبلوماسية. كان ذلك هو الحال منذ عهد مصطفى كامل حينما أنشد أمير الشعراء أحمد شوقي، وتغنت أميرة الغناء أم كلثوم بـ"إلامَ الخلف بينكم إلامَ، وهذي الضجة الكبرى علامَ". ولكن في السياسة العملية لا مندوحة من تبيان تحديد ما يعنيه تعبير العلاقات الأزلية في حياة الناس اليومية: ما هي تلك المصالح؟ وكيف تترجم عمليًا إلى أشياء تفيد المواطن العادي؟ وإذا اتفق الطرفان

– أو الأطراف – على المصالح الفعلية، فكيف يمكن تشكيل هذه المصالح في مشروعات وتوثيقها في عهود؟ ثم ما هي آليات تفعيل العهود وتنفيذ المشروعات؟ وما هي المرجعية التي تلجأ إليها تلك الآليات في حالات الخلاف؟

نزعم أن كل هذه الأمور لم تكن ذات جدوى أو عطاء عند صناع السياسة فيما مضى، وقد أغناهم عما يجدي إيمانهم بـ"أزلية الوحدة" و"حتمية العلاقة" مع مصر ذلك الإيمان، مهما كان من صدقه، وطالما لم يجد له ترجمانًا في كل العهود يبين معانيه كعمل ينفع البلاد والعباد. هذه الأمور تناولناها في 12 فبراير 1974م في ما سميناه يومها "منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان"، ويسعدنا أن ذلك المنهاج ظل حتى هذه اللحظة هو الأساس لكل مشروعات التعاون بين مصر والسودان، بعد فترة من التوتر في العلاقات بين البلدين. ذلك التوتر ما كان ليزول لولا جهود متواصلة بيننا وبين عدد من رجالات مصر الذين كانوا يميزون بين الثابت والمتحول في العلاقات بين البلدين: سيد مرعي مساعد الرئيس، وعبد العزيز حجازي رئيس الوزراء، وعبد العزيز كامل نائبه، ووزيرا الخارجية الدكتور مراد غالب وإسماعيل فهمي، ثم وكيل الخارجية أسامة الباز.

وإن كان لوزارة الخارجية دور في عهد نميري، خاصة في الفترة التي توليت فيها إدارتها، إسهام في موضوع العلاقة المصرية – السودانية فهو مأسسة تلك العلاقة وفق اعتبارات موضوعية لا ابتناء على العواطف والانفعالات . فثمة عوامل في الماضي حالت دون الإقبال الموضوعي على تلك العلاقة، منها السياسي، ومنها الأيديولوجي، كما منها العاطفي. وعندما تختلط السياسة بالعاطفة أو الأيديولوجية تصاب في مقتل. لقد كان أول ما فعلته الدبلوماسية السودانية منذ عام 1972 هو نعت العلاقة مع مصر بـ"الخصوصية". والخصوصية ضد العمومية وفيها إيثار. بيد أن تلك الخصوصية تصبح، هي الأخرى، شعارًا ما لم تترجم إلى مهام ومشروعات محددة. وفق ذلك المفهوم ظلت العلاقات السودانية

تسير في سكة مُرضية للفريقين، كان ذلك في تنسيق المواقف على الصعيد الخارجي، أو التعاون المشترك في القضايا الداخلية. وعلني أشير بوجه خاص إلى استيعاب مصر للطلاب الجنوبيين العائدين من المنافي بعد اتفاقية السلام 1972 في جامعاتها والتكفل بنفقاتهم. كان لمصر أيضًا، أو على الأصح لرئيسها السادات، موقف قوي مساند لنميري عقب انقلاب يوليو المنسوب للحزب الشيوعي.

تدهور العلاقات بين البلدين

وفي عام 1974 بدأت العلاقات بين مصر والسودان في التدهور عند تعارض الآراء بين البلدين في قضايا تتعلق بالاقتصاد والتعليم والعلاقات الخارجية. من القرارات المتعلقة بالاقتصاد قضيتان إحداهما أهم من الأخرى، الأكثر أهمية موضوع حفر قناة جونقلي بعد أن كثر الحديث عن "السودان سلة غذاء العالم" ذلك تعبير لم يدخل في أدبيات السياسة السودانية قبل تلك الفترة في حين يوحي البعض بأنه كشف جديد. كان لا بد من النظر إلى مقومات الزراعة، ومنها الموارد المائية. فإن كانت أرض السودان، بحمد الله، شاسعة فإن استغلالها يعتمد على الموارد المائية التي كان – وما زال- استغلالها مكبلًا بالاتفاقيات المائية. وبما أن اتفاقية النيل 1959 لم توفر للسودان إلا فرصتين للحصول على المزيد من مياه النيل كان لابد من اهتبال واحدة من هاتين الفرصتين. الأولى هي استرداد السودان للسلفة المائية التي منحها السودان لمصر في اتفاقية مياه النيل 1959 على أن تسترد متى ما احتاج السودان لها، والثانية هي تعاون طرفي الاتفاقية (مصر والسودان)، إن دعت الحاجة واحدًا منهما لحصد المياه التي تذهب هدرًا في مناطق السدود (قناة جونقلي). وحول هذا الموضوع نصت الاتفاقية على أنه في حالة احتياج أي طرف للمزيد من المياه يتعهد الطرف الآخر بالمشاركة في تنفيذ المشروع مناصفة كما يقسم الطرفان مناصفة أيضًا العائد المائي. وعند الاتصال بوزير الري المصري لإبلاغه برغبة السودان في بدء حفر القناة لأهميتها لمشروعاته

التنموية، ودعوتها للتعاون مع السودان وفق نصوص الاتفاقية رد وزير الري بعدم حاجة مصر في تلك اللحظة لمياه إضافية دون اعتبار لما نص عليه الاتفاق. هذا الموقف حدا بي لكتابة خطاب لوزير الخارجية المصري مطالبًا فيه برد السلفة المائية حسب نص الاتفاق، وباعثًا بصورة من الخطاب، إلى وزير الري السوداني يحيى عبد المجيد. وفي الحال اتصل بي يحيى متسائلًا عما دفع بي لكتابة الخطاب وكان جوابي أن الخطاب كان ردًا على رسالة وزير الري المصري إليك.

أما في المجال الاقتصادي، فقد أغفل الرئيس السادات كثيرًا توجيه السودان لشركة النصر لتصفية أعمالها في السودان، والنصر شركة تجارية مملوكة للأمن المصري. وفي الجزء الثاني من شذرات أشرنا للدور الذي لعبته تلك الشركة في مصادرة وتأميم واحد من أكبر البيوتات التجارية الوطنية: شركة عثمان صالح وأولاده وفيها نعلم إذا اختلطت التجارة بالسياسة فسد كلاهما. وعلى أيٍّ فإن قرارنا إغلاق الشركة لم يكن، في الأساس، بدوافع سياسية وإنما كان جزءً من الإصلاحات التي كانت تقوم بها الوزارة المختصة بالتجارة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالسلع التي تدر على الخزينة السودانية عملات صعبة. أما التعليم فقد أخطأت مصر في فهم غاياتنا بشأنه، وربما صور لها البعض بأن الإصلاحات التي كنا نسعى لها في التعليم، خاصة العالي منه، إنما هي محاولة لإقصاء التعليم المصري من السودان، وتلك تهمة سخيفة لنظام يحفظ لمصر أياديها في التعليم في السودان.

حقيقة الأمر أن مقترحات النظام السوداني حول إصلاح التعليم كانت تتعلق بأمرين: الأول هو مطالبتنا لمصر بتحويل الجامعة المصرية بالخرطوم (وكانت فرعًا من جامعة القاهرة) من جامعة يتلقى طلابها التعليم في المساء إلى جامعة يمارس فيها التعليم ليلًا ونهارًا حتى لا يُحرم الطلاب من أنشطة هي جزء مكمل للتعليم مثل التردد على المكتبات، والأنشطة الثقافية في الأندية الاجتماعية. من أجل ذلك تكونت لجنة من المربين السودانيين لإعداد تقرير حول هذا الأمر. ومما يطرف ذكره أن واحدًا من أولئك المربين (محمد توم التجاني) ابتدر حديثه في

أحد اجتماعات اللجنة بالقول: "**نحن مما قمنا ما سمعنا بي تعليم بي فليل (أي في الليل) غير تعليم العروس**". المربي الفاضل كان يشير بقوله هذا إلى ما درجت عليه نساء السودان من تعليم الفتيات عند زواجهنَّ فنون الرقص قبل أن يبتني بهنَّ بعولتهنَّ. الأمر الثاني الذي عنينا بأمره هو أن مخرجات ذلك التعليم التي لم تكن تأخذ بالًا من احتياجات السوق. فمثلًا، كان السودان في حاجة ماسة لمعلمي الرياضيات، والرياضيات هي قوام كل المعارف الحديثة، خاصة بعد أن طغت المعرفة الرقمية على كل شيء. في الوقت نفسه كانت جامعة القاهرة الفرع تركز برامجها على علمي القانون والاجتماع وفي هذا المجال كانت تلك الجامعة تمد سوق العمل بأكثر مما يحتاج إليه.

بدلًا من ترك الموقف ليتفجر، سعى بعض المقربين للرئيس السادات للحيلولة دون وقوع الأسوأ، ومن هؤلاء مساعد رئيس الجمهورية سيد مرعي ووزير الخارجية مراد غالب. قام مرعي بزيارة الخرطوم والتقى الرئيس في القصر فأومأت إلى نميري أن يوجه له الدعوة لمصاحبته في رحلته المزمعة إلى غرب السودان ففعل. بتلك الرحلة أردنا أن نبين للزائر عدم صحة الشائعات التي تقول إن نميري كان معزولًا عن شعبه بل أنه يتمتع بتأييد كبير ليس فقط في المدن، بل حتى في القرى والدساكر. ولا شك في أن مرعي عاد إلى القاهرة بانطباع آخر بعدما رآه في رحلة نميري إلى غرب السودان من تدافع جماهيري في كل منطقة زارها. أما مراد فقد وجه إليّ بعد زيارة مرعي الدعوة لزيارة مصر وقبلتها بترقب، وفي الترقب حذر. قضيت في صحبة وزير الخارجية أسبوعًا أنتظر خلاله لقاءً مع الرئيس، ولكن في كل مرة سألت فيها وزير الخارجية عن متى سيتم لقاء الرئيس، أجاب "اللقاء سيتم"، ولا شك في أن الوزير كان يلاقي عنتًا وعناءً في إقناع الرئيس بلقائي، كما كان في حرج من أن يبلغني بمعاناته. وفي عشاء مع غالب ذات مرة أبلغته بأنني أنتوي العودة للخرطوم لأمر طارئ في نهاية الأسبوع، فأبلغني، بدوره، بأن اللقاء سيكون في موعد حدده الرئيس، وسيكون خارج القاهرة.

تم اللقاء في الموعد الذي حدد لي بالإسكندرية إلا إنه كان لقاءً فاترًا يفتقد الحبور الذي كان يبدو به الرئيس في لقاءاتي السابقة معه. أيقنت أنه كان للسادات ما يقول، ولم يدعني أستغرق في تأملي، بل بادر بالقول: "**إذا أنتو مش عاوزين جامعتنا نحن محتاجين في مصر للفلوس البنصرفها عليها**". بالطبع أعدت على الرئيس ما قدمت من توضيحات حول الموضوع لمرعي وغالب، ولكني لم أقف عند ذلك، بل أضفت أننا عند إعادتنا النظر في دور التعليم العالي ببلادنا، كان من بين ما استهدينا به تقرير لجنة حاتم (عبد القادر حاتم) التي كونها السادات لتقويم وإعادة النظر في المؤسسات المصرية العامة: الإدارية والتعليمية والبحثية. في ذلك التقرير دعا حاتم، من بين ما دعا إليه، إلى مراجعة مؤسسات التعليم العالي القائمة حتى تكون أكثر استجابة لاحتياجات سوق العمل. وبهذا الفهم، قلت للسادات، أننا على استعداد للترحاب بالمزيد من المدارس والجامعات المصرية في السودان إن أقيمت على الأساس الذي أوصى به حاتم. وبعد أن تناول نفسًا عميقًا من غليونه الذي كان لا يفارقه أضاف السادات: "وشركة النصر مالها؟". هذا سؤال توقعته؛ ولهذا لم أكتفِ بما رويت من قبل عن إعادة تنظيم التجارة الخارجية، بل أضفت إلى ذلك اتهام السادات شخصيًّا لتلك الشركة في حملته ضد مَن سمَّاهم مراكز القوى بأنها جزء من منظومة الأمن القومي. ما إن وصل الحوار بيننا إلى هذه النقطة حتى قال لي الرئيس السادات: "أنا أعرف أنك بتناقش مراد غالب في الموضوعات دي، استمروا في النقاش، وتعالوا لي برأي فيها". وعند خروجنا من المقر الذي كان يقيم فيه الرئيس، قلت لغالب: "تعليمات الرئيس واضحة وعندنا في مصر سفير هو مكان ثقتي التامة (محمد ميرغني) يمكن التعامل معه دون تردد". أضفت: "آمل أن تعين مصر سفيرًا جديدًا للسودان (كان الموقع خاليًا بعد مغادرة السفير محمد التابعي السودان بقرار من حكومته) يكون موضع ثقتك. هذا ما فعله وزير الخارجية المصري، إذ ابتعث للسودان

سفيرًا عالي المهنيـة (سعد الفطاطري). في الوقت الذي كان فيه جميع سفراء مـصر للسودان منذ الاستقلال من رجالات الأمن بـدءًا بـسيف اليـزل خليفـة وحتـى التابعي.

عودة العلاقات بين السودان والولايات المتحدة وانعكاسها على العلاقة مع مصر

بعد مضي شهر واحد من لقاء المؤلـف بـالرئيس الـسادات وقـع حـدثان لا علاقة بينهما، ولكن أصبحا إلى حين عظمة نزاع جديد بين البلدين: الحدث الأول هو إعادة السودان للعلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد قطعها عقـب حرب حزيران، والثاني طرد الـسادات للخـبراء الـسوفيت. ففـي اجـتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز في جورج تاون، غيانا أبلغني مراد غالب بأن الـرئيس السادات غاضب عليّ لأني هدمت كل مـا بنينـاه في لقائنـا معـه في الإسـكندرية. وبـالطبع سـألته: "مـا جنـايتي؟"، فـرد بـالقول: "إعلانـك عـودة العلاقـات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة". قلت لــ"غالـب": "كـان الأحـرى بـك يـا صديقي أن تستخدم ضمير الجمع؛ فهذا قرار السودان وليس قـرار فـرد، ولكـن دعني أبين لك الظروف التي تمت فيها، والدوافع التي قادت إلى، عودة العلاقات بين البلدين".

لم أملك في تلك اللحظة إلا أن أروي لـ"غالب" قصة عـودة العلاقـات بـين السودان والولايات المتحـدة كجـزء مـن حملتنـا لاسـتنهاض دول العـالم لمعونـة السودان في تنفيذ اتفاق أديس أبابا حول إنهاء الحرب في جنوب الـسودان. وكـان من بين الذين تعاونوا مع السودان، إلى جانب الدول العربية والأفريقية، عدد من المنظمات الطوعية والرسمية الأمريكية، خاصة في دعم العمـل الإنـساني وإعـادة توطين اللاجئين. في الوقت نفسه ظل العون التنموي محظورًا حتى مع المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد). ولا يخفى على أحد هيمنة الولايات المتحدة هيمنة كاملة على هاتين المؤسستين بحسبانها الممول الأول لهـما؛ ممـا جعـل

من المؤسستين أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية. وإدراكًا منه لمركزية المؤسسات المالية الدولية في دفع التنمية بالسودان، وتقديرًا للدور الذي أدَّته المنظمات الأهلية في الولايات المتحدة في العمل الإنساني بجنوب السودان، عبَّر الرئيس نميري في خطاب له بواو، بحر الغزال عن رغبته في تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة حتى تسهم مع غيرها في إعادة بناء السودان في الجنوب والشمال على السواء بعد انتهاء الحرب. ومع اتفاقي مع الرئيس نميري في تلك الرغبة اقترحت عليه أمرين: الأول ضمان تأييد القيادات السياسية في الحزب الحاكم لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، وكانت قلوبهم في الأمر شتى، والثاني تلمس آراء سفراء السودان عبر العالم حول هذا الموضوع. لأجل ذلك كلفنا جهاز الأمن القومي بإعداد دراسة موضوعية عن توجهات الرأي العام بشأن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة وردود فعله تجاهها، لا سيما أنَّ بعض الأصوات قد أخذت تتعالى في داخل النظام حول رفض شعبي مزعوم لتطبيع العلاقة مع أمريكا. بعثت أيضًا برسائل لكل سفرائنا في دول العالم -دون استثناء- أناشدهم رأيهم في عودة العلاقات مع أمريكا، وأدعوهم لإجراء تقويم شامل لما سيترتب عليه القرار في الدول التي يمثلون فيها السودان. لهذا عندما أبرقني وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز (وكان في أنقرا) بأنه راغب في السفر إلى الخرطوم لبدء إجراءات تطبيع العلاقة مع بلاده، طلبت منه التريث حتى نفرغ من إعداد البيت الداخلي. بذلك عنينا أن القرار النهائي في الموضوع سيصدر عقب اجتماع المؤسسات السياسية صانعة القرار.

سبقت رسالة روجرز زيارة غير رسمية -أو هكذا أرادها الزائر- لمسؤول أمريكي آخر هو سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة جورج بوش. تلك الزيارة جاءت بدعوة مني للسفير عقب اجتماع مجلس الأمن في أديس أبابا في يناير/ كانون الثاني 1972م الذي خُصص، كما سبقت الإشارة، لمناقشة القضايا الأفريقية. كان بوش حذرًا في البدء من زيارة السودان في ظل قطع العلاقات بين

البلدين، بل أبلغني بأن تلك الزيارة قد لا ترضي هنري كيسنجر مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي. رغم ذلك لمحت في بعض ما قال بوش أن العلاقة الوثيقة بينه وبين الرئيس نيكسون، وبخاصة مع نائبه جيري فورد، تمنحه حرية للحركة قد لا تتوافر لغيره من السفراء. بهذا الفهم قام بوش بزيارة السودان، ولا شك في أن تلك الزيارة أدّت دورًا مهمًا في نقل الاهتمام بقضايا السودان إلى أعلى درجات صنع القرار في واشنطون.

أيًا كان الحال، ما إن اكتملت الدراسات التي طلبنا حول ردود الفعل المحتملة في الداخل والخارج لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة حتى وجّه الرئيس نميري بعقد اجتماع طارئ للمكتب السياسي، يشارك فيه أعضاء مجلس الوزراء. في ذلك الاجتماع الذي استغرق ساعتين من النقاش، قام نميري بما لم يكن يفعله من قبل: التصويت على الاقتراح. ففي كل الاجتماعات العادية للمكتب السياسي للحزب ومجلس الوزراء كان الرئيس يستمع إلى كل الآراء بهدف الوصول إلى موقف إجماعي يطرحه في نهاية الجلسة. في ذلك الاجتماع الطارئ صوت اثنا عشر عضوًا إلى جانب إعادة العلاقات، في حين عارضها خمسة أعضاء هم موسى المبارك، أبو القاسم هاشم، عون الشريف، بشير عبادي، ومحيي الدين صابر .

لم أتوقف في حديثي مع غالب عند الشرح المطول لعودة العلاقات الأمريكية السودانية، بل ذهبت للقول بأن التشاور بين الدول الصديقة حول القرارات التي تؤثر على أيٍّ منهما أو كليهما ليس طريقًا ذا اتجاه واحد. سألني عمّا أعني؟ فقلت له إن الرئيس السادات قد أصدر قراره بطرد الخبراء السوفيت من دون أن يبلغنا. وعندما قلت هذا لم يبلغ الغرور بي الحد الذي يجعلني أفترض أننا جديرون بتلك المشورة إن كانت دولة مثل سوريا التي تقف مع مصر في خط الدفاع الأول لم تخبر بالقرار إلا بعد صدوره. لم أكن أيضًا بالموقف الذي اتخذت أنطلق من موقف معارضة لقرار السادات أو تزيّد عليه، وإنما لتأكيد مبادئ في العلاقات

الدبلوماسية من الواجب على الدول التعامل بها، ومنها الندية. وعلى أيٍّ لم أرد الاستطالة في الحديث حول قرار السادات بطرد الخبراء السوفيت؛ إذ أغناني عنها قول غالب لي "لقد فهمت". بدا لي أن غالب لم يكن راضيًا بقرار السادات، وكيف يرضى بذلك القرار الطبيب الذي انتقاه عبد الناصر من بين كل رجالاته ليكون سفيرًا في الاتحاد السوفيتي ليشرف على التفاوض على تحويل تسليح الاتحاد السوفيتي لمصر من عمليات تجارية إلى حلف دفاعي. لم يطل الزمن بالرئيس السادات كيما يعيد علاقات مصر بالولايات المتحدة؛ مما يدل على أنه لم يكن غاضبًا على قرار السودان بإعادة علاقاته بأمريكا، وإنما أراد استخدام السودان كواحد من الكروت التي يستخدمها في لعبته مع أمريكا.

ذوبان الجليد مرة أخرى بين البلدين تم عقب حوار كان يدور في صمت مع رجلين: رئيس الوزراء عبد العزيز حجازي ووزير الخارجية إسماعيل فهمي. ولهذا عندما تم أول اجتماع بين الطرفين كان ذلك بصورة درامية، إذ آثر وزير خارجية مصر حجب الاجتماع عن الصحافة إلى حين صدور بيان رسمي عنه. السبب في ذلك كان هو رغبتنا ألّا يتم لقاء بين الرئيسين ليخرج بيانًا مشتركًا من نوع البيانات التي تقول: "في هذه المرحلة المفصلية من تاريخنا حدث... إذ لم تكن هناك مرحلة مفصلية أو يوم فصل، فبدلًا عن يوم الفصل ذلك طلبت من حجازي، واستقر رأينا على أن يتضمن الاتفاق مشروعات ومنهاج عمل لتنفيذ تلك المشروعات. وعلى كلٍّ فرغم أن الاجتماع قد تم في إحدى الفيلل الرئاسية خارج الإسكندرية، صدر البيان الختامي عنه على الوجه التالي: **"في مكان ما بالصحراء الغربية التقى الوفدان"** الوفد المصري ضم رئيس الوزراء عبد العزيز حجازي، ونائبه د.عبد العزيز كامل، ووزير الخارجية إسماعيل فهمي، ووكيل الخارجية أسامة الباز، ووزير الري والزراعة عثمان بدران في حين ضم الوفد السوداني وزير الخارجية، ووزير الإعلام عمر الحاج موسى، ووزير المالية إبراهيم منعم منصور، ووزير الري يحيى عبد المجيد، ووزير النقل والمواصلات بشير

عبادي. ومنذ البدء توافقنا مع حجازي -وهو رجل عرف بالإقبال العملي على القضايا- على ألّا يصدر أي اتفاق نصل إليه كوثيقة دبلوماسية تقليدية، بل كبرنامج عمل يتضمن أهدافًا محددة، وآمادًا زمنية لتحقيقها. الأهداف التي توافقنا عليها شملت الزراعة (مشروعات زراعية مشتركة في شمال السودان للإسهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلدين)، وإنشاء طرق ساحلية في البلدين على امتداد البحر الأحمر، تطوير الملاحة النيلية بين مصر والسودان وإنشاء شركة لهذا الغرض، الاتصالات عبر المايكروويف بين الخط السوداني الذي كان ينتهي في عطبرة والمصري الذي ينتهي في أسوان (كان ذلك قبل التطور الباهر في طرائق الاتصال اللاسلكي)، إزالة كل العوائق التي تحول دون تطور التجارة البينية، وترشيد التعليم المصري في السودان بحيث تفسح جامعة القاهرة الفرع المجال لدراسات أخرى إلى جانب الدراسات الإنسانية والحقوق. ومن المجالات التي اقترحنا: الرياضيات، والمحاسبة، والعلوم الهندسية بحسبانها من المجالات التي كان السودان يعاني نقصًا في كوادرها، أو يتحسب أن حاجته إليها في زيادة. في مجال التعليم أيضًا اتفقنا على تحويل بعض المدارس المصرية الثانوية إلى معاهد تدريب مهني لسد النقص في الكوادر المهنية الوسيطة؛ دعم الأزهر للمؤسسات الدينية، الإعداد الفني للإعلام السوداني في مجالات الصحافة والإعلام المرئي، توسيع الفرص للسودانيين في الجامعات المصرية وكان من أكثر الذين أفادوا من تلك الفرص الطلاب الجنوبيون الذين لم تستوعبهم جامعة الخرطوم بعد اتفاقية أديس أبابا. ويلفت النظر أن الكثير من مسئولي الجنوب اليوم هم من بين الذين وفر لهم ذلك الإتفاق الفرص لإكمال دراستهم الجامعية: نائب الرئيس جيمس إيقا، ووزير الخارجية السابق برنابا ماريال، ونائب رئيس مجلس الشعب السابق أتيم قرنق، ووزير الخارجية الحالي دينق ألور إلخ. في ذات المجال أَثَرتُ أمرًا بدا غير ذي بال للوفدين باستثناء الدكتور عبد العزيز كامل. قلت لحجازي إن من الأشياء التي لا تغتفر إلغاء الجامعة المصرية الأم: جامعة القاهرة لمعهد دراسات

السودان، وتحويله إلى معهد للدراسات الأفريقية مما ألغى خصوصية العلاقة بين البلدين. وافقني كامل في هذا الرأي، ولاسيما أنه من بين الذين تمهروا في الجغرافيا على يد الجغرافيين العظيمين اللذين توليا أمر هذا المعهد: منشؤه الدكتور محمد عوض محمد، وخلفه الدكتور محمد الصياد.

الموضوع المهم الآخر الذي نجم عن ذلك اللقاء كان هو البدء في حفر قناة جونقلي باعتباره الوسيلة الوحيدة لتوفير مزيد من المياه للري والاستخدامات الأخرى لمصر والسودان. وبالرغم من أن مصر كانت –وستظل– هي المستفيد الأكبر من حفر القناة، فإن الاعتراض عليه جاء من وزير الري المصري، عثمان بدران، كما سلف الذكر كفانا رئيس الوزراء المصري ونائبه مؤونة إقناع وزير الري المصري. قال حجازي لوزيره: "دعنا نبدأ من البديهيات. نحن نريد من السودان أن يكون سلة غذاء لنا، فكيف يتأتى له ذلك إن لم نوفر له المياه". أما عبد العزيز كامل، فقد كان رده ممعنًا في السخرية: قال: "**يا عثمان (عثمان بدران) أنا معلم جغرافيا وأعرف بأن الدراسات حول القناة تعود إلى عام 1930م. مشروع جونقلي شبع دراسة من فضلك سيبنا نفحت الترعة**".

وبعودة المياه إلى مجاريها بين البلدين واستكشافهما للأسس المتينة التي يمكن أن تحيل العلاقات الأزلية إلى علاقات أبدية (فالأزل هو بداية الوجود والأبد هو الدهر) ذهب البلدان في 15 يوليو 1976م إلى توقيع رئيسيهما أول اتفاقية للدفاع المشترك. وكيما نُزيل أي لُبس حول، أو إيحاء بأن، الاتفاقية حلف عسكري مشترك ضد الآخرين ضمنا في ديباجة الاتفاقية ما يلي تفسيرًا لأهدافها وما أنبت عليه من قواعد:

- "تعميقًا للتعاون الذي هدفت إليه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الموقعة في 17 يونيو 1950".
- "واستلهامًا للأهداف السامية لميثاق الوحدة الأفريقية الموقع في مايو 1963م.

- "وعلى هدى من منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي الموقع في 12 فبراير 1974م" تقرر.......

البلدان أخذا هذه الاتفاقية في مجموعها بجد؛ إذ أنشئت لها لجان فنية تتولى إعداد وتنفيذ ما اتُّفق عليه، ولجان سياسية تراجع عمل اللجان الفنية، ومرجعية عليا تتمثل في الرئيسين، وبآخره تضامت إلى هذه المؤسسات مؤسسة شعبية هي برلمان وادي النيل. وتأكيدًا لصدق عزم السودان على استدامة هذا العمل الكبير جعل عليه مشرفًا واحدًا من دبلوماسية المهرة، ومن أكثرهم وعيًا بأهمية العلاقات المصرية – السودانية: السفير أبو بكر عثمان محمد صالح.

العلاقات السودانية – السعودية

كانت المملكة العربية السعودية على صلات عميقة ممتدة مع السودان منذ عهد الممالك القديمة ليس فقط في الوسط، بل أيضًا في الغرب القصي حين كان سلاطين دارفور يسيرون المحافل إلى مكة في سني الحج، ويبعثون بكساء الكعبة كل عام. ولكن في الأزمنة الحديثة، ولاسيما منذ عهد مليكها الراحل فيصل بن عبد العزيز أصبحت المملكة في مقدمة الدول الراعية للتنمية في السودان، والحريصة على أمنه واستقراره، كما ظلت سكك التواصل بين البلدين مفتوحة على كل المستويات. وقد وجه جلالة الملك فيصل دعوة للرئيس نميري في الفترة ما بين 21–26 من ربيع الأول 1392 هجرية (الموافق 30 أبريل حتى 4 مايو 1972). وكان استقبال جلالة الملك لنميري والوفد المرافق له استقبالًا مهيبًا شارك فيه الملك من الجانب السعودي: ولي العهد الأمير خالد بن عبد العزيز، والنائب الثاني لرئيس الوزراء الأمير فهد بن عبد العزيز، ووزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز. أهم موضوعين أبرزهما البيان المشترك عن ذلك اللقاء (أ) خطر الصهيونية على العالم، (ب) تأييد قضايا التحرر في أفريقيا والوقوف إلى جانب الشعوب الأفريقية المناضلة من أجل استقلالها، (ج) استنكار وإدانة

سياسة الميز العنصري في جنوب أفريقيا. ويعني هذا أن الدبلوماسية السودانية لم تتوقف فقط عند القضايا الثنائية التنموية في لقائها مع العاهل السعودي، بل طرحت أيضًا للمرة الأولى في اتفاقيات المملكة مع السودان إذ أن تلك القضايا الأفريقية التي لم تكن تحتل يومذاك مكانًا رفيعًا في أولويات دبلوماسية المملكة. وفي مجال الدبلوماسية الدولية بادر جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز يحثّ الولايات المتحدة على تحسين العلاقات مع السودان حتى قبل محاولات الخرطوم التواصل المباشر مع واشنطن كما تبين وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المفرج عنها (الملحق رقم 1).

أما على صعيد التعاون الثنائي في مجال التنمية، فقد أصبح للمملكة منذ عهد الفيصل القدح المعلى في دعم السودان، تجلى هذا، أوضح ما تجلى، في مرحلة أزمة النفط في المنطقة والعالم. في تلك المرحلة صار أكبر الضغوط على الموازنة العامة في السودان هو الحصول على النفط الذي بلغت أسعاره حدًّا لا يطيقه السودان. وبما أن تسويق النفط في السودان كان محصورًا على شركة شل، وكانت تلك الشركة تستورده حصرًا من إيران؛ اتصل بي وزير الاقتصاد السوداني إبراهيم منعم منصور؛ ليبلغني عن أمرين بعد التشاور مع الرئيس نميري: الأول هو إقناع الشاه بمد السودان بالنفط دون وساطة شركة شل مقابل قرض بدون فوائد أو على الأقل بشروط ميسرة لا تبهظ ميزانية السودان. الثاني هو التوجه من طهران للمملكة والكويت لدعوتهما لتبني حملة عربية لدعم الدول الأفريقية غير المنتجة للنفط في أفريقيا، ولم يقل للسودان فقط. تلك الرسالة بلغتني وأنا في طهران في رفقة وفد وزاري عربي لضمان تأييد إيران للموقف العربي الذي اتخذته الدول العربية المنتجة للنفط بقيادة السعودية. وحول الموضوع المتعلق بالسودان وافق الشاه على مد السودان بقرض سلعي (نفطي) ميسر في حدود 60 مليونًا من الدولارات، وكان ذلك الرقم كبيرًا بحسابات ذلك الزمان. أما رد الفيصل لحل مشكلة النفط، فكان حلًّا جذريًّا: إنشاء المملكة لمصفاة أكبر في بورتسودان وإمداد لتلك المصفاة بالخام.

وعندما طرأت في عام 1974م بوادر خلاف محتمل بين الدولتين إبان نقاش اتفاقية قانون البحار في الأمم المتحدة بسبب إعلان المملكة لمناطق في البحر الأحمر والخليج العربي كمناطق صيد مغلقة، بادر الطرفان لاحتواء الأزمة رغم أن المملكة سبق أن أصدرت في 7 سبتمبر 1968م مرسومًا ملكيًّا ينص على ملكيتها لجميع المواد الهايدروكربونية في المنطقة الممتدة في البحر الأحمر أسفل البحر العام والمجاورة للجرف القاري السعودي. ومما يجدر ذكره أن قانون المياه الإقليمية والجرف القاري السوداني الصادر في عام 1971م لم يتضمن أيّ نص بشأن ثروات البحر المعدنية أو الهايدروكربونية في قاع البحر.

اجتماع 1973م حول قانون البحار اكتسب أهمية خاصة لسببين: الأول هو أنه أول اجتماع دولي يعقد بعد عام 1958م لمناقشة موضوع البحار، وصوغ اتفاقية دولية لتحديد المياه الإقليمية، وحقوق المرور في المضايق، وإدارة استغلال الموارد البحرية إلخ. والثاني لأنه الاجتماع الذي شاركت فيه للمرة الأولى الدول الآسيوية والأفريقية والكاريبية التي لم تكن قد استقلت بعد في عام 1958م. وحتي ذلك التاريخ كان الخلاف بين الدول يشتجر، أول ما يشتجر، حول حدود المياه الإقليمية (territorial waters)، والمنطقة البحرية الملامسة لليابسة (contiguous zones)، والجرف القاري (continental shelf)، والحزام الملاحي (maritime belt). بدلًا من استشراء ذلك الخلاف في أروقة الأمم المتحدة، حيث كانت كل هذه القضايا محل نقاش أثناء التداول حول قانون البحار، اتفقتُ مع وزيري الخارجية والنفط السعوديين: عمر السقاف وأحمد زكي يماني على محاصرة ذلك الخلاف انطلاقًا من العلاقات الطيبة بين البلدين.

على إثر ذلك بدأ الطرفان حوارًا وديًا حول الاستغلال الأمثل لثروات البحر الأحمر بدلًا من التنازع حولها. تبعًا لذلك أوكل السودان لنائبه العام يومذاك وممثله في مؤتمر البحار، الدكتور زكي مصطفى مهمة التفاوض مع الوزير السعودي زكي يماني للتوصل إلى الصيغة المثلى لذلك التعاون والإتفاق على

وسائل ترجمته عمليًا. وفي 16 مايو 1974م توصل الطرفان إلى اتفاق قمت بالتوقيع عليه مع الدكتور يماني ينص على إنشاء هيئة مشتركة تتولى التنقيب، ثم الاستغلال، لثروات البحر الأحمر المعدنية في قاع البحر (see bed) والتربة التحتية (sub - soil) للقاع. اتفق الطرفان أيضًا على تحديد مهام الهيئة، وطرق إدارتها، كما تعهدت المملكة بالإنفاق على الدراسات التي ستقوم بها الهيئة وعلى تسيير الهيئة ريثما تصبح مؤسسة ذات عائد. توافق الطرفان أيضًا على أن تكون المنطقة المشتركة التي تمارس فيها الهيئة أعمالها هي النقطة التي يصل فيها عمق البحر إلى ألف متر من كل جانب، وتكون ملكية الثروات فيها مشتركة، في حين يظل الجرف القاري والمياه الإقليمية تحت سيطرة الدولة المحادة لهما. الترتيبات التي توصلت إليها الدولتان لاستغلال ثروة طبيعية مشتركة كانت تمثل نموذجًا تحتذيه الدولتان والدول الأخرى المشاطئة للبحر الأحمر في حماية موارد أخرى مثل الأسماك والشُّعب المرجانية (coral reefs)، أو في العمل المؤسسي المشترك لحماية البيئة والحيلولة دون الكوارث الطبيعية التي قد يتعرض لها البحر، أو تلك التي قد تنجم عن خطأ بشري، وأكثر هذه احتمالًا انسكاب النفط أو تسربه من ناقلات البترول. كل هذا يعكس نماذجَ لما سميناه بالتعاون الوظيفي بين الدول.

العلاقات الأثيوبية – السودانية

تاريخ العلاقات وتطورها

قبل انسلاخ إريتريا عنها، وانفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان، كانت أثيوبيا هي الدولة الاطول حدودًا مع السودان، وكان أقوامها على امتداد حدودها من الشمال للجنوب هم أكثرهم تداخلًا مع أقوام السودان. وقد ظل البلدان في كل لحظات الجفوة يكيدان بعضهما لبعض، وكان الكيد والكيد المضاد دومًا انفعالًا غير رشيد، إما لأوهام لا يسندها دليل، أو كردود فعل لظروف كان من الواجب على الطرفين محاصرتها بدلًا من الاندفاع بها إلى حافة الهاوية. فمن

الأوهام عند السودانيين وكثير من العرب أن أثيوبيا تمثل تهديدًا للإسلام، بمعنى أنها دولة ذات توجه رسالي. وفي واحد من أولى اللقاءات بين الرئيس نميري والإمبراطور هيلاسلاسي بادر الإمبراطور الرئيس السوداني بالقول: "إخوتكم (يعني بعض العرب المسلمين) يتهمونني بعداء المسلمين، كيف أُتَّهَم بعدائهم، وجدي هو الذي آوى المهاجرين المسلمين؟". كان الإمبراطور يشير إلى المهاجرين الذين التجؤوا إلى الحبشة؛ ليجدوا فيها معقلًا عن أهلهم وملاذًا منهم، بل كان من بين وصايا الرسول ﷺ إلى صحبه أولئك: **"ستذهبون إلى ملك لا يُظلم عنده أحد"**.

لهذا فإن الظن بأن الأرثوذكسية الأثيوبية ديانة ذات رسالة توسعية، ظن ممعن في الخطأ لأنها من أكثر الديانات انغلاقًا على نفسها. ذلك الطابع الانغلاقي هو الذي جعل إثيوبيا تفرض على نفسها سياجًا صفيقًا للحيلولة دون التبشير المسيحي الغربي. فمن بين ما يروى عن الإمبراطور تيودروس – الذي يحسبه الأثيوبيون بحق واحدًا من أبطالهم النبلاء – رده على الرسالة التي بعث بها إليه الفرنسيون بعد استيلائهم على جيبوتي يدعونه فيها إلى قبول مبشرين يعلمون الناس دينهم. قال تيودروس للمبعوث: **"لا تحسبوني بغباء مهراجات الهند"**، (لعله كان يشير إلى سماح المهراجات للشركة الشرقية بالتوغل في الهند، وكانت تلك الشركة هي رأس الرمح في الغزو البريطاني). مضى تيودروس يقول: **"أنا أعرف أنه بعد القسس سيأتي القناصل، وبعد القناصل ستأتي الجيوش لحماية القناصل. أبلغ مَن أرسلك بأنني على استعداد لاستقبال الجيوش منذ اللحظة"**. هذه النزعة الانعزالية ظلت سمة للكنيسة الأثيوبية حتى في العصر الحديث. فحتى الحرب العالمية الثانية كانت الكنيسة الأرثوذكسية الحبشية تابعة لبطريرك الإسكندرية، وكان كبير قساوستها الذي يطلق عليه اسم "أبونا" مسؤولًا لدى الكرسي الأسقفي المرقسي (See of St Mark) بالإسكندرية. وبُعَيد نهاية الحرب العالمية الثانية هدد الإمبراطور هيلاسلاسي بقطع العلاقة مع الكرسي الأسقفي في

الإسكندرية، ما لم يعترف للأرثوذكسية الحبشية بذاتيتها. وفي النهاية استجاب بابا القبط كيرولوس السادس في عام 1925م بترفيع (أبونا) إلى رتبة البطريرك مع استمرار ارتباطه بكنيسة الإسكندرية. هذا تاريخ مضى، ولكن الذي يجهل الماضي لا محيص له من أن يسيء فهم الحاضر.

كثيرًا ما يتحدث السودانيون عن الطبيعة الغادرة لأهل الهضبة مثل قولهم "الحبش غدارين". تعميم الأحكام أمر ضار، ولئن صح تعميم الأحكام في جلسات التنادر، فإنه لا يمكن أن يصبح أساسًا تقوم عليه سياسة خارجية راشدة. السياسات الراشدة تنبني على القراءة الصحيحة للواقع، والتقويم السليم للمصالح المشتركة، والإدراك الواعي لعناصر القوة والضعف عند كل طرف من طرفي المعادلة. وأي دولة لا تفعل هذا تبني أحكامها على الوهم في الحساب، ولا يتوهم الحساب حتى البدالين والقصابين لأنهم يزنون الأمور بحساب الربح والخسارة. كان نميري واعيًا بتلك الحقائق، فذات صباح طلب مني أن أتبعه إلى وزارة الدفاع، وعندما التحقت به في مكتبه بتلك الوزارة قال: "هيا بنا إلى غرفة العمليات". كانت الغرفة محتشدة بكبار الضباط، يتقدمهم رئيس هيئة الأركان الفريق محمد عثمان هاشم، وكانت أمام الجميع خرائط للسودان ذات ألوان وتزاويق وأسهم خضراء وحمراء ظننت عند رؤيتها أن خَطبًا جَللًا ينتظرنا دون أن أدري ما هو. ولكن سرعان ما تبين لي أن موضوع الاجتماع كان هو تحديد مصادر الخطر على السودان وهالني أن أرى كل الأسهم الحمراء تتجه إلى الشرق: أي أثيوبيا. وما إن فرغ العسكريون من شروحهم للأهداف الاستراتيجية حتى توجه نميري إليهم قائلًا: "قبل أن أعلق رأيت أن أسمع رأي هذا الجنرال المَلكي"، وكان يشير إليَّ.

أول سؤال وجهه "الجنرال الملكي" لرئيس الأركان هو: "هل تدلني على أي حاكم حبشي قام بغزو السودان منذ غزو الإمبراطور عزانا لمملكة كوش"، وكوش التي غزاها عزانا كانت فضاءً جغرافيًّا واسعًا يشمل بلاد النوبة ووسط

السودان وهضاب الحبشة. وعندما رد الفريق بالنفي أتبعت نفيه بسؤال آخر: "أوليس صحيحًا أن الغزو الوحيد الذي وقع بين البلدين في التاريخ الحديث كان من الغرب إلى الشرق، وكان لدواعٍ رسالية؟ تلك كانت إشارة لغزو خليفة المهدي للحبشة بعد رفض الخليفة لدعوة النجاشي له بأن يتعاونا معًا لحماية بلديهما من الأوروبيين الذين تواطؤوا في مؤتمر برلين (13 يوليو 1878م) على اقتسام أفريقيا فيما بينهم. في رفضه لعرض النجاشي، قال الخليفة إنه لن يضع يده على يد كافر ما لم يَثُبْ إلى الرشد ويعتنق الإسلام دينًا. ذهبت من بعد لأضيف متسائلًا: "أولا توافقني على أنه كلما كانت تصيب ملوك الحبشة داهية كان ملجأهم هو السودان؟". تلك كانت إيماءة لحدثين: الأول هو لجوء الإمبراطور هيلاسلاسي إلى السودان عند غزو إيطاليا لبلاده وإقامته في ضيافة الشريف يوسف الهندي فيما يعرف بالسراي الصفراء التي تجاور جامعة الخرطوم حتى نهاية الحرب وعودته ظافرًا إلى بلاده في مايو 1941م. والثاني هو استقبال الرئيس عبود للإمبراطور عند وقوع انقلاب حرسه الإمبراطوري (Kebur Zabanga) في 13 ديسمبر 1960م. ذلك الانقلاب كان مؤهلًا للنجاح، ليس فقط لأن الحرس الإمبراطوري هو الذي قام به، بل أيضًا لأن الانقلابيين اختاروا ابن الإمبراطور وولي العهد أصفا واسن حاكمًا على البلاد. مع ذلك ظل الإمبراطور يعيش في كنف الرئيس عبود حتى أعانه على الانتقال إلى أسمرا؛ ليجعل منها قاعدة لانطلاقه لدحر الانقلاب.

رميت من إيراد تلك الأقاصيص إلى أن أوضح أن ابتناء الأحكام على الافتراضات الجزافية لا يفيد، بل قد يقود إلى أذى للبلاد ونقص في الأنفس والأموال. كما زادتني تلك التجربة يقينًا بقولين لسياسيين فرنسيين: جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا عقب الحرب العالمية الأولى، وشارل ديجول رئيسها بعد الحرب العالمية الثانية. قال كليمنصو من بعد خلاف بينه وبين قيادات الجيش في بداية الحرب لا حول الأسلوب الذي تخاض به تلك الحرب، بل حول مبدأ

الحرب نفسه: "الحرب أخطر من أن تترك للجنرالات". وعند النصر أخذ الفرنسيون – بمدنييهم وعسكريهم – يقولون عن سياسيهم العظيم: "مكان كليمنصو في قلوبنا كمكان جان دارك في قلوب أسلافنا". "أما ديجول، فقال في معرض رده على رئيس الوزراء البريطاني كلمنت آتلي: "السياسة أخطر من أن تترك للسياسيين"، وكان آتلي قد أشار في كتابه: "رئيس وزراء يتذكر" (A Prime Minister Remembers) إلى ديجول بالقول: "ديجول عسكري ناجح، ولكنه سياسي فاشل". رغم الدافع الشخصي لحكم ديجول على السياسيين وينبغي ألا يتبادر إلى الذهن مطلقًا أن الجنرالات يعشقون الحروب؛ إذ هم أول مَن يحترق بنيرانها، كما لا يمكن أن يرد في الخاطر أبدًا أن الأمم لا تحتاج إلى سياسيين يدبرون أمرها؛ إذ "لا يصلح القوم فوضى لاسراة لهم". ولكن الطرفين قد يقودان الناس إلى هلاك متى ما بنيا الأحكام في قضايا الموت والحياة على الأوهام، أو خطأ التقدير، أو الترفع عن مراجعة الخطأ.

بهذه الموضوعية الباردة أسسنا علائقنا مع إثيوبيا، بل استعنا بها على حل مشكلة السودان الرئيسية: حرب الجنوب. في هذا الموقع لا نريد العودة بالقارئ إلى اتفاقية أديس أبابا؛ لأن فيما أوردنا حولها في الجزء الثاني من الكتاب ما يكفي، كما أن خبرها مبسوط في أكثر من كتاب يمكن لمن يبتغي الاستزادة في الأمر أن يعود إليها. شيء واحد مهم لا يعرفه أغلب القراء هو موقف الإمبراطور هيلاسلاسي في الاحتفال بالذكرى الأولى للاتفاق في مدينة جوبا. في تلك المناسبة انتصب ذلك الرجل القصير قامة والعملاق مقامًا ليلقي خطابًا في الذكرى الأولى للاتفاقية في مدينة جوبا قال فيه: "أنا سعيد أن أرى السودان آمنًا موحدًا، ولكن فرحتي لن تتم حتى أرى أثيوبيا والسودان وكينيا والصومال دولة كونفيدرالية واحدة". ترى لو حدث هذا هل كنا سننتهي إلى سودان مشطور أو صومال ممزق؟ ولعل الكثيرين لا يدركون أيضًا أن أول اقتراح بإنشاء الولايات المتحدة الأفريقية نادى به الإمبراطور في مؤتمر القمة الأفريقي الثاني في عام 1964م قبل أن يتبناه ويُعَرّد به عن الطريق السوي معمر القذافي في نهاية القرن الماضي.

الحدود بين البلدين

اتفاق أديس أبابا حفزنا على معالجة مشكلة كانت تؤرق بال البلدين، وكان من الممكن أن تقود إلى تفجر المواقف فيما بينهما، ألا وهي مشكلة الحدود. فرغم تطاول المحادثات منذ سني الاستقلال الأولى بين وفدي الدولتين والعلاقة الطيبة التي تمت بين وزير خارجية السودان محمد أحمد محجوب ونظيره الأثيوبي كتما يفرو لم يتم الاتفاق إلا في يوليو 1972م عند توقيعنا لأول وثيقة مشتركة تنهي الخلاف الحدودي بين البلدين. الاتفاق كان، بلا شك، واحدًا من ثمار العلاقة التي نمت بين البلدين، ورعاها رئيساهما، كما كانت في جانبها الفني جزءًا من الإسهامات المقدرة للقانوني العالم فيصل عبد الرحمن علي طه في معرض جهده لمراجعة كل حدود السودان باستثناء مثلث إيليمي في الجنوب. وبما أننا في معرض استذكار ما قام به ذوو العطاء نشير إلى ما قام به أب المساحين السودانيين الراحل محمد الباقر خليفة في إكمال اتفاق الحدود مع إثيوبيا.

ذلك الاتفاق شمل المنطقة الشمالية الممتدة من جبل "أبو قمل" حتى نهر "ستيت"، والحدود الجنوبية من خط العرض 6 شمال خط الاستواء حتى شرق بحيرة رودلف (تركاكا حاليًا) بما في ذلك الاعتراف بخط الميجر قوين، الأمر الذي ظلت أثيوبيا منذ عهد الإمبراطور منليك ترفضه في كل المحادثات بينها وبين الحكومة البريطانية. وفي واقع الأمر كانت لمنليك دعاوى في الحدود الشمالية تشمل المنطقة التي تبدأ من قرية تومات عند ملتقى نهري عطبرة وستيت حتى قرية كركوج على النيل الأزرق. ترسيم تلك الحدود على الأرض، فيما أعرف، لم يتم رغم اتفاق الطرفين على أن تقوم فنلندا – باتفاق معها – بذلك العمل، وقد قدمت باسم السودان طلبًا لرئيس وزراء فنلندا خلال زيارتي لتلك الدولة في عام 1974. وعلى كلٍّ، صارت الحدود بين البلدين خاضعة لما اتفق عليه الطرفان في اتفاقية الحدود التي قمت بتوقيعها مع وزير الخارجية الأثيوبي ميناسي هايلي ووزير خارجية السودان، والتي تتضمن التشاور حول الأراضي الواقعة جنوب

جبل دقليش. وبما أنه قد مضى نصف قرن على ذلك الاتفاق، يصعب على المرء أن يدرك لماذا لم يحسم هذا الأمر حتى اليوم ولماذا يستمر التنازع بين الطرفين حول أرض الفشقة بدعوى بعضهم حيازتها بوضع اليد. ولئن يستمر حدوث هذا النزاع في الوقت الذي صدر فيه قانون ينظم حيازة الأرض وسبل استغلالها هو قانون هيئة تعمير وتطوير منطقة الفشقة لسنة 1971 الذي وقعت عليه تعديلات فيما بعد في الأعوام 1973، 1974، 1982. الأمر الأشد غرابة هو عدم سعي الدولة السودانية للاسترشاد بفقيه قوانين الحدود الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه، وهو خبير سوداني ما انفكت حكومة أبي ظبي تستمسك به للاستهداء برأيه حول حدود بلادها؟

السودان والمشكل الإريتري

تمنينا أيضًا تطوير العلاقات في مجالات أخرى منها رد الجميل لأثيوبيا بالسعي لإيجاد حل للنزاع الأثيوبي - الإريتري، كما منها التعاون لضبط وصيانة مياه الأنهار المشتركة. حول الموضوع الأول تبنى السودان الدعوة لعقد اجتماع مشترك بين أثيوبيا والأطراف الإريترية المحاربة وهي دعوة كان يرى فيها بعض الأثيوبيين (خاصة رجال الأمن منهم) تنازلًا كبيرًا. لأولئك قلنا إن الذي حملنا على التفاوض في دياركم وبرعاية إمبراطوركم لحل المشكل الذي ظل يؤرقنا لقرابة الأربعة عقود من الزمان ينبغي أن يحملكم على قبول استضافتنا لكم للتفاوض في ديارنا حول مشكلكم المستعصي على الحل. وما أن تولى الحكم نظام عسكري بقيادة أمان عندوم (إريتري المنبت وسوداني الهوية إذ عاش في السودان فترة طويلة) حتى قيض لذلك الاجتماع أن يتم وكان لي شرف استضافة أول اجتماع للقيادات الإريترية بالقصر الجمهوري عند انتقالي للعمل فيه. آنذاك لم يكن لدينا أدنى شك في أن كعب أخيل الذي يُقعد ذلك البلد الكبير عن النهوض هو القضية الإريترية التي فاقم منها قرار الإمبراطور بتجاوز الوضع الخاص لإريتريا

الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار 7- 390) الذي نص على منح إريتريا حكمًا ذاتيًّا كاملًا إلا في شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والنقد.

من الناحية العملية، طلب الرئيس نميري من وزارة الخارجية أن تقوم بدور الوسيط إلا إن ردنا على ذلك الطلب كان هو أن الدور الأوفق للخارجية هو دور المسهل (facilitator)، ولا يجوز أن يكون المسهل وسيطًا. لذلك اتفق الرأي على إيكال الأمر للدكتور الراحل جعفر بخيت، وبدقة في العمل عُرف بها جعفر، قرر أولًا ألّا يتم الاجتماع في الخرطوم؛ كيما يكون بعيدًا عن أعين الصحافة المحلية المتلصصة (وهي لصوصية حميدة) وأعين الرقباء من خارج السودان، وتلك معاينة فيها نظر. اختار جعفر مسقط رأسه: مدينة الأبيض كمكان للاجتماع، ولكنه، بدلًا من أن يعهد بسكرتارية الاجتماع لدبلوماسي متمرس في قضايا شرق أفريقيا كما اقترحنا، آثر أن يولي الأمر لمعلم تربت على يديه أجيال: الأستاذ علي النصري حمزة. سألت جعفر للاستيقان، ولماذا علي النصري رغم أنني أعرف أن الرجل ذا قدرات وبصر حديد؟ قال: "لأنه قادر على التعبير عن نفسه قولًا وكتابة وباللغتين؛ ولأنه لا يستنكف الجهر بالحق، ولأنه أمين على كلِّ سر". ذلك الاجتماع لم يتجاوز مرحلة الإعداد له؛ إذ تطور الموقف بعد اغتيال منجستو لأمان عندوم، ثم اتخاذه لموقف متشدد تجاه الثورة الإريترية. ذلك الموقف، إلى جانب تفجر الخلافات بين الإريتريين، حال دون المضي فيما عقدنا العزم عليه، وهي خلافات لم تنتهِ إلا عندما أفلحت الجبهة الشعبية في السيطرة على الموقف، واتخاذها موقفًا وطنيًّا مستقلًّا عن الاستراتيجيات الخارجية، العربية وغير العربية.

أمّا حول مياه النيل فلم يكن في مقدور السودان أن يدخل في أي حوار ثنائي مع أثيوبيا أو غيرها من دول الحوض؛ إذ تفرض المادة الخامسة من اتفاقية مياه النيل 1959م أن لا يقدِم أي طرف من طرفيها على إجراء حوار ثنائي مع طرف ثالث حول المياه دون التشاور والاتفاق مع الطرف الآخر للاتفاقية. لهذا انحصرت جهودنا في التعاون المشترك على صيانة وتطوير مياه الأنهار الأخرى

التي تقع خارج حوض النيل: بركة، والقاش. وفي العاشر من فبراير 1974م تقدمت الدولتان بطلب مشترك لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لدراسة وتنفيذ مشروعات اتفقنا عليها بهدف السيطرة على مياه النهرين وإدارتها.

التعاون العربي – العربي

طبيعة العلاقة

في الدبلوماسية من الجيرة ما لا تقضي به الاعتبارات الجغرافية، بل عوامل القربى الثقافية أو المصالح المشتركة أو وحدة الهدف. ومن تلك الجيرة العربية أو الأفريقية ولعل أقرب وصف لتلك الجيرة، كما سلف القول، التعبير الذي صكه الروس "الخارج الأقرب" (The hear abroad). مثال ذلك "جيرة" الدول العربية لبعضها، والدول العربية للأفريقية. بهذا الفهم ارتأينا أيضًا عبر هذا النمط من التعاون (العربي – العربي، والعربي – الأفريقي) الانفكاك من إسار الشعارات المبهمة وترجمة الشعارات إلى سياسات عملية تفيد الأوطان وأهلها. فمن ناحية الوطن العربي يسهم كل وطن عربي بما حباه الله به من ميزات تفضيلية. الميزات التفضيلية التي يتمتع بها السودان هي الأرض الخصبة، والمياه الوفيرة، والثروة الحيوانية والغابية الضخمة، والكوادر المؤهلة خاصة في المجال الزراعي، وتراكم الخبرات في مجال الزراعة بشقيها النباتي والحيواني. الحوار حول تحقيق هذا الهدف بدأ في مؤتمر القمة العربية بالجزائر (سبتمبر1974م) مع وزراء خارجية السعودية، عمر السقاف. والكويت، صباح الأحمد. والجزائر، عبد العزيز بوتفليقة. في ذلك اللقاء دعا السودان إلى عقد مؤتمر عربي شامل لدعم مشروعات التنمية الزراعية في السودان بهدف تحقيق اكتفائه الذاتي، وضمان الأمن الغذائي العربي، وتقليص الفجوة الغذائية، إن لم يكن محوها في الأوطان العربية (ومن المؤسي أن يكون السودان من بينها). بعض من عوامل النقص الغذائي في الوطن العربي يعود إلى عوامل طبيعية، ولكن جانبًا منها يرجع إلى قصور السياسات

والعجز عن استغلال الطاقات المتاحة. فاقمت من تلك الأزمة عوامل أخرى مثل الانفجار السكاني، وتزايد حجم الاستهلاك، وتذبذب أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية؛ مما جعل تمويل الغذاء يستنزف جزءًا كبيرًا من الدخل القومي العربي ليتوجه بصورة كلية إلى الأسواق العالمية غير العربية.

عند طرح الوزراء الفكرة التي تقدمنا بها في الجزائر على حكوماتهم كان لوزير المالية الكويتي، عبد الرحمن العتيقي رأي مخالف. قال إن إقامة مؤتمر لحشد الموارد المالية ليس هو السبيل الأمثل لمعالجة أزمة الغذاء. بل البديل هو إنشاء هيئة عربية للتنمية والاستثمار الزراعي تعتمد على الخطط المحلية والدراسات العربية. وسرعان ما وافق السودان على ذلك الاقتراح الوجيه، وكلف وزير المالية والاقتصاد السوداني إبراهيم منعم منصور وزير الدولة بوزارته: حسن بليل الذي كان في رحلة عمل بأوروبا بالتوجه مباشرة إلى الكويت لمتابعة الأمر مع وزير المالية الكويتي. تلك الفكرة لاقت ترحيبًا حتى من دول أصغر، فمثلًا أبلغ وزير خارجية البحرين، محمد بن مبارك الرئيس السوداني عندما استقبله في طريق عودته من طهران بأن دولته قد خصصت مليون دينار بحريني لذلك الغرض.

خروج الهيئة العربية إلى الوجود بالصورة التي كنا نتمنى، وعلى الوجه الذي ابتغاه وزير المالية الكويتية لم يكن أمرًا سهلًا. فبعض الدول اعترضت على ألّا تقصر الهيئة جهودها الاستثمارية على السودان رغم حجتنا بأن اختيار بلادنا كان لعوامل موضوعية لا تتوافر للدول العربية الأخرى، وعلى رأسها الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة. في حين رأت دول أخرى أن يكون مقر الهيئة في عاصمتها التي قيل إن ما يتوفر لها من الإمكانات ليس له نظير في العاصمة السودانية. رغم هذه الهنات تم تأسيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عام 1976م كمؤسسة مالية واستثمارية عربية ذات شخصية قانونية واعتبارية وتصدرت المساهمين فيها: المملكة العربية السعودية 22.5٪، والكويت 19.5٪، والإمارات 15٪، والسودان 15٪، والعراق 15٪، وقطر 7.5٪؛ والجزائر

1.5٪. في حين جاءت إسهامات الدول العربية الأخرى (12 دولة) دون ذلـك. حجم إسهام السودان وإن كان لا يتناسب مع قدراته المالية، فإنـه كـان ضروريًّـا بحسبانه الدولة صاحبة المبادرة والمضيفة للمؤسسة، كـما هـو المنتفـع الأول مـن الاستثمار.

هذا تاريخ أتمنـى ألّا ينمحـي مـن ذاكـرة المسؤولين في المؤسسة، والـدول المؤسسة لها، ومنها السودان، خاصة وقد بدأ قبل سنوات همس يدور بشأن تصفية الهيئة. ذلك الهمس حملني على الإيـماء للدبلوماسـية الـسودانية التـي أسـهمت في تشييد قواعد هذا التعاون أن تكون أول مَن يتصدى لأي محاولة لهدمه، إلا إن كان هناك مَن يتظنى بأن السودان قد فقـد الميـزات التفـضيلية التـي جعلـت منـه، في البداية، ركيزة للمشروعات الرامية إلى سد الفجوة الغذائية في الوطن العـربي، أو أن الدول المستفيدة قد حققت كفايتها من الإنتاج المحلي للغذاء. أدعـى للعجـب أن يسعى البعض لحل الهيئة في الوقت الذي أعلن فيه رئيس سـابق لهـا في اجتماع مجلس المساهمين في أبريل (2007م) أن الهيئـة اسـتثمرت 131٪ مـن رأس المـال المدفوع، ووزعت أرباحًا للدول الأعضاء، بلغت 91٪ من رأس المال ذلـك، كـما تضاعفت حقوق المساهمين بحيث بلغت 700 مليون دولار.

التعاون العربي – الأفريقي

لم يكن موضوع التعاون العربي – الأفريقي من الموضوعات التي تشغل بـال الجامعة العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية لانـشغال كلـيهما بـالهموم الـسياسية. فمنظمة الوحدة الأفريقية كانـت منـذ إنـشائها معنيـة بـأمرين جـوهريين: إنهـاء الأبارتايد في جنوب أفريقيا، وإكمال تحرير القارة. ولحسن حظ المنظمـة الأفريقيـة وجود لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) في المدينـة التـي اسـتقرت فيها تلك المنظمة مما أغناها عن القيام بالدراسات والبحوث الاقتـصادية الجـادة. ظل ذلك هو الحال حتى عقـد الثمانينيـات مـن القـرن المـاضي حـين أصـبح مـن

الضروري أن تولي المنظمة الأفريقية البحوث الاقتصادية اهتمامًا أكبر خاصة تلك هي الفترة التي شهدت صدور إعلان مونروفيا حول التنمية الأفريقية في عام 1979م، ثم إعلان لاغوس حول التكامل الاقتصادي الأفريقي في أبريل 1980م. هاتان الوثيقتان أرسيتا قاعدة ثابتة للتكامل الاقتصادي الأفريقي، تُوجت في مطلع الألفية الثالثة ببروز الاتحاد الأفريقي. أما الاهتمام العربي بأفريقيا فقد ظل اهتمامًا سياسيًّا كان رأس الرمح فيه الدول العربية الأفريقية، وعلى رأسها مصر، والجزائر، والسودان. وكان جل الهم العربي في أفريقيا هو محاصرة إسرائيل التي تمددت علائقها في القارة من الشرق للغرب حتى أصبح لها وجود ليس فقط في دول مؤثرة في شرق أفريقيا: كينيا، وأثيوبيا، وتنزانيا؛ وغربها: نيجيريا، وغانا. بل شملت بلادًا ذات صلة روحية وثيقة بالعالم العربي مثل السنغال.

المرحلة الفارقة في العلاقات العربية الأفريقية جاءت عقب حرب أكتوبر والتي شهدت قطع العلاقات بين أغلب الدول الأفريقية وإسرائيل. ورغم اتخاذ الدول الأفريقية ممثلة في منظمة الوحدة الأفريقية لعدة قرارات بإدانة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في عام 1967م والمطالبة بانسحاب إسرائيل إلى ما قبل حدود يونيو من ذلك العام، فإن قليلًا منها أتبع ذلك القرار بقطع العلاقات مع إسرائيل. ولكن حرب أكتوبر أحدثت تحولًا نوعيًّا في المواقف ليس فقط بسبب النصر العربي، وإنما أيضًا للتداعيات الاقتصادية لتلك الحرب. مع ذلك ظلت بعض الدول الأفريقية – رغم مناصرتها المعلنة للحق العربي – تتلكأ في إنهاء علائقها مع إسرائيل. في الوقت ذاته ظلت الدول العربية الأفريقية مثل مصر والجزائر والسودان – اعتمادًا على ما تتمتع به كل واحدة منها من ميزات تفضيلية مع تلك الدول – تواصل السعي لضمان تأييد تلك الدول للصف العربي، وانخراطها في الحملة ضد إسرائيل. من تلك الميزات الجوار المباشر، والتكامل الاقتصادي، والتداخل السكاني، والعلاقات الحميمة بين الرؤساء.

عزل إسرائيل أفريقيًا

من بين الدول الأفريقية التي توثقت علائقها بإسرائيل كانت هناك أربع بنادق عصية على الكسر هي أثيوبيا، كينيا، ساحل العاج، وزائير، وبحكم ما أسميناه الميزات التفضيلية التي كانت للسودان مع بعض هذه الدول (الجوار في حالة أثيوبيا وكينيا) أفلحت الدبلوماسية السودانية في إقناع هاتين الدولتين باللحاق ببقية دول القارة في عزل دولة إسرائيل عقب رسائل رئاسية واتصالات متوالية مع وزيري خارجية الدولتين: مناسي هايلي (أثيوبيا) والدكتور أنجروقي مونقاي (كينيا). ثمة عاملان آخران أثرا كثيرًا على الموقف الإثيوبي تجاه إسرائيل، الأول هو التهديد العربي بنقل مقر المنظمة الأفريقية من أديس أبابا إلى القاهرة، والثاني هو الموقف الثابت لرئيس الوزراء الأثيوبي أكليلو هابت ولد إلى جانب تحسين العلاقة مع العرب وقطعها مع إسرائيل. ولربما كان رئيس الوزراء الأثيوبي مدفوعًا في موقفه هذا بيقينه بأن حل مشكلة إريتريا لا يتأتى إلا عبر البوابة العربية. أما فيما يتعلق بساحل العاج، فقد قامت الدبلوماسية السودانية بأول اختراق لعزلة تلك الدولة التي نبذتها الدول العربية واعتبرتها دولة ميئوسًا منها وكان الاختراق عبر زيارة لوسط وغرب أفريقيا قام بها الرئيس نميري إلى كنشاسا، وليبرفيل، وأبيدجان.

زيارة الرئيس نميري لساحل العاج كانت أول زيارة يقوم بها رئيس "دولة" عربية لذلك القطر مما أثلج صدر رئيسه. في تلك الزيارة أبان الرئيس السوداني لصنوه العاجي أهمية الدور الذي تترجاه منه أفريقيا بحكم الموقع السياسي والاقتصادي لبلاده وباعتباره واحدًا من الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية وحكيمًا من حكمائها. ذلك الحديث أطرب الرئيس هوفوت بوانييه فأخذ يتحدث عن أن كل المواقف التي اتخذها كانت من أجل مصلحة بلاده، وأن عزلته عن العرب تعود لاتخاذهم موقفًا عدائيًا منه باستثناء المغرب التي بلغت ثقته بها، حسب قوله، حدًا جعله يضم بعض المغاربة إلى الفريق الخاص لحراسته ويختار من

بينهم مستشاره السياسي. وعد الرئيس هوفوت (ساحل العاج) والـرئيس بونقـو (الجابون) بأن يتخذا القرار الـذي يتوافـق مـع موقـف الـدول الإفريقيـة وأوفيـا بعهدهما، أما الرئيس الزائيري موبوتو فقد وعد الرئيس نميري بأن يدرس الأمـر ويخطره فيها بعد بقراره. وعلى خلاف ما قام به رئيسا ساحل العاج والجابون انتظر موبوتو قيام مؤتمر القمة الأفريقية في الجزائر ليعلن قراره ثم مضى يفجره فيها بعـد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبإعلان موبوتو قراره في نيويورك قطعت كل دول أفريقيا علاقاتها مع إسرائيل باستثناء ثلاثة، اثنان منها ليسوتو وسـوازيلاند، كانتا آنذاك جزءًا من دولة جنـوب أفريقيـا تحـت ظـل نظـام الأبارتايـد والثالثـة مالاوي التي ما انفكت طوال عهد رئيسها المؤسـس هيـستنقر بانـدا دولـة سـيئة العشرة لكل جيرانها الأفارقـة ومنبـوذة مـن جانـب الـدول الأفريقيـة الأخـرى لإصرارها على معارضة أي قـرار أفريقـي بإدانـة نظـام الأبارتايـد. لهـذا الـسبب أطلقت الدول الناطقة بالفرنسية على ملاوي، من باب التندر، **مالا نو** وكان ذلك، تعابثًا باسم الدولة. فـآخر حـروف في اسـم تلـك الدولـة Malawi (oui) تعنـي "نعم" بالفرنسية، ولكن لتكرار رفض ملاوي التصويت بـ"نعـم" عـلى قـرارات المنظمة بإدانة دولة الأبارتايد أبدلت الكلمـة التـي تفيـد الإيجـاب (oui) بكلمـة فرنسية تفيد النهي (non) ليصبح اسمها Mala non.

في 17 سبتمبر 1978 قام الرئيس السادات بتوقيع اتفاقية مبدئية بالصلح مـع الدولة التي يحاربها (إسرائيل) في منتجع كامب ديفيد بوساطة الرئيس الأمريكـي جيمي كارتر، وقد أهلت تلك الاتفاقية كارتر والسادات وبيقين للحـصول عـلى جائزة نوبل للسلام في ذلك العام. ذلك الاتفاق، رغم إنهائه لحرب دامـت أربعـة عقـود من الزمان، لم يحظ بالرضا من أغلب الدول العربيـة، بـل أيـضًا مـن أكـبر مؤسسة ترعى السلام في العالم (الأمم المتحدة). ففـي ديـسمبر 1978 أصـدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار A/ 28/ 33 الذي جاء فيه أن تلك الاتفاقية لا تصبح نافذة إلا إن تمت وفق ميثاق الأمم المتحـدة وبمـشاركة جبهـة التحريـر الفلسطينية إلى جانب الاعتراف باستقلال فلسطين، وبحق العودة للفلـسطينيين.

وقبل توقيع اتفاق كامب ديفيد اجترأ الرئيس السادات على ما لم تجرؤ عليه دولة عربية من قبل: زيارة إسرائيل في 19 نوفمبر 1977 . قرارا السادات اهتزت لهما أغلب الدول العربية اهتزازًا جعل بعضها يقاطع مصر إلى حين، وبعض آخر تجمع ضد مصر والسادات تحت اسم مجموعة الصد والتحدي بهدف الحيلولة دون تداعيات القرار الساداتي. وكان من بين قرارات تلك المجموعة فصل مصر من الجامعة العربية ونقل الجامعة والمؤسسات الملحقة بها من مصر إلى تونس. وما إن تيسر طرد مصر من الجامعة العربية حتى طمعت تلك المجموعة في طرد مصر من منظمة أخرى هي منظمة الوحدة الأفريقية، وكان رأس الرمح في تلك الحملة ضد مصر العقيد القذافي. موضوع السلام بين مصر وإسرائيل ما كان ليثير دهشة أحد لأن الحروب لا تنتهي أبدًا إلا عبر واحدة من طريقتين: الهزيمة المطلقة لفريق والانتصار المستدام للآخر، أو التفاوض المفضي إلى سلام يرتضيه الفريقان. ولكن عوار اتفاقية السادات يكشف عنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A، 28، 38). ولكيلا نظلم السادات نقول إن ذلك الموضوع لم يكن غائبًا عن باله؛ إذ إنه وجه الدعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مفاوضات السلام التي عقدت في القاهرة بفندق مينا هاوس، وكان حول مائدة التفاوض ثلاثة مقاعد وثلاثة إعلام ترفرف: العلم المصري، والعلم الإسرائيلي، والعلم الفلسطيني، ولكن عند التفاوض ظلت المنظمة الفلسطينية، من بدء التفاوض إلى منتهاه، حاضرة بغيابها.

الصراع العربي-العربي

عودًا إلى موضوع إقصاء مصر من المنظمة الأفريقية أشير إلى حدث عرضي إلا إنه كان ذو صلة مباشرة بما كان يدور خلف الكواليس في دوائر الدبلوماسية العربية والأفريقية. كنت عند وقوع تلك الأحداث قد تركت السودان والتحقت بمهمة دولية تحملني إلى نيويورك بين الحين والآخر. وفي إحدى المرات التقيت في مبنى الأمم المتحدة بصديق عربي قديم أحسبه من أكثر الدبلوماسيين العرب تؤدة

وأحكمهم رأيًا: الدبلوماسي الليبي الراحل منصور الكخيا. وكان من الطبيعي أن نتداول في الموضوعين: نقل الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس وطرد مصر من المنظمة الأفريقية. بدأت الحديث بقولي لصاحبي إن فكرة طرد مصر من المنظمة الأفريقية فكرة حمقاء ولن تجد مَن يؤيدها. قال: "أوافقك الرأي، ولكن لماذا تعتبرها حمقاء لأنني أبحث عن حزمة مبررات لأقنع بها مَن بقي لي من صحاب بطرابلس". قلت له إن منظمة الوحدة الأفريقية منظمة يحكمها دستورها الذي لا يبيح للدول الأعضاء محاكمة بعضهم بعضًا، خاصة إن كان في تلك المحاكمة طرد من المنظمة. فالطرد لا يتم، ولم يرد نص بشأنه في ميثاق المنظمة. ولو كان هذا النص موجودًا في الميثاق لطبق على مالاوي التي بقيت في المنظمة رغم مواقفها الممالئة لدولة الأبارتايد في جنوب أفريقيا. سبب آخر هو أن تأييد أفريقيا الكامل للموقف العربي ضد إسرائيل بني على احتلال الدولة العبرية أراضي دولة أفريقية هي شبه جزيرة سيناء. ورغم أن تلك الرقعة من الأرض هي من ناحية الجغرافيا الطبيعية جزء من آسيا أو الشرق الأدنى فإنها من ناحية الجغرافيا السياسية جزء لا يتجزأ من جمهورية مصر . لهذا يصبح من عدم المنطق أن تطرد حكومة مصر من المنظمة الأفريقية لأنها استردت الأرض التي كان احتلالها (كأرض أفريقية) هو السبب الرئيسي لقرار القمة الأفريقية ضد إسرائيل.

انتقل منصور الكخيا، من بعد للحديث عن انتقال الجامعة العربية إلى تونس واختيار رجل قدير من رجالاتها ليكون أمينًا عامًّا على الجامعة (الشاذلي القليبي) ليقول: "إن قبلنا انتقال الجامعة العربية إلى تونس أوما كان ذلك الانتقال ليوفر فرصة سانحة للدول العربية كيما تنهي التقليد السائد الذي يقضي بأن يُعين الأمين العام من أبناء البلد المضيف للجامعة". قلت لمنصور ما سميته تقليدًا لدولة ليس هو كذلك إنما هو انعكاس لحرص الدبلوماسية المصرية في الاستحواذ على الموقع. ففي فترة من الفترات رشح محمد حسنين هيكل في عهد عبد الناصر دبلوماسيًّا سودانيًّا (جمال محمد أحمد) ليكون أمينًا عامًّا للجامعة العربية مما ينفي التهمة التي ألصقت بالدولة المصرية. سألت منصور عَمَّن يرشح للمنصب، فقال

بلا تردد: "الرئيس شارل حلو" وكان حلو يومذاك قد غادر، أو يستعد لمغادرة، منصبه كرئيس للبنان. راق لي كثيرًا تبرير اقتراحه عندما قال إن لبنان هي في حرب الآن وهي حرب متعددة الوجوه: دينية، يحارب فيها المسيحي المسلم والمسلم المسيحي، وعرقية يحارب فيها العربي مَن يحسب نفسه فينيقيًا ويرد الآخر بالمثل، ومذهبية يحارب فيها السني الشيعي والشيعي السني. وكل تلك أوهام تغذيها مصالح. لهذا فإن تعيين شارل حلو الماروني في قمة المنظمة العربية سيطمئن المسيحيين والعروبيين، كما أن مسيحيته ستزيل من الأذهان أن العروبة والإسلام صنوان. وأخيرًا ستكون هذه هي المرة الأولى التي يتسنم فيها قيادة الجامعة العربية رئيس دولة، أولا يكفي كل هذا؟ حديث منصور لا يصدر إلا من حكيم سمح العود في وطن قل فيه السمحاء.

قضية القدس

ومن بين القضايا التي أولتها الدبلوماسية السودانية اهتمامًا من منطلق عربي- أفريقي قضية القدس. فإزاء الحملات المتصاعدة من إسرائيل لتهويد المدينة المقدسة ومحو طبيعتها العربية والمسيحية قامت الخارجية السودانية بمبادرة مهمة هي الحصول على موافقة القمة الأفريقية على ابتعاث وفد رئاسي من المنظمة الأفريقية لزيارة البابا في الفاتيكان لإبلاغه بما يهدد القدس من تهويد من جانب دولة إسرائيل، ولاسيما أن دولة الفاتيكان كانت مؤازرة لقرار الأمم المتحدة حول القدس. ومن المعروف أن الأمم المتحدة قد أقرت أن تصبح القدس الكبرى كيانًا منفصلًا (corpus separatum) عن الدولة العبرية مفتوحًا لكل الديانات: الإسلام، والمسيحية، واليهودية. (القرار 181، 1947م للجمعية العامة للأمم المتحدة). ذلك القرار ظل معترفًا به حتى وإن بقي حبرًا على ورق إلى أن تجاوزته إسرائيل بعد حرب حزيران إذ ضمت إليها القسم الغربي من المدينة وتركت الجزء الشرقي تحت الإشراف الأردني. إزاء هذه الظروف لم يكن المراد من اللقاء مع البابا تبديل واقع سياسي أو جغرافي بقدر ما هو إحراز كسب معنوي بإعلان ممثلي الديانات الأخرى: الإسلام والمسيحية بطوائفها المختلفة ضرورة بقاء

القدس مدينة مفتوحة لأهل الأديان الثلاثة بما فيها اليهودية. تشاورت الخارجية السودانية حول تلك الفكرة مع الحكومة الأثيوبية على أن يترأس الإمبراطور هيلاسلاسي المجموعة الرئاسية فقبل مشكورًا، ولكنه أوعز لنا بأن يكون الوفد ممثلًا للأفارقة الكاثوليك والبروتستانت إلى جانبه كممثل للأرثوذكس، ونميري كممثل لمسلمي القارة. وعلى ضوء ذلك الاقتراح وجهت الدعوة إلى رئيسي زامبيا (كاثوليكي) وليبريا (بروتستاني) للمشاركة في الوفد. وفي ديسمبر 1973م تم اللقاء مع البابا بولس السادس بحضور إمبراطور أثيوبيا، الرئيس السوداني نميري، ونائب رئيس ليبريا، ووزير خارجية زامبيا فنسنت موانقا ممثلًا للرئيس كينيث كاوندا. تلك هي الزيارة التي سعى عدنان خاشوقجي للتقحم فيها مما أوردنا في الجزء الثاني من الكتاب. **اهتمام وزارة الخارجية السودانية بذلك الأمر منذ عام 1973 وعدم متابعته كموضوع يلزم الدول العربية والإسلامية بوضعه على أجندة البحث كل عام، قاد إلى المزيد من طمع إسرائيل ورغبتها في أن تضم الضفة العربية بالتجزئة حتى بلغ الأمر في النهاية عزم إسرائيل في الهيمنة على القدس كلها فحملت الكونجرس الأمريكي علي الموافقة على قرار ينص على اتخاذ القدس الغربية عاصمة لإسرائيل بدلًا عن تل أبيب بدعم من رئيس الولايات المتحدة.**

ففي 23 أكتوبر 1995 أصدر الكونجرس بأغلبية ساحقة قانون سفارة القدس (Jerusalem Embassy Act) بتأييد 93 عضوًا مقابل 5 معارضين في مجلس الشيوخ و347 عضواً مقابل 37 في مجلس النواب رغم ذلك الفوز البرلماني الكاسح، ولإدراك ثلاثة من الرؤساء الذين تعاقبوا على الرئاسة (كلينتون، بوش الابن، أوباما) للآثار الكارثية لذلك القرار قرر الرؤساء الثلاثة تأجيل التصديق على مشروع القانون خاصة ومشروع أي قانون لا يصبح قانوناً إلا إن وقع عليه الرئيس في أمد محدد. مواقف الرؤساء الثلاثة كان مُبررًا بأن ثلاثتهم كانوا عاكفين علي إيجاد صلح بين الطرفين وذلك أمر، فيما يبدو، لم يكن مكان اهتمام من الرئيس الحالي دونالد ترمب.

التداعيات الاقتصادية لحرب أكتوبر

كان من أخطر تداعيات حرب أكتوبر الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي عانت منه كل دول العالم غير المنتجة للنفط، وكانت الدول الأفريقية أكثرها معاناة. لهذا أخذت تلك الدول تطالب الدول المصدرة للنفط بمنحها أسعارًا تفضيلية له، وهو أمر رفضته الدول المصدرة لما قد يحدثه من اهتزاز أو اختلال في سوقه العالمية. مع ذلك، أصبح ارتفاع أسعار النفط عطية إلهية خفية (blessing in disguise) إذ قررت القمة الأفريقية تكوين لجنة من سبعة أعضاء من بينهم السودان للاتصال بالدول المنتجة للنفط لإيجاد حل للأزمة التي تعانيها أفريقيا واختارت اللجنة وزير خارجية السودان رئيسًا لها. وبتلك الصفة التقيت في 23 يناير 1974م مع أعضاء اللجنة الآخرين من الوزراء الأفارقة بوزراء البترول العرب في القاهرة كيما نبين لهم أبعاد الأزمة التي تعانيها أفريقيا بسبب ارتفاع أسعار النفط، ونتباحث معهم حول الحلول العملية والسريعة لتلك الأزمة. المشاورات التي دارت بين الطرفين أفضت في البدء إلى إنشاء صندوق لدعم الدول الأفريقية برأسمال قدره 200 مليون دولار، وبما أن صندوق الدعم عمل طارئ، ناشدت اللجنة الدول العربية المنتجة للنفط الإسراع بخلق آلية دائمة للإسهام في تنمية أفريقيا. ذلك كان هو الأساس لإنشاء المصرف العربي للتنمية في أفريقيا الذي أقر مؤتمر القمة العربي في الرباط قيامه على أن يكون مقره الخرطوم. وإلى حين قيام المصرف وضعت لجنة السبعة شروطًا لتوزيع المعونات التي وفرها الصندوق الخاص على الوجه التالي: أولوية قصوى للدول المتأثرة بالجفاف والتصحر، تليها الدول التي لا منفذ لها إلى البحر، ثم الدول التي لا تملك معادن أو ثروات طبيعية. ومما يذكر في هذا المجال أن السودان – بحسبانه دولة عربية تتلقى العون من عدة مؤسسات مالية وتنموية عربية – حُرم من الاستفادة من ذلك المصرف رغم إسهامه السياسي في إنشائه إلا إن أول اختراق لذلك القرار وقع عندما أفلح محافظ بنك السودان: الشيخ حسن بليل في إقناع

محافظي المصرف أولًا بوضع ودائع من مدخراته في بنك السودان، وثانيًا بالسماح للسودان بالحصول على عون من المصرف.

رغم كل ذلك كان أكثر ما يؤرقني في مجال التعاون العربي – الأفريقي ما يوحي به ظن بعض الدول العربية، خاصة غير الأفريقية منها، بأن التعاون العربي – الأفريقي يبدأ وينتهي بالعون الاقتصادي. فمهما كانت درجة السخاء الذي أقبلت به الدول العربية على تنمية أفريقيا – وهو سخاء غير منكور – فإن لتلك القارة قضايا أخرى ذات طابع وجودي ينبغي على الدول العربية أن توليها اهتمامًا وعلى رأس تلك القضايا قضية تحرير القارة وإنهاء الأبارتايد في جنوب أفريقيا وهي قضايا كانت تحتل موقعًا متقدمًا في كل أجندات الجمعية العامة للأمم المتحدة. هذا الموضوع قفز إلى ذهني في إحدى جلسات وزراء الخارجية العرب بنيويورك التي كانت تتم قبيل، أو خلال، اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة للتشاور حول الموضوعات المطروحة في أجندة الاجتماع. أدهشني في ذلك الاجتماع أنه ما إن فرغ الوزراء من حصر الموضوعات التقليدية أو الطارئة التي تهم العالم العربي حتى قرر رئيس الاجتماع فض الجلسة. ذلك الموقف دفعني للقول: "ليس من اللائق – ونحن في قلب الأمم المتحدة – أن نوحي للآخرين بأننا نحسب *العالم العربي هو سرة العالم*" وما عنيت بذلك إلا القول بأنه ما زالت في أجندة الجمعية العامة التي كانت أمامنا عشرات الموضوعات التي تهتم بها دول وشعوب أخرى منها مَن هم ذوو قربى بنا، كما منها مَن نسعى لكسبهم لدعم قضايانا. إلى جانب ذلك كانت هناك قضايا ذات طابع كوني يتوقع العالم أن يكون للجامعة العربية رأي مؤسسي فيها مثل قضايا البيئة والتنمية. الدبلوماسي الذي كان يرافقني: السفير عمر الشيخ أومأ إليَّ بأن هذا القول لم يُرضِ بعض الحاضرين كما بدا في وجوههم فقلت للسفير: "واجبنا الأول كوزراء خارجية للدول العربية أو الأفريقية هو الدفاع عن مصالحنا وحشد التأييد لمواقفنا، ولكن علينا أن نستذكر دومًا أن للآخرين قضايا ومصالح يولونها الاهتمام نفسه الذي نوليه لقضايانا". وعلى أيٍّ، أقرت القمة العربية بالرباط (1973) عقد أول

اجتماع قمة عربية أفريقية تاركة أمر الإعداد له للأمانة العامة للجامعة العربية، رغم ذلك لم ينعقد الاجتماع الأول للقمة المشتركة إلا بعد أربع سنوات من قرار الرباط. ذلك الاجتماع تناول جميع القضايا التي تلقى اهتمامًا مشتركًا، السياسي منها والاقتصادي. ولكن كان أول مَن فطن إلى قضايا التحرير الأفريقي من ممثلي الدول العربية غير الأفريقية الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الذي فاجأ المؤتمر بإعلان تبرع منظمة التحرير الفلسطينية بمليون دولار للمؤتمر الوطني الأفريقي، قائد النضال في جنوب أفريقيا.

الهزات التي أصيبت بها الجامعة العربية بسبب إقصاء مصر عنها أضرت كثيرًا بالعمل المشترك مما أدى إلى تأجيل اجتماع القمة العربية - الأفريقية المشتركة حتى عام 2010 حين تم الاجتماع في سرت الليبية. ذلك الاجتماع، كما يتوقع أي مراقب، طغت عليه شعارات قذافية لا تحقق مصلحة للعرب أو أفريقيا. أما الاجتماع الثالث فقد انعقد في عام 2015 في الكويت بعد ثمانية وعشرين عامًا من الاجتماع الأول بعد أن هبت رياح التغيير على المنطقة والتي أبانت لأهلها وحكامها أن في السياسة الدولية أمورًا على الدول أن لا تفعل، وأخرى يتوجب عليها أن تنصرف إليها بكل طاقاتها إن أرادت تحقيق مصالح شعوبها. فعند تسليم نوري بوسهمين رئيس الوفد الليبي للمؤتمر العربي - الأفريقي الثالث الراية إلى حاكم الكويت قال إن ليبيا تشارك في القمة الثالثة "بعقل مفتوح وإرادة قوية، **وتدعو إلى تكامل المشروعات الاستراتيجية، وتسعى إلى عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتسعى للالتزام الكامل بكل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعد ليبيا طرفًا فيها**" وهذا ما نسميه التحول المحمود. أما رئيس الدورة الثالثة، أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد فقال: "إن انعقاد القمة في موعدها المحدد يؤكد العزم على الارتقاء بالتعاون المشترك للنظر في التحديات التي تواجهها الدول العربية والأفريقية، وتجاوز العقبات التي تحول دون وصولها إلى آمالها

المشروعة في التنمية والبناء". أضاف الشيخ: أن "اختيارنا كشعار لهذه القمة "شركاء في التنمية والاستثمار" يجسد إدراكنا لأهمية التعاون الاقتصادي والتنموي الذي يشكل قاعدة للمصالح المشتركة ننطلق من خلالها لتحقيق الشراكة الاستراتيجية التي ننشدها". أضاف الشيخ: "**من المهم أن يدرك الجميع أن القضايا السياسية في العالمين العربي والأفريقي عديدة ومتشعبة، وأن الدخول في بحثها ومحاولة الوصول إلى قرارات بشأنها في هذا المؤتمر سيخل بالقدرة على التركيز في القضايا الاقتصادية والعمل المشترك لمعالجتها**". وكما يقول المثل: "لئن تأتي متأخرًا خير من ألّا تأتي".

بين نميري والقذافي

بعض مبادراتي في مجال التكامل العربي – الأفريقي كان لها أيضًا انعكاسات غير حميدة على العلاقة بيني وبين الرئيس نميري صحبها غيظ. ذلك الغيظ لم يكن متعلقًا بالسياسات فـ"نميري" كان ثابتًا في موقفه حول التعاون العربي – العربي وضرورة دعمه، والتعاون العربي – الأفريقي والحاجة إلى تكثيفه. ولكن ثمة مبادرتين من جانبي أقلقتا الرئيس، الأولى كانت في يناير 1974 عند تقديمي لتقرير اللجنة السباعية لاجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة، والثانية عند اجتماع القمة العربية – الأفريقية الأولى بالقاهرة. ففي الاجتماع الأول كان عَليَّ أن أوضح للاجتماع كرئيس للجنة الوزارية الأفريقية حول أزمة النفط الدول التي بادرت بالالتزام بإسهامها والتي لم تفعل. ولكن رغبة مني في أن لا أحرج أي دولة بذكر اسمها قصرت الحديث على المبالغ التي وصلت للصندوق من بعض الدول، مضيفًا أن هناك دولًا لم تفِ بالتزامها دون أن أسميها. وفي الواقع كانت الدول التي أوفت بالالتزام هي المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق، والجزائر، في حين تلكأت دول أخرى منها ليبيا رغم أنها دولة عربية – أفريقية نفطية. لهذا ذكرت لوزير الخارجية الليبي عبد العاطي العبيدي عندما اختليت به

أنني قررت ألّا أُسمي الدول في تقريري لأن الهدف من التقرير ليس هو التشهير بتلك الدول، وإنما حثها على الالتزام بما وعدت به. فوجئ عبد العاطي بذلك الموقف لأنه كان ذائعًا بين الليبيين أنني مهندس السياسة المعادية لليبيا في السودان، ولهذا كان من الطبيعي أن يظن هؤلاء أنني سأهتبل أي فرصة للتشهير بها. أبدى الوزير تقديره للموقف الذي اتخذت، وقبيل انتهاء الاجتماع الوزاري أبلغني برغبته في زيارتي في السودان مؤكدًا أنه فعل هذا "بتأييد من القائد". بالطبع رحبت بزيارته دون تردد، ودون استئذان من الرئيس نميري. وعندما وصل الوزير الليبي إلى الخرطوم في الموعد الذي اتفقنا عليه أحسنت الخارجية استقباله ودون طلب من الوزير قررت أنه من اللائق أن يتم لقاء بينه وبين الرئيس نميري. لهذا أبلغت الرئيس بالأمر في البدء شهدت عزوفًا من جانبه عن ملاقاة الوزير، ولكن عندما ألححت عليه في الطلب منبهًا لأن ذلك اللقاء ربما يهيئ لعودة المياه إلى مجاريها بين البلدين قبل الرئيس استقبال العبيدي، وعند استقبال نميري للعبيدي لم يكن اللقاء حميًا إلا إنه كان مهذبًا.

الحدث الثاني كان أشد داهية عند نميري، ففي اجتماع القمة العربية ـ الأفريقية الأول لمحني الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت يومذاك (حاكمها راهنًا) أجلس إلى جانب علي التريكي وزير خارجية ليبيا آنذاك نتجادل حول أمور تتعلق بالمؤتمر. وبعد أن حيانا قال: "لماذا لا تصحباني إلى مقري في الفندق لتواصلا نقاشكما لأن لديّ ما أود قوله لكما"، تبعناه دون جدل ظنًا من كلينا بأننا سنواصل الحديث فيما كنا نتحدث عنه ونشركه فيه. ولكن ما أن استقرينا في مقر إقامة الشيخ بالفندق حتى بادرنا بالقول: "طالما أنتما صديقان، فلماذا لا تسعيان إلى التوفيق بين قيادتيكما". راق لنا رأي الشيخ الحكيم وأخذ كل واحد منا يروي، من وجهة نظره، أسباب الجفوة بين البلدين. وقبل أن نفرغ ما في جعبتينا من شكايا تدخل الشيخ صباح ليقول: "بدلًا من ترداد ظلاماتكما إلى أبد الآبدين لماذا لا نبدأ باستكشاف الحلول". أضاف الشيخ الحكيم أنه على استعداد

لترتيب اجتماع في الكويت للطرفين على أي مستوى من المستويات . هذه المبادرة لم تصل إلى غاياتها؛ إذ إننا أغفلنا طرفًا آخر في المعادلة هو الرقيب عبر الجدران. فعقب عودتي إلى الخرطوم بقليل أحالني الرئيس من موقعي الوزاري (الخارجية) إلى موقع سياسي آخر، وحتى تلك اللحظة لم أفطن إلى ما سميته الطرف الآخر في المعادلة. تلك كانت الفترة التي بلغت فيها العلاقات بين مصر وليبيا أسوأ درجاتها ولهذا لم تكن مصر ترغب في أي تحسن في علاقات السودان بليبيا. أدركت بعد فترة قصيرة ما قال لي الشيخ صباح عند لقائنا في نيويورك في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة **"الحيطان لها ودان"**.

نميري على حق

مع ذلك من حق نميري عليَّ وعلى بعض صحبي ممن كانوا يسعون، أو يحرصون على إذابة الجليد بين البلدين أن نعترف بأن كيد العقيد ضد الرئيس السوداني كان عظيمًا وفيه غير قليل من التعالي. مثلًا، قبيل تحقيق أعظم نصر سياسي للرئيس السوداني (توقيع اتفاق السلام: 1972) اتصل به العقيد ليقول له إن كان ما يحملكم على السلام مع الجنوبيين هو عجز الجيش السوداني عن تحقيق النصر في الحرب فهو (أي القذافي) على استعداد لوضع الجيش الليبي كله تحت تصرفه. قول كهذا سيجعل أي قائد عسكري يشتاط غضبًا حتى وإن لم يكن من سريعي الغضب.

بماذا رد نميري؟ قال للقذافي: "الجيش السوداني الذي تصفه بعدم القدرة على القتال هو الجيش الذي تصدى للجيشين الألماني والإيطالي ليحرر بلدك في الحرب العالمية الثانية. مع ذلك أن رأيت أن تبعث بجيشك للجنوب فليكن ذلك الجيش مستعدًّا لاستقبال جنود الطبيعة (elements of nature) قبل المقاتلين الجنوبيين". وعندما سأل العقيد نميري عما هي جنود الطبيعة هذه أجاب: **"النمتي الحيقر ضكم قرض"**. بالطبع لم يدرك العقيد معنى الكلمة؛ فشرحها له

نميري بأن النمتي حشرة من جنس البعوض الـذي يقلـق الإنـسان بلـسعته، بـل يدخل في العيون". لم يكتفِ العقيد بذلك، بل قال لنميري طالما للجنوب جيوش منها النمتي، فلماذا لا يدع الجنوب ينفصل؟ في تلك اللحظـة ازداد غـيط نمـيري على القذافي ولهذا كان غليظًا في رده عليه: "أنت عاوزني أفصل ثلث بلادي، هـل تقبل بفصل سرت، ناهيك عن فصل إقليم كامل من ليبيا". كان ذلك القول هـو خاتمة المطاف التي توجه بعدها العقيد لتشويه، أو ما ظنه تـشويهًا، لاسـم نمـيري بالزعم بأن اتفاقية السلام هي مؤامرة مسيحية.

الواقعة الثانية كانت بعد عودتي في لعبة الكراسي الوزارية إلى الخارجيـة. وفي ظهر يوم من الأيام طلب مني نميري عبر الهاتف الالتحاق بـه في القـصر دون أن يحدد لي الهدف من استدعائي. وعندما لحقت به قال لي أرجـو مـشاركتي في لقـاء ضيف سيحضر بعد قليل وكعادتي دومًا لم أسأله عَمَّن هو الضيف لأنه لو أراد أن يبلغني عن اسم الضيف وهويته لفعل. وبعد نصف ساعة من جلوسي مع نميري ولج إلى مكتب الرئيس الرائد "مأمون عوض أبو زيد" وبصحبته شخص تبين لي دون تدقيق أنه وزير الـدفاع الليبـي أبـو بكـر يـونس. اسـتقبل نمـيري الـضيف بترحاب دون مبالغة وشكر مأمون لإحضاره الضيف وكأنه كان يـوحي لـه بـأن مهمته انتهت. وعندما بدأ الوزير يتحدث عن مهمته التي لم يكن لي بها علـم، ولم يطلب رأيي فيها قلت ربما أراد الرئيس أن أكون شاهدًا عـلى مـا سـيدور. تحـدث الوزير عن عبور القوات الليبية السودان إلى تشاد أثناء حربها ضد ذلك القطر؛ مما أزعج الجيش السوداني. في تلك اللحظة التفت الرئيس إليَّ ليطلب مني أن أوضح للوزير الدور الذي ظل السودان يؤديه للوفاق بين الطرفين المتحـاربين في تـشاد، فرويت للوزير محاولات السودان لدرء الفتنة وإحلال السلام بين الفـريقين منـذ عهد الرئيس تمبلباي، ثم قلت إن ذلك الصراع، في رأي السودان، لم يكن أكثر من صراع على السلطة، فلا هو صراع عرقي ولا هو ديني.

بعد استماع الوزير الليبي لما قلت بدأ في الحديث عن رؤيته، أو بالأحرى رؤية

قائده، لتلك الحرب. قال إن الحرب هي حرب عرقية يقوم بها غير العرب ضد العرب، ودينية يخوضها النصارى ضد المسلمين. في تلك اللحظة أمر نميري أحد مرافقيه بأن يحمل له واحدًا من صناديق الذخائر التي تحوي عدة تلك الحرب التي كان الليبيون يستخدمونها في حروب تشاد، وكان واضحًا في الصناديق، بل ومسجلًا عليها اسم مصدرها (ج م ع)، أي جمهورية مصر العربية. قال نميري للوزير: "**أنتو بتلعبوا، أنتو مش قادرين تستروا البساعدوكم جاييني أنا عشان أساعدكم**". هنا أوقع الوزير نفسه في حيص وبيص ولهذا تجاوز الرد على سؤال النميري بقوله: "**يا أخ جعفر أنت مناضل عربي وراجل ثوري ونحن مطمئنون إلى أنك لن تتخلى عن النضال العربي في هذه المرحلة؛ لذلك نحن حنستمر في البنعمله**". هنا انتفض نميري ليقول لأبي بكر: "**يا ولد أنا مش أخوك جعفر، أنا جعفر محمد نميري رئيس جمهورية السودان ولما أقول توقفوا اللعب بتاعكم يعني توقفوا. لو ما عملتو كده حتلقو الواقفين قدامكم مش التشاديين البتحاربوهم ولكن الجيش السوداني**". بعد تلك الكلمات انتصب نميري واقفًا، وكان ذلك إيذانًا منه بانتهاء اللقاء.

الرئيس العُجاب

الأمر العجب هو الشيء الذي يستميلك ويستهويك، ولكن من الأشياء ما قد يثير العجب لقلة اعتيادك عليه وفي مثل هذه الظاهرة قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾. ولئن ظننتَ أيها القارئ، ونحن ما زلنا في أفريقيا أن القذافي كان هو بطل الأعاجيب في تلك القارة؛ لتنتظر حتى تلقى الرئيس المارشال الحاج الدكتور أمين دادا. كل هذه نعوت أطلقها الرئيس الأوغندي عيدي أمين على نفسه وألزم مواطني بلاده بحفظها وتردادها. أقاصيص الرئيس الحاج الدكتور كثر، ولكني سأتوقف عند اثنتين منها كنت في قلبها. لقد ظل أمين يسعى لتمتين علاقته مع الرئيس نميري في وقتٍ كان نميري خلاله يستضيف فيه الرئيس الذي خلعه أمين (ميلتون أوبوتي) كلاجئ سياسي استجابة لطلب من الرئيس جوليوس

نيريري. ولم يكن نميري، من جانبه، يحفل كثيرًا بـ"أمين" رغم مساعيه للتقرب من الحكام المسلمين. لهذا لم يكن نميري يستقبل الرئيس الأوغندي إلا كعابر في طريقه إلى كمبالا، أو زائر في زيارة خاصة يفرض فيها نفسه على السودان ورئيسه. عدم استلطاف نميري لأمين كان وراءه أسباب كثر على رأسها رداءة طبع الرجل. ففي إحدى زيارات أمين الطارئة للسودان قرر نميري استقباله في صالون كبار الزوار في القصر، ولم يثر إعجاب أمين في ذلك الصالون غير صورة أعدها فنان سوداني لمقتل غردون - أو بالأصح ذبحه - في سلم القصر، وهو القصر نفسه الذي ما زال رؤساء السودان يستخدمونه حتى اليوم . ويبدو أن إعجاب أمين بذبح غردون كان طاغيًا ولذلك ما أن وقف نميري ليودع ضيفه بعد انتهاء اللقاء حتى طلب الضيف من مضيفه أن يهدي إليه تلك الصورة. بلغ الغضب بنميري حدًّا حمله على الذهاب إلى مكان الصورة و اقتلاعها ليسلمها لفخامة الضيف الشحات. وبعد بضعة أشهر تسلمنا رسالة في وزارة الخارجية عن إزماع أمين التوقف في الخرطوم لبضع ساعات للقاء "أخيه" نميري. وما إن أخطرت الرئيس نميري بالأمر حتى قال لي: "**روح قابله نيابة عني وأقعد معاه لغاية ما يسافر**". قلت له: "هذا لا يجوز وأنت في المدينة، فلعل للرجل ما يريد أن يبلغك به". سأل نميري: "**عايزني أقابله وين بعد العملة العملها ديك** (أي تلك)؟". قلت له: "في مكتبك بدلًا من صالة كبار الزوار". فرد نميري بغضب أيضًا: "**أنت عايزني برضه أهدي ليه مكتبي الجديد؟**" قلت للرئيس إذن فليكن اللقاء في حديقة القصر.

بيد أن الحدث الأشد إثارة كان عندما وفد إلى منزلي بالخرطوم بدون إنذار السفير البريطاني بالخرطوم غوردون سمث في وقت كنت أستضيف فيه للعشاء بعض الدبلوماسيين الآخرين. أدهشتني تلك الزيارة، خاصة أنها تمت دون سابق موعد أو إنذار، ولكني أحسست أن هناك أمرًا عاجلًا وطارئًا حمل السفير على الخروج على التقاليد. تأكد الظن باليقين حين أبلغني السفير بأنه يحمل رسالة لي

من وزير الخارجية البريطاني جيمز كلاهان كيما أبلغها للرئيس نميري. سألته عن فحوى الرسالة؛ إذ كنت واثقًا بأن وزير الخارجية البريطاني لا يقلق رؤساء الدول في "أنصاص الليالي" إلا إن كان هناك طارئ عظيم. رسالة كالاهان، كما أبلغني السفير قبل أن أقرأها كانت تتعلق باحتمال إعدام المارشال أمين للكاتب البريطاني دينيس هلز (Dennis Hills) الذي كان يعيش في أوغندا ويعمل كمعلم في جامعة ماكيربري. صلة هلز بأوغندا قديمة، وقد عمل في معاهدها ومدارسها من زمان، وكان من رفاقه في التعليم الشاعر نايبال، والمؤرخ علي مزروعي. بيد أن غضب أمين على الكاتب كان له ما يبرره: إصداره كتابًا بعنوان "اليقطين الأبيض" (White Pumpkin) وردت فيه إشارات لشبيه لـ"أمين" سمّاه "طاغية القرية" (The Village Dictator) وشبهه بالإمبراطور نيرون حارق روما.

لم أقلق نميري في تلك الساعة المتأخرة من الليل، بل قررت ألّا أنقل إليه الرسالة إلا في الصباح بعد أن تتجمع لديّ المعلومات عما حدث. وفي الصباح التقيت الرئيس لأبلغه بأمر استنجاد كلاهان به، كما نقلت إليه ما تجمع لديَّ من معلومات عن الحادث. وبشيء من القلق والاشمئزاز وجهني الرئيس بالسفر إلى كمبالا في الحال لإبلاغ أمين بأن إقدامه على هذا العمل سيسيء إلى أوغندا، بل أفريقيا، كما سيغضب "صديقه" نميري؛ ولهذا فعليه أن يكف عن إلحاق أي سوء بالمعلم الكاتب. ولقلة وسائل النقل الجوي بين الخرطوم وعنتيبي وفر لي الصديق خليل عثمان طائرة لتقلني إلى عنتيبي على أن أعود في الطائرة نفسها عقب اللقاء إن تيسر. عند وصولي إلى مطار عنتيبي كان في لقائي نفر من وزارة الخارجية صحبوني إلى فندق نايل مانشيون (Nile Mansion) – وهو الفندق نفسه الذي يطلق عليه اليوم فندق سيرينا. وعندما بلغت الفندق أبلغني دبلوماسي مراسمي أن الرئيس في رحله تفقدية للجبل، وسيعود من تلك الرحلة بعد ساعة أو ساعتين للقائك حيث تقيم. قررت عند ذاك التجول في الفندق إلى حين مجيء

الرئيس، وفي معرض المؤانسة مع الدبلوماسي الشاب قال لي: "إن قيض لك أن تقضي الليلة هنا فلا تجزع من الأصوات التي قد تسمعها عند منتصف الليل"، ولعله أراد أن يبعث الطمأنينة إلى قلبي. سألته إن كانت بعض الحيوانات الوحشية تتجول في حديقة الفندق عندما يسدل الليل أستاره فرد الدبلوماسي ببساطة متناهية: "لا من الحيوانات، بل من البشر في الطابق الثالث من هذا الفندق وهو المكان الذي يمارس فيه رجال أمين تعذيب خصومه"، ويا لتلك من طمأنينة.

لحسن الحظ هبطت الهليكوبتر التي تقل أمين في السادسة مساء إلا إن "أمين" لم يغادرها، بل بعث لي أحد رفاقه ليدعوني إلى الانضمام إلى ركبه الميمون. سألت: "وإلى أين"؟ قال: لا أعرف، وقد أبلغتك ما كلفت أن أبلغه لك. وما أن وصلت إلا ووجدت المارشال في انتظاري خارج الطائرة، فحياني تحية الإسلام "السلام عليكم ورحمة الله وبركاته" طالبًا مني الصعود معه في طائرته المروحية في وقت كاد فيه ظلام الليل أن يسدف. قال: "ستقضي معي الليلة لتحدثني عن رسالة صديقي". في الطريق إلى دار الرئاسة في غنتيبي، سألت المارشال قبل إبلاغه رسالة "أخيه" نميري عما كان يفعل في الجبل. قال بكل ثقة كنت أعمل طابورًا للجيش الذي أعده لغزو جنوب أفريقيا لإنقاذ إخوتنا السود من البيض الأوغاد. لم أحرص على المزيد من الحوار حول الموضوع مع الغازي الفاتح طالما كان ذلك الفاتح لا يعرف أن جنوب أفريقيا هي البلد الوحيد في أفريقيا الذي يملك قدرات ذرية، ومثل هذه الأنظمة لا تقتلعها الجيوش، خاصة تلك التي يقودها عسكري ترقى في خمس سنوات من صول إلى مارشال ولكن قد تطيح بها هبة الشعوب كما أثبت ذلك مانديلا وصحبه.

انتقلت من بعد إلى الرسالة التي كنت أحملها من نميري حول مصير الكاتب البريطاني، واستنجاد وزير الخارجية البريطاني برئيس السودان، وطلب نميري هو اعتذار الكاتب وعفو أمين عنه، ثم السماح لمبعوث بريطاني من لندن ليحمله في طائرة خاصة إلى لندن. استجاب أمين على التو على ما أوصى به نميري: قبول

اعتذار الكاتب والعفو عنه، ثم تسليمه لمبعوث بريطاني سيحضر خصيصًا من لندن، ولكنه أضاف عندما علم أن التوسط البريطاني كان من جانب كالاهان، أن يحضر كالاهان بنفسه لاصطحاب مواطنه. وفي صباح اليوم التالي عدت إلى الخرطوم؛ لأبلغ نميري باستجابة أمين لطلبه إلى جانب طلبه الغريب بحضور كالاهان شخصيًّا. وجهني نميري من بعد باستدعاء السفير لإبلاغه بما تم، ولكن كانت نصيحتي لنميري أن يدعو السفير لمقابلته وإبلاغه ما تم باعتبار أن المبادرة كانت مبادرة الرئيس.

ما إن بلغت الرسالة كلاهان حتى هرع في طائرة للسلاح الجوي البريطاني لينقل معه الكاتب الأسير. وحقًّا، لم أدرك السبب الذي دفع أمين للحرص على حضور وزير الخارجية البريطانية إلا بعد وقوع حدث غريب في كمبالا. فعند وصول الطائرة التي تقل وزير الخارجية البريطانية إلى مطار عنتيبي استُقبل الوزير البريطاني استقبالًا لائقًا إلا إن أمين ألح على أن يصحبه الوزير البريطاني في جولة من المدينة إلى القرية التي كانت تقيم فيها والدته (أي والدة أمين). وفي الطريق إلى دار الأم "المارشالية" احتشدت الجماهير على طول الطريق لتهتف لبابا أمين. وعند الرجوع إلى دار الرئاسة سُلمت الرهينة للوزير بعد اعتذاره عما كتب. أوَلا ترى ما الذي يفعله طغاة القرى لإرضاء خيلائهم؟

الفصل

الخامس



دبلوماسيات شتى:

الثنائية... الأممية... متعددة الأطراف... والموازية

الحرب هي أصل الدبلوماسية

في فصل سابق حول فن التفاوض قلنا إن الهدف من الحوار الدبلوماسي هو تحقيق مكاسب استراتيجية للطرفين، أو الوصول إلى حلول مقبولة للخلافات التي قد تنشُب بينهما. لهذا فإن الدرس الأول في التفاوض هو تفادي طرح المواقف بأسلوب تَحدِّوي (confrontational). ولعل هذا المنهج في السياسة هو امتداد لنظرية المفكر العسكري البروسي كارل فيليب كلاوشز مؤلف كتاب "في الحرب" (On war). ويرى البعض أن تلك النظرية قد استوحيت من فكرة هيجل عن الديالكتيكية، فالنصر في الحروب عند الجنرال البروسي لا يتحقق فقط على ما يقول به علم الهندسة والخرائط الجغرافية، أو قوة المقاتلين، أو التهيئة العسكرية المادية للحرب، إنها أيضًا بالقراءة السليمة للبيئة السياسية وتقدير عوامل القوة والضعف فيها. هذا الكتاب، إلى جانب كتاب "السلام" لتولستوي عن السلام، أصبحا أهم سِفرين حول الحرب والسلام حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وشيوع السلاح النووي بين الدول الكبرى، بل أيضًا الصغرى والوسيطة (الهند، وباكستان، وكوريا الشمالية). وإذ كان العالم الأوروبي قد قبل بعد

الحـروب النابليونية فكـرة "الحرب كوجه آخر للسياسة"، فإن ذلك التعبـير قـد أضـحى منذ عـام 1971 هـو "الدبلوماسية هي الوجه الآخـر للحـرب". كـان ذلك عند أول زيارة للرئيس الأمريكي رتشارد نيكسون للصين، وهو أول رئيس أمريكي يزور ذلك البلد بعد الحرب العالمية الثانيـة. لهـذا فـإن كانـت دولـة مثـل الصين بما لها من قوة تدرك أن هناك بديلًا للممانعة والتصدي هو الحوار والتوافـق عبر الدبلوماسية؛ يصبح من الحمق أن تختـار أيّ دولـة، في علاقتهـا مـع الآخـر، الطريق الأول.

اختيار ذلك الطريـق الـوعر سـيجعل مـن الدولـة التـي تـسلكه، أو تحمـل دبلوماسييها على سلوكه، محاربًا دائمًا لا صانع سلام أو راغبًـا فيـه. وقـد كـشفت التجارب أن من بين الدبلوماسيين مَن يظن، رغم هشاشة البلد الـذي يمثلـه، أن لغة التحدي والزعيق هي أمثل الطـرق للتخاطـب مـع الآخـر في المنـابر الأممية والإقليمية. هذا أسلوب في التخاطب لا يصح إلا إن كان المـراد بـالزعيق المعنـى القاموسي للكلمة، ألا وهو الإزعـاج. فعنـدما تقـول زعـق فـلان بفـلان تعنـي

أزعجه. مثل هذا "الإزعاج" قد يرضي المستمعين في الداخل، كبارًا كانوا أم صغارًا، ويقولون للمزعج "عفارم"، وتلك كلمة تركية ذات أصل إيراني تعني "أحسنت". بيد أن الطريق الآمن إلى "عفارم" في الساحة الدولية هو الأداء الحسن في الموقع الذي أُسند للدبلوماسي أو تجويد أداء الواجب الذي كُلف به، ثم الحرص على العلاقات الطيبة مع مسئولي الدول التي يعمل فيها متجاوزًا الحدود الأيديولوجية والسياسية. وبالطبع لا سبيل للدبلوماسي للالتزام بمثل هذا المنهج في العمل إن لم تدرك الدولة الراعية للدبلوماسية هذه القيم المعيارية بدلًا من أن تتوقع من ممثليها في المحافل الدولية أن يكونوا طرزانات، أو طرزانون، أيهما كان الأصح.

ولحسن حظي طوال المدة التي خدمت فيها بالأمم المتحدة كمندوب دائم بالأمم المتحدة، ثم كوزير للخارجية، شاركت في أكثر من منشط، وأسعدني كثيرًا وجود "أسطوات" مهرة (رحمة الله عبد الله، وفخر الدين محمد، وجمال محمد أحمد) إلى جانبي، وفتية مثابرين يتطلعون عن جدارة إلى احتلال أعلى المراقي في المنظومة الدولية والمنظومات الإقليمية. بفضل أداء هؤلاء، حاز السودان في تلك الفترة مواقع لم يحزها من قبل. خذ مثلًا اللجان التي اختير لها السودان بدعم من الكتل المناصرة له (العربية، والأفريقية، ودول عدم الانحياز) ودعم الدول الكبرى في الشرق والغرب:

- **في المجال السياسي:**
  - لجنة تعريف العدوان.
  - لجنة دراسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا.
  - لجنة استغلال ثروات قيعان البحار في خارج المياه الإقليمية.
- **في المجال الاقتصادي:**
  - لجنة محافظي برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

- مجلس إدارة منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة.
- مجلس إدارة منظمة العمل الدولي.

• **في المجال الزراعي والبيئي:**

- مجلس محافظي برنامج البيئة للأمم المتحدة.
- مجلس إدارة منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية.
- مجلس إدارة برنامج الغذاء العالمي.

الدبلوماسي: الصفات والسلوك

من أهم ما كُتب عن الدبلوماسي والدبلوماسية الكتاب الذي حرره الدبلوماسي البريطاني هارولد نيكولسون تحت عنوان (Diplomacy): في ذلك الكتاب لم يكتفِ الكاتب بوصف الدبلوماسية وتحديد مهامها وإنما تناول الصفات التي يجب أن يتمتع بها الدبلوماسي لكيما يكون موفقًا في عمله. تلك الصفات حددها العالم الدبلوماسي في الصدق، الدقة، الاتزان، الصبر، حسن المزاج، والتواضع. ذهب نيكولسون من بعد ليقول: "لعل هناك مَن يعترض على هذا التوصيف؛ إذ إني أغفلت الذكاء (intelligence)، المعرفة (knowledge)، الفطنة (discernment)، التعقل (prudence)، الكرم (hospitality)، السحر (charm)، الكد(industry)، الشجاعة (courage)، واللباقة (tact) ولكني لم أنسَ هذه الصفات؛ لأني أعتبرها أمورًا مسلمًا بها دون جدل " taken for granted".

السلوك هو سيرة المرء في مسيرته واجتهاده في عمله وأدائه. ولئن كان لأي مهنة أخلاقيات مهنية (professional ethics)، أي أحكام معيارية مقررة تحدد ما يجدر وما لا يجدر بصاحب المهنة فعله، ففي الدبلوماسية تخضع المهنة أيضًا لقواعد ثابتة متوارثة. تلك القواعد لا تقتصر فقط على ممارسة الدبلوماسي الجيدة

لوظيفته، بل تتعدى الوظيفة إلى السلوك الشخصي رغم أن السلوك الشخصي بوجه عام -مهما كانت شناعته- لا يعني إلا صاحبه إلا إن كان خادشًا للحياء، أو مؤذيًا للشعور العام عند المجاهرة به. أما عند الدبلوماسيين؛ فإن الفُحش في السلوك، قولًا كان أم فعلًا، فأمر لا يسيء فقط إلى الدبلوماسي أو مهنته، بل قد يذهب إلى تشويه اسم الوطن. ويتبادر إلى الذهن دومًا عند الحديث عن سلوك الدبلوماسيين ما يعرف بالبروتوكول. ذلك تعبير له أكثر من معنى، فقد يعني البروتوكول اتفاقية، أو ملحق لاتفاقية، كما يعني أيضًا القواعد التي تحكم كل ما يتعلق بالعمل الدبلوماسي من سلوك للأفراد، وترتيب للاجتماعات واللقاءات، وأسبقيات في المواقع، وأساليب لمخاطبة الدول ورؤسائها، وبصفة عامة الالتزام بآداب المعاشرة (etiquette). في هذا المجال وفرت الإدارة القانونية بالوزارة لدبلوماسيي الوزارة في الرئاسة والبعثات دليلًا دبلوماسيًّا كان هو الأشهر في وقته: (The Diplomatic Handbook) الذي أشرفت على نشره جامعة أكسفورد (Queen Elizabeth House). تناول الكتيب قواعد إنشاء البعثات الدبلوماسية، وممارسة الدبلوماسية عند قطع العلاقات، وعلاقة وزارة الخارجية بالسفارات، والامتيازات والحصانات الدبلوماسية، والوظائف القنصلية، والأمم المتحدة، وتطبيق القانون الدولي، والتعبيرات الدبلوماسية التي يجدر بالدبلوماسي أن يلم بها؛ والوظائف القنصلية، وإعداد المعاهدات والتصديق عليها، والاعتراف بالدول والحكومات. ولا شك في أن هذا المرشد الذي صدر في سبعينيات القرن الماضي ما زال مهمًّا للدبلوماسي، وليس أقل أهمية من تلك الإصدارات التي تتالت منذ سبعينيات القرن الماضي نسبة للتطور اللاحق في العمل الدبلوماسي.

ثمة جوانب في السلوك الدبلوماسي جديرة بالاهتمام، إن فاتت على الدبلوماسي، ساء حاله. من تلك ضبط النفس، واللياقة في التعامل، وتوخي الأدب في المخاطبة (الحوار المباشر، والرسائل المتبادلة، أو النقاش في

المحافل الدولية والإقليمية). ويخطئ كثيرًا الدبلوماسي الذي يظن أن التعبير الواضح عن موقف دولته لا يكون إلا بالحديث الصاخب، فالقول المكبوح (understatment) قد يكون أوقع في التأثير على الآخر، بل في إحراجه، كما أن الغمز أو التلميح (innuendo) قد يكون أشد نفاذًا في فؤاد مَن تجادل. الدبلوماسي أيضًا يُضعِف موقفه كثيرًا إن ظن أن واجبه هو مجاراة – أو في بعض الأحيان التباري مع – مَن يقوم بتمثيلهم في الخروج عن اللياقة في التعامل مع الدول. فالرؤساء مثلًا، قد يتخذون مواقف غاضبة دون تدبر لنتائجها، أو يذهبون إلى قرارت نزوية بنت لحظتها، يتمنى مَن اتخذها ألّا يكون قد ذهب إليها، ولكن تمنعه الكبرياء من مراجعة النفس. طائفة منهم قد تدفعها الحمية، أو الجهل بالعالم الخارجي، أو الاستهانة بقواعد التعامل مع الدول، إلى مخاطبة الشعوب الأخرى، بل رؤسائها، بصورة مستفزة. مجاراة هؤلاء في الغضب والسخط تفقد الدبلوماسي أهم أسلحته: القدرة على التواصل العقلاني مع "المغضوب عليهم". فعلى الدبلوماسي دومًا أن يذكر أنه خط ماجينو، أي خط الدفاع الأخير عن بلاده في المجال الخارجي.

الدبلوماسية أيضًا لم تعد كما كانت في عهد الزعيم الإيطالي كافور؛ إذ رُوي عنه قوله: "لقد اكتشفت كيف يُخدع الدبلوماسي. قل له الحقيقة وأنت موقن بأنه لن يصدقك". بعبارة أخرى، ساد ظن يومذاك بأن واجب الدبلوماسي هو أن يكذب باسم بلده، ولهذا كان ديدن الدبلوماسية "أكذب وأنفي" (lie and deny). السياسيون في أغلب دول العالم قد يكذبون حتى على شعوبهم، أو يمنون النفس بأمانٍ بعيدة ما هم بطائليها ولكن في عالم اليوم كذبة الدبلوماسي بلقاء لهذا عليه ألّا يعبر عن الأشياء بخلاف ما هي عليه، حتى لا نقول "ألّا يكذب". وعندما ننهى الدبلوماسي عن الكذب، لا نفعل هذا لأن الكذب مرذول على أيِّ وجه من الوجوه، وإنما أيضًا لأننا نعيش في زمن فيه من الوسائل والإمكانات ما يجعل بعض الدول تبصر ما خلف الحيطان. كما أن تعبير الدبلوماسي في صراحة

ووضوح عن سياسة بلاده، لا ينبغي أن يحمله على نسج الأكاذيب حولها، خاصة أن في الدبلوماسية همهمات تعين الدبلوماسي على الخروج من المآزق عندما يُضيَّق عليه الخناق. مثال ذلك: "لا تعليق" (No comment).

جانب آخر من السلوك لا يُلام عليه الدبلوماسي بقدر ما تلام عليه البيئة السياسية التي يعمل فيها، ذلك هو توغل الآخرين في شؤون السياسة الخارجية. ومن معاني الواغل في اللغة، الذي يدخل على طعام قوم دون دعوة. وأذكر لشيخي جمال محمد أحمد قوله: "الدبلوماسية ليست أمرًا مشاعًا للجميع" (diplomacy is not free for all). كان جمال يشير إلى البيانات المتضاربة التي كانت تصدر عن قلة من الوزراء، وغير قليل من مسؤولي الحزب الحاكم: الاتحاد الاشتراكي بصورة تعيق - أو تجهض في بعض الأحيان - بعض جهودنا الدبلوماسية. توغل غير العاملين على شؤون السياسة الخارجية في أمر الدبلوماسية يقع دومًا بدعوى الحفاظ على مصالح الوطن، في الوقت الذي لا تلقى عند هؤلاء في سلم الأولويات الوطنية أدنى اهتمام بالقضايا الاقتصادية، أو التعليمية، أو الصحية. لماذا الاهتمام الكبير عند هؤلاء "المهمومين بالمصالح العليا للسودان" بالدبلوماسية أكثر من غيرها؟ أهو الحرص على تلك المصالح؟ أم هو الغيرة مما يوفِّر للدبلوماسيين ووزرائهم من فرص للسفر إلى عواصم العالم، أو السكنى في أوروبا وآسيا؟ أو تعليم أبنائهم وبناتهم في مدارس أوروبا وأمريكا؟ وكثيرًا ما كانت هذه العلة تصيب نفرًا من البرلمانيين والحزبيين لهذا أصدر الرئيس نميري قرارين أعدتهما وزارة الخارجية: الأول هو الحظر على الوزراء ومسؤولي الحزب الإدلاء بأي تصريحات تمس السياسة الخارجية على أن تترك التصريحات لوزير الخارجية أو الناطق الرسمي باسم الوزارة، أو السفراء في مواقع عملهم بعد التشاور مع رئاستهم في الأمور التي تتطلب مشورة. الاستثناء الوحيد من تلك القاعدة كان هو وزير الإعلام في عهد نميري الذي سُمح له بالتصريح في

أمور السياسة الخارجية، وفقط عند إعلان قرارات أصدرها مجلس الوزراء حول الشأن الدبلوماسي.

القرار الثاني الذي أصدره نميري هو القرار الجمهوري 109 في عام 1973م الذي أعدته الإدارة القانونية بوزارة الخارجية. ذلك القرار نظم العلاقات بين كل أجهزة الدولة الرسمية مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية، ووضع ضوابط للدعوات الخارجية التي ترد للوزارات ولمقابلات السفراء مع الرئيس والوزراء. ولعل من أهم ما تضمنه ذلك القرار (المادة 25) التي تنص على عدم السماح "لأي من الوزراء أو موظفي الدولة قبول أي دعوة من مؤسسة أو شركة تباشر أعمالًا في السودان أو تجري اتصالات لإنشاء عمل إلا بعد موافقة رئيس الجمهورية". تلزم تلك المادة أيضًا الذين توجه لهم هذه الدعوات أن يرفعوها لرئيس الجمهورية مرفقًا بها المعلومات اللازمة عن هذه المؤسسات والشركات؛ ليتعرف على أعمالها ومناشطها قبل أن يقرر الموافقة عليها أو رفضها. أما المادة 27، فقد حظرت مطلقًا الدعوات التي توجهها الشركات للوزراء والمسؤولين لأغراض الترفيه.

أعود للحديث عن المسلك العام الدبلوماسي؛ لأروي قصتين لدلالتهما على ما يتوجب أن يكون عايه سلوك الدبلوماسي، الأولى رواها لي السفير الراحل علي نميري، والثانية تعرضت لها وتعلمت منها درسًا لن أنساه. حدثني علي نميري عن دبلوماسي جاءه إبان عمله في الأردن، يحمل ردًّا غاضبًا على ما نشرته إحدى الصحف الأردنية، طالبًا منه السماح له بنشره باسم السفارة. ارتعب السفير عندما قرأ المقال، وقال للدبلوماسي: **"الكلام الشديد ده كله عاوز تنشره باسم السفارة؟"**. رد الدبلوماسي: "لكن كلام الصحيفة يزعل". قال نميري: **"يا ابني أنا وأنت ممكن نزعل لكن السفارات لا تزعل"**. مغزى القصة هو أن يتذكر الدبلوماسيون دومًا أن الرؤساء قد يزعلون، وأن السياسيين قد يزعلون، وأن

الصحافة المحلية قد تجاريهم في الزعل جهلًا أو نفاقًا، لكن وزارة الخارجية وسفاراتها لا تعرف – ولا ينبغي أن تعرف – الزعل.

القصة الثانية تتعلق بتجربة مررت بها، رغم أنني أحسب نفسي من أكثر الناس حرصًا على ألّا أنفعل في مجال العمل العام – أو حتى في المجالات الخاصة – انفعالًا يخرج بي عن الطور. مع ذلك تجاوزت الحد ذات مرة حتى نبهني إلى ذلك رجل حكيم. ففي اجتماع القمة الأفريقية في ليبرفيل (جابون) كان من المقرر أن يلقي الرئيس نميري خطابًا أعددناه له في وزارة الخارجية في حين جاء الرئيس من الخرطوم، وهو يحمل رسالة أخرى محتشدة بالسباب لحاكم أثيوبيا يومذاك، منجستو هايلي ماريام، أعدها له سكرتيره الصحفي. وعند افتطان عمر محقر، سكرتير الرئيس، إلى ما في ذلك الخطاب من إقذاع، طلب مني أن أسلمه الخطاب الذي أعدته الخارجية ليدفع به إلى الرئيس قبل صعوده إلى منبر الحديث ثقة منه بأن كل الخطابات التي يعدها دبلوماسيو الوزارة تصاغ برويّة. قرأ الرئيس الخطاب غاضبًا، خاصة عندما تبين له أنه لم يكن هو الخطاب الذي أعده مستشاره الصحفي.

رغم غضبة الرئيس، حسبت أن الموضوع قد مر بسلام، إلى أن جاء اليوم التالي وصعد منجستو المنبر ليدلي بخطاب لم أسمع ما هو أقبح منه. الخطاب في جملته وتفاريقه كان سبابًا في حكومة السودان وفي رئيسه. وما إن نزل منجستو من المنبر حتى التفت الرئيس نميري إليّ غاضبًا: **"ده الزول الحميتني أنبذه"**، وكلمة "أنبذه" أي أسيء إليه تفصح عما كان في ذلك الخطاب. لم تستفزني كلمات الرئيس نميري بقدر ما آلمني خطاب منجستو؛ فطلبت استخدام حق الرد عليه باسم الرئيس، وهو حق توفره قواعد العمل في المنظمات. لم أذهب في خطابي إلى ما سماه نميري "النبذ"، ولكنني كنت قاسيًا في سرد مسيرة الرئيس الأثيوبي، خاصة خياناته لزملائه، وعنفه في التعامل مع شعبه مشيرًا إلى أنه كان يكلف

الأُسر بدفع ثمن الرصاصات التي يقتل بها أبناءهم. أضفت أيضًا قيامه بإطلاق الرصاص على واحد من معارضيه خلال اجتماع مجلس ثورته، وأمره بقتل رئيسي ذلك المجلس تفري بنتي وأمان عندوم عندما استنفدا، في تقديره، المهمة التي كلفا بها. وطوال الخطاب لم أطلق على منجستو مرة واحدة لقب الرئيس الأثيوبي، بل ظللت أنعته بالكولونيل منجستو.

ما إن جلست وتنفست الصعداء ظانًا أنني قد اقتصصت لرئيسي، بل لنفسي، من الرجل حتى وقع شيئان الأول بعد انتهاء الجلسة التي أدليت فيها بخطاب الرد في جلسة القمة، والثاني عقب عودتي للسودان. فبعد جلسة الرؤساء هرع إليّ وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ليقول: "الرئيس هواري يريدك أن تلحق به". فقلت له: "متى وأين؟" قال: "الآن، فهو في الانتظار بالبهو الرئاسي". الفترة التي قضيتها في الجزائر عاملًا في مكتب الأمم المتحدة، أتاحت لي فرصة نادرة للتعرف على ذلك الزعيم الجزائري العظيم، وكان وقتها وزيرًا للدفاع، كما أتاحت صحبتي للشباب الذي كان يحيط به: بوتفليقة وزير الخارجية، وشريف بلقاسم وزير التربية، ومصطفى بوعرفة مسؤول المعلوماتية، والنفاذ إلى دائرته المحدودة؛ ولهذا لم يكن بدعًا أن يقدم بومدين النصح لوزير خارجية بلد آخر. ذهبت مع بوتفليقة للقاء الرئيس الذي أعرف جيدًا أنه لم يكن صديقًا شخصيًا لمنجستو فبادرني بالقول: "لقد خيبت ظني. خطابك كان بليغًا، ولكنه لم يكن لائقًا. ما الذي حملك على أن تنعت رئيس دولة أثيوبيا بالكولونيل طوال خطابك؟". قلت لنفسي إن كان هذا هو الذي يؤرق بال الرئيس بو مدين فالأمر سهل، ولكنه انطلق يقول: "يا منصور.. الذي أترجاه منك ومن عبد القادر (الاسم الحركي لبوتفليقة إبان الثورة والذي ظل بومدين يطلقه عليه حتى مماته) إنه عندما أخرج أنا عن الأصول أو يخرج نميري عنها أن تتوليا إصلاح الأمور". الرسالة كانت واضحة، ولم أكن بحاجة لأن أقول له كيف كان منجستو هو

البادئ بالخطأ، أو كيف أن نميري في غضبته تلك رفض أن يُلقي خطاب الرد. أما الواقعة الثانية، فكانت عند عودة نميري للخرطوم تاركًا لي متابعة جلسات القمة في ليبرفيل. فعند بلوغ الرئيس قاعة كبار الزوار في مطار الخرطوم انبرى لـه أحـد الوزراء (الدكتور بشير عبادي) لسؤاله عن الرحلة مـضيفًا "إن خطـاب منـصور عن منجستو كان رائعًا". فرد الرئيس بالقول: **"ده مش خطـاب منـصور ده كـان خطاب الرئيس الالقاه وزير الخارجية"**. وعندما روى لي عبادي تلك القصة قلت له: "إن كان هناك شيء واحد تعلمته من صحبة الرؤساء هو أن بعضهم يتـصرف كما يتصرف الأطفال".

هذا هو الدرس الذي تعلمت والذي أعرف أن كثيرًا من دبلوماسيينا يعونه: فإن جنح رؤساؤهم، أو صانعو السياسة في بلادهم، إلى الخروج عن حدود اللياقة في التعامل مع الدول خاصة رؤساءها، فأدنى ما يُتوقع مـنهم هـو عـدم التبـاري معهم؛ لأن هذا يجعل منهم جوقة هتافة بدلًا من أن يكونوا "سفرة كرامًا بـررة". هذه الظلال في المواقف إن لم يفطــن لها الدبلوماسي، يخطـئ في حـق وطنـه، وفي حق نفسه، بل في حق الرؤسـاء الـذين يحـسب أنـه يعينـهم بمـشايعتهم في الحـق والباطل.

الدبلوماسية الأممية: السودان في مجلس الأمن

أكبر انتصار للدبلوماسـية الـسودانية في تلـك الحقبـة في إطـار الدبلوماسـية الأممية كان هو اختيار الـسودان لعـضوية مجلـس الأمـن كأحـد ممـثلي المجموعـة الأفريقية، حيث إن عضوية الدول غير تلك التي تحظى بعضوية دائمـة بموجـب المادة 23 من الميثاق يـضم المجلـس خمـسة أعـضاء دائمـين (الولايـات المتحـدة، وروسيا كوريث للاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والـصين) وتـوزع المقاعد الأخرى من عضوية المجلس على أساس جغـرافي: المجموعـة الأوروبيـة التي تضم أيضًا اسـتراليا ونيوزلنـدا، والمجموعـة الأسـيوية، ومجموعـة أمريكـا

اللاتينية و البحر الكاريبي، والمجموعة الأفريقية. وحين يجيء الترشيح للموقع من دول الإقليم يقضي الميثاق بحصول الدولة المرشحة على ثلثي أعضاء الجمعية العامة. وفي دورتها السادسة والعشرين أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث والعشرين من نوفمبر 1971 اختيار الدول الآتية لعضوية مجلس الأمن كممثلين للدول غير الدائمة بالمجلس: الهند، وبنما، والسودان، ويوغسلافيا، لمدة عامين.

تلك كانت هي المرة الأولى التي أصبح فيها السودان عضوًا في مجلس الأمن، كما هي الأخيرة؛ إذ لم يوفق السودان في عام 2000م لنيل عضوية المجلس رغم تأييد أغلب أعضاء المجموعة الأفريقية لترشيحه. ومن المذهل أن تكون الدولة الأفريقية التي اختيرت لعضوية مجلس الأمن في ذلك العام دولة لا تتجاوز مساحتها ألفي ونصف كيلومتر مربع، ويمثل ذلك الرقم خمس مساحة لوكسمبورج. وعلنا لا نستضعف تلك الدولة الصغيرة التي تتكون من أرخبيل من الجزر في المحيط الهندي لصغر مساحتها، إذ إنها من الدول الأفريقية القليلة التي يسود الوئام أهلها (أفارقة وهنود وصينيون وأوروبيون مقيمون)، كما هي الدولة التي توفر التعليم والخدمات الصحية المجانية لمواطنيها دون استثناء، والترحيل المجاني في وسائل النقل العامة للتلاميذ والطلاب وذوي الحاجات. في تلك الدولة الصغيرة يبلغ متوسط دخل الفرد 16.000 دولار أمريكي في حين لا يتجاوز متوسط دخل الفرد في العملاق الأفريقي الذي يجاورها (جنوب أفريقيا) 11.500 دولار أمريكي. بكل هذا حاز السودان في الاقتراع الأول 96 صوتًا في حين نالت موريشيوس 168، وفي الاقتراع الثاني نالت موريشيوس 102 صوتًا مقابل 62 للسودان، وفي الاقتراع الثالث 110 لموريشيوس مقابل 58 للسودان، وفي الرابعة حصلت موريشيوس على 113 صوتًا في حين انخفض تأييد السودان إلى 55 صوتًا. هزيمة السودان في تلك الانتخابات لم يكن، بلا ريب، بسبب إنكار

دور السودان في السياسة الدولية كبلد أفريقي يؤهل موقعه وتاريخه وإمكاناته، وإنما لمواقف حكومته.

وفي عام 1972 تقدمت المجموعة الأفريقية بطلب إلى مجلس الأمن تدعو فيه إلى عقد اجتماع للمجلس في إحدى العواصم الأفريقية لمناقشة القضايا الأفريقية المدرجة في أجندة المجلس. هذه القضايا تتعلق بالدول الأفريقية التي لم يكتمل استقلالها بعد: سيشل، والمستعمرات البرتغالية (أنجولا، وموزمبيق، وغينيا بيساو)، وناميبيا، وروديسيا الجنوبية (زمبابوي) إلى جانب سياسات الأبارتايد في جنوب أفريقيا. لهذا كان من أول واجبات الدولتين الأفريقيتين في المجلس (الدولة المغادرة لمجلس الأمن (الصومال) والدولة المرشحة للدخول (السودان)) حث المجلس على الاستجابة للطلب الأفريقي، وهذا ما تم في 11 يناير 1972م، (قرار 1625). وبطلب لمجلس الأمن، أقر المجلس دعوة أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، ديالو تيللي وممثلين من قيادات حركات التحرير الأفريقية للمشاركة في جلسات المجلس.

اجتماع مجلس الأمن خارج المقر في نيويورك ظلَّ دومًا أمرًا يتجافاه المجلس على الرغم من إباحة الميثاق لمثل تلك الاجتماعات. فالفقرة الفرعية (3) من المادة 28 من الميثاق حول الإجراءات تنص على ما يلي: "يحق لمجلس الأمن عقد اجتماعاته في أمكنة أخرى خارج مقر المنظمة إذا رأى في ذلك ما يسهل أعماله". وتعود مخاوف المجلس من عقد اجتماعاته خارج المقر إلى أسباب عديدة، منها السياسي، ومنها الإداري. من الأسباب السياسية خشية بعض الدول الدائمة في المجلس من استخدام الاجتماعات خارج المقر للضغط المعنوي عليها، كما من الإدارية تكلفة تلك الاجتماعات، خاصة إن تكررت؛ لأن الدول الكبرى هي التي تتحمل العبء الأكبر من ميزانية المنظمة. من جانب آخر حصلت

الدبلوماسية السودانية على اتفاق مع جميع الأطراف على عقد ذلك الاجتماع في الفترة التي يتولى فيها السودان والصومال رئاسة المجلس، ورئاسة المجلس تكون لمدة شهر واحد لكل عضو حسب الترتيب الهجائي باللغة الانجليزية لأسماء الدول. وهكذا تقرر عقد الاجتماع في اليومين الأخيرين من يناير (نهاية فترة رئاسة الصومال) واليومين الأولين من فبراير (بداية فترة رئاسة السودان). وربما كان انعقاد المجلس خارج المقر هو الثاني يومذاك بعد الاجتماع الذي انعقد عقب قيام المؤسسة في قصر شايو بباريس.

لم نكن في حاجة إلى كسب الدول غير الدائمة في مجلس الأمن لتأييد الطلب الأفريقي، ولكن كان من الضروري الحصول على تأييد الدول الخمس الدائمة في المجلس؛ لأن اعتراض أي واحدة منها كان سيحبط مشروع القرار. أول من اتصلنا به من ممثلي الدول الخمس الدائمين في المجلس هو السفير هوانج هوا (Huang Hua) سفير الصين لثقتنا في تأييده للفكرة، ولم يُخِبْ ظننا (أصبح السفير فيما بعد وزيرًا لخارجية بلاده في الفترة 1976م – 1982م). اتجهنا من بعد إلى ممثلي القطبين المتشاكسين: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وكان لابد من أن يكون الحوار مع كل واحد منها بلغة يفهمها. اتجهت وزميلي الأفريقي إلى السفير السوفييتي جاكوب مالك – بالرغم من أن العلاقات بين السودان والاتحاد السوفييتي لم تكن في أحسن حالاتها يومذاك – وقلنا له إن الغرض من الاجتماع هو إكمال مهمة كان الاتحاد السوفيتي رأس الرمح فيها. تلك كانت إشارة للدور الذي قام به نيكيتا خروشوف في قيادة وفد بلاده إلى الأمم المتحدة في عام 1960م ليتصدر مع الدول الأفريقية المستقلة يومذاك أكبر حملة دولية ضد الاستعمار، وهي الحملة التي انتهت بقرار الجمعية العامة 1514 والمعروف بـ"قرار إنهاء الاستعمار" (decolonization resolution). استجاب الرجل بدون تلكؤ قائلًا: "نحن معكم، وعليكم أن تقنعوا الآخرين".

من بعد توجهت إلى جورج بوش بمفردي، وحرصت على أن يكون الاجتماع في مقر إقامته بفندق ولدروف أستوريا، لا في مقر البعثة؛ حتى لا أضفي على الزيارة طابعًا رسميًّا. خلال لقائنا أبديت للمندوب الأمريكي أن أفريقيا تتوقع من الولايات المتحدة، ليس فقط مساندة القرار بقيام الاجتماع في أفريقيا، بل أيضًا اتخاذ قرارات إيجابية في القضايا المطروحة، لاسيما أن كل هذه القضايا محسومة بقرارات من الجمعية العامة، وبعض منها حُظي بتأييد مجلس الأمن. قلت له أيضًا إنه سيكون من المؤسف أن تتخلف أمريكا عن دعم الدول الأفريقية التي لم تستقل بعد حتى تنال استقلالها مُضيفًا أن أمريكا نفسها هي وليدة نضال ضد الاستعمار القديم. بالطبع لم يذهب بي الغرور إلى الحد الذي أظن فيه أن في مقدوري التأثير على سياسات دولة كبرى، أو حتى على سفيرها. جُل همي كان هو إقناع السفير بالامتناع عن التصويت في الحالات التي لا يحسب فيها أن تصويته مع القرار سيثير ثائرة أي واحدة من مجموعات الضغط (lobbies) في بلاده. ولحسن الحظ وافق المندوب الأمريكي على تأييد طلب المجموعة الأفريقية اجتماع المجلس خارج المقر بعد تشاور مع مَن يعنيهم الأمر في واشنطن. ولحسن الحظ أيضًا دار الحوار في سلاسة خاصة بين المندوبين الأمريكي والسوفيتي إلا في حالة واحدة عندما بدأ المندوب السوفييتي في الخروج مما اتفقت عليه معهما بالتزام الطرفين بعدم الزج بصراع دولتيهما في النقاش. تلك هي اللحظة التي رفعت فيها الجلسة لاسعي لإثنائهما عن مسلك قد يقود إلى إضاعة فرصة تاريخية لأفريقيا لكيما تتحرر من الاستعمار، وفي الصور الفوتوغرافية الملحقة بهذا الكتاب ما يبين كيف أفلحنا في رد الطرفين عن ما كان يمكن أن يضيع علي أفريقيا فرصة نادرة.

في التاسع والعشرين من يناير 1972م افتُتِح الاجتماع برئاسة وزير خارجية الصومال، عمر عرته في العاصمة الأثيوبية بدعوة من حكومتها، وكانت أثيوبيا واحدة من أربع دول وجهت الدعوة للمجلس للاجتماع في أراضيها هي أثيوبيا،

وزامبيا، وغينيا، والسنغال. افتتح ذلك الاجتماع الإمبراطور هيلاسلاسي مرحبًا بالمجلس، كما استمع المجلس إلى رئيس الدورة لمنظمة الوحدة الأفريقية: المختار ولد داداه رئيس موريتانيا. وفي خطابه بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية قال الرئيس الموريتاني إن أفريقيا تترقب بلهفة وبواقعية أن يقوم مجلس الأمن الذي يجتمع للمرة الأولى في أرض أفريقيا بترجمة عملية لقرارات الجمعية العامة حول إنهاء الاستعمار والتمييز العرقي. طالب الرئيس ولد داداه أيضًا بتعطيل عضوية الدول التي رفضت أو ترفض الامتثال لقرارات الأمم المتحدة التي تدين الفصل العرقي، وكانت تلك الإشارة تعني على وجه التحديد دولة الأبارتايد في جنوب أفريقيا.

وفي بداية فبراير تسلمت رئاسة المجلس من وزير خارجية الصومال وبعد مقدمة قصيرة عن أماني السودان وإخوته الأفارقة وأصدقائه الآخرين في أن يخرج المجلس بقرارات إيجابية حول الموضوعات المطروحة أمامه، دعوت للحديث الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ديالو تيللي، ومحمد فؤاد البديوي ممثل لجنة تنسيق حركات التحرير بالمنظمة، ودوس سانتوس ممثلًا عن جبهة تحرير موزمبيق (فيرليمو). محور الحديث في إفادات جميع هؤلاء كان هو قرارات الجمعية العامة حول إنهاء الاستعمار والفصل العرقي في جنوب أفريقيا ومطالبة المجلس بتنفيذها الفوري. هذا هو الموقف الذي تبناه أيضًا، ودعا إليه عند مخاطبتهم المجلس ممثلو الصين والاتحاد السوفيتي والهند ويوغسلافيا والأرجنتين، وبالطبع الدول الأفريقية من خارج المجلس. أما مواقف الدول الغربية الكبرى، فقد تراوحت بين تأييد الأهداف التي رمت إليها قرارات الجمعية وإبداء القلق من "العنف" الذي تستخدمه حركات التحرير، والذي نسميه وتسميه تلك الحركات: النضال من أجل حق تقرير المصير. من ناحية أخرى اعترضت بعض الدول (بريطانيا وفرنسا) على طرح القضايا التي كانت محل تفاوض بين الدولة المستعمرة

وحركات التحرير (قضية روديسيا الجنوبية) حتى لا يؤثر ذلك على سير المفاوضات. وحول الأبارتايد في جنوب أفريقيا كان موقف جميع الدول الأعضاء هو تأكيد إدانتها للميز العنصري وتأييدها لقرار الجمعية العامة في هذا الشأن، إلا إنها امتنعت عن التصويت ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا) على مشروع قرار فرض العقوبات على روديسيا وجنوب أفريقيا بدعوى عدم فاعليتها ومن الغريب أن هذه الدول الثلاث أجازت بعد عام واحد من اجتماع مجلس الأمن في أديس أبابا الاتفاقية الدولية لإنهاء ومعاقبة الأبارتايد، والتي أصبحت سارية المفعول في 18مايو 1976م.

وفي نهاية الاجتماع، أصدر المجلس قرارات تمثل نقلة نوعية في تاريخ مجلس الأمن بناءً على مشروع القرار الذي تقدمت به الدول الأفريقية الثلاثة (غينيا، الصومال، السودان) وأيدته الهند، الأرجنتين، ويوغسلافيا. شملت القرارات: (أ) إدانة جنوب أفريقيا لرفضها قرار الجمعية العامة حول الأبارتايد باعتباره جريمة ضد الإنسانية، (ب) التأكيد على أن احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا احتلال غير مشروع ويمثل تحديًا لقرارات الأمم المتحدة، (ج) مطالبة جنوب أفريقيا بالسحب الفوري لعناصرها المسلحة المتمركزة في ناميبيا، إطلاق سراح جميع المعتقلين لأسباب سياسية في جنوب أفريقيا، (د) دعوة جميع الدول للكف عن إمداد دولة الأبارتايد بالسلاح. وحول روديسيا الجنوبية دعا المجلس إلى السماح لكل حركات التحرير الممثلة لشعب زمبابوي بالمشاركة الفاعلة في المفاوضات الدائرة في لندن. أما بشأن المستعمرات البرتغالية (أنجولا، وموزمبيق، وغينيا بيساو) طالب القرار البرتغال بالاعتراف فورًا بالقرار 1514 حول منح الأقطار والشعوب حق تقرير مصيرها، كما دعاها إلى سحب جميع قواتها العسكرية المستخدمة في قهر شعوب هذه الأقطار، ثم نقل السلطة في الحال إلى مؤسسات وطنية منتخبة انتخابًا حرًّا. جميع هذه القرارات تمت الموافقة عليها بأغلبية تراوحت بين 10 و 14 عضوًا، ولم تُقدم أي واحدة من الدول الكبرى التي لم

تتعاطف مع القرار – لسبب أو آخر – على استخدام حق النقض. هذا هو ما تمنينا وراهنا عليه. على كل، كان أكثر المواقف مأساوية موقف السفير البريطاني السير كولين كراو الذي اعترض على مشروع القرار حول جنوب روديسيا لا لمحتواه وإنما لخشية السفير من أن يؤثر ذلك القرار على مسيرة المفاوضات حول روديسيا الجنوبية (زيمبابوي فيما بعد) التي كانت تدور في لانكستر هاوس في ذلك الوقت. وعندما طلبت منه عرض الأمر على حكومته لأن الموضوع شكلي لا مبدئي، طلب مني تأجيل التصويت حتى المساء، واستجبت لطلبه بعد التشاور مع أعضاء المجلس. وعندما حل المساء دون أن يصل رد من لندن على رسالة السفير وأخذ بعض أعضاء المجلس يستعدون للمغادرة كان لا بد من أن يتم التصويت بامتناع العضو البريطاني. ولكن ما إن ذهبنا للعشاء حتى فوجئ السفير بتوجيهات حكومته: "التصويت مع الاقتراح".

ذلك التاريخ نسيه البعض، وكدت أنساه حتى أكتوبر 2004م عندما اجتمع مجلس الأمن في نيروبي لإصدار قرار بتأييد اتفاقية السلام الشامل. من بين أعضاء المجلس يومذاك كان ممثل دولة أنجولا المستقلة الذي بدأ حديثه بالقول "إن أنجولا التي يسعدها مثل غيرها نجاح السودانيين في إنهاء أطول حرب أهلية في القارة لن تنسى أبدًا الدور الذي قام به السودان في عام 1972م للتمهيد لاستقلالها". لا أنسى أيضًا – ونحن في معرض الحديث عن دور السودان في مجلس الأمن – أن أشير إلى تكليف القمة الأفريقية في عام 1973 لوزراء خارجية سبع دول من القارة لمخاطبة مجلس الأمن لينقلوا إليه رأي القارة الموحد حول الوضع في الشرق الأوسط. ضم ذلك الوفد وزراء الخارجية من الجزائر، وتشاد، وغينيا، وكينيا، ونيجيريا، وتنزانيا، والسودان. وكان للسودان عظيم الشرف بأن يكلف بإعداد الخطاب، وتقديمه للمجلس في 11 يونيو 1973.

وعلى أيٍّ، فالمطلب الوحيد الذي لم يجد طريقه إلى قرارات المجلس – والذي طالب به رئيس المنظمة المختار ولد داده في خطابه الافتتاحي – هو تجريد الدول

التي استمرأت عدم احترام قرارات الجمعية العامة من عضويتها. كان لا بد من الانتظار عامين آخرين لمحاولة إصدار ذلك القرار عندما آلت رئاسة الجمعية العامة للمجموعة الأفريقية. ففي عام 1974م رفعت الجمعية العامة توصية لمجلس الأمن بإنهاء عضوية جنوب أفريقيا تحت المادة 6 من الميثاق. تلك المادة تنص على طرد أي عضو من أعضاء المنظمة يثابر على خرق المبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة لم تحظ بتأييد المجلس إذ عارضها ثلاثة من الأعضاء الدائمين: بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة، ومن ثَمَّ سقط الاقتراح. لهذا لجأت الجمعية العامة برئاسة وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ممثلًا للمجموعة الأفريقية إلى استخدام حيلة قانونية بارعة لمنع وفد جنوب أفريقيا من المشاركة في اجتماعات الجمعية. فعند بداية كل دورة تتخذ الجمعية العامة قرارًا إجرائيًّا باعتماد الوفود التي تمثل الدول الأعضاء. وفي بداية الجلسة التي تقرر فيها الجمعية اعتماد الوفود اقترح الوزير الجزائري من منصة الرئاسة عدم اعتماد وفد جنوب أفريقيا لأنه لا يمثل بلاده. أيد ذلك الاقتراح 91 عضوًا، وامتنع عن التصويت 19 عضوًا؛ مما أدى إلى طرد الوفد. وهكذا بقيت جنوب أفريقيا التي تعود عضويتها في الأمم المتحدة إلى عام 1945م غائبة عن الأمم المتحدة من العام الذي حرمت فيه من العضوية حتى يونيو عام 1994م، أي إلى حين وقوع التحول الديمقراطي التاريخي في ذلك القطر.

لا يكتمل الحديث عن مجلس الأمن دون إشارة إلى هيمنة الدول الكبار الخمس (الولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين) على ذلك المجلس بما يحظون به من عضوية متميزة، فتصويت أيّ واحدة من هذه الدول ضد أي قرار تصدره الأغلبية يُسقط القرار. هيمنة الدول الكبرى الدائمة التي يطلق عليها (P5) أي الدول الكبرى الخمس أمر مفهوم بمنطق نهايات الحرب وانتصار بعض الدول فيها. بيد أن الفترة اللاحقة شهدت تغييرات جذرية في الخريطة السياسية للعالم مثل إنهاء الاستعمار، بروز دول أصبحت ذات حول

وطول في العالم (اليابان والهند والبرازيل)، تكتل الدول المتوسطة والصغرى في منظمات عابرة للدول (دول عدم الانحياز)، تقلص النفوذ العالمي لبعض الدول الكبرى من الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن. هذا الاقتراع رفضه الأعضاء الدائمون كما حال دون تحقيقه عدم اتفاق الدول الطامحة في المواقع المتميزة في مجلس الأمن بمقاعد دائمة مثل اليابان، والهند، والبرازيل. ومن بين الحلول التي اقترحها الأمين العام السابق كوفي أنان تعيين أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن لآماد أطول من العامين، التي يحددها النظام الراهن للأعضاء غير الدائمين، ولكن هذه معركة لم تنتهِ بعد.

الدبلوماسية متعددة الأطراف Multilateral Diplomacy

الدبلوماسية متعددة الأطراف هي تحالف بين أكثر من دولتين -صغيرة كانت أم كبيرة- في المجال الدولي أو الإقليمي لتساند بعضها بعضًا للتعبير عن مصالحها بحسبانه أمرًا لا تقوى عليه الدول فرادى. مثال ذلك تحالف الدول الكبرى في المجال العسكري (حلف الأطلسي) وفي منظمة التجارة الدولية في المجال التجاري، أو تحالف الدول المستضعفة اقتصاديًا في مجموعة السبع وسبعين بالأمم المتحدة. ولئن كانت الدبلوماسية التقليدية (الثنائية) تتم، كما يَنِم عنها اسمها، بين طرفين، فإن الدبلوماسية متعددة الأضلاع تنتظم أكثر من طرفين. مثل هذه الدبلوماسية مورست بين الدول في أوروبا بعد الحروب النابليونية، وتمت عبرها اتفاقيات بعضها سياسي، وبعضها تنظيمي، أفادت منها الدول غير الأوروبية. فمن أولى الاتفاقيات الأوروبية متعددة الأطراف التي كسبت منها أوروبا دون غيرها اتفاقيات وستفاليا (1644 - 1648) التي أقرت الحدود القومية للدول، كما منها الاتفاقيات التي نجمت عن مؤتمر برلين (1884-1885) التي تقاسمت عبرها الدول الاستعمارية أرض أفريقيا مما جعل من تلك الاتفاقية اتفاقية قرصنة دولية. مع ذلك نشير إلى نموذجين آخرين من الاتفاقيات

الأوروبية متعددة الأطراف عمت فائدتها كل دول العالم فيها بعد. فعلى خلاف مؤتمر برلين الذي سميناه مؤتمرًا للقرصنة الدولية تم الاتفاق بين الدول الأوروبية حول إدارة الأنهار والبحيرات المشتركة رغم أن ذلك التعاون اقتصر في البدء على نهر الدانوب منذ عام (1616) ثم انتقل في مفاوضات لاحقة إلى الراين والمياه المشتركة الأخرى. ففي العالم اليوم 263 نهرًا تَعبُر، أو تمثل الحدود بين، أكثر من قطر منها 69 في أوروبا، و59 في أفريقيا، و57 في آسيا، و40 في أمريكا الشمالية، و38 في أمريكا الجنوبية. ولا شك في أن القوانين الإقليمية والدولية الأوروبية لتنظيم استخدام الأنهار في أوروبا قد وفرت أساسًا متينًا للقوانين الدولية المائية، وعلى رأسها الاتفاق الدولي لحماية واستغلال المجاري المائية والبحيرات الدولية (يطلق عليه أيضًا "اتفاق المياه" الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة. يصدق الحكم نفسه على الاتفاق حول البريد الدولي الذي يعود إنشاؤه إلى القرن التاسع عشر في اتفاقية بيرن بين الدول الأوروبية وبعض مستعمراتها، والذي أصبح أساسًا لاتحاد البريد الدولي Universal Postal (Union) الذي أصبح وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة.

على أن مثال الدبلوماسية المتعدد الأطراف، والأقرب لنا هو مجموعة السبع والسبعين بالأمم المتحدة، ونشير إلى تلك المجموعة لسببين: الأول هو فاعليتها منذ إنشائها، والثاني هو دور السودان في إنشائها وتطورها. وقد تم إنشاء هذه المجموعة تم في 15 يونيو 1964 في نهاية مؤتمر التجارة والتنمية (UNCTAD) في جنيف، وكانت عضويته في ذلك الحين لا تتجاوز 77 عضوًا من الدول النامية. هذه المجموعة اتسعت فيها بعد لتشمل 134 عضوًا في عام 2016، ولكن أعضاءها أبقوا على اسمها الأول لما له من رمزية. التوسع في عضوية المجموعة لم يتم فقط لالتحاق دول جديدة بمنظمة الأمم المتحدة، وإنما أيضًا لاقتناع دول نامية لم تلتحق من قبل بالمجموعة بالمنافع الجمة التي يحققها التحاقه بها. وفي عام

1967 عقد في الجزائر أول اجتماع للمجموعة للتداول حول ما سُمِّي ميثاق الجزائر الذي أسس هيكلًا تنظيميًّا للمجموعة، وأرسى القواعد التي ستحكم طريقة عملها، كما أبان الأهداف المبتغاة من إنشائها. تلك الأهداف تضمنت تنشيط وتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء وتعزيز طاقاتها التفاوضية بشأن القضايا الاقتصادية التي تُعالَج في إطار منظمات الأمم المتحدة. وعقب هذا التوسع الجغرافي للمجموعة، انعقد ما يقارب عشرة اجتماعات على مستوى القمة والقطاعات المختلفة، نذكر منها قمة الجنوب في هافانا (10 – 14 أبريل 2000) وفي الدوحة بقطر (16 –19 يونيو 2005) بعد أن سبقتها اجتماعات قطاعية شتى (الطاقة بجاكرتا إندونيسيا (1995)، الزراعة في غيانا (1996)، التجارة والاستثمار في سان خوزي (1996) إلى جانب اجتماع بدبي حول العلوم والتكنولوجيا، وآخر بمراكش حول الاستثمار. وبهذا تمثل دبلوماسية مجموعة السبع والسبعين واحدًا من أنجح نماذج الدبلوماسية متعددة الأطراف في دول الجنوب الكوني. في كل هذه المناشط، كان السودان من أكثر الدول الأفريقية نشاطًا في المجموعة عبر ممثليه ونشير، على وجه الخصوص، إلى السفيرين عز الدين حامد وعبد الله محجوب سيد أحمد.

الدبلوماسية الموازية

أما وقد بلغنا هذا المقام في الحديث عن الدبلوماسية الثنائية والأممية ومتعددة الأطراف، فمن المفيد أن نضيف باختصار موضوعين: الأول هو الدبلوماسية الموازية، والثاني هو نشر الوعي بالدبلوماسية لدى الأجهزة التشريعية الوطنية للدور الذي تؤديه تلك الأجهزة على الصعيد الدبلوماسي، خاصة في مجال التصديق على الاتفاقيات الدولية والثنائية. الدبلوماسية الموازية، أو غير الرسمية، أو ما يطلق عليه أحيانًا دبلوماسية المسار الثاني (Track II Diplomacy) يعود إلي الدبلوماسي الأمريكي جوزيف مونتفيل

(joseph Montville) في الثمانينات من القرن الماضي. ذلك النهج من الدبلوماسية يختلف كثيرًا عن الدبلوماسية التقليدية التي تمارسها الدول عبر أجهزتها المتخصصة في العلاقات الدولية (وزارة الخارجية والسفارات) عندما تلتوي عليها الأمور فتلجأ إلى من يعينها على ذلك (دول، منظمات دولية، جامعات)، أو إلى خبير فني ذي خبرة ليعينها على حل تلك العقد مما يمهد الطريق لطرفي النزاع للبدء في حوار إيجابي جاد.

وفي معرض محاولاته العديدة لتحقيق السلام في ربوعه لجأ السودان، من بين من لجأ اليهم، إلى منظمة اليونسكو، أو بالأحرى قبل توسط مدير عام اليونسكو فيدريكو مايور. وقبل بدء جهوده لأداء تلك المهمة طلب مني مايور أن أكون واحدًا من مستشاريه في عملية صنع السلام في السودان وهي مبادرة لم تلقى اهتمامًا كبيرًا بين الدارسين. مبادرة اليونسكو تلك استمدت أهميتها من إشراك مدير عام اليونسكو لواحد من أشهر الخبراء في حل النزاعات هو البروفسور رودجر فيشر (رحل في أغسطس 2012 بعد 90 عامًا من العمر). وظل الرجل يعمل حتى وفاته كأستاذ متقاعد (emritus) في مدرسة هارفرد للقانون بل انشأ في هارفرد مركزًا للتدريب على التفاوض (Harvard Negotiation Project). وخلال عمره المديد عمل فيشر كأستاذ للتفاوض من أجل فض النزاعات الداخلية (بين العمال والمخدمين، والولايات والحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة)، كما في النزاعات الخارجية (الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية، جنوب أفريقيا).

وفي واحد من اللقاءات بين طرفي النزاع (اجتماع لاهاي) كان النقاش بين الطرفين السودانيين في النزاع -من بدئه إلى نهايته- حادًا بشكل لم يتيح للطرفين مجالًا للتوافق خلال الاجتماعات. ولعلمه بتعقيد المشكل السوداني لم يدهش تعنت الطرفين فيشر، وإنما أثار دهشته أنه كلما خرج الطرفان من قاعة الاجتماعات للغداء في مائدة واحدة أخذ كل واحد منهم يعانق الآخر ويتبادلون،

فرادى وجماعات، النكات. في تلك اللحظة سألني فشر المذهول كيف أفسر هذين الموقفين. قبل أن أجيبه سألته عن تجاربه في الحوارات التي كان يديرها بين المتصارعين في أمريكا اللاتينية فأجاب قائلًا هل تصدق انه في صراع بين دولتين في أمريكا الجنوبية كنت الوسيط بينهما لم يكتف الطرفان بالغلظة في الحوار بل ذهب بعضهم الي العنف خلال التفاوض. مثال ذلك، كما روي فيشر، إخراج واحد من الأطراف لغدارته ووضعها أمامه ليؤكد بذلك للآخر استعداده للذهاب لآخر الشوط مع ذلك الطرف. لست أدري على وجه التحديد إن كان أسلوب المفاوضين السودانيين الذي تحير منه فيشر وهو المفاوض الذي نجح في التوفيق بين أكوادور وبيرو فيما عرف بأطول صراع بين دولتين في أمريكا الجنوبية، أو بين رابين وعرفات في فلسطين، أو بين سيريل راموفوسا وورولف مايير في جنوب أفريقيا للاتفاق علي دستور ما بعد الأبارثايد ليس هو عدم الوفاق بين الطرفين لاستحالة الحل وإنما لطبيعة المفاوضين البدوية، فالبداة يقتلون بعضهم بعضًا في صراعهم على الأرض وفي صراعهم على الإبل وفي صراعهم على المراعي ولكن متى ما رحل عزيز لهم رحيلًا طبيعيًا أبديًا حتى هرعوا للعزاء وبعضهم يبكي وينتحب.

المبادرات الأهلية

هناك أيضًا مبادرات أهلية تدعمها الحكومة – خفية أو علانية- بهدف إرفاد الدبلوماسية الرسمية بمدد شعبي عبر التواصل مع المنظمات أو الجماعات أو الأفراد ذوي النفوذ في البلدان المختارة. الدبلوماسية الموازية أيضًا تشمل منظمات المجتمع المدني في السودان أو في البلد المضيف التي تجمع بين الأكاديميين ورجال ونساء الفن والأدب والموسيقيين دون دعم أو تأييد، بل في بعض الأحيان رفض، من الحكومات لتطوير العلائق في هذه المجالات. تلك المبادرات والتي يمكن أن يطلق عليها اسم مبادرات المسار الثالث ليست بديلًا لدبلوماسية المسار

الأول أي الذي تسلكه الحكومات إلا أن التجربة أثبتت أن ذلك النمط من الدبلوماسية قد يقود إلى إقناع الحكومات باللجوء إليه للوصول إلى أطراف النزاع بالقضية التي يصطرعون حولها وكان ذلك هو الحال في التمهيد.

ففي خلال الفترة التي عملت فيها في المجال الدبلوماسي، حرصت، مثلًا، على تشجيع جمعيات الصداقة مع الشعوب، وهو أمر لا فضل لي فيه؛ إذ كانت تلك الجمعيات متعارفة في السودان منذ الاستقلال. مع ذلك أشير بوجه خاص إلى اثنتين أو ثلاث من هذه الجمعيات أدَّت دورًا مهمًّا في الترجمة العملية لبعض ما توصلت إليه الدبلوماسية السودانية من قرارات مع الدول، أو لتسهيل الأمور لبعثاتنا الدبلوماسية بالخارج. أما في الفترة التي توليت فيها الإشراف على الدبلوماسية السودانية نذكر، في الحالة الأولى، جمعية الصداقة السودانية الأمريكية التي كان يرأسها الراحل فتح الرحمن البشير وكان من أعضائها الفاعلين الراحل خليل عثمان، ونخصها بالذكر للدور الذي قامت به في توثيق عرى الصداقة بين المؤسسات الاستثمارية الخاصة في أمريكا ورصيفاتها في السودان، والاهتمام والعناية بالمستثمرين الوافدين من ذلك القطر، والإسهام في تعريفهم ببلادنا. وما كانت تلك الجمعية لتنجح في مهامها لولا توفير الرجلين لكل إمكانياتهما وطاقاتهما لإنجاحها. من الناحية الأخرى ظل السفراء السابقون لبعض الدول الغربية في السودان مثل أمريكا، بريطانيا، وفرنسا، خاصة مَن عشق منهم بلادنا وصار له أصدقاء فيها، يبادرون بتقديم خدماتهم لتطوير (وفي بعض الأحيان تحسين) العلاقات بين بلادنا وبلادهم. هؤلاء يمثلون رصيدًا بشريًّا ينبغي ألّا يهمل. من أولئك كان السفير الفرنسي بول كارتون الذي مثل بلاده في السودان في بدايات استقلاله، وانتقل من بلادنا كأول سفير لفرنسا في الكويت، وعقب تقاعده ودخوله في مجال الأعمال، ظل كارتون يلازم السفارة السودانية مع صديقه بشير البكري، ليعينه على تسهيل الأمور مع حكومته، ومع دور المال والأعمال في بلاده. ولاشك في أن دبلوماسيي السودان يعرفون الجهود المقدرة

التي قام بها السفير الأمريكي تيموثي كارني والسفير البريطاني آلان قولتي كقناتي اتصال بين السودان وبلديهما في عهد الإنقاذ.

في الوقت نفسه ظل اتحاد المعاشيين وقدامى أساتذة جامعة الخرطوم من البريطانيين يسهمون بدور كبير في تسهيل مهام السفارة السودانية بلندن في التواصل مع دوائر هوايتهول، ومع المؤسسات الأكاديمية. ويبعث على الرضا أن أغلب دبلوماسيينا في العاصمة البريطانية ظلوا حتى اليوم يولون تلك الجماعات اهتمامًا ورعاية. ولعلني أشير إلى كسب واحد ذي بال تحقق عبر واحد من أولئك المعاشيين. ففي خلال عمله بلندن، اتصل بي السفير أمير الصاوي ليبلغني أن ملكية المنفعة لسفارة السودان في لندن قاربت على الانتهاء وعن رغبته في الاتصال بأصحاب المبنى لتمديد العقد، خاصة أن حوارًا كان يدور مع إحدى السفارات العربية لاستئجار ذلك المبنى ذي الموقع المتميز بإيجار يبلغ أضعاف الإيجار الاسمي الذي كان يدفعه السودان. وكما يعلم أغلب مَن زار لندن أن ذلك المبنى يقع في حرم قصر الملكة الأم، قصر سان جيمز. ذلك المبنى آل بالإيجار لحكومة السودان قبيل الاستقلال كمقر لما كان يُسَمَّى وكالة حكومة السودان بلندن وشاءت المقادير أن يكون المسؤول عن ممتلكات التاج إداريًّا بريطانيًّا عتيقًا أدَّى أدورًا مهمة في تاريخ السودان السياسي، بل أشرف على إكمال مراحل الانتقال من الحكم الذاتي إلى الاستقلال هو السير وليام لوس. نتيجة لاتصال السفير بالسير لوس لما له من علاقة سابقة به، ولما للإداري البريطاني من ذكريات بالسودان، طرح جوانب منها فيصل عبد الرحمن علي طه فيما دون عن تاريخ تلك الحقبة والسفير حسن عابدين في بعض ما كتب أبلغ لوس السفير بأنه مهما كان من أمر العروض المغرية لإيجار المبنى من جانب آخرين فإنه لا يملك إلا أن يجدد العقد لسفارة السودان بإيجار اسمي ولفترة تمتد إلى عشرات من السنين.

شيء إلى جانب الدبلوماسية الموازية نشير إلى موضوع آخر ذي قربى بنشاط السفارات ألا وهو العلاقة بين وزارة الخارجية والهيئة التشريعية باعتبار أن تلك

اللجنة ليست فقط أداة للرقابة العامة (public oversight) على عمل الوزارة، وإنما أيضًا هي الموصل الجيد لأنشطتها إلى بقية أعضاء المجلس. في سبيل ذلك دَرجتُ على شيئين: الأول عقد اجتماعات تنويرية مع اللجنة بين الحين والآخر، والثاني اصطحاب بعض أعضائها في وفد الخارجية لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا تقليد درجت عليه بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة. وفيما أذكر، كان رفيقي في السفر في أغلب تلك الرحلات هو الناظر الراحل الطيب هارون الذي تعلم من تلك الرحلات كثيرًا عن الدبلوماسية ومناشط وزارة الخارجية مما أعانه على أداء مهامه في اللجنة، بقدر ما تعلم عنه الدبلوماسيون الكثير عن جوانب من الحياة في بلادنا، وكان الرجل فيها علّامة نسّابة.

الفصل

السادس

6

علاقات السودان مع أوروبا وآسيا

السودان والاتحاد السوفيتي

قادت أحداث يوليو 1971م إلى حملة ضارية ضد السودان من جانب الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية باستثناء رومانيا ويوغسلافيا اللتين ظلت علاقتهما متينة بالسودان. وفيما تبدى لنا لم تكن دوافع تلك الحملة أيديولوجية بقدر ما كانت تعبيرًا عن غضبة ساخطة على العُنف الذي عامل به نظام مايو الحزب الشيوعي السوداني بعد فشل الانقلاب الذي نُسب إليه. تبدى لنا أيضًا أن الدافع الحقيقي للغضب كان هو حكم الإعدام الذي صدر ضد الزعيم العمالي الشفيع أحمد الشيخ، حامل وسام لينين. ذلك الظن يُرجحه أن جميع الضغوط التي مورست على السودان كانت من أجل الإبقاء على حياة الشفيع؛ وذلك نداء لم يستجب له الرئيس نميري؛ إذ كان حانقًا على الانقلاب – لا لاعتبارات أيديولوجية هو الآخر – وإنما لأسباب نفسية طاغية، أوضحناها في الفصل الحادي عشر من الجزء الثاني من شذرات.

كانت لنميري شكوك تقارب اليقين بأن الاتحاد السوفيتي كان على معرفة مسبقة بالانقلاب، إن لم يكن ضالعًا فيه. أكبر دليل له على ذلك تلكؤ الاتحاد

السوفيتي في منح سمة دخول للاتحاد السوفيتي لوزير الدفاع خالد حسن عباس الذي كان يَعُدُّ العدة لزيارة ذلك القطر للتشاور مع سلطاته في أمور تتعلق بالبروتوكولات العسكرية بين البلدين. ورغم كل المساعي التي بذلت كيما تصدر موسكو للوزير ووفده تصريحًا بدخول الأراضي السوفيتية – وهو أمر كان يتم بلا تلكؤ في السابق – لاذت موسكو بالصمت عن لا ونعم. إزاء تلك الحملة ضد النظام السوداني، أنذر نميري في الرابع والعشرين من يوليو المنظمات والجماعات التي كانت تقود حملة الغضب في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا بأنها إن لم تكف عن حملاتها فسيقع المزيد من التدهور في العلاقات بين السودان ودول شرق أوروبا. ولكن نتيجة لاستمرار الحملات سحب السودان سفيره من الاتحاد السوفيتي وبلغاريا (كسفير غير مقيم) وطلب من سفيري الدولتين في البلاد مغادرة السودان. ذلك التوتر في العلاقات دام قرابة العامين، وقاد إلى إنهاء كل مشروعات التعاون الفني بين السودان ودول شرق أوروبا (باستثناء رومانيا ويوغسلافيا) وجميع البروتوكولات العسكرية والأمنية مع الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية.

رغم كل هذه الظروف عَزمتُ على السعي لتطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، ولاسيما أنه كان بينه وبين السودان تعاون وثيق وعلاقات عمل مستمرة في مجالات سياسية مهمة في إطار الأمم المتحدة (أي خارج الإطار الثنائي). ذلك التعاون كان، بوجه خاص، يتعلق بالقضايا العربية والأفريقية وتلك التي تتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي. وقد أفضى التعاون مع عدد من الدول في المجالات التي أشرت إليها خلال عملي كسفير بالأمم المتحدة إلى ألفة، إن لم تكن صداقة، مع عدد من ممثلي هذه الدول الأعضاء. من هؤلاء أخص بالذكر سفراء الولايات المتحدة جورج بوش، والاتحاد السوفيتي، وجاكوب مالك، والعراق طالب شبيب، للدور الذي أداه كل واحد منهم فيما يعنينا من قضايا: جاكوب مالك في تطبيع العلاقات بين السودان والاتحاد السوفيتي، نظيره الأمريكي جورج بوش في أكثر من موضوع ومن هذه المواضيع تيسير عقد أول اجتماع لمجلس الأمن بأفريقيا، وتطوير العلاقات بين بلاده والسودان، أما طالب شبيب، فنحمد له مبادرته برتق الفتق في علاقة السودان بالعراق التي انقطعت بعد انقلاب يوليو 1971 والذي كان للعراق دور فيه .

حول إزالة الجفوة مع الاتحاد السوفيتي كان لا بد لنا من الانتظار حتى ينحسر الغبار في الخرطوم، وتهدأ الخواطر في موسكو، وكان كلاهما نتاجًا لانقلاب يوليو. من بعد لجأتُ وسفير السودان في الأمم المتحدة، رحمة الله عبد الله إلى جاكوب مالك سفير الاتحاد السوفيتي بالمنظمة الدولية، فلم يأتِ لنا برأي قاطع، رغم إلحافنا عليه. وبعد عام من اتصالنا أبلغ جاكوب مالك سفير السودان بالأمم المتحدة أن موعدًا قد تحدد للقاء مشترك بين وزير خارجية السودان ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي في مقر السفارة السوفيتية خلال انعقاد الجمعية العامة. توجهت إلى ذلك الاجتماع يرافقني السفير رحمة الله عبد الله الذي كان يَعُدُّ العدة للرحيل والسفير المرشح، مصطفى مدني أبشر. ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي أندريه جروميكو، رجل عرف في الأوساط الدبلوماسية بالتجهم، فقلما رآه الناس يبتسم؛ لهذا لم يدهشني تجهمه وبرود لقائه حتى عندما تصافحنا.

بسبب تلك الجَهمة قررت أن أذهب توًّا إلى الموضوع عقب افتتاح النقاش بكلمات من جاكوب مالك. ابتدرت الحديث برغبة السودان في تطبيع علاقته مع الاتحاد السوفيتي إدراكًا منا لدوره في تنمية السودان، وفي دعم المواقف العربية والأفريقية في الساحة الدولية. ومرة أخرى جَهَمَني الوزير السوفيتي. الجَهمة قد تكون بعبوس الوجه أو إغلاظ القول، وقد فعل جروميكو كليهما عندما قال: "إن أردتم تحسين العلاقات بيننا فلتفعلوا **ولكنني أقول لك إن في مقدور الاتحاد السوفيتي أن يعيش بدون السودان**". قمَعت نفسي عن الانفعال، لكنني قررت أن أمضي في الطريق الذي اختطت لنفسي لا يَعرجني شيء عنه. قلت للوزير: "السودان أكبر بلاد أفريقيا مساحة ويحاد ثماني دول منها ما يمثل قطب الرحى في استراتيجيات الدولتين العظميين. ولا أتوقع أن بلدًا بهذه الميزات يمكن ألّا تُعنى بأمره دولة عظمى كالاتحاد السوفيتي". لم يهتم الوزير المتجهم (ديمة) بما في حديثي من ظلال، بل رد بالقول: "**فليكن، ولكن ربما تفضلون علينا أصدقاءكم الجدد الإمبرياليين**". أشار علي مصطفى مدني بألّا أرد، ولكن لم يكن أمامي إلا أن أقول شيئًا عن تلك الكلمات التي لم تكن تتسم بأدنى درجة من اللياقة الدبلوماسية، حتى وإن جاءت من وزير خارجية دولة عظمى لوزير خارجية دولة يستصغرها. قلت: "**ما جئنا إلى هنا من أجل إصدار أحكام قيمية على بعضنا البعض. وعلى أيٍّ، فالسودان ليس في حاجة للاستنارة برأي أحد عند اختياره لأصدقائه**". مضيت من بعد إلى القول: "سعادة الوزير... إن أردت أن تعرف مواقفنا في القضايا الدولية فلتسأل إن أردت نائبك (كان جاكوب مالك سفيرًا للاتحاد السوفيتي ونائبًا لوزير الخارجية) عن مواقفنا حول قضايا كوريا، وكمبوديا، وبنما، وهي بلاد أبعد ما تكون جغرافيًا وثقافيًا عن بلادنا". لم أتوقف عند ذلك، بل زدت: "**كلمة إمبريالية يا سعادة الوزير حمالة معانٍ، فمعناها عندك ليس هو المعنى نفسه لدى الصينيين**"، تلك كانت إشارة لوصم الصين الشعبية للاتحاد السوفيتي بالإمبريالية الجديدة. في تلك اللحظة كاد السفير مصطفى مدني أن يقول لي كفى من بعد أن عجز عن إلجامي باللكز بقدميه من تحت المنضدة.

تلك أيضًا هي اللحظة التي تدخل فيها جاكوب مالك ليقول: "أظننا قد اتفقنا على تبادل السفراء، ولكن أرجو، يا سيادة الوزير (وهو يوجه القول لي) **ألّا تقوم حكومتكم بطرد السفير السوفيتي الجديد باعتباره شيوعيًّا مخربًا**". ذلك هو نهج الدبلوماسي الذي يحذق عمله، ولا يكون الحذق في العمل إلا بعد الإيغال فيه لحد المهارة. ومن الواضح أن جاكوب مالك أراد أن يطفئ النيران غير الصديقة التي أشعلها وزيره وأفلح في ذلك.

بعد ذلك اللقاء سُرعان ما ابتعث السودان إلى موسكو نائب وزير الخارجية فخر الدين محمد كسفير للسودان، ورويدًا رويدًا عادت العلاقات إلى طبيعتها مع الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا بالرغم من عقابيل الجفوة، ومن معاني العقبول بقايا العلة. تلك العلة تمثلت في عدم ترحيب "الزملاء" الشيوعيين بعودة العلاقات بين السوفيت ونظام نميري. ويخيل لنا أنهم أوحوا لرفاقهم الروس في الخرطوم بعدم التعجل في عودة العلاقات السودانية السوفيتية إلى ما كانت عليه. ففي ذات يوم أبلغني وزير الدفاع، عبد الماجد حامد خليل أن جهاز الأمن السوداني رصد موظفًا في السفارة السوفيتية بالخرطوم يقوم بنشاط يهدد الأمن القومي؛ ولهذا طالب الجهاز بطرده في خلال ثمانٍ وأربعين ساعة، وإعلان ذلك في الصحف. وحسنًا فعل عبد الماجد؛ إذ اتصل بي قبل أن يصدر أي توجيه بشأن الموضوع. لا عجب فقد كان عبد الماجد من ذوي الحجى في عهد مايو. قلت له إنني أُبلغت بالقرار، وكان لي فيه رأيان: الأول هو أن إجراءً مثل هذا قد يحبط قرارنا الدبلوماسي بعودة العلاقات بين السودان والاتحاد السوفيتي على أعلى مستويات صنع القرار، الثاني إن كان لابد من طرد الدبلوماسي فيجب ألّا يصحب الطرد تشهير وتعسير: التشهير بنشر الخبر، والتعسير بإعطاء الدبلوماسي 48 ساعة لمغادرة البلاد. ذلك قرار اتخذناه في وزارة الخارجية وفق اعتبارات مهنية لا أيديولوجية أو سياسية. أدهشني عبد الماجد عندما أبلغني أن الدبلوماسي الروسي قال له أن "منصور خالد" كان وراء القرار ولم يتوانَ عبد الماجد في دحض

تلك الكذبة لأنه كان مُلمًا بموقف الخارجية ووزيرها حتى، ولا شك في أن مصدر تلك الأكاذيب هو نقابة المحامين عن مصالح السوفيت بالسودان.

رغم هذا العقبول مضت الأمور كما خططنا لها. ففي 21 مايو 1973م تم تفعيل البروتوكولات الثقافية والاقتصادية مع تشيكوسلوفاكيا، وكان من نتائجها إنشاء مصنع نسيج واد مدني، وإنشاء محطة إذاعية في سنار. وفي 17 يونيو من العام نفسه أعيد العمل بالبروتوكول الصحي مع ألمانيا الشرقية؛ وفي الفترة نفسها أمدت المجر سكك حديد السودان بالقاطرات كما أصبحت أول قطر في شرق أوروبا يبدي الرغبة في تعاون ثلاثي في الزراعة والإنتاج الحيواني عبر تعاون مشترك بينها وبين الكويت والسودان. وفي ديسمبر 1973م قرر الاتحاد السوفيتي إحياء البروتوكولات الاقتصادية والعسكرية مع السودان، التي تضمنت إعادة النظر في المشاريع التي شملها القرض السوفيتي في عام 1969م ومنها: مستشفى سوبا، ومركز الأبحاث البيطرية؛ وبحلول عام 1977م ذاب الجليد تمامًا عندما شارك الحزب الشيوعي السوفيتي للمرة الأولى في المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي. في الوقت نفسه بقي التعاون بين السودان ودول شرق أوروبا التي لم يقطع السودان علاقاته معها، ولم تقدم هي على قطع علاقاتها مع السودان احتجاجًا على موقفه من أحداث يوليو 1971، بل ضاعفت من تعاونها مع بلادنا. فقد قامت يوغسلافيا بتشييد مكاتب ومساكن وزراء حكومة الجنوب بقرض ميسر، كما قامت، لأول مرة بعد نظام عبود، بمد الخطوط البحرية السودانية بباخرتين (أم درمان ونيالا)، كما تكلفت حكومة رومانيا بقرض سهل لبناء مقر جديد لمجلس الشعب بأم درمان، وهو نفس المبنى القائم الآن.

ولئن كانت الألفة بيني وبين ممثل الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة قد نمت لأسباب تتعلق بالعمل، فإن العلاقة مع طالب شبيب، رحمه الله، قد توشجت بميل نفسي أغضن عناقيدها تماثل في الرؤى. لهذا ما إن توليت أمر الخارجية حتى اتصل بي شبيب للتعاون على عودة العلاقات بين البلدين، والتي قُطِعت، كما أوردنا، غداة انقلاب يوليو 1971م. كان ردي عليه أنني لست أقل منه حرصًا

على ذلك، ودون حاجة إلى وسيط أو تبادل للرسائل بين العاصمتين سعيت حثيثًا للحصول على موافقة من القيادة السياسية على مبادرة شبيب، وما إن تم ذلك نقلت الخبر إليه في نيويورك. شبيب كان هو المبادر بصوغ البيان المشترك بين البلدين والذي وافقته عليه، وقد تأسس ذلك البيان على أن في "**إعادة العلاقات بين العراق والسودان البلدين لمجراها الطبيعي تحقيقًا للمصلحة المشتركة للبلدين وتنقية للجو العربي**". وخلال بضعة أشهر من المبادرة تمت إعادة العلاقات بين الدولتين، وسمت العراق في ديسمبر 1972م ناظم جواد سفيرًا لها بالسودان، وقام بتقديم أوراق اعتماده بالخرطوم في يناير 1973م.

السودان والصين

علاقات السودان مع الصين الشعبية أخذت في النمو منذ عهد عبود وبدأت تكتسب أبعادًا سياسية في بدايات عهد مايو لاسيما بعد أن بدأت الصين الشعبية تحتل بقوة وجدارة موقعها الشرعي في الأمم المتحدة. وقد توافق الحدث الكبير الذي هز الوطن العربي هزًّا (حرب أكتوبر 1973م) مع عضوية السودان في مجلس الأمن وكان من تداعيات ذلك تكليف المجموعة العربية خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عددًا من وزراء الخارجية بالاتصال ببعض الدول، خاصة الدول الأعضاء في مجلس الأمن. لهذا كُلفت من جانب المجموعة بزيارة اثنتين من الدول الدائمة في المجلس هما فرنسا والصين لإطلاعهما على تطورات الموقف العربي. في الحالتين كانت هناك – إلى جانب المهمة التي أوفدت من أجلها – بعض القضايا الثنائية التي كنت آمل في مناقشتها مع مسؤولي الدولتين. في تلك الرحلة رافقني الدبلوماسي فاروق عبد الرحمن، وكان خير عون، كما كانت زيارة الصين هي أول زيارة يقوم بها مسؤول عربي لتلك البلاد بعد حرب أكتوبر.

تبين لي منذ البداية أن الصين أولت اهتمامًا كبيرًا لتلك الزيارة إذ تم اللقاء مع الرجل الذي كان يومذاك يمسك بمفاتيح الحزب والحكومة: رئيس الوزراء

شوين لاي. وحول الموضوع الذي كلفت به من جانب المجموعة العربية لم أكن بحاجة لمناشدة الصين تأييد الموقف العربي إذ ليس من الحكمة الطرق على باب مفتوح. مع ذلك كان هناك موضوع لا بد من التطرق إليه ألا وهو امتناع الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل. في إفادته حول الأسباب التي دعت لامتناع الصين عن التصويت الإيجابي على مشروع القرار قال رئيس الوزراء الصيني إن بلاده كانت غاضبة على الطريقة التي سعى بها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لتمرير ذلك القرار دون مشاورة كاملة مع الخمسة الكبار. بعبارة أخرى، أراد شوين لاي أن يقول إن كان بعض أعضاء مجلس الأمن يرضون لأنفسهم الدون فإن الصين لن تقبل أن يستخف بها أحد (to be taken for granted). أضاف شوين لاي أن الصين، من ناحية المبدأ، تؤيد أي قرار يجمع عليه العرب فيما يتعلق بالحرب والسلام.

انتقلنا من بعد إلى الحديث عن العلاقات الثنائية فبادر رئيس الوزراء الصيني بالحديث عن أمرين: الأول هو شكر السودان على سعيه مع بعض الدول الأفريقية التي ظلت تحافظ على علاقاتها مع الصين الوطنية لإقناعها بالاعتراف بالصين الشعبية والثاني الاعتذار عن التأخير الذي طرأ على إنشاء قاعة الصداقة، المبنى الذي قررت الصين منذ عام 1970م إهداءه للسودان. وعلنا نضيف هنا أن قاعة الصداقة تلك كانت هي المشروع الثاني الذي قدمته الصين كهدية لدولة أفريقية، فالمشروع الأول هو المبنى الذي تبرعت به للرئيس أحمد سيكوتوري (غينيا) ليكون دارًا للأوبرا الأفريقية التي أوكل رئيس غينيا مهمة إدارتها للمغني الأمريكي ذي الأصول الأفريقية (هاري بيلافونتي). في الأمر الأول كان شوين لاي يشير إلى نجاح نميري خلال زيارته إلى الجابون لمشاركتها في أغسطس 1973م الاحتفال بالذكرى الثالثة عشرة للاستقلال في إقناع تلك الدولة بالاعتراف بالصين الشعبية، وكان علم الصين الوطنية حتى تلك اللحظة يرفرف في سموات ليبرفيل. اتفق الرئيسان السوداني والجابوني خلال اجتماعاتهما على أن يتم أول لقاء بين الصين الشعبية والجابون في باريس وفي دار سفير السودان، وهذا

ما حدث. أما حول التعاون الفني، فقد أعلن رئيس الوزراء الصيني عن استعداد الصين إلى الإسهام - إلى جانب إكمال قاعة الصداقة - بقرض ثانٍ للتنمية إضافة للقرض الأول الذي ذهب لتشييد طريق مدني - القضارف، كوبري حنتوب، ومصنع الغزل والنسيج بالحصاحيصا. وقد عرضت الصين، ووافق السودان على توجيه ذلك القرض الجديد إلى مشروع صيد الأسماك ببحيرة النوبة، وزراعة الأرز في أويل، والتنقيب عن معدن الكروم في النيل الأزرق. العلاقة بين البلدين تطورت إلى حميمية جعلت وزيرا خارجية الصين (هوانق هوا وشين شانق) يحرصان على زيارة مقر بعثة السودان بالأمم المتحدة كما يبين ملحق الصور الفوتوغرافية، وإن كانت التقاليد تبيح لمبعوثي الدول اللقاء في مقارهم الرسمية إلا إن التقليد الساري فيما يتعلق بوزراء الخارجية عند زيارتهم الدورية للمنظمة هو أن يكون لقاء سفراء الدول معهم إما في مقر سفارة الصين أو في ردهات الأمم المتحدة.

الأمر الذي أثار دهشتي، وكاد أن يُذهب عقل مرافقي كان موقف رئيس الوزراء الصيني عندما أخذنا في تنويره حول أمرين: الأول هو العلاقات بين السودان والاتحاد السوفيتي وما سادها من توتر قرابة عامين وكيف أفلحنا في النهاية في إعادة المياه إلى مجاريها؛ والثاني حول ليبيا وكيف آلت العلاقات بينها وبين السودان من وئام إلى شدة بعد اتفاقية أديس أبابا التي لم تكن محل رضا عند القذافي. شوين لاي رجل عُرف بالحرص على عدم التسرع في إصدار الأحكام فمما يُروى عنه قوله لكيسنجر عندما سأله ذات مرة عن رأيه في الثورة الفرنسية: "**إن الوقت لم يحُن بعد لإصدار حكم عليها**". قال شوين لاي ذلك رغم أنه أكثر القادة الصينين دراية بفرنسا إذ ارتحل إليها في شبابه لدراسة اللغة، وحسب مذكراته، فعل ذلك للإلمام بكيف تعالج أوروبا الصراعات الاجتماعية. رجل بهذه الخبرة والمعارف لا يمكن ألّا يكون له رأي في ثورة وقعت قبل قرنين من الزمان. رغم ذلك كان تعليقه على موقف الاتحاد السوفيتي من السودان غَضِبًا وسَرِعًا: "**نحن نعرف الاتحاد السوفيتي جيدًا، إنه ابن كلب**". تمنيت لو أن المترجم قد وجد

تعبيرًا غير هـذا ولكن المترجمين لأحاديث الكبار في الصين لا يجسرون على تعديل حرف، ناهيك عن كلمة مما يتلقون من رؤسائهم. كتمت الضحك - وما كـان لي غير أن أفعل في حضرة ذلك الرجل العظيم - ولكن مشكلتي كانت مـع مرافقـي فاروق عبد الرحمن الذي لم يغالب نفسه عن الضحك بدرجـة أنـسته كـل قواعـد الدبلوماسية. شوين لاي لم يكن أقل قسوة في حديثه عن معمر القذافي بالرغم من أنه ليست هناك سابقة عداء بين الدولتين، ولعل غضبة الصين على القذافي لم تكن لمشكل في العلاقات الثنائية إذ لم تكن حتى ذلك التاريخ أيّ علاقات بـين الـصين الشعبية وليبيا، وكما سلف الذكر أبقى حاكم ليبيا "الثوري" حتى لحظة لقائنا مـع شوين لاي على العلاقات الدبلوماسية التي ورثها من النظام الملكـي ومـن ذلـك علاقات ليبيا مع الصين الوطنية والولايات المتحدة. الذي أثار شـوين لاي، كـما اتضح من حديثه، هو رسالة وصلته مـن العقيـد يبـدي فيهـا الرغبـة بـالاعتراف بالصين الشعبية، وتكثيف التعاون الاقتصادي والعسكري معهـا لقـاء اسـتجابة الصين لطلب غريب: **إمداد ليبيا بقنابل ذرية**. قال شوين لاي: **"لا أدري إن كـان هذا الرجل يعرف ما هي القنبلة الذرية؟"**.

ليت هنري كيسنجر قد خرج بكتابه "عن الصين" (On China) قبـل ذلـك اللقاء، فلو حدث هذا لما انتـابتني الدهـشة عنـد لقـائي شـوين لاي بعـد قـراءتي لتحليله المبدع لشخـصية شـوين لاي. كتـاب كيـسنجر يختلـف كثـيرًا عـما كتبـه السياسي المؤرخ من قبل مثل "الدبلوماسية" و"النظام العـالمي" لأنـه تنـاول فيـه الدبلوماسية الصينية الراهنة في ضوء المواريث الصينية القديمة. يقول كيسنجر إنه في دراسته لتاريخ الدول لم يجد في الدول المعاصرة زعيمًا واحـدًا يتوسـل لتحقيـق مشروع حداثي بالرجوع آلاف السنوات إلى الوراء. هذا، كما قـال كيـسنجر، هـو النهج الذي سلكه ماوتسي تونغ، شوين لاي، دينق شاو بينـق. وإن كانـت هنـاك فروق بين الزعيمين، فإنما هي في منهج الأداء. فحول الحرب ما زال جميـع ساسـة الصين يلتزمون بنظرية سانصو فيلسوف الحرب الصيني الذي أخذ عنه المحاربون القدامى أن الانتصار الحقيقي في الحرب لا يكون بالفوز في كل المعـارك، وإنـما في

هزيمة العدو دون حرب. أما الخلاف في المنهج بين الزعماء الصينيين، فلخصه كيسنجر في مقاربة – أو إن شئت مقارنة– بين أسلوبي ماو تسي تونغ وشوين لاي فيما يلي: ماو يهيمن على كل اجتماع، شوين لاي يغمر الاجتماع. عاطفة ماو تحمله على السعي لقهر معارضيه، وعقل شوين لاي يدفعه للعمل على إحباط محاولاتهم. ماو تهكمي، وشوين لاي نافذ الذكاء. ماو يرى في نفسه فيلسوفًا، وشوين لاي يرى نفسه إداريًا ومفاوضًا. وماو يحرص على تسريع مسيرة التاريخ، وشوين لاي يكتفي باستغلال التيارات التاريخية.

(Mao dominated any gathering; Zhou suffused it; Mao`s passion strove to overwhelm opposition; Zhou`s intellect would seek to persuade or outmaneuver it. Mao is sardonic; Zhou is penetrating. Mao thought of himself as a philosopher; Zhou saw his role as an administrator or a negotiator. Mao sought to accelerate history; Zhou satisfied himself with exploiting its currents).

السودان ودول أوروبا الغربية

علاقات السودان بأوروبا الغربية كانت ذات شقين: شق ثنائي أي العلاقة المباشرة بين دولتين، والشق الآخر إقليمي مؤسسي أي عبر السوق الأوروبية المشتركة وهي المؤسسة التي خلفتها من بعد: الاتحاد الأوروبي. في حالة العلاقات الثنائية، كانت دولتان غربيتان: بريطانيا وألمانيا هما الشريك الأكبر للسودان في التنمية ولهذا لم أبدأ عند تولي وزارة الخارجية جهدي مع أوروبا من فراغ. مع ذلك كان علينا أن نزيل بعض الآثار السلبية التي ألحقها نظام مايو الأولى في العلاقات بين السودان وهاتين الدولتين. مثال ذلك توتر العلاقات بين ألمانيا الغربية والسودان إثر اعتراف السودان بألمانيا الشرقية، وتأميم نظام مايو الأولى للشركات البريطانية في السودان.

(أ) بريطانيا

بشأن بريطانيا، قام الرئيس نميري في مارس 1973 بثاني زيارة يقوم بها إلى بريطانيا رئيس **للدولة السودانية** بعد زيارة عبود. وفيما بين الزيارتين، زار بريطانيا أيضًا اثنان من رؤساء وزراء السودان (أي رئاسة الحكومة): إسماعيل الأزهري في فترة الحكم الذاتي، وعبد الله خليل في أوائل عهد الاستقلال. زيارة عبود لبريطانيا سبقها نزاع بين وزير الخارجية أحمد خير وبلاط سان جيمز. فالدعوة الأولى التي وجهت لعبود جاءت من رئيس الوزراء هارولد ماكميلان إلا إن وزير الخارجية بشيء من الجعلية (رغم شايقيته) أصر على أن تكون الدعوة من الملكة، وليس من رئيس الوزراء؛ لأن عبود هو رأس الدولة. ونتيجة لإلحاف خير وجهت الدعوة لعبود من صاحبة الجلالة وكانت الملكة في استقباله في محطة بادنجتون للسكك الحديدية بعد أن أقله القطار من مطار لندن حيث كان في انتظاره عند وصوله دوق أدنبرة، زوج الملكة. ومن سوء حظ عبود أن رد الملكة على تلك الزيارة حسب الأعراف الدبلوماسية وقع بعد سقوط نظام عبود وكان مستقبِلها في الخرطوم هو الدكتور التجاني الماحي، وكان واحدًا من ثلاثة أطباء في مجلس الرئاسة الخماسي: التجاني الماحي، وعبد الحليم محمد ومبارك شداد. وعندما قُدمت الملكة لأعضاء مجلس الوزراء كان من بينهم وزير لا يتحدث الانجليزية هو الشيخ الأمين وزير الصحة فهرع الدكتور تجاني ليقول لجلالة الملكة إن الرجل فلاح لا يتحدث الإنجليزية، فما كان من زوج الملكة، وهو صاحب طرائف، إلا أن قال: "لا يدهشني اختياركم لفلاح كوزير للصحة إن كان ثلاثة من أعضاء مجلس السيادة من أطبائكم المرموقين".

على أيٍّ، خلال زيارته لبريطانيا، تمحور أغلب نقاش الرئيس نميري مع رئيس الوزراء إدوارد هيث، وحواري مع وزير الخارجية السير إليك دوجلاس هيوم حول أمرين: تنفيذ اتفاقية أديس أبابا للسلام في السودان، وضرورة تعويض الشركات البريطانية المؤممة لإدراكنا أن العجز عن الوصول إلى حل لتلك القضية قد يعيق انسياب الأموال البريطانية للسودان. وبعد إبانتنا للطرف البريطاني حرج

الوضع المالي للسودان مع اعترافنا بأحقية تلك الشركات للتعويض؛ وافقت الحكومة البريطانية على تقديم قرض ميسر للسودان لتمكينه من سداد تلك التعويضات. إلى جانب ذلك القرض تعهدت بريطانيا بتوفير 150 بعثة للتعليم العالي، وضمان من بنك لويد لتوفير 20 ٪ من تكلفة مصنع شمال غرب سنار للسكر، ومسح طريق القضارف-كسلا، وتجديد بوابات خزان سنار، ومد مشروعات الري في شمال السودان بطلمبات ري. تلك الزيارة توجت بحفل غداء أقامته الملكة في قصر بكنجهام، وتلك مناسبة يجب ألّا يمر الحديث عن تلك الزيارة دون الإشارة إليها؛ لأنها شهدت واحدة من مفاجآت نميري. طلب نميري من مضيفيه أن يُسمح له بدعوة ناظر مدرسته المستر براون لحفل الغداء الملكي، ولربما رأى المضيفون أن في وفاء الطالب لمعلمه ما يحمل بروتوكول القصر على الاستجابة لطلب الرئيس السوداني؛ فتم توجيه الدعوة لبراون. من جانب آخر، وتعبيرًا عن تحسن العلاقة بين البلدين، قام عضوا البرلمان رتشارد لوس، وجيمز جونسون بزيارة السودان، وكان لزيارة لوس للسودان وقع خاص في نفسه. فعند زيارته لي في مكتبي أبدى لي رغبته عند زيارته لجوبا في أن يزور المنزل الذي كان يسكن فيه والده، فسألته أيَّ منزل يعني؟ قال: "منزل نائب مدير الاستوائية، حيث كان والدي يشغل ذلك المنصب". الوالد هو السير ويليام لوس الذي أضحى في الأيام الأخيرة للحكم الثنائي مستشارًا للحاكم العام. ولحسن الحظ كان المنزل آنذاك قائمًا لم تمتد إليه يد المعماريين المجددين، إن كان في تخريب القديم تعمير. وتعبيرًا عن المزيد من التطور في العلاقات بين البلدين؛ زارت السودان في فبراير 1973 ابنة الملكة الأميرة آن.

(ب) ألمانيا الاتحادية

أما ألمانيا الاتحادية، فقد تجاوزت جراحها الناجمة عن اعتراف السودان بألمانيا الشرقية في مايو الأولى واستجابت لعودة علاقات السودان معها رغم أنف نظرية هولستاين. تلك النظرية كانت تقضي بقطع العلاقة تلقائيًا مع أي قطر في حالة

اعتراف ذلك القطر بألمانيا الشرقية. ولعل عمق العلاقات بين ألمانيا والسودان قد حمل حكومة ألمانيا على استمرار علاقتها على مستوى دبلوماسي أدنى مع السودان للحفاظ على التعاون الوثيق الذي كان قائمًا في مجالات الري والتدريب المهني لهذا لم نكن في حاجة للبدء من الصفر مع تلك الدولة. ففي أبريل 1974 قمت بأول زيارة لبون بعد عودة العلاقات بين البلدين. في تلك الزيارة أتيح لي مقابلة المستشار الألماني ويلي برانت ووزير خارجيته والتر شيل وكان من أهم الاتفاقيات التي توصلنا إليها في تلك الزيارة اتفاقًا وقعته شركة بروساق الألمانية مع المؤسسة السعودية -- السودانية المشتركة لاستغلال التركيزات المعدنية في قاع البحر الأحمر. وفي العام نفسه حل ضيفًا على السودان وزير التعاون الألماني أيقون بار لمتابعة تنفيذ الاتفاقية الإطارية التي وقعت بين البلدين بشأن المشروعات التنموية ومشروعات العون الفني. وخلال زيارته للسودان حرص أيقون بار على زيارة جنوب السودان، وكان من نتائج تلك الزيارة، إلى جانب المشاركة في مشروعات العون الإنساني (إعادة توطين العائدين في للجنوب)، الاتفاق على إقامة مصنع للأسمنت في شرق الاستوائية. ولكن ثمة حدث طارئ وقع أثناء زيارته لجوبا جعل بار يركز اهتمامه على أمر آخر. فخلال الاجتماع انقطع التيار الكهربائي في المكتب الذي كان أيقون بار يجتمع فيه مع مفاوضيه فتساءل عن مصادر الطاقة الكهربائية في الجنوب. وعندما جاء الرد بأن المصدر هو المولدات قال: "**كيف تفعلون هذا وفي بلادكم مساقط عديدة للمياه**". لهذا ما إن عاد بار إلى الخرطوم حتى كان من بين المشروعات التي أدرجها في المشاريع الإنمائية للسودان مشروع لدراسة إنتاج الكهرباء من مساقط ريبونز.

(ج) فرنسا وإيطاليا

شملت زياراتنا لغرب أوروبا زيارة لفرنسا وأخرى لإيطاليا. وباستثناء البعثات الدراسية، والكشوفات الأثرية، كان العون التنموي الفرنسي للسودان محدودًا. وعلى أيٍّ، يحمد للسفير بشير البكري نجاحه في توسيع دائرة البعثات

الدراسية والتدريبية في فرنسا. لهذا فوجئت عندما أبلغني السفير بأن موعدًا قد حدد لي لمقابلة وزير الزراعة، وكان يومها هو جاك شيراك. لم أكن أدري ما سيقول لي الوزير كما لم يكن من بين الملفات التي حملتها من السودان ما يتعلق بالزراعة. وعند لقائي بالوزير الفرنسي أبلغني أن فرنسا عازمة على أن تكون أكبر منتج لحبوب الصويا ويمكن للسودان المشاركة في هذه التجربة. ذهب شيراك للقول بأن السودان يملك الأراضي الواسعة والماء الوفير كما يملك أيضًا العلاقات الجيدة مع الدول التي تملك الدولارات البترولية ولهذا فإن هذا المجال في الاستثمار قد يكون من أنجح مجالات الاستثمار الثلاثي. قلت له هذه فكرة جيدة، ولكنها لا بد أن تخضع لتقييم الاقتصاديين والزراعيين في السودان، وبالفعل ما إن عدت للسودان حتى أبلغت الرئيس؛ فوجه وزير الزراعة الراحل وديع حبشي بزيارة باريس. ولكن لما ينصرم العام حتى ترك وديع وزارة الزراعة لمجلس البحوث وتركتُ وزارة الخارجية ولسوء الحظ اندثر المشروع الذي كان من المبتغى أن يكون تاج مشروعات التعاون العربي – السوداني – الفرنسي. لذلك بقيت المشروعات السودانية - الفرنسية، بل تطورت، مشروعات التعليم ومشروعات الري، والأخيرة كانت تباشرها شركتا سوقريا، ومنها مشروع قناة جونقلي الذي بدأت في إنشائه شركة **CCI** الفرنسية، ولكن غالت الحرب الأهلية ليس فقط المشروع، بل الحفارة الألمانية التي كانت تتولى الحفريات إذ دمرها القصف الجوي على المنطقة. الزيارتان الوحيدتان اللتان قمت بهما من بعد لفرنسا، كانتا ذات طابع مأساوي، الأولى هي انتقالي إلى باريس لحضور مراسم دفن جورج بومبيدو باسم الحكومة السودانية، والثانية كانت بصحبه الرئيس نميري في أول زيارة رسمية قام بها لفرنسا رئيس سوداني، وهي الزيارة التي انتهت بمغادرة نميري ووفده لباريس قبل الموعد المحدد لانتهاء الزيارة بسبب ما عرف يومذاك بـ"غزو المرتزقة " ولعل الجائزة الوحيدة التي عدت بها ظافرًا من فرنسا هي منحي من جانب الرئيس جيسكار ديستان وسام الليجون دونير.

أما الزيارة لإيطاليا، فقد كان وراءها عاملان: الأول هو وجود جالية إيطالية كبيرة في السودان، ولعلها كانت أكبر الجاليات الأوروبية في بلادنا آنذاك، والثاني هو إسهام ذلك القطر في عدد من المشروعات الإنشائية بالبلاد، مثل إعادة تخطيط العاصمة، وكان آخر تخطيط للمدينة قد تم في عهد عبود، وقامت به شركة معمارية يونانية (دوكسيادس). ارتكازًا على تلك العلاقات القديمة والمتينة، تعهدت إيطاليا بدعم مشروع إعادة تخطيط العاصمة، والإسهام الفني في تنفيذ مشروع مطار الخرطوم الجديد الذي تعهد صندوق "أبو ظبي" بتمويله، إلى جانب التمويل الكامل لامتدادات الخط الحديدي في غرب السودان الذي عهد بتنفيذه لشركة ريكي، وهي الشركة نفسها التي شيدت من قبل مشروع جسر شمبات، ومن بعد جسر القوات المسلحة. وراء كل هذه الإنجازات من الجانب الإيطالي كان وزيران للخارجية: الدو مورو وجوليو أندريوتي، ما ورد اسم أولهما حتى كدت أدمع؛ إذ كان رجلًا وادعًا ترتاح إليه النفس، وبسيطًا في لقائه ومجلسه. وصادقًا فيما يعد به. رجل بكل هذه الصفات لم تجد جماعة اللواء الأحمر الإرهابية خصمًا غيره لتختطف وتسجن لمدة 54 يومًا ثم تُميت من بعد. لقد تولى مورو رئاسة الحكومة الإيطالية خمس مرات؛ مما يدل على الثقة التي كانت توليها إياه القواعد الاجتماعية في حزبه، ولا شك في أن شعبيته كانت محل غيظ عند منافسيه أو خصومه في أجهزة الأمن. وكان لمورو في فترة محبسه إحساس بالتآمر ضده من بعض أصحابه في الحزب مع الجماعة الإرهابية ولهذا أوصى قبل مقتله بأن لا يشارك أحد ممن ساهم "أولئك الخونة" في جنازته.

(د) دول لم تكن في الخارطة الدبلوماسية

دول الشمال (Nordic countries)

تحرُّكنا في الغرب الأوروبي شمل أيضًا دولًا أخرى لم تكن أغلبها من قبل في الخارطة السياسية والتنموية لوزارة الخارجية، وهي دول الشمال: الدنمارك، والنرويج، والسويد، وفنلندا إلى جانب النمسا في الوسط، ودولة الفاتيكان في

قلب أوروبا. زيارتي لدول الشمال كانت في أبريل 1974 وبدأت بالسويد حيث التقيت برئيس الوزراء أولاف بالم. الذي افترعت الحديث معه بشكري لأمير البلاد جوستاف وحكومة السويد على تبنيهم مشروع إنقاذ النوبة الذي وردت الإشارة إليه في الفصل التاسع من الجزء الأول. وكما توقعت كان بالم أكثر اهتمامًا باتفاقية السلام (1972) ولهذا ذهب على التو إلى السؤال عما أحرزنا في تطبيق الاتفاقية. فأبلغته أن الأمور تسير سيرًا حسنًا، ولكننا ما زلنا في حاجة إلى المزيد من الدعم لإعادة الحياة لذلك الجزء من الوطن الذي لم يتح له منذ الاستقلال استقرار يمكنه من التنمية. أضفت إلى ذلك مشكلة أخرى هي مشكلة العطش في غرب السودان التي أولاها الرئيس نميري اهتمامًا فائقًا وكان شعاره يومذاك: "سأنهي العطش في الغرب أو أفنى دون ذلك". قلت لـ"بالم": أليس من الممكن نقل المياه من النيل الأبيض عبر قنوات إلى الغرب، فرد عليّ بأنه ليس مع التطور العلمي الراهن أمر مستحيل. لهذا وجه بالم برنامج التعاون السويدي بابتعاث بعض خبرائه للتدارس مع خبراء وزارة التنمية الريفية في موضوع نقل مياه النيل إلى غرب السودان. ذلك الموضوع كان مطروحًا منذ زمان، ولكنه حتى اليوم لم يتجاوز مراحل الدراسات إلا إن أتانا حاكم كردفان الحالي (أحمد هارون) بنبأ حول هذا الأمر يتكافأ مع همته. ومما يجدر ذكره أن ذلك المشروع كان واحدًا من هموم الدكتور قرنق قبل رحيله، خاصة عقب التوقيع على اتفاقية نيفاشا. لحظتئذٍ كان قرنق يحلم بما يمكن أن يفعله أهل السودان بعد أن تضع الحرب أوزارها، وكان على رأس الموضوعات التي استهمَّته موضوعان: الأول هو نقل المدينة إلى الريف، والثاني إنشاء قناة من النيل الأبيض إلى غرب السودان تمر بسفوح جبال النوبة. وفي حالة حلمه ذلك كان قرنق يقول: "بعد عشر سنوات سينسى الناس قضية اسمها قضية الجنوب، فلنفكر إذن في بؤر الصراع الأخرى، أو كما كان يقول: "نقاط الوميض الأخرى (other flash points).

شملت زيارة دول الشمال أيضًا دولتين أُخريين هما النرويج وفنلندا. النرويج كانت – وما زالت – هي أكثر دول الشمال اهتمامًا بالسودان، كان ذلك في صنع

السلام، وتثبيت أركانه، أو الإسهام المقدر في العون الإنساني، إلى جانب ذلك كان للنرويج تعاون كبير في مجال التعليم العالي، خاصة بين جامعة بيرجن وجامعتي الخرطوم والأحفاد. وخلال زيارتي لوزير خارجية النرويج كنوت فريدلند كان الحديث، كما يتوقع القارئ، يدور حول ما يمكن أن تفعله النرويج لدعم السلام في الجنوب. وكان من بين اقتراحاته ربط ميناء ممباسا بطريق بري من جوبا، أما فيما يتعلق بالشمال، فقد تعهد بالمساعدة في مجالين للنرويج فيهما خبرة طائلة: إدارة الموانئ التي اقترح بشأنها ابتعاث خبراء لدارسة احتياجات ميناء بورتسودان، وعلوم البحار التي تعهد بتقديم مساعدة بشأنها لمجلس البحوث السوداني. على المستوى الشخصي أحببت فريد لاند كما أحببت الدو مورو في روما وحزنت على رحيل فريدلاند المفاجئ كما حزنت كثيرًا على الرحيل الدرامي لمورو على يد جماعة من المجرمين بتحالف مع بعض صحبة السياسيين. أدرك الموت فريد لاند وهو في تمام عافيته وفي وقت كانت فيه رئيسة وزراء النرويج هي أيضًا رئيسة اللجنة الدولية للبيئة والتنمية. لهذا أتيح لي رثاء ذلك الرجل الهمام بأسم اللجنة أمام رئيستها التي كانت أيضًا رئيسة للجنة.

النمسا

أما النمسا فقد تضافرت عوامل موضوعية وأخرى ذاتية لحثي على زيارتها. من العوامل الموضوعية الموقع الجغرافي المركزي الذي جعل من ذلك القطر نقطة التلاقي بين الكتلتين الشرقية والغربية بحكم موقعها الحيادي من كليهما، ولهذا السبب ظلت كل اللقاءات التفاوضية بين المعسكرين تتم في فيينا. كما أصبحت تلك المدينة بعد جنيف هي المركز الأوروبي الثاني لمنظمات الأمم المتحدة (منظمتا الطاقة الدولية والتنمية الصناعية)، إلى جانب إيوائها منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك). أما العوامل الذاتية، فتتعلق بشخصية مستشارها الجديد برونو كرايسكي الذي أعلن عند توليه المنصب عزمه على تطوير علاقات بلاده مع دول العالم الثالث، خاصة في أفريقيا. وفي زيارتي الأولى للنمسا (أبريل 1974)

أدهشني المستشار بقوله إن السودان ليس بغريب عليه؛ إذ كان اسمه يتردد دومًا في مؤانسات الأسرة. سألته عن السبب؟ فقال: "جدي سلاطين باشا عاش في بلادكم ردحًا من الزمن". قلت لنفسي: "يا للهول، لابد أن الجد قد عبأ حفيده بقدر كبير من الحقد على السودان بسبب ما لاقاه من عنت على يد الخليفة". ولكن أثلج قلبي قول أنه بحكم علاقة جده بالسودان أخذ يقرأ الكثير عن المهدية فهدته قراءاته المتنوعة إلى أن المهدية هي واحدة من حركات البعث الأولى في أفريقيا؛ إذ إنه البلد الوحيد الذي حافظ على هويته بعد مؤتمر برلين وما تبعه من هرولة أوروبية نحو أفريقيا. ورغم سعادتي بهذا الإطراء لتاريخ وطني قلت لنفسي: إن كرايسكي أغفل أن أثيوبيا هي البلد الوحيد في أفريقيا الذي حافظ على كينونته الأفريقية بالوقوف ضد الغزاة الأوروبيين عندما أقدم الفرنسيون على الولوج إلى وطنه عبر المقاومة. أبلغني كرايسكي أيضًا عن مؤازرته للفلسطينيين رغم أنه يهودي الديانة لعدالة قضيتهم. ذلك الموقف، كما قال، حمله على عدم السماح لليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي بعبور النمسا إلى فلسطين، وكانت النمسا هي المعبر الغربي الوحيد في أوروبا. ولعل أكثر مواقف كرايسكي تعبيرًا عن وطنيته وتفاديه الخلط بين هويته الوطنية وديانته هو موقفه الجريء مع جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل، والذي سنفصل أمره في الفصل التالي.

هذا ما كان من أمر ذلك المستشار العظيم أما فيما يتعلق بالتعاون بين البلدين فقد تم الاتفاق على إمداد النمسا السودان بطلمبات الري، وإقامة مصنع لتجميع التركترات، وبعثات تدريبية في مجال صيانة خطوط السكك الحديدية، والتدارس مع السودان في صناعة الورق، ثم اتفاقية للتعاون الثقافي. وفي المجال الأخير، قلت للمستشار لدينا معهد للموسيقى، ولا يمكن لي أن أزور النمسا موطن موزارت وهايدن وشتراوس وماهلر دون أن أحمل معي هدية لذلك المعهد؛ فوجّه بابتعاث خبير نمساوي لمعهد الموسيقى. كان في رفقتي في تلك الزيارة الدبلوماسي الفالح جلال عتباني والحارس العسكري الساخر حسن دفع الله الذي قال لي عند

الفراغ من الحديث مع كرايسكي "والله ما خليت ليهم فرضًا ناقص". لم أدرِ مَن هم "هؤلاء"، ومع ذلك شكرت للضابط المرافق لي حسن ظنه بي.

دولة الفاتيكان

خاتمة المطاف هي زيارة دولة الفاتيكان التي كانت، ومازالت، رغم نفوذها المعنوي في العالم، دولة لا يتجاوز حجمها حجم ملعب جولف صغير وتتسامى عليها في الحجم أصغر دول أوروبا (سان مارينو 38 ميلًا مربعًا، وليشتنشتاين 65 ميلًا مربعًا). وفي البدء منحت الحكومة الإيطالية هذه الأرض للفاتيكان ليدير منها أعماله دون أن يملكها، ولكن في عام 1929 منح موسوليني الأرض للفاتيكان ليقيم فيها دولته. ومنذ استقلاله، لم يكن للسودان وجود دبلوماسي في دولة الفاتيكان رغم أنه كان لتلك الدولة وجود في الخرطوم يمثله فيها ما يعرف بالمبعوث. وفي عام 1972 كلف السودان سفيره في باريس بتقديم أوراق اعتماده لقداسة البابا بول السادس كأول سفير سوداني للفاتيكان مما صحبه ترقٍ لممثل الدولة البابوية من مبعوث إلى قاصد رسولي. تلت الاعتراف بتلك الدولة أول زيارة يقوم بها وزير خارجية سوداني للفاتيكان وكانت الزيارة بهدف تنوير الأب المقدس عن اتفاقية أديس أبابا (1972) ومناشدته المؤازرة في تنفيذها. اهتمامنا بدور البابا في دعم السلام لم يكن فقط لنفوذه الروحي على المنتمين للطائفة الكاثوليكية من أبناء وبنات جنوب السودان، وإنما أيضًا لإزالة أي التباس حول حقيقة الحرب في الجنوب باعتبارها حربًا سياسية لا دينية. أيًا كان مصدر اللبس كان من رأينا أن نجعل من الفاتيكان جزءًا من الحل بدلًا من أن يكون جزءًا من المشكلة بسبب ذلك الالتباس. ومن المؤسي أن مثل هذا اللبس لم يكن وقفًا على الكاثوليك وشيوخهم، بل امتد أيضًا إلى شماليي السودان بِمَن فيهم بعض مَن كان يباهي باتفاقية السلام دون وعي بمعناها ودلالاتها معنويًا وسياسيًا. هذه مناسبة أروي فيها ما حدث من جانب مسؤول شمالي عقب توقيع اتفاقية أديس أبابا حينما قررت الكنيسة الكاثوليكية في جوبا، وهي أكبر كنائس المدينة، إقامة قداس للسلام دُعي إليه الرئيس كما دعيت إليه. انبرى هذا الوزير المسلماني عندما

علم بأمر ذلك القداس ودعوة الرئيس للمشاركة فيه ليقترح على الرئيس أن ينيب عنه وزير الخارجية لحضور القداس حتى لا يضطر الرئيس "المُسلِم" إلى دخول الكنيسة. حسنًا فعل الرئيس عندما انتهر الوزير قائلًا: "**هو منصور ده كاثوليكي، ده أهله عندهم جامع. أنا ماشي الكنيسة وحيتبعني وزير الخارجية**". تلك كانت واحدة من خطرات نميري الذكية قبل أن يحيط به المُهَوَّسون والمشعبذون.

السودان في آسيا ودول الأوقيانوس

علاقات السودان بآسيا منذ استقلاله كانت على درجة كبيرة من المتانة إذ توثقت مع ثلاث دول محورية في تلك القارة: الصين والهند واليابان. وكان للسودان تمثيل دبلوماسي مقيم في عواصم الدول الثلاث مما أعان على استكشاف المزيد سن الفرص للتعاون بين السودان وهذه الدول الثلاث في مجالات التنمية والتجارة والتعليم والتدريب. وفي الجزء الأول من الشذرات أفضنا في الحديث عن علاقات السودان مع الهند، ولعلنا نضيف إلى ذلك أن أول زيارة قام بها رئيس سوداني إلى الهند بعد زيارة عبود. هي تلك التي قام بها الرئيس نميري في نوفمبر 1974. في تلك الزيارة قام الوفد السوداني الزائر بقيادة رئيسه بزيارة مربع السودان، وهو الاسم الذي ما زال يطلق على المبنى الذي شيدته الهند بدعم مالي من السودان وأصبح مقرًّا لأكاديمية الهند العسكرية. وفي ختام تلك الزيارة، صدر بيان مشترك بين الرئيس نميري ورئيسة الوزراء أنديرا غاندي، تناول قضايا التعاون الفني التقليدية ولكنه تضمن شيئًا جديدًا لم يتح لنا تنفيذه هو رغبة الهند في إعانة السودان لتطوير الذرة للأغراض السلمية، وكان ذلك عقب زيارة لمنشأة الهند للطاقة النووية للأغراض السلمية حيث استقبلنا العالم المؤسس لتلك المنشأة والذي أضحى من بعد رئيسًا للهند (عبد الكلام) الذي ارتحل في السابع والعشرين من يوليو 2015. ولعلني أذكر ذلك العالم لأنه كان محبوبًا لدى الشباب لتواضعه وبساطته وقد سقط صريعًا وهو يلقي محاضرة على الطلاب. لهذا اعتمدت الأمم المتحدة يوم مولده يومًا للطالب. من جانب آخر تضمنت المحادثات مع أنديرا موضوعين ليسا بذوي صلة مباشرة بالعلاقات الهندية

السودانية، ولكن اقتضتها اعتبارات سياسية وأخلاقية. الأول هو اتفاق الطرفين على أن تبقى منطقة المحيط الهندي منطقة خالية من القواعد العسكرية، وبعيدة عن الاحتكاك بين الدول الكبرى، والثاني هو الاعتراف بحكومة الأمير سيهانوك في كمبوديا كحكومة منفى بعد أن أطاح بحكومته الشرعية الجنرال لون نول.

الدول الثلاث التي ولجتها الدبلوماسية السودانية للمرة الأولى في منطقة آسيا والأوقيانوس هي كوزيا الشمالية وكوريا الجنوبية ثم استراليا. وبحكم بعدها الجغرافي عن أفريقيا وعدم وجود أي اعتبارات استراتيجية تلزم الطرفين، أو طرفًا واحدًا منهما، على إقامة أي علاقة بالسودان. على وجه التحديد هذا ما حدث بشأن العلاقة بين السودان وكوريا الشمالية. ومن بعد مع كوريا الجنوبية. العلاقات مع كوريا الشمالية بدأت في بدايات ثورة مايو، هي الفترة التي طغى فيها المد الشيوعي على سياسة السودان الداخلية والخارجية، كما هي الفترة التي قمت فيها كوزير للشباب بأول زيارة لكوريا الشمالية في رحلة مضنية عبر الاتحاد السوفيتي. حققنا فيها الكثير من المكاسب للشباب كما شهدنا ما لا عين رأت ولا أذن سمعت. سن ذلك إصرار الكوريين علي نعت رئيسهم كيم إيل سونج بـ(زعيم الأربعين مليون كوري) عندما سألنا عن هل هذا هو حجم سكان كوريا الشمالية جاءنا الرد بأنه هو عدد سكان الكوريتين. أذهلنا أيضًا عند زيارة أي منشأة زارها كيم إيل سونج وجود مقعد وثير مغطى بالديباج يفرض على زواره الوقوف عنده مليًا. لأنه المكان الذي وقف فيه الزعيم كيم عند تلك الزيارة مع إبانة اليوم والشهر والعام الذي تمت فيه الزيارة.

أما علاقات السودان بالشق الجنوبي من الكوريتين، فقد كان عراب العلاقة فيه هو الرئيس كيم وهو رئيس لواحدة من كبريات الشركات الكورية قرر الاستثمار في مجالات كان السودان في أمَسّ الحاجة لمن يدعمها من الخارج: صناعة النسيج وإطارات السيارات. ولتطوير العلاقات في هذه المجالات مع أخريات قام الدكتور فرانسيس دينق، وزير الدولة للخارجية بعد تخلّيَّ عن العمل الدبلوماسي بزيارة لكوريا الجنوبية. في تلك الزيارة أشرف فرانسيس على إقامة علاقات دبلوماسية معها والحفاظ على العلاقة القائمة مع الشق الشمالي. أما

استراليا فقد ظلت على مبعدة من الدول الأفريقية؛ إذ كانت علاقاتها الخارجية محصورة حتى عقد السبعينيات من القرن الماضي على أوروبا وبوجه خاص بريطانيا، من ناحية، وآسيا وجنوب أفريقيا، من ناحية أخرى. ولكن ما أن تولى حزب العمال الاسترالي الحكم بقيادة جوف هويتلام (Gough Whitlam) حتى وقع تحول جذري في سياسة استراليا الداخلية والخارجية. ففي السياسة الداخلية، ألغى هويتلام التجنيد الإجباري، وجعل التعليم مجانيًا لكل المواطنين في كل مستويات التعليم، وأصدر قانونًا ضد الميز العنصري. أما على الصعيد الخارجي، فقد صادقت حكومته على العهد الدولي لإلغاء جميع أنواع التمييز العنصري، واعترف بالصين الشعبية، وسحب كل القوات الأسترالية من جنوب شرق آسيا، وبدأت التواصل مع دولة فيتنام. وحول أفريقيا أعلن هويتلام تأييده لحركة تحرير ناميبيا، كما أوقف بيع القمح لروديسيا الشمالية.

كل هذه التفصيلات حول السياسة الاسترالية الجديدة أنبأني بها وزير خارجية استراليا دونالد ويلسي في لقاء في بهو المبعوثين بمقر الأمم المتحدة عندما طلبت اللقاء معه لتنويره عن سياسة السودان الخارجية والأوضاع في المنطقتين العربية والأفريقية. خلال ذلك اللقاء وجه إليَّ الوزير الدعوة لزيارة بلاده عندما ذكرت له، في معرض حديثي معه، عن زيارة مرتقبة سأقوم بها إلى اليابان. تلك الزيارة تمت في الوقت الذي اتفقت عليه مع الوزير، وعند حلولي في استراليا تبين لي ما يحتوي عليه ذلك الوطن القارة من منافع لبلادي، خاصة عندما أبلغني وزير الخارجية بأن التعاون بين بلاده والسودان لم يكن يتجاوز تصدير الدقيق الذي كان يعرف بـ"الفينو"، وابتعاث بعض الفنيين الاستراليين لصيانة سكك حديد السودان. دار في خاطري ما يمكن أن تقدمه استراليا للسودان في مجالات الزراعة وتربية الحيوان والتعليم العالي والمهني ولكن عاملين حالا دون ذلك: لعبة الكراسي الوزارية في المسرح السياسي السوداني، وتكاثر الظباء على خُراش وتلك حالة لا يدري فيها خراش ما يصيب. وفي الحراك البشري الذي تبع فترة الحروب في السودان، أصبحت استراليا واحدة من أكبر الدول التي فتحت أبوابها للاجئين السودانيين من الشمال والجنوب؛ مما يؤهلها لتمثيل سوداني مقيم.

الفصل

السابع

7

العلاقات السودانية الأمريكية في عهد مايو (1969-1985م)

في الخامس والعشرين من مايو 1969م سقطت الديمقراطية الثانية إثر انقلاب عسكري غلب عليه التوجه الشيوعي/ الناصري. ذلك التوجه كان واضحًا منذ البداية إذ انعكس في الدعم السياسي والدبلوماسي والأمني الذي وفرته مصر للنظام الجديد، وفي اتفاقيات التعاون مع دول شرق أوروبا الاشتراكية التي توالت. وفي حقيقة الأمر، ذهب النظام في غلوائه الثورية حدًّا لم تبلغه غيره من الدول "الثورية" في المنطقة عندما قرر الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية دون حذر من تطبيق نظرية هولستاين (نائب وزير الخارجية في حكومة كونراد أديناور). تلك النظرية كما سلف الذكر، تُلزم حكومة ألمانيا الغربية بعدم التعاون مع أي دولة تقيم علاقات مع ألمانيا الشرقية، كما تقضي بقطع ألمانيا الاتحادية لعلاقاتها مع أيّ دولة تقيم علاقات مع شقها الشرقي. النظام أيضًا كان ملكيًّا أكثر من الملك، فعندما قرر قطع العلاقات مع رومانيا لإقامتها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل لم تعبر مصر عن احتجاجها على القرار الروماني بأكثر من سحب سفيرها من بوخارست.

في تلك البيئة لم يكن من المحتمل أن يفكر النظام الجديد في تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة حتى في الجوانب الرمزية. مثلًا، روت صحيفة لوس أنجلس

تايمز (15 مايو 1977م) – أي بعد عشر سنوات من قطع العلاقات بين البلدين – قصة مثيرة تكشف عن الغلو الذي اتسم به تعامل السودان مع الولايات المتحدة في الحقبة المايوية الأولى. وتتعلق القصة بسعى السفير الهولندي باعتباره المسؤول عن رعاية المصالح الأمريكية بالسودان لتقديم قطعة من صخر القمر التقطها أحد رواد الفضاء الأمريكيين كهدية لشعب السودان. المسؤولون في وزارة الخارجية رفضوا حتى تسلم قطعة من صخر القمر جاء بها ملاح جوي أمريكي من القمر. تلك القطعة ظلت قابعة في مخزن للسفارة الهولندية حتى عودة العلاقات بين البلدين. ومن المدهش أن دولة مثل الصين الشعبية بكل جبروتها وهيبتها قبلت في تلك الأيام تمهيدًا لبدء العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الولايات المتحدة استقبال فريق من لاعبي البنج بونج للتباري مع فريق صيني في بكين.

عندما توليت وزارة الخارجية السودانية في النصف الثاني من عام 1972، أخذ الزامرون من خصوم النظام ينفخون مزاميرهم وينشرون بذلك شائعات كواذب أثبت عدم صدقها الواقع المنظور. من تلكَ الكواذب أن تحولًا سيطرأ على

السياسة الخارجية السودانية نحو الولايات المتحدة لمصلحة الأخيرة، كما منها استبدال اهتمام السودان بالوطن العربي في سياسته الخارجية بالتوجه بجهده الدبلوماسي نحو أفريقيا وكأن السودان ليس جزءًا من أفريقيا أو أنه ليس هناك ما يربط المحيطين. غرض هؤلاء كان هو إيغار صدور العرب نحو الوزير، من ناحية، ومن ناحية أخرى تشويه موقف السودان غير المنحاز إلى أيٍّ من الكتلتين الكبريين في العالم.

شائعة أفرقة السياسة الخارجية للسودان تحولت إلى مسخرة عندما أصبح التمييز فيها بين العربي والأفريقي تمييزًا باللون، فقد نقل لي، مثلًا، سفير السودان صلاح أحمد محمد صالح من بيروت رسالة من صديق للطرفين هو فؤاد مطر. في تلك الرسالة قال لي مطر: **"يا صديقي... أعْطِ ساعة للونك وساعة للسانك"**. صديقي مطر يعرف السودان وأهله ولا أظنه قال ما قال إلا رغبة في التسخر، ولكني كنت على يقين تام بأن الذين كانوا يطلقون هذه الشائعات في الخرطوم لم يكونوا معنيين بلون هذا أو لون ذاك، وإنما كانوا ضحايا لأوهامهم السياسية التي لا تعترف بما يُسَمَّى المصالح الوطنية العليا. فعند هؤلاء الذي يحدد كل شيء في السياسة الوطنية هو ما يتوافق مع، أو يخدم، مصالح الدول التي تمدهم بالوحي في الخارج. أما من جانبنا، فلم يدر بخلدنا أبدًا أن الاهتمام بأفريقيا في سياستنا الخارجية سيلغي، بالضرورة، الاهتمام بالوطن العربي، أو أن التعاون مع المعسكر الغربي سيحرمنا حتمًا من فرص التعاون مع المعسكر الشرقي. هذا ما لا يجوز؛ لأننا أرسينا قواعد سياستنا الخارجية في دوائر متعددة (co-centric) تدور كلها حول مركز واحد هو السودان.

من هذا المركز الوسيط، اتجهت سياستنا الخارجية مع الجيرة الأقربين (مصر، والمملكة العربية السعودية، وأثيوبيا) إلى حل المشاكل العالقة بيننا، ومن ثم تركيز التعاون على النفع المتبادل بيننا وبينهم. بهذا الروح ترسخت علاقاتنا مع دول الخليج: الكويت التي كانت فاعلة في تنمية السودان، وزادت فاعليتها بعد

اتفاق أديس أبابا للسلام (1972) مما جعل منهـا الدولـة العربيـة الأولى في مجـال تعمير الجنوب حتى أصبح لها مكتب دائم ومندوب مقـيم في جوبـا هـو الـسفير الراحل عبد الله السريع؛ ودولة الإمارات المتحدة التي كـان الـسودان هـو البلـد العربي الأفريقي الأول الذي زاره الشيخ الراحل زايد بن سـلطان بعـد اسـتقلال دولة الإمارات (فبراير 1972) وهي زيارة لم تكن عابرة إذ قضى الشيخ الجليل في السودان فترة تمكن فيها من زيارة جنوب الـسودان، ولعلهـا كانـت هـي الزيـارة الثانية التي قام بها رئيس عربي لتلك المنطقة عقب زيارة عبد الناصر إلى أعالي النيل في عهد عبود. وعلى النمط نفسه كانت علاقتنا بقطر والبحرين والمملكة الأردنيـة الهاشمية. أما في المغـرب العـربي، فقـد بـادرت دولـتـا الجزائـر والمملكـة المغربيـة بالوقوف إلى جانب السودان لإكمال جهده في إنفاذ اتفاقية السلام (1972) كـان ذلك بالعون المادي أو المعنوي. وفي الجانب السياسي ثـابر الـسودان عـلى مواقفـه المبدئية مثل دعم القضية الفلسطينية في المحافل الإقليمية والدولية، وإدانة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، ومحاولات نـزع فتيـل الفتنـة الأولى بـين العـراق والكويت حين بعث الرئيس نميري بمبعـوث خـاص (وزيـر التعلـيم سر الخـتم الخليفة) للشيخ جابر الأحمد في الكويت والرئيس أحمـد حـسن البكـر في العـراق لينقل لهما قلق السودان من تحرش العراق بدولة الكويت تحرشًا ينبي باندلاع نـار كانت تومض تحت الرماد.

نجاح السياسية الخارجية لأي بلد لا ينعكس فقط في إسهام دبلوماسـييها في المؤتمرات الدولية والإقليمية، أو في البيانات المشتركة بين الرؤسـاء وإنـما يتحقـق بصورة أكثر جدوى، عبر الدبلوماسية الهادئة التي تمارس في الاجتماعـات المغلقـة أو الرسائل المتبادلة بين الرؤساء. وعلى سبيل المثال في الوقت الذي كانـت تـدور فيه المحادثات مع الولايات المتحدة لعودة العلاقات بينها وبـين الـسودان، بعـث الرئيس نميري رسالة للرئيس نيكسون في العاشر من ديسمبر 1971 لم يقـصرها فقط على الثناء على الرئيس الأمريكي عـلى مـساعدة بـلاده وحكومتـه للـسودان عقب اتفاق أديس أبابا 1972، بل تنـاول في الجـزء الأكـبر مـن الرسـالة قـضية

فلسطين. في هذا الشأن كتب نميري لنيكسون يقول: "**إن السودان يرجو من الرئيس الأمريكي أن يضاعف الجهود لتحقيق السلام في الشرق الأوسط حتى لا تستمر إسرائيل في تحدي الرأي العام العالمي برفض الانسحاب من الأراضي العربية**". أضاف نميري "**إن الموقف الذي بدأت إسرائيل في اتخاذه مؤخرًا يمثل تهديدًا للسلام خاصة؛ لأن العرب عازمون على الدفاع عن أراضيهم وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بكل الوسائل المتوفرة لهم**". كما ناشد الرئيس الأمريكي بقوله: "**نحن لم نفقد الأمل في أن تظل أمريكا وفية لتأريخها ومواريثها، كما أن العرب واثقون بأنكم وبلادكم العظيمة ستؤدون الدور اللائق بكم لتحقيق سلام عادل لنزاع الشرق الأوسط. وأتمنى من أعماقي أن لا تهدر الولايات المتحدة الفرصة لتحقيق العدالة والاستجابة إلى مطالب العرب المشروعة بعدم استخدام قوتيها المادية والأخلاقية** ". (النص الكامل للخطاب في الملحق 2). اهتمام النظام بالقضايا العربية تتضح بصورة أكثر تفصيلًا في لقائي الذي تم مع هنري كيسنجر مستشار الرئيس ووزير الخارجية الذي تبع وليام روجز، وكان في صحبتي في ذلك اللقاء السفير عبد العزيز النصري المسؤول عن مكتب رعاية المصالح السودانية بواشنطن، كما شارك في الاجتماع ديفيد نيوسم مساعد وزير الخارجية، وجورج بليك مدير إدارة شؤون شمال أفريقيا. ذلك اللقاء سبق محادثات كيسنجر مع مصر تمهيدًا للمفاوضات المصرية – الإسرائيلية؛ ولهذا في أكثر من مرة ذهب كيسنجر في لقائي معه عبر إيماءات موحية طورًا، وبدون إيحاء طورًا آخر، إلى الحديث عن تلك المحادثات المرتقبة. في تلك الإيماءات كان كيسنجر يسعى إما لمعرفة رأي السودان في تلك المفاوضات أو ليطلب منه نقل بعض أفكاره للمسؤولين في مصر.

هذه الحوارات بين ممثلي السودان وقمم صنع القرار في أمريكا تبين أنه كان للسودان رأي ليس فقط في القضايا الداخلية، بل أيضًا في الخارجية لا يتردد في التعبير عنها في أعلى مستويات القرار في الولايات المتحدة وفي مجلس الأمن. لهذا فإن الدعاوى السفاسف التي كان ينشرها المناضلون الحنجوريون حول تحول في

سياسة السودان الخارجية أصبحت معه بلادنا تابعًا ذلولًا لغيرها هو قول لا يصدر إلا ممن لا يملكون القدرة على صنع الأحداث، ويؤذي نفوسهم أن تكون لغيرهم تلك القدرة. (النص الكامل للقاء وزير الخارجية السوداني والدكتور هنري كيسنجر، الملحق 3).

المجال التنموي

بتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة في يوليو 1972 بدأ مسؤولو الاقتصاد والمال في السودان في نفض الغبار عن ملفات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين. وكان أول ما اتجه إليه العمل إحياء تمويل مشروع الرهد عن طريق مؤسسة التنمية الدولية (IDA)، والحصول على تمويلات عبر برامج المعونة أو مؤسسات ضمان الاستثمار الأمريكية لمشروعات النقل (طائرات بوينج للخطوط الجوية السودانية، قاطرات لسكك حديد السودان)، التصنيع الزراعي (إنشاء مصنع بورتسودان للغزل والنسيج)، بناء المؤسسات (تهيئة وتطوير مؤسسة البحوث الزراعية)، والعون السلعي (القمح) تحت قانون PL 480. من ناحية أخرى عقدت لجنة البنك الدولي الاستشارية للسودان أول اجتماع لها بباريس بعد ست سنوات من الانقطاع، وشارك في ذلك الاجتماع شركاء التنمية القدامى. وتأكيدًا للاهتمام الذي كان يوليه البنك الدولي للسودان، قام رئيسه روبرت ماكنمارا بزيارة للسودان، وكانت تلك هي المرة الأولى (ولسوء الحظ الأخيرة) التي يزور فيها السودان أي رئيس للبنك الدولي. خلال تلك الزيارة قال ماكنمارا في معرض الحديث عن رغبة البنك في دفع التنمية الاقتصادية بالسودان إن السودان، بمعدل الإنفاق على الفرد، أصبح القطر الثاني بعد الهند في ميزانية البنك الدولي. ورغم تقديرنا لإسهام مجموعة البنك الدولي في تعمير السودان، أبلغنا اللجنة الاستشارية للبنك بضرورة ضم شركاء التنمية الآخرين في الاجتماع طالما كان الهدف من الاجتماع هو مراجعة وتقويم الأداء في مجال التنمية بهدف اكتشاف العقبات التي تحول دون تنفيذ مشروعات التنمية وإيجاد حلول لها. وعلى

وجه التحديد أشرنا إلى الدول التي كانت تقوم بدور فاعل في التنمية بالسودان من خارج المجموعة الاستشارية إلا وهي: الإمارات العربية المتحدة، الكويت، يوغسلافيا، ورومانيا. وبناء على طلبنا وجه البنك الدعوة لتلك الدول كيما تشارك في اجتماع اللجنة الاستشارية في باريس، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يدعو فيها البنك الدولي للمشاركة في اللجنة الاستشارية دولًا غير تلك التي تضم دول نادِيي باريس ولندن. الدولة الوحيدة التي لم نقترح انضمامها إلى المجموعة هي المملكة العربية السعودية لأنها، حتى ذلك الزمان، كانت تفضل التعاون الثنائي في المجال التنموي. هذا هو ما كانت تفعله الدبلوماسية السودانية التهيمة بأنها كانت تقدم نفسها طواعية كلقمة سائغة لأمريكا.

اكتشاف النفط

في المجال الاقتصادي أهم عون قدمته الولايات المتحدة للسودان بعد عودة العلاقات بين الدولتين، كان في قطاع النفط، خاصة بما وفره السفير بوش من معلومات مهمّة حول المواقع المحتملة للإنتاج، كما حول طبيعة الشركات التي ستقوم بالتنقيب. لم يبدأ البحث عن النفط في السودان بصورة جادة إلا في عهد عبود تحت قانون تنمية الموارد البترولية 1958م الذي حدد نصيب الحكومة من الأرباح بما يتراوح بين 50 – 70 ٪. بموجب ذلك القانون مُنحت امتيازات التنقيب عن النفط لعدد من الشركات العاملة في ذلك المجال، شملت: البترول البريطانية (BP)، وكونتننتال، وأجب التابعة لشركة ENI الإيطالية. وبحلول أزمة النفط العالمية بسبب ارتفاع الأسعار اتجه نظام مايو إلى تكثيف الجهود في مجال التنقيب عن النفط بمنح امتيازات جديدة لشركة بول وكولنز (Ball & Collins) وشيفرون، وهي فرع من الشركة الأمريكية سوكال (Standard oil of California). جميع هذه الامتيازات كانت للتنقيب في البحر الأحمر على الشاطئ وبعيدًا عنه (on and off shore)، باستثناء الامتياز الذي منحه نظام مايو لشركة شيفرون في نوفمبر 1974م بإيعاز من

جورج بوش، وشمل مساحة تبلغ 516.000 كيلو متر مربع في وسط وجنوب السودان.

ورغم أن بوش كان قد ترك موقعه في الأمم المتحدة وأصبح رئيسًا للحزب الجمهوري ليهيئ نفسه لسباق الرئاسة رأيت التماس مساعدته في الموضوع لسببين: وجوده في واحد من أعلى المراكز لصنع القرار السياسي، وخبرته المباشرة في النفط إذ كانت صناعة النفط على رأس الأنشطة الاقتصادية التي تباشرها أسرته. الإفادة التي جاءت من بوش وغيرت توجهنا لاستكشاف النفط في السودان كانت هي نصحه بعدم التركيز على التنقيب في البحر الأحمر رغم الثروة الغازية المتوفرة فيه (في عام 1981م اكتشفت شيفرون الغاز بكميات تجارية في البحر الأحمر). أفاد بوش أيضًا أن مصدر المعلومات التي تجمعت لديه هو الوكالة القومية لأبحاث الفضاء (NASA) إذ إن مهام تلك الوكالة ليست فقط مقصورة على اكتشاف الإجرام السماوية، بل أيضًا الفحص عما في قيعان الأرض والبحار من حيوان وثروات معدنية. واعتمادًا على تلك الدراسات، نصحني بوش بأن نتجه بالبحث إلى وسط السودان وجنوبه الشرقي. وعند الحديث عن اختيار الشركة ذات الكفاءة حتى يعهد لها القيام بذلك العمل، كان من رأيه تفادي الاستعانة بالشركات الأمريكية الصغيرة نسبيًا والتي كان الحديث يدور حولها مثل الخليج (Gulf)، وكونتيننتال، وأوكسيدنتال، محبذًا التعامل مع إحدى الشركات الكبرى ذات الامتداد الخارجي، وهكذا وقع الاختيار على سوكال.

حادث السفارة السعودية

في مطلع مارس 1973 وقع حدث هو الأول من نوعه منذ استقلال السودان سبب حرجًا بالغًا لأجهزته الأمنية، كما قاد إلى توتر في العلاقات السودانية – الأمريكية. ففي مساء ذلك اليوم قامت مجموعة تضم 8 أشخاص تنتسب لحركة أيلول الأسود الفلسطينية باقتحام السفارة السعودية، حيث كان السفير السعودي عبد الله الملحوق يودع زملاء له كانوا سيغادرون البلاد بعد

انتهاء خدمتهم في السودان. قامت تلك المجموعة باختطاف السفير الملحوق صاحب الدعوة، والسفير الأمريكي كليو نويل، ومساعده كيرتس مور، والقائم بالأعمال البلجيكي قي عيد، إلى جانب القائم بالأعمال الأردني عدلي الناصر. أعلن المختطفون أيضًا أنهم سيبقون على الدبلوماسيين المختطفين كرهائن حتى تطلق الولايات المتحدة سراح الفلسطيني سرحان سرحان الذي كان يقضي فترة سجن في الولايات المتحدة لاغتياله لروبرت كينيدي، ويُفرَج عن المحبوسين في سجون الأردن نتيجة لأحداث أيلول (سبتمبر) الأسود إلى جانب السجناء الفلسطينيين في سجون إسرائيل. لم يتحقق للمختطفين مرادهم إذ أعلن الرئيس نيكسون كما أعلنت حكومة الأردن أنهما لن يرضخا للابتزاز، وإزاء ذلك الرفض من جانب الولايات المتحدة للامتثال لمطلبهم، قاد المختطفون الدبلوماسيين غير العرب (الأمريكيين والبلجيكي) إلى غرفة في داخل السفارة حيث تم إعدامهم. في حين أطلق سراح السفير السعودي والدبلوماسي الأردني. ومن بعد سلم المختطفون أنفسهم للأمن السوداني.

عند وقوع ذلك الحدث المؤلم، كان الرئيس نميري وكنت مرافقًا له، في جوبا للإعداد لاستقبال الإمبراطور هيلاسلاسي الذي تقرر أن يكون ضيف الشرف للعيد الأول لاتفاقية السلام (1972) تقديرًا للدور الكبير الذي قام به لإنجاح المفاوضات التي أفضت إلى الاتفاقية. ومنذ وقوع الحدث، كان نميري غاضبًا مغيظًا مما يستوجب الغيظ والغضب. من أسباب غضبه:

أولًا: وقوع الحدث في اليوم الذي يحتفل فيه السودان بأول عيد للاتفاق الذي وحد بين طرفيه، وأنهى حربًا دامت سبعة عشر عامًا.

ثانيًا: وقوع الحدث في سفارة دولة عربية كبرى كانت في مقدمة الدول المساندة للقضية الفلسطينية.

ثالثًا: تجاهل العلاقة الوثيقة التي تربط السودان بتلك الدولة.

رابعًا: عدم تقدير تلك العناصر الفلسطينية للموقف التاريخي الذي وقفه نميري عندما اقتحم النيران في الأردن هو ورفيقاه سعد العبد الله الصباح (الكويت) والباهي الأدغم (تونس) لإنقاذ ياسر عرفات من ميتة محققة إن استمر إطلاق النيران بين الفصائل الفلسطينية والجيش الأردني.

خامسًا: الاستهانة بالقدرات الأمنية السودانية، خاصة في وقت كانت فيه كل دول العالم تترجى من البلاد حماية ساكنيها، خاصة مَن حل منهم ضيوفًا عليها.

لهذا لم يكن غريبًا أن يقول نميري في أول خطاب له عند عودته للخرطوم من جوبا: **"أن تأييد السودان للقضية الفلسطينية معروف ومسجل، وإن السودان يعمل أكثر مما تعمل دول عربية كثيرة في دعم القضية. أما ذبح الدبلوماسيين كالبهائم فشيء لا يؤيده دين أو قيم أخلاقية"**. لهذه الأسباب قرر نميري تقديم المختطفين للمحاكمة، ولكن رغم كل الدوافع التي حملته على القرار الذي اتخذه بتقديم الفلسطينيين للقضاء، انطلقت أصوات في الداخل والخارج تدعو إلى ألّا يصبح السودان أول بلد عربي يحاكم مناضلًا فلسطينيًّا باعتبار أن قضية فلسطين هي "قضية العرب الأولى". الزعم بأن اقتحام سفارة دولة عربية ذات أيادٍ طولى على مجمل العمل الفلسطيني بالنضال زعم فيه نظر، كما أن ممارسة هذا "النضال" في قطر خاض رئيسه النيران لإنقاذ قائد الثورة الفلسطينية "أبو عمار" في الأردن عمل ينبي عن جحود. أما القول بأن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى في كل زمان ومكان فهو قول تختلط فيه الشعارات القومية بالثوابت الوطنية؛ لأن الثابت الوطني الأول في أي بلد هو سلامة أرض ذلك البلد والحفاظ على وحدة شعبه. هذا ما فطن إليه المناضل الأفريقي كابرال عندما طالب مؤتمر القمة الأفريقي بالرباط عند إبلاغ نميري للرؤساء الأفارقة عن اتفاقية السلام (1972) بإعفاء السودان من الإسهام في ميزانية دعم حركات التحرير

الأفريقي؛ لأن أي مال ينفقه السودان لترسيخ وحدته هو دعم للنضال من أجل تحرير أفريقيا.

حادث السفارة السعودية أثار ثائرة أمريكا، خاصة أن تلك كانت هي المرة الأولى التي تمتد فيها يد مناوئ لأمريكا إلى دبلوماسي أمريكي في مدينة آمنة وفي بلد صديق. رغم ذلك خفف من غضبتهم رفض الحكومة المساومة بشأن تقديم المتهمين للمحاكمة، ثم إيفاد حكومة السودان، من بعد، ممثلًا شخصيًا للرئيس نميري هو وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري، عبد الرحمن عبد الله ليصاحب جثماني الدبلوماسيين المغدورين، ويقوم بواجب العزاء لرئيس وحكومة الولايات المتحدة وأسرتي الفقيدين. في الوقت نفسه لم تهدأ الضغوط على نميري لكيلا يقوم بتقديم الفلسطينيين للمحاكمة، وكان الضغط الأكثر إلحاحًا هو ذلك الذي والاه الرئيس بومدين وبعد محاكمة وُفرت فيها للمتهمين كل سبل الدفاع أدانت المحكمة المتهمين بالقتل العمد، وقضت بحبسهم حبسًا مؤبدًا، إلا إن نميري سرعان ما استخدم سلطاته الدستورية لتخفيف الحكم بالسجن لمدة سبع سنوات. لم يكتفِ نميري بذلك الإجراء بل مضى خطوة أخرى تجاوز فيها الدستور والقانون حين قرر تسليم المدانين إلى قياداتهم السياسية عبر مصر حتى يكملوا مدة سجنهم، وكان ذلك بناء على طلب من الرئيس السادات. وبالطبع لم يكن أحد ليصدق أن ثمة سجنًا ينتظر هؤلاء في أيّ مكان في العالم العربي؛ مما جعل الرئيس نيكسون يبعث برسالة هادئة النبرة لنميري تكشف عن غضب دفين رغم هدوئها. قالت الرسالة إن العقوبة (المُخففضة) غير كافية، وسيكون لها أثر سلبي على الحكومة والكونجرس والرأي العام الأمريكي.

لم يمضِ وقت طويل حتى سعى الأمريكيون لنقل غضبهم من إطلاق سراح الفلسطينيين إليّ بصورة مباشرة. ففي حفل عشاء أقامه وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر على شرف وزراء الخارجية الأفارقة المشاركين في الدورة العادية للجمعية العامة (1973م) وجدت نفسي جالسًا إلى جوار جوزيف سيسكو نائب

وزير الخارجية. وما إن جلست حتى بادرني سيسكو بالقول: **"لا تظن أن جلوسنا هنا جاء صدفة. لقد طلبت ترتيب الجلوس على هذا الوجه لأنقل إليكم مباشرة غضبنا على العمل المستهجن (deplorable) الذي قمتم به"**. تلك كانت إشارة لتخفيف حكم المحكمة على الفلسطينيين وتسليمهم لجهة لا تثق أمريكا في أنها ستقوم بتنفيذ الحكم عليهم. قلت لسيسكو: "رغم حزني وحزن حكومتنا على اغتيال الدبلوماسيين فإن هناك بضع حقائق من الضروري أن تلم بها: أولًا ليس هناك بلد عربي واحد أدان فلسطينيًا على جريمة نظيرة وقعت داخل أراضيه. ثانيًا عند اتخاذنا لذلك القرار حرصنا على عدم التجاوب مع أي ضغوط حتى من أقرب الأصدقاء لنؤكد أن السودان لن يقبل استباحة أراضيه لأي سبب. ثالثًا أبلغنا الفلسطينيين أن الجهة التي أوعزت بالعمل الإرهابي، أو قامت به، تفتقد أدنى درجات الحساسية أو الاحترام للبلد المضيف إذ إنها اختارت اليوم الذي كان السودان يحتفي فيه بالذكرى الأولى لاتفاقية السلام. رابعًا عدم الحساسية هذه تجلت أيضًا في اختيار سفارة المملكة العربية السعودية كميدان لارتكاب الجريمة، والمملكة هي الدولة التي ما فتئت تدعم الفلسطينيين في نضالهم وبغير مَنٍّ. وأخيرًا إن في ارتكاب تلك الجريمة في السودان عدم تقدير للدور الذي قام به رئيس السودان، وهو يخوض الأهوال لإنقاذ ياسر عرفات مما كان يدبر له في أيلول (سبتمبر) 1970م.

وعندما رأيت أنه ليس في كل ما قلت مرضاة لنائب الوزير الأمريكي وجهت سؤالًا إليه: "ما قولك فيما فعلته النمسا وهولندا في السماح للفلسطينيين الذين أخذوا بعض الرهائن داخل بلديهما بمغادرة البلاد طواعية دون حساب أو عقاب". أدهشني سيسكو عندما رد قائلًا: "ولكن لم يكن من بين أولئك دبلوماسي أمريكي". تأكد لي في تلك اللحظة أن القضية لم تكن تتعلق بالعدالة وحكم القانون، وإنما بإهدار كرامة دولة كبرى. موقف المستشار النمساوي برونو كرايسكي الذي سلفت الإشارة إليه جدير بأن يوضح لأنه كان موقفًا أخلاقيًا هز المؤسسة الإسرائيلية. كتبت رئيسة وزراء إسرائيل، جولدا مائير إلى كرايسكي بعد

إطلاقه سراح الفلسطينيين الذين اختطفوا رهائن والسماح لهم بمغادرة النمسا تؤنب فيه موقف المستشار النمساوي بالقول: "**هذا الموقف الذي اتخذت ينبغي أن يدعوك كيهودي للاستحياء من نفسك**" على تلك الرسالة رد كرايسكي برسالة قال فيها: "**لقد اتخذت ذلك الموقف لمصلحة وطني النمسا. دعيني يا سيدتي أقول لك إن هذه هي المرة الثانية التي يذكرني فيها أحد بيهوديتي فالمرة الأولى كانت عندما اعتقلني هتلر داخل وطني النمسا بحسباني يهوديًّا**". ولاشك في أن كرايسكي كان يشير إلى إلقاء القبض عليه واتهامه بالخيانة العظمى عقب احتلال دولة النازي للنمسا.

ظننت أن الحياء سيلجم سيسكو عن مواصلة الحديث إلا إنه استمر في برود يكرر ما قال عن أن الضحايا هم دبلوماسيون أمريكيون. لهذا لم يكن مستغربًا أن يعتري العلاقة بين البلدين برود على المستويات العليا لصنع القرار دام بضع سنوات حتى بلغت حدًّا لم تكن تتوقعه الخرطوم عندما قررت الإدارة الأمريكية إيقاف كل القروض الأمريكية من بنك التصدير والواردات (Exim Bank)، وصندوق (OPIC). لتجاوز ذلك الحصار الأمريكي للسودان الذي فرضه كسنجر، ولم يكن يلاقي استحسانًا من بعض قيادات الإدارة وعلى رأسها جورج بوش، عزمت من موقعي كوزير للخارجية وبموافقة من الرئيس نميري على غزو واشنطون من داخل أمريكا مستعينًا في ذلك ببعض مَن عرفت من أهلها، ومدركًا للتناقضات في داخل ذلك القطر. فمما أذكر أن العلاقة بين كيسنجر - الذي كان يسعى لمعاقبة السودان لعدم تنفيذه الحكم على الفلسطينيين – وبوش الذي كان يتعاطف مع الموقف السوداني ولم تكن له علاقة طيبة حتى في عهد نيكسون حسب حدسي. فمثلًا، عندما وجهت الدعوة لجورج بوش عندما كان سفيرًا لبلاده في الأمم المتحدة عقب اجتماع مجلس الأمن في أديس أبابا قبل بوش دعوتي له لزيارة الخرطوم رغم حرجه الواضح من إغضاب كيسنجر. ولربما كان لعلاقة بوش بصديقه نائب الرئيس جيري فورد أثر كبير في استهانته بتوصيات المستشار هنري كيسنجر، ولربما مكن جورج بوش أيضًا وضعه الحزبي كرئيس للحزب من

مجازفات لا يقدم عليها غيره من الجمهوريين العاملين بالإدارة. فبعد عمله كمندوب لبلاده في الأمم المتحدة، أصبح بوش رئيسًا للحزب الجمهوري ثم من بعد كُلِّفِ بتمتين العلاقة مع الصين كسفير للولايات المتحدة في بكين، وفي عهد الرئيس فورد صار مستشارًا لفورد، ثم مديرًا لوكالة المخابرات المركزية التي بقي فيها حتى ترشح في الانتخابات الرئاسية الأولية (primaries) ضد رونالد ريجان. وعند نجاح ريجان في تلك الانتخابات الأولية اختاره نائبًا له.

كان بوش مدركًا للضغوط التي حملت حكومة السودان لتسليم الفلسطينيين لمصر؛ ولهذا وقف مساندًا للسودان من وراء ستار دبلوماسي، وقد أعان بوش على اتخاذ ذلك الموقف دبلوماسي كان يعمل في البيت الأبيض هو روبرت أوكلي رئيس القسم الأفريقي في مجلس الأمن القومي. وتعود صلة ذلك الدبلوماسي بالسودان إلى فترة الستينيات من القرن الماضي حين كان يعمل كسكرتير ثانٍ في السفارة الأمريكية بالخرطوم. وبحكم إدراكه لأوضاع السودان لم يكن أوكلي مقتنعًا بالحكمة في معاقبة السودان؛ لأنه كان يَعُدُّ السودان ضحية لحادث السفارة السعودية لا شريكًا فيه. الشخص الآخر هو ديفيد روكفلر صاحب ورئيس بنوك تشيس الذي تجلى نبله في قبوله أن يعيننا على تمهيد السبيل للزيارة الخاصة التي قام بها الرئيس السوداني للولايات المتحدة، رغم أنه نفس الرجل الذي لم يحسن نميري استقباله في الخرطوم إرضاء لعدنان خاشقي (راجع الجزء الثاني من شذرات). الأصدقاء الذين أعانونا على محاصرة واشنطن من داخل الولايات المتحدة شملوا أيضًا حكام ولايات بدأنا في الحوار معهم حول الاستثمار في السودان في مجالات مختلفة: حاكم ولاية تينيسي في مجال الاتصالات، وحاكمي ولايتي كاليفورنيا وتكساس في مجال البترول، وحاكم ولاية ويسكنسون في مجال التعليم.

ينتابني أيضًا ظن يقارب اليقين بأن كيسنجر رغم إصراره على محاصرة السودان، إن لم يكن معاقبته، بدأ يحسب أن عِقد حصار السودان كاد أن ينفرط

ولذلك طلب مقابلة سفير السودان، وقلما يفعل كيسنجر هذا مع مبعوثي الدول الأفريقية. في تلك المقابلة قال كيسنجر للسفير (القائم بالأعمال عبد العزيز النصري): "دعوتك لأقول لك إن أكبر إهانة توجه لأمريكا هي قتل واحد من دبلوماسييها، ناهيك عن أن يكون ذلك الدبلوماسي سفيرًا". رد السفير على كيسنجر بأن "السودان قد فعل كل ما في طاقته لمحاصرة الحادث أولًا بمعاقبة الجناة، وثانيًا بإدانة المنظمات التي كانت وراء الحدث. ولكن إن كانت أمريكا تريد من السودان أن يفعل أكثر مما يطيق فعله، فإن ذلك سيضع العلاقات بين أمريكا وأقرب بلد في المنطقة إليها (أي مصر) في محك. هذا ما لا نرغبه ولا نظنكم ترغبونه". حديث كيسنجر مع السفير لم يكن جديدًا. إذ كان تكرارًا لما قاله لي من قبل نائب وزير الخارجية الأمريكية جوزيف سيسكو. وفي نهاية المقابلة قال كيسنجر للسفير "عرفت أن رئيسكم سيزور بلادنا في زيارة خاصة وسنوفر له الحماية التي نوفرها لرؤساء الدول خلال زيارتهم للولايات المتحدة". بعبارة أخرى أراد كسنجر أن يقول للسفير "يجب ألّا تظنوا أن رئيسكم سيحل ضيفًا على حكومتنا".

كان غريبًا أن يدعوني الرئيس لمصاحبته في تلك الزيارة بعد أن أصبحت مشرفًا على وزارة أبعد ما تكون عن الدبلوماسية (وزارة التربية)، وبعد نعوته لي بدبلوماسي حفلات الكوكتيل (الفصل الرابع من الجزء الثاني). وفدُ الرئيس إلى الولايات المتحدة ضم خيرة وزراء النظام: وزير المالية مأمون بحيري، ووزير النقل بشير عبادي، ووزير الصناعة بدر الدين سليمان، ووزير الأمن علي نميري، ووزير الدولة المرتقب للخارجية فرانسيس دينق. ويحق لي أن أفترض أن نميري ما كان ليدعو ذلك الوزير الكوكتيلي لمرافقة هذه الثلة من الوزراء إلا لعلمه بما قام به من جهد لإعادة المياه إلى مجاريها بين البلدين لا لأنه كان يملك عصا سحرية، أو لأن المسؤولين الأمريكيين كانوا من ذوي خئولته، وإنما أولًا لعلائقه المتنوعة ولإدراكه أن لأي دولة – صغرت أم كبرت – نقاطًا حمراء في علاقتها مع الآخر لا

يمكن تجاوزها. الإدراك الواعي لهذه الحقائق البدهية هو الذي يُمكّن أي طرفين متنازعين من البحث عن، والحوار حول، مناطق اللقاء فيما بينهما حتى يصبح كلاهما كاسبًا في الحوار، بدلًا من التركيز على مناطق الخلاف بصورة تعمق الخلافات، وتجعل المعادلة النهائية لأي حوار معادلة صفرية.

وعند بلوغنا واشنطون، اتصل بي جورج بوش متسائلًا إن كان الرئيس نميري يرغب في زيارته في مقر عمله الجديد: وكالة المخابرات المركزية. قلت لبوش لا أنصح بذلك؛ لأن الرئيس ينبغي أن يلتقي بالرئيس فورد أولًا، ولم يكن هناك ما يوحي حتى ذلك الوقت بأن لقاء الرئيسين سيتم، ربما بسبب موقف مستشاره الأمني كيسنجر من الزيارة كلها. مضيت للقول لبوش إن اللقاء بينكما قد يكون مفيدًا في تهيئة زيارة الرئيس فورد وفي التشاور حول القضايا الأمنية والاستراتيجية التي تهم البلدين، شريطة ألّا يتم اللقاء في مقرك الرسمي. قال بوش: "سأفعل ما توصي به، أما اللقاء مع الرئيس فورد، فلتتركه لي". وبالفعل أبلغت نميري بحديث بوش فسألني عما أرى؟ قلت ندعوه للإفطار في منزل سفير السودان. ذلك الاقتراح قبله نميري بترحاب، كما أرضى بوش. على أن المفاجأة الكبرى كانت عندما جاءني صديقي بشير عبادي مذعورًا ليقول: "**صحيح جورج بوش جايي لبيت السفير عشان يقابل الرئيس؟**". قلت "نعم". قال: "**أنت جنيت عاوز تجيب رئيس المخابرات لبيت السفير**". قلت له عندما يقع مثل هذا اللقاء، ينبغي أن يكون حدثًا يؤرخ له لأن وكالة المخابرات ليست "تُمنه" (التُمنه هي نقطة البوليس)، ولا رئيسها هو ضابط مكلف بتجنيد العملاء، بل هو واحد من اكبر الفاعلين في السياسة الأمريكية وقد يكون قريبًا رئيسًا للولايات المتحدة". ويحضرني بهذه المناسبة حديث مع بوش عند تقاعده من العمل في وكالة المخابرات المركزية ليتفرغ لترشيح نفسه ضد ريجان للرئاسة. في ذلك الحديث قال بوش: "قد لا تصدق أن أكثر موقع رسمي تعلمت منه أشياء ما كنت لأعرفها هو الوكالة". سألته "مثل ماذا"؟ قال: "لقد كنت من قبل عضوًا

بالكونجرس، وأصبحت مندوبًا لبلادي في الأمم المتحدة، وصرت سفيرًا في الصين في أكثر الفترات حرجًا في العلاقات بين بلدينا، ثم أضحيت مستشارًا للرئيس فورد. صدقني إنني لم أتعلم من عملي في كل هذه المواقع ما تعلمته من عملي في الوكالة". سألته عما تعلم، فرد: "أقول لك باختصار إن الوكالة هي المؤسسة الوحيدة التي كان فيها تحت إمرتي ألفا حامل لدرجة الدكتوراه من أهم جامعات أمريكا، وفي مجالات شملت القانون والاقتصاد وعلوم البحار وكيمياء وفيزياء الفضاء الخارجي". أضاف: "هل تصدق أنني ما كنت لأعلم في أي موقع من المواقع الرسمية التي احتللتها أن أكبر مهددات الأمن العالمي في نهاية هذا القرن ستكون هي قضايا المياه". ولعل بوش أراد بكل هذا السرد أن يبلغني بالمهام المتنوعة لتلك المؤسسة التي لا يرى البعض فيها إلا إنها "تُمنه". عندما أبلغت نميري عن مخاوف عبادي قال لي باستغراب: "صاحبك ده عوير، هو ما عارف إني رئيس السودان وممكن أتخذ أي قرار في السياسة الخارجية مش كمتآمر، وإنما كرئيس يتخذ قراراته بإرادته، ويعلنها جهارًا، ثم إن كان بشير يخشى عليّ من التجنيد، فلماذا لا ينتظر لقائي مع الرئيس فورد ليقوم هو بتجنيدي، بدلًا من أن يجندني أحد موظفيه".

العلاقات الأمريكية السودانية في عهد كارتر

جيمي كارتر كان متفردًا في مكانته ليس فقط كرئيس دولة، بل أيضًا كإنسان وكمفكر. كان كارتر من أكثر سياسيي أمريكا "البيض" صدقًا في مناهضة الميز العرقي كما في الدفاع عن حقوق الإنسان. فذات مرة وجه له أحد الصحفيين البيض الذين سئموا من تذكيره للبيض بجناياتهم ضد السود : ألم تشارك في هذه الجناية مرة واحدة؟ أجاب كارتر: "نعم مرة واحدة وذكر اليوم والشهر والمكان الذي وقعت فيه هذه الجناية". ما هي تلك الجناية؟ قال كارتر في إحدى المرار وصف أحد العمال الكسالى في أداء عمل أوكله له بوصفه عبد (nigger). ورغم أن الكثيرين في أمريكا (وفي السودان أيضًا) من يطلقون هذا الوصف بتلقائية

مفرطة دون تأنيب ضمير. ظل ذلك الموقف يؤنب كارتر كثيراً للحد الذي تذكره حتى عند سؤال مفاجئ. مصداق هذا الأمر ينعكس، ليس فقط في سياسات كارتر بل في سلوكه الشخصي. مثال ذلك إنشاء كارتر لورشة نجارة مرفقة بمنزله بجورجيا خصصها لصناعة الأبواب والمنافذ لإهدائها إلى المواطنين ذوي الأصول الأفريقية الذين كانوا يشيدون منازل لسكناهم في بليز جورجيا وهي المنطقة التي كان يعيش فيها. وكان لي شرف زيارة تلك الورشة برفقة الدكتور قرنق وبعض صحبه.

وعلى أي، فبوصوله إلى سدة الرئاسة في يناير 1977م بدأ الرئيس جيمي كارتر عَبر مستشاره السياسي أندرو يونق (أول أمريكي أفريقي يصبح مندوبًا للولايات المتحدة في الأمم المتحدة) تحسس طريقه نحو أفريقيا. لتحقيق ذلك الهدف قام يونق بزيارتين للخرطوم إبان عمله بالأمم المتحدة. وفي واحدة من هذه الزيارات أبلغني يونق بأن كارتر قرر أن تقوم سياسته في أفريقيا على ثلاثة عُمد: تنزانيا، والسودان، ونيجيريا. تلك الرؤية الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في أفريقيا كان لها أثر واضح في مجال حقوق الإنسان التي جعل منها كارتر محورًا لسياساته في كل العالم. وأفريقيًا انعكست تلك السياسة، إلى حدٍّ كبير، في الموقف الأمريكي من نظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا. فطوال عهد إدارته كان نيكسون مهمومًا بالدور الذي تؤديه جنوب أفريقيا كقلعة ضد انتشار الشيوعية في أفريقيا، أما كارتر فجاهر منذ تسلّمه السلطة – كما دعا هارولد ماكميلان من قبله – بأن التيار الوطني الأفريقي لا يمكن رده، وأن دعم التيار التحرري يتوافق مع المبادئ التي قامت عليها الولايات المتحدة. قرر كارتر أيضًا في فبراير 1977م إيقاف العون العسكري لأثيوبيا – رغم أهميتها الاستراتيجية لبلاده – نسبة لانتهاكات نظام منجستو الجسيمة لحقوق الإنسان. وعلى الصعيد العربي ركز كارتر كل جهده على تحقيق السلام بين مَن سماهم "أبناء إبراهيم" (The Sons of Abraham)، قاصدًا بذلك العرب واليهود. نتيجة تلك الجهود كانت اتفاقية كامب ديفيد في 17 سبتمبر 1978م التي كان من ضحاياها، بوجه أو آخر،

صديق السودان الأهم في حكومة كارتر: أندرو يونق الذي حُمِل على الاستقالة من منصبه كسفير في الأمم المتحدة لاجترائه على عقد اجتماعات سرية مباشرة مع الفلسطينيين عبر ممثلهم في الأمم المتحدة. مع ذلك استمرت برامج التعاون الفني والاقتصادي بين السودان والولايات المتحدة، كما تم التخطيط لها من قبل. اهتمام كارتر بالسودان لم يفتر؛ إذ ما زال حتى اليوم يتطوع عبر مركزه في جورجيا لمساعدة السودان في المجالات الاقتصادية (رفع الحظر الأمريكي على السودان)، والإنسانية (الصراعات في مناطق التماس بين الشمال والجنوب).

عهد ريجان

في يناير 1981م وصل رونالد ريجان إلى الحكم مصطحبًا جورج بوش كنائب له. وبالرغم من أن ريجان لم يعرف بقدراته على التفكير الاستراتيجي، أو التركيز الذهني على أي شيء يستلزم أعمال العقل؛ فإنه كان أكثر الرؤساء الأمريكيين فعالية في أمرين: أولًا الحد من نفوذ الإتحاد السوفيتي حتى انتهى بتدميره، والثاني تطوير سياسة التقارب، فالتعاون مع الصين، وهي السياسة التي افترعها نيكسون بتخطيط من هنري كيسنجر، وإسهام مباشر من جورج بوش الذي أصبح سفيرًا لبلاده في بكين. نجاح ريجان في سياساته هذه كان بسبب حرصه على إحاطة نفسه بمجموعة من ذوي القدرات والإنصات إليهم ومتى ما اتفق ريجان مع هؤلاء على شيء، ترك لهم أمر تطبيقه، وأصبح المدافع الأول عنهم وعن سياساتهم في مجال لا يبذه فيه، أو يفوقه، واحد منهم: منابر الخطابة. وعساي في هذا المقام أن أشير إلى قول لريجان فحواه "إن الرئيس الناجح ليس هو الرئيس الذي يملك القدرات الذاتية للنجاح، بل هو ذلك الذي يحيط نفسه برجال قادرين على صنع النجاح". لهذا عندما تولى الرئاسة وجّه ريجان الدعوة إلى بعض مَن آنس فيهم القدرة والأمانة كيما ينصحوه حول مَن يختار لحكومته. ضم هؤلاء جورج شولتز الذي عمل كوزير للعمل في حكومة نيكسون (1974 – 1972) وكوزير للخارجية في عهد ريجان (1989 – 1982)، وكاسبر واينبيرجر الذي

أصبح وزيرًا للدفاع طوال مدة رئاسة ريجان، الأول (شولتز) كان رئيسًا لواحدة من أكبر شركات الإنشاء في أمريكا (بيكتيل)، أما الثاني (واينبيرجر) فكان مديرًا لواحد من أكبر المعاهد العلمية الأمريكية (California Institute of Technology). وعندما سأل شولتز الرئيس المرشح ريجان عما الذي يتوقع ممن سيرشحون لحكومته، قال: "أنتم الأدرى بما يقوم به الوزير، ولكن لي طلبين: الأول أن يكون المرشح جمهوريًا، والثاني أن لا يتربح من منصبه. فأي شخص تختارون لابد له من أن يخسر ماديًا بقبوله المنصب". ما قولكم دام فضلكم في بلاد أصبحت فيها الوزارات ومراقي الدولة العليا مكلأة يتزاحم حولها فاقدو القدرات، رغم أن الإنسان لا يبلغ كسبًا حلالًا إلا عبر قدرته واجتهاده؟

عساي أطرفكم بنادرة أخرى عن الرئيس ريجان رواها لي الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، تُبين دور المؤسسة في صنع القائد، فمن الزعماء مَن يصنع المؤسسة، كما منهم مَن تصنعه المؤسسة. ففي أول لقاء للرئيس الأوغندي بالرئيس ريجان في البيت الأبيض، ابتدر الأخير الحديث بقوله: "أنا سعيد بلقائك، وقد قرأت الكثير عن دورك في إشاعة الأمن في بلادك وفي تطوير اقتصادها. قرأت أيضًا عن أن بلدك وغانا هما البلدان الوحيدان في أفريقيا اللذان تجاوزا المرحلة الحرجة في النمو الاقتصادي حسب تقارير البنك الدولي. شيء واحد يزعجني هو علاقتك بذلك الرجل الشرير: معمر القذافي". شكر موسيفيني الرئيس الأمريكي على إطرائه، ثم ذهب يشرح له كيف أنه ناشد الكثيرين – ومن بينهم أمريكا – مساندته إبان ثورته، وعندما لم يجد عونًا من أحد؛ لجأ إلى القذافي الذي كان الزعيم الوحيد الذي هب لنجدته، ولكن ما أن اكتشف أن ليبيا بدأت تتوغل في شؤون بلاده الداخلية حتى أمر بطرد السفير الليبي من كمبالا كشخص غير مرغوب فيه. أضاف موسيفيني أنه لا يعرف بلدًا أفريقيًا واحدًا أقدم على اتخاذ تلك الخطوة ضد مبعوثي القذافي. ماذا كان رد الرئيس الأمريكي؟ قال: "أصحيح هذا، لماذا لم يتضمنه الملخص الذي أمامي؟" (Really, but why was that not included in my brief?).

مهما يكن من أمر، ثلاثة أسباب موضوعية، وسبب ذاتي جعلت للسودان موقعًا في الأجندة الريجانية الدولية. السبب الذاتي هو الاهتمام الشخصي لنائب الرئيس جورج بوش بقضايا السودان التي ظل يُعْنى بها في مواقعه المختلفة منذ عام 1970م. أما الأسباب الموضوعية فهي أولًا، قرب السودان من مصر وتأثره بها وتأثيرها عليه. ثانيًا نشوء أنظمة يسارية شيوعية في الإقليم (اليمن الديمقراطي وأثيوبيا) وفي فترة الحرب الباردة كان من الطبيعي أن يصبح الحِلف الجديد مصدر قلق للإدارة اليمينية في واشنطن ومِنْ ثَمَّ جزءًا لا يتجزأ من سياساتها لدرء "الخطر الشيوعي" عن المنطقة. ثالثًا مغامرات العقيد القذافي التي بدأت تتجاوز الحد: دعم الثوار في أيرلندا، غزو دول الجوار (تشاد)، إسقاط الطائرات المدنية ولا سيما الأمريكية إلخ. هذه الهواجس الأمنية كان لها، دون إغفال للجوانب الأخرى، أثر في تكييف السياسة الأمريكية نحو ليبيا، كما كان لها أثر على التعاون بين السودان والولايات المتحدة. ففي عام 1979م أقر مجلس الشيوخ الأمريكي إمداد السودان بمقاتلات جوية، كما أجريت لأول مرة (1981م) عمليات عسكرية بين الولايات المتحدة والسودان تحت اسم عملية النجم الساطع (Operation Bright Star). وخلال الفترة 1976م - 1982م ارتفع حجم العون والمشتروات من الأسلحة الأمريكية إلى 154 مليون دولار و161 مليون دولار على التوالي، كما أصبح حجم المساعدات العسكرية الأمريكية للسودان بين 1976م - 1985م هو الأكبر في أفريقيا. إلى جانب ذلك وفر السودان أيضًا في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي تسهيلات على ساحل البحر الأحمر لمناورات تجريها القيادة الوسطى للجيش الأمريكي مع الجيش السوداني.

ثمة ثلاثة أمور جعلت من التنسيق الأمني والعسكري بين السودان والولايات المتحدة أمرًا منطقيًّا بعيدًا عن أي اعتبارات أيديولوجية. الأول هو محاولة المعارضة السودانية إسقاط نظام نميري في يوليو 1976م عبر غزو مدعوم

من ليبيا. والثاني محاولات نظام القذافي زعزعة النظام المصري لقبوله مشروع كامب ديفيد ودعم العمليات الإرهابية عبر العالم. والثالث هو سعي معمر القذافي لإعادة رسم الخارطة السياسية لأفريقيا وفق أوهام جعلته يفترض أنه مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ أفريقيا من بعد فشله في أن يكون خليفة لعبد الناصر ومنقذًا للوطن العربي. ففيما يتعلق بأوغندا أوقف نميري طائرات ليبية كانت تحمل عتادًا لدعم عيدي أمين ضد خصومه الذين أحدقوا بالعاصمة الأوغندية، وكان من بينهم يوري موسيفيني. ذلك الحدث يبين أن العقيد لم يكن ينطلق في سياساته من رؤية استراتيجية للقضايا، فرغم عزمه على دعم أمين في أوغندا أصبح العقيد الحليف الأول في شرق أفريقيا لموسيفيني قائد الثورة ضد أمين، ورغم إصراره على محاربة نميري للجنوب أصبح جون قرنق واحدًا من أقرب حلفائه في السودان.

كان من الطبيعي أن تثير كل هذه الأحداث ثائرة الولايات المتحدة على العقيد، ولكن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت هي قيام عناصر أثبتت التحريات أن القذافي كان من ورائها بتفجير ملهى لابيل في برلين، وهو ملهى يرتاده الجنود الأمريكيون. تفجير ذلك الملهى الذي لقي على أثره عدد كبير من الجنود الأمريكيين حتفهم كان هو السبب المباشر لهجمة أمريكية جوية على طرابلس استهدفت، بوجه خاص، مقر إقامة القذافي في 5 أبريل 1986م. وقد أفلت القذافي من مصير محتوم حينما غادر وأسرته المبنى قبل ساعات من قصفه إثر معلومات قيل إنها سربت إليه من أصدقائه الإيطاليين أو المالطيين الذين كان لهم علم مسبق بالهجمة الجوية. ذلك الحدث قاد إلى المزيد من التدهور في علاقات أمريكا وليبيا من ناحية، وليبيا والسودان من ناحية أخرى لاتهام الأخير إن لم يكن بالضلوع في الهجوم، فعلى الأقل في توفير الإرشادات له.

تلزم الإشارة إلى جانب آخر في العلاقات السودانية - الأمريكية في عهد ريجان، الطريقة التي كان ينظر بها المواطن السوداني العادي لتلك العلاقة.

فالمواطن العادي لا يبتني حكمه على الدول، أو تقويمه للعلاقات معها، على معايير أيديولوجية أو انحياز سياسي بقدر ما يحكم عليها بالعائد المباشر الذي يناله من العلاقة. فمثلًا، عندما تعرض السودان في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي إلى أزمة بيئية خطيرة (الجفاف والتصحر) قادت إلى مجاعات غير مسبوقة في عدد من أقاليم السودان بما فيها مناطق كانت تُعَدُّ مخزنًا لغلال السودان، قامت إدارة ريجان بفك تلك الضائقة الغذائية إما مباشرة عبر القانون 480، أو عن طريق برنامج الغذاء العالمي (World Food Programme). وفي رواية أبلغني الدكتور عبد الواحد عبد الله كيف فوجئ إبان زيارته لمسقط رأسه (القضارف) بوالده يطلب من جمع من المصلين أن يرفعوا أيديهم إلى السماء بعد صلاة المغرب يضرعون إلى الله ليعجل بشفاء الرئيس ريجان وكان الرئيس الأمريكي ساعتئذٍ طريح الفراش بسبب الجراح الخطيرة التي أصابته نتيجة لمحاولة اغتياله في 30 مارس 1981م. وعندما سأل الابن أباه "**لماذا الدعاء بشفاء ريجان؟**" كان رد الأب: "**لو ما عيش ريجان كانت المجاعة هلكتنا**". إجابة بريئة، أو إن شئت ساذجة، ولكنها تعبر عن عفوية وصدق المواطن العادي في إصدار الأحكام على الدول الأخرى. فالمواطن العادي لا يصدر حكمه على دولة قريبة أو نائية وفق هرطقات أيديولوجية، وإنما على أساس إسهام تلك الدولة في إنقاذهم من الجوع إن جاعت بطونهم، ومن الوباء إن وبئت أجسامهم، ومن الظمأ إن اشتد عطشهم، ومن القحط إن محلت أرضهم. هل كان لدعاء أهل القضارف واستجابة رب العباد لذلك الدعاء صلة بشفاء ريجان، خاصة أن التاريخ يقول إن جميع الرؤساء الأمريكيين الذين تعرضوا لمحاولات الاغتيال لقوا حتفهم: إبراهام لنكولن في 15 أبريل 1865م، جيمز قارفيلد في 2 يوليو 1887م، وليام ماكنلي في 4 مارس 1901م، وجون كينيدي في 22 نوفمبر 1963م؟ ربما.

الفصل

الثامن



العلاقات الأمريكية السودانية

فيما بعد نظام مايو (1985-1989م)

في السادس من أبريل 1985م استولى على الحكم بعد الإطاحة بنظام مايو تجمع عسكري – حزبي – مهني. ومنذ البداية كان الشغل الشاغل للنظام الجديد في السياسة الداخلية هو "تصفية آثار مايو". أما في مجال العلاقات الخارجية، فكان أكثر ما عُني به النظام هو إصلاح العلاقات المتردية مع ليبيا، ليس فقط للدرك الأسفل الذي وصلته تلك العلاقة في عهد نميري، وإنما أيضًا لسببين آخرين. السبب الأول أن ليبيا أصبحت أكبر ترسانة لتسليح الحركة الشعبية لتحرير السودان مما أضاف بُعدًا جديدًا للحرب الأهلية السودانية. والثاني طمع النظام الجديد في أن تمده تلك الدولة بما يحتاجه من نفط في وقت كان فيه السودان أحوج ما يكون لتلك السلعة. إضافة إلى ذلك كانت الأحزاب السياسية، خاصة الكبرى منها (حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي) تتطلع إلى عون ليبي بعد أن أفقرها النظام المايوي. في الوقت نفسه أخذ النظام يسعى لتحسين علاقاته مع أثيوبيا لاستمالتها لأداء دور في التوفيق بين التجمع المدني – العسكري الحاكم في الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان. وفيما يتعلق بدول العالم الأخرى أبقى النظام الجديد بشقيه المدني والعسكري على جميع برامج التعاون الاقتصادي السوداني مع دول العالم الأخرى، كما استمر في تنفيذ برامج التعاون مع المنظمات

الدولية المالية (البنك الدولي وصندوق النقد) التي تحمس لها كثيرًا وزير المالية عوض عبد المجيد رغم الهتافات الزاعقة التي كانت تُردد في شوارع الخرطوم: "لن يحكمنا البنك الدولي". وبعد انقضاء الفترة المحددة للحكومة الانتقالية التي كان يقودها العسكريون والتي حُدد عمرها بعامٍ واحدٍ أجريت انتخابات عامة.

إلى تلك الانتخابات ذهبت جميع الأحزاب الشمالية في حين قاطعتها الحركة الشعبية. وكان من بين ما اقترح جون قرنق على الحكومة آنذاك تأجيل الانتخابات إلى أن يحسم موضوع الحرب والسلام حتى يُقدم الجميع، في الشمال والجنوب، على الانتخابات. هذا ما لم تقبله الأحزاب الشمالية على اليمين واليسار إذ كانوا جُشاعى لقيام انتخابات تقودهم إلى الحكم الذي حُرموا منه زمانًا، ولم يكن بهم صبر لعلاج مشكلة السودان الأولى التي لا مكان للاستقرار بدون حلها. وعلى كلٍّ أفضت الانتخابات إلى فوز أحزاب ثلاثة هي حزب الأمة برئاسة الصادق المهدي (في المقدمة)، يليه الحزب الوطني الاتحادي بقيادة السيد محمد عثمان الميرغني، ثم جبهة الميثاق الإسلامي بقيادة الدكتور الترابي. وكان من نتائج الانتخابات فوز عدد كبير من الشماليين في دوائر الجنوب التي تيسر فيها للناخبين الإدلاء بأصواتهم.

وبعد إعلان نتائج تلك الانتخابات المتسرعة تحالف الحزبان الطائفيان الفائزان: حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي لتكوين أول حكومة بعد انتفاضة أبريل، وكان واضحًا منذ البداية أن كليهما مازال في عمهما القديم والعمه يُضل صاحبه عن الطريق القويم. لهذا توالت الخلافات بين الطرفين وكانت جميعها استعادة لمعارك الأمس مما ألهى الطرفين عن الانصراف إلى تحديات اليوم والغد. ففي مجال السياسة الخارجية، مثلًا، استمر الخلاف بين الطرفين حول طبيعة العلاقة ومحدداتها بين مصر والسودان. فحين كان رئيس الوزراء عازمًا على إلغاء اتفاق التكامل مع مصر، لا اعتراضًا على أهدافه وتفصيلاته، وإنما لأنه أثر من آثار مايو التي ينبغي أن تُمحى، ظل الحزب الآخر المتحالف يردد حول تلك العلاقة "هي أبدية، هي أزلية". من جانبه بدأ رئيس الوزراء يتصاغر في مسلكه حين أخذ، بعد إدخال تعديلات شكلية على الاتفاق، يجادل حتى في العنوان الذي يتصدر الاتفاق؛ إذ طالب أن يكون عنوانه: "اتفاق الأخوة مع مصر" وتلك لغة لا تعرفها الدبلوماسية في الاتفاقيات بين الدول، وإن صحت في الاتفاقيات بين الأندية الرياضية. ومن الطريف والمحزن في آن واحد أن تصبح قاهرة المعز عاصمة مصر هي الملجأ الوحيد لزعيم حزب الأمة بعد أن ضاقت به الواسعة في وطنه السودان وكان عليه أن يبحث عن مرفأ آمن.

بهذا المنهج في التفكير أوحى رئيس الوزراء بأنه لم يكن فقط منكرًا للقواعد التي تضبط العلاقات بين الدول وللغة التي تخاطب بها بعضها، بل زين له أن السودان نسيج وحده بين الدول، كما توطد في عقله أيضًا أنه بين الرجال بلا نظير. إليك بعض الأمثلة، ففي أول خطاب له أمام مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا، تناول رئيس الوزراء موضوعين: الأول هو تقديم علاجٍ شافٍ لأزمة الديون الأفريقية لتقره القمة، والثاني هو إدانته اختطاف العسكر للسلطة، وضرورة الحيلولة دون وقوع مثل هذا الاختطاف بعد الذي حدث في مايو 1969. ولاشك في أن الأمرين مهمين إلا إن الموقع الذي طرح فيه السيد الصادق لم يكن هو الموقع المناسب للمقال. حول الموضوع الأول بدا لي أن رئيس الوزراء كان على

يقين بأنه ما إن فرغ سيادته من خطابه وصفق له الحاضرون أجيز المشروع. ولا شك أن ذلك كان هو ظن السيد الصادق حين خاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعلن من منابرها عدم استعداد حكومته سداد الديون التي "كبل" بها نميري السودان. وبما أن رئيس الوزراء، فيما خبرت، هو أبعد الناس عن المؤسسية، بل إنه على يقين بأنه سيد العارفين لم يَدُر بخلده لحظة واحدة أن الرؤساء لا يخاطبون نظراءهم في المحافل الدولية لتأييد أفكار يعرضونها عليهم في التو واللحظة، بل يقضي التقليد في مثل هذه المحافل بأن يعرض الرؤساء أفكارهم على الخبراء في عواصم بلادهم، ثم ينقل هؤلاء الخبراء آراءهم إلى الوزراء المسؤولين (وزراء المالية والخارجية) ليتولوا نقلها إلى المنظمة، ثم يجيز المجلس الوزاري للمنظمة ما استقر عليه رأي جمعهم في مشروع قرار يرفع إلى القمة لإقراره. ومن الجلي أن هذه الإجراءات لم تكن تعني رئيس الوزراء في كثيرٍ أو قليلٍ؛ لأن علمه يقين وعلم اليقين لا يخالطه شك. ولعله لو لجأ السيد الصادق إلى واحد من قانونيي حزبه الكُثر، أو من اقتصادييه ودبلوماسييه العديدين، لأنبأه هؤلاء أن القانون الدولي الذي يحكم تعاقب الدول لا يبيح للدولة الخالفة رفض الالتزام بما تعهدت به الدول السالفة في مجالات عدة، على رأسها الديون. أيضًا في أول اجتماع للقمة الأفريقية بأديس أبابا شارك فيه رئيس الوزراء ذُهل الكثير من المشاركين في الاجتماع من انهماك الرجل في الحديث عن اختطاف نميري للسلطة، ونقول ذلك تعجبًا لأنه ولو تفكر السيد قليلًا وأمعن النظر فِيْمَنْ حوله من رؤساء لاستبان له أن ثلثي الرؤساء الحضور جاؤوا إلى الحكم في بلادهم باختطافه؛ مما يعني أن السيد كان يتحدث من المنبر الخطأ. حقًّا لقد أضاع السيد الصادق وقتًا ثمينًا لو اختار لإلقائه منبرًا مثل جامعة الخرطوم أو جامعة أديس أبابا، إن سمح له منجستو، بإلقاء محاضرة في تلك الجامعة، لوجد مَن يصغي إليه ويتجاوب معه.

العلاقات السودانية الأمريكية في عهد الصادق

على صعيد العلاقات الأمريكية السودانية في عهد الصادق استمر التعاون

بين البلدين في الميادين الفنية والاقتصادية رغم عدم استلطاف أمريكا للود الذي كان يبديه الصادق المهدي نحو القذافي (الخصم اللدود لها) والكُره الذي لم يكن يخفيه نحو مصر (أهم أصدقائها في المنطقة). وحتى عندما أبلغ رئيس الوزراء السفير الأمريكي نورمان أندرسون عن رغبة حكومته في أن تسحب الولايات المتحدة أجهزة النقل والمعينات الأخرى الموجودة في بورتسودان لم تُبْدِ الولايات المتحدة أي غضب، بل استجابت للطلب. رغم ذلك واصل الجيش السوداني تعاونه مع البنتاغون في مجالات التدريب والتهيئة الفنية لكوادره. ولكن حدثًا واحدًا اتهمت الولايات المتحدة القذافي بتدبيره زاد من مخاوفها الأمنية وكاد أن يؤدي إلى تقليص الوجود الأمريكي الدبلوماسي في السودان ألا وهو اعتداء أحد عناصر الأمن الليبي في الخرطوم على وليام كالكن أحد موظفي الاتصالات الأمريكية في أبريل 1986م. في ذلك الحدث رأى الأمريكيون مؤشرًا لانفلات أمني ومخاطر وشيكة.

مع ذلك لم تتوقف محاولات الحكومة الجديدة لاستكشاف مجالات التعاون السياسي والاقتصادي بين الجانبين. مثال ذلك، سعى وزير الطاقة السوداني، مبارك المهدي لإقناع أمريكا بحث شيفرون على معاودة التنقيب عن النفط في الجنوب. وعندما أبلغت أمريكا الوزير السوداني باستحالة الاستجابة لذلك الطلب في ظل الحرب التي نشبت في الإقليم الجنوبي، رَدَّ الوزير في تشاطر بأن الحرب الدائرة في أنجولا لم تمنع الشركات الأمريكية من مواصلة جهودها. ومن الواضح أن الوزير لم يأخذ في الاعتبار عند رده الشاطر أمرين: الأول هو تنامي الضغوط الأمريكية على شيفرون بأن لا تصبح جزءًا من الصراع السوداني – السوداني. ونصحها بالانسحاب من جنوب السودان. هذا ما فعلته فرنسا أيضًا حماية لمواطنيها بنصح الشركة الفرنسية التي كانت تقوم بحفر قناة جونقلي. الأمر الثاني هو أن وزير الطاقة لم يأخذ في الاعتبار عند مقارنة السودان بأنجولا اعتبارات جوهرية مثل حجم الاحتياطي النفطي المثبت لأنجولا، اكتمال البنى التحتية لصناعة النفط فيها، وتوجه النفط مباشرة عبر الأطلسي إلى الولايات

المتحدة. كل هذه أسباب تجعل المقارنة بينَ السودان وأنجولا مقارنة تفتقد التماثل والاستواء.

وعند لقاء السفير الأمريكي (نورمان أندرسون) ومساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية (شيستر كروكر) برئيس الوزراء كان أهم موضوعين شغلا حيزًا بارزًا في الحوار بينهم هما دعم الديمقراطية، وإنهاء الحرب في جنوب السودان. ففي الحالة الأولى، انتاب الإدارة الأمريكية قلق كبير عند تقديم الجيش مذكرته الشهيرة التي تضمنت مطالب ليست جميعها ذات صلة بشؤون الحرب أو القضايا العسكرية. صادف ذلك اللقاء وجود الفريق عبد الرحمن سعيد في زيارة رسمية لواشنطن للحوار مع البنتاجون حول برامج تأهيل الجيش. وبدون تنوير سابق له من جانب موفديه (ولعل الموفدين أنفسهم لم يكونوا على علم بما ينتظر الفريق) اكتشف الفريق أن برنامج زيارته لواشنطن تضمن لقاءً مع الجنرال نورمان شوارزنكوف قائد القيادة الوسطى، وهو الرجل نفسه الذي اكتسب شهرة كقائد معركة عاصفة الصحراء (Operation Desert Storm) في يناير 1991م. وعند لقاء الفريق، قال له شوارزنكوف: "عندي لك رسالة، فمهما كان الخلاف بين الجيش ورئيس الوزراء تتوقع الولايات المتحدة حسم الخلاف بالحوار لا عبر الانقلاب. أنصحكم باسم الولايات المتحدة بعدم الإقدام على انقلاب عسكري ضد نظام منتخب". الرسالة، إذن، كانت واضحة، خاصة والنتائج التي ستترتب على مخالفتها غير خفية على ضابط كبير قَدِمَ إلى واشنطن للحوار مع البنتاجون في موضوعات تتعلق بالتدريب والتأهيل الفني للجيش.

الولايات المتحدة وصنع السلام

لم تنغمس الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلال السودان في قضية الحرب في الجنوب بشكل كلي، خاصة على مستوى الجهازين التنفيذي والتشريعي. فأغلب الاهتمامات بالحرب الأهلية في السودان، انحصرت يومذاك في دراسات الأكاديميين وتحقيقات الصحافة. ولكن منذ منتصف عقد الثمانينيات، برزت ظواهر جديدة لم تعرفها الحرب الأهلية من قبل، وتقاطعت مع تحولات سياسية

أمريكية في المنطقة، وأزمات إنسانية غير مسبوقة داخل السودان. هذه الظواهر شملت:

- سقوط النظام الإمبراطوري في إثيوبيا واستيلاء مجموعة ثورية تنسب نفسها للماركسية على الحكم.
- اندلاع الحرب في جنوب السودان وقدرة الحركة التي أشعلت نارها على خلق تمددات إقليمية ودولية متنوعة: عسكريًا في ليبيا وأثيوبيا، وسياسيًا في شرق أفريقيا أولًا ثم شمالها (مصر) وجنوبها (زمبابوي، زامبيا) وغربها (غانا ونيجريا)، وأخيرًا سياسيًا وإعلاميًا وتعبويًا في أوروبا وأمريكا الشمالية والوسطى (كوبا).
- الوضع الإنساني المفجع نتيجة للجفاف والقحط في القرن الأفريقي، وتفاقم الوضع بسبب الحرب في بعض المناطق بجنوب السودان (بحر الغزال).
- تعثر المفاوضات بين الحركة الشعبية والقوى السياسية الأخرى.

انحصر اهتمام أمريكا بالصراع السوداني – السوداني في بدايته في العمل الإنساني وهو عمل ووجه بعقبات عديدة في المجال الذي كان مثار اهتمام الولايات المتحدة: ففي فبراير 1986م قررت حكومة الصادق المهدي إبعاد ونستون براتلي الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة من السودان بوصفه شخصًا غير مرغوب فيه. براتلي كان موظفًا دوليًا ذا تاريخ حافل في مجال العمل الإنساني في أمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا، ولهذا حظي بدعم كبير من الولايات المتحدة. وكان السبب الرئيسي لطرد براتلي من السودان تهمة وجهت إليه هي إجراء اتصال مع مسؤول الحركة الشعبية عن العون الإنساني في مقر إقامته بأديس أبابا. سبقت ذلك الاتصال بين براتلي وممثلي الحركة الشعبية محاولات عديدة لإقناع حكومة الصادق بقبول تعاون ثلاثي يضم حكومة السودان والحركة الشعبية والأمم المتحدة لضمان وصول المعونات لمستحقيها دون أن تعبر الخرطوم إن اقتضت الضرورة. هذا المشروع أطلق عليه براتلي

اسم عملية قوس قزح (Rainbow Operation). بالقطع، كانت لرئيس الوزراء أسباب بَرَّرَ بها عدم موافقته على التعاون الثلاثي إلا إن الأطراف الأخرى: (الحركة الشعبية، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة) لم تقر بوجاهة تلك الأسباب.

إزاء هذا الموقف المتشدد من جانب الصادق أعد وزير الخارجية الأمريكي، جيمس بيكر مذكرة للرئيس بوش (صدرت فيها بعد كمذكرة رئاسية في 27 يونيو 1989م) تدعو إلى قيام برنامج دولي يشارك فيه مراقبون دوليون للإشراف على المعونات الإنسانية للسودان. وقد وصف المهدي ذلك القرار بأنه قرار غير ودي وغير مقبول (unfriendly and unacceptable). في الوقت نفسه أخذ الوضع الإنساني يزداد سوءًا بالقدر الذي حمل مدير عام اليونسيف جيمز قرانت على السعي لإقناع الأطراف الثلاثة (حكومة السودان، والحركة الشعبية، والأمم المتحدة) بتبني المشروع الذي كان موضوعًا على مائدة البحث منذ ثلاث سنوات، ألا وهو برنامج شريان الحياة (operation life - line). وحسبما أورد سفير أمريكا للسودان نورمان أندرسون في مذكراته، "انتظر رئيس الوزراء سقوط سبع عشرة حامية للجيش السوداني في جنوب السودان ليوافق على المقترح". على ذلك البرنامج تولى الإشراف أطراف ثلاثة: حكومة السودان، والحركة الشعبية، والأمم المتحدة (منظمة اليونيسيف). ومن المؤسف أن واحدًا من أولئك المعلقين الذين تلجأ لهم الصحف كثيرًا بحكم معرفتهم بالأمور، وصف ذلك البرنامج بأنه **بداية التدخل الأمريكي** في الشأن السوداني رغم أن أمريكا لم تكن طرفًا في إدارته، بل حتى في إمداده إلا عبر برنامج الغذاء العالمي. وحتى إذا افترضنا أن لأمريكا دورًا مباشرًا في عملية إغاثية لمنطقة اجتمع على أهلها ضيق الحرب وشدة المجاعة فما الضير في أن تهب أمريكا لغوث مَن يفترسهم الجوع، وينهكهم المرض، وتهلكهم الحروب. ويبدو جليًا أن في السودان نوعين من البشر: نوع يعيش في الخرطوم وضواحيها، يلعن أمريكا حتى إن أقدمت على غياث ملهوف يشرف على الموت، ونوع آخر يعيش في القضارف

يدعو رب العباد لإنقاذ رئيس أمريكي طاعن في السن يوفي على الموت؛ لأنه أطعمهم من جوع قائلين يا لهف أرضي وسمائي عليه.

طوال الفترة التي امتدت من استقلال السودان في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي حتى نهاية حكومة الصادق المهدي في يونيو 1989م اتسمت العلاقة بين أنظمة الحكم المختلفة والولايات المتحدة بالحرص على تبادل المنافع مهما كان من اختلاف المواقف حول تلك العلاقة والتشويش الأيديولوجي على السياسات الوطنية. من جانب آخر، أصبحت مواقف المجموعات التي عرفت بالتطرف في عدائها لأمريكا مثل الأمميين والقوميين أكثر اعتدالًا بسبب التحولات التي وقعت في الاتحاد السوفيتي وانتهت بسقوطه في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، أو المراجعات الفكرية التي قام بها القوميون العرب لمسلماتهم الفكرية. بسبب ذلك التحول طويت رايات، وسقطت شعارات؛ فشعار "لا حرية لأعداء الحرية" أصبح مبتذلًا (stale)، كما صار شعار القوميين الذي يُهوِّن من أمر الحرية: "لا صوت يعلو على صوت المعركة"، شعارًا بلا طعم يستحي أصحابه من ترداده.

من ناحية أخرى، ظل إسلاميو تلك الفترة ينظرون إلى الغربيين بحسبانهم جماعة من أهل الكتاب وتلك صفة ميزتهم في ظن أولئك الإسلاميين عن الطائفة الأخرى المنسوبة للعلمانية التي هي في ظنهم شرك وإلحاد. هذه النظرة كان لها انعكاس على الصعيدين الإقليمي والدولي فعلى الصعيد الإقليمي اتخذ الإسلاميون الأنظمة الموالية للغرب في المشرق والمغرب ظهيرًا لهم في صراعهم مع الناصرية الموسومة بالعلمانية؛ وعلى الصعيد الدولي لم يستنكفوا مد أيديهم للولايات المتحدة مباشرة - أو عبر بوابات مشرقية - من أجل دحر الغزو السوفيتي لأفغانستان. إلى جانب هذا وذاك أصبح "الغرب المستكبر" هو الملجأ والحصن الذي يلوذون يه فرارًا مما حاق - أو قد يحيق - بهم من رهطهم في دار الإسلام. هؤلاء الناجون بدينهم من دار الإسلام إلى دار الحرب ضموا الكبير والصغير إذ كان من بينهم الإمام الخميني الذي نفته بلاده وحملت العراق على

طرده والكويت على عـدم استقباله فانتهى به المستقر والمأوي في نوفيـل لا شـاتو في فرنسا. منهم أيضًا الدعاة الذين جاوزوا حد الاعتدال في دعواهم ضد الغرب؛ إذ ما تركوا منبرًا في مساجد بلاد الكفر إلا وصعدوا مراقيه لإدانة الكافرين الذين آووهم. مع ذلك ما قيل للواحد منهم "اخرج منها" وعُـد إلى فـسطاط الإسـلام حتى لجأ إلى قضاء هؤلاء الكافرين حتى يضمن لنفسه نجاة. المثال البـاهر لـذلك هو المجاهد القاعدي عمر محمد عثمان المُكنى بأبي قتادة الـذي ظـلَّ يتـساعى بـين محاكم بريطانيا ومحاكم الاتحاد الأوروبي على نفقة الحكومة البريطانية حتى تـصدر تلك المحاكم قرارًا يمنع الحكومة البريطانية من إعادته إلى وطنه والذي ليس هـو مملكة إسلامية فحسب، بل أيضًا مملكة تنتمي إلى هاشم بن عبـد منـاف (المملكـة الأردنية الهاشمية). هذا التخبط في الأقوال والفعال لا يقدم عليـه إلا واحـد مـن شخصين: مَن هو في عشواء من أمره أو منافق يخفي الكفر ويظهر الإيمان.

تلك هي مقدمة ضرورية للنفاذ إلى ما تبديه بعض قيادات الجبهة الإسـلامية من غيظ شديد وحنق لا يزول تجـاه الغـرب بعامـة، والولايـات المتحـدة بوجـه خاص. الغيظ والحنق يبدوان غريبين على جماعـة حرصـت قيادتهـا، عنـد إعـداد نفسها للاستيلاء عـلى الحكـم عنـوة، عـلى إيفـاد مبعوثيهـا للتـدريب في المعاهـد والجامعات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، لا في حوزات الإسلام في إيران، أو حلقات العلم في الأزهر والزيتونة. من ذلك استشففنا أن تلـك الجماعـة عقـدت العزم على التعايش مع العالم إن لم يكن في ألفة ومودة، فعلى الأقل في سلام وأمان. لهذا انتابنا ظن بأن تلك الجماعة قد أدركت ضرورة التفاعل مع العـالم بالأسـلوب الذي يدركه ذلك العالم، ومخاطبته باللغة التي يفهمها. لم نتوقـع لحظـة مـن ذلـك النفر أن يذل ويخضع لرؤى الغير طوعًا، طالما كـانوا - كـما يعلنـون - أصـحاب أشواق اشتدت رغبتهم إليها، ورؤى نزعت أنفسهم إلى تحقيقها. ما توقعناه هو أن لا تحملهم الغلواء على المجاهرة بكراهية الغرب بلا سبب، أو بَخـسِه أشـياءه بـلا مبرر. فالفئة المتعلمة من إسـلاميي الـسودان ليـسوا هـم أول مَـن دعـا للإحيـاء الإسـلامي؛ فهنـاك كثـر غـيرهم نـشأوا في الغـرب، واستراضـوا مغـاني علمـه،

وانبسطت قلوبهم للحياة فيه. وعندما اختلفوا معه أيما اختلاف حول نظرته للحياة والإنسان ظلوا يوفونه حقه حتى عند طرحهم لبدائلهم الإسلامية ومقارنتها بما حقق الغرب. هل أنا بحاجة لأن أذكِّر الناس بالإمام محمد عبده الذي قال عند وفوده إلى باريس مدينة النور: "أرى إسلامًا، ولا أرى مسلمين"؛ أم بالشيخ عبد الحميد بن باديس الذي كان يحتفي في قلعته بالجزائر بعيد سقوط سجن الباستيل (14 يوليو) الذي كان ضربة البداية في الثورة الفرنسية قائلًا: "ذاك كان يوم سقوط الظلم، وسقوط الظلم في أي مكان هو سقوطه في كل مكان". أم أذكِّر بجيل جديد من الإسلاميين المفكرين والدعاة المعاصرين قريبي العهد بنا الذين أخذوا من الغرب مناهج البحث وطرائق التحليل وما بخسوه حقه مثل علي شريعتي، طارق رمضان، محمد أركون، والجزائري النجيب مالك شابل. إلى هؤلاء كان من الواجب أن ينضام مجددو السودان بدلًا من تباريهم في سباب الغرب واتهام كل مَن استنكر عليهم تلك الأساليب بالاستغراب أي الانتماء للغرب. كان أيضًا أقل ما يتوقعه المرء من أولئك الذين يطلقون التهم الباطلة على الغرب هو الاحتشام؛ إذ منهم مَن ما زال يعض بالناجذين على جواز سفره الغربي، ومنهم مَن لا يجد غير هذا الغرب "المنبوذ" مكانًا أفضل لتعليم أبنائه، أو أكثر أمنًا لإيداع ماله، أو أكثر إمتاعًا لقضاء عطلاته، أو أبعث على الاطمئنان عند العناية بجسده.

الولايات المتحدة وحماية الديموقراطية

الغرب أيضًا لم يبادر النظام الجديد (نظام الإنقاذ) بعداء بل بتنبيه. فعندما وقع انقلاب الإنقاذ (الجمعة 30 يونيو 1989م) أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانًا تدين فيه الانقلاب على نظام مدني منتخب وتطالب العسكريين بالعودة إلى ثكناتهم، كما لمحت باتخاذ إجراءات أخرى. ذلك البيان لم يوجبه التوجه الأيديولوجي للنظام الجديد، خاصة أن النظام لم يكن قد كشف عن صفحته بعد، وإنما كان إنفاذًا للموقف الأمريكي بشأن الانقلابات العسكرية التي حُذِّر منها الفريق عبد الرحمن سعيد. ففي الخامس من

يوليو، أعملت الإدارة الأمريكية المادة 518 من قانون الاعتمادات لتمويل علميات الصادرات الخارجية (Foreign Operations Export Finance Appropriation Act 1989)، المعروف بتعديل بروك (Brook Amendment). تبع ذلك، بعد كشف النظام عن هويته، إيقاف أمريكا للمعونات العسكرية والعون الغذائي للسودان في الوقت الذي أبقت فيه على المعونات الإنسانية. مع ذلك، سعى الرئيس المصري حسني مبارك عند لقائه بالرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) في باريس خلال الاحتفال بالمئوية الثانية للثورة الفرنسية لإقناع بوش بعدم اتخاذ حكومته أيّ إجراءات ضد السودان مؤكدًا له أن الذين قاموا بالانقلاب في السودان ضباط وطنيون يطمحون في تحقيق السلام في بلادهم ولا يحملون عداءً لأحد. سبق ذلك اتصال الرئيس مبارك بالملك الراحل فهد بن عبد العزيز لإقناعه بما سعى لإقناع بوش به. وبعد تلك النصائح التي أسداها الرئيس المصري للرئيس الأمريكي الذي افترض بوش أنه سيد العارفين بكل ما يدور في السودان، توقفت ضغوط أمريكا على السودان إلى حين ويا له من حين: محاولة النظام السوداني، أو بالأحرى محاولة أفراد في النظام بالتواطؤ مع عناصر مصرية متطرفة، اغتيال الرئيس المصري ودون علم الرئيس السوداني. وإن علمت أن الرئيس مبارك كان هو المحامي عن انقلاب الإنقاذ في المشارق والمغارب تدرك ما في تلك المؤامرة ليس فقط من جحود، بل أيضًا من غباء.

توالت من بعد أحداث بعيدة عن الفهم إذ لم تكن تتفق مع الموقف التقليدي للإسلاميين نحو الولايات المتحدة والغرب عامة، ولا مع الصورة التي رسمها الرئيس مبارك للنظام الجديد. من ذلك إعلان الحرب على ما سميت بدول الاستكبار وعلى رأسها الولايات المتحدة، واستحالة الحرب الأهلية السياسية في جنوب السودان إلى جهاد ضد الكافرين والمشركين، واحتضان النظام الجديد لعناصر معادية للولايات المتحدة من خارج السودان ينسب العالمُ أغلبَها إلى الإرهاب: كارلوس، جماعة أبو نضال، أسامة بن لادن، الجهاد الإسلامي، حزب الله، حماس، الاتحاد الإسلامي الصومالي، الجهاد الإسلامي الأثيوبي، جبهة تحرير

اورومو، الجهاد الإسلامي الإريتري، جبهة الإنقاذ الإسلامي الجزائرية، جماعة أبو جهاد، وحزب النهضة التونسي (حتى تلك اللحظة)؛ ومن غير المسلمين نايف حواتمه، وجورج حبش. وإن كان بين هذه الجماعات أحزاب إسلامية تسعى لتوحيد رؤاها حول تطبيق القواعد الإسلامية في السياسة، فما بال الجماعات الأخرى التي وفدت للسودان ولا شأن لها بالإسلام، بل هدفها الأساسي هو محاربة الغرب. الكثيرون لم يتوقفوا بُرهة من زمان عند مظاهرات الشوارع التي كانت تتوعد القطبين الكبيرين (أمريكا وروسيا) بدنو أجلهما؛ لأن تلك التظاهرات لم تكن إلا امتدادًا للسياسات الطلابية (campus politics). وإن كان هناك مَن آمن وصدق ذلك الهزل فإنما كان يبلطج، أو بالأحرى "يُفَنجِط" في الفناء الخلفي للعالم. الفَنجَطة تعبير سوداني دارج يعبر عن الجري بدون هدى لا يلوي فاعله على شيء. ولا شك أن المُفَنجِطين أو البلاطجة الصغار في الفناء الخلفي للعالم لم يكونوا يدركون أن الساحة الأمامية لهذا العالم محتشدة بالبلاطجة الكبار الذين هم أقدر على البطش والأذى لمن يتصدى لهم.

على غير تلك "الفنجطة" الطلابية، كانت للجماعة الإسلامية أهداف لم يسترها أو يواريها ثوار العالم الذين تحاشدوا في الخرطوم. تلك الأهداف كانت تتراوح بين الإطاحة بأنظمة حكم قائمة أو إقامة نظام إسلامي عالمي غير واضح المعالم على أنقاض النظام الحالي. ودون أن يذهب المرء إلى الحديث عن عدم مشروعية الإطاحة بالأنظمة القائمة، أو إلى إطلاق أحكام قيمية على رغبة الإسلاميين الجدد في إعادة تشكيل العالم على أعينهم، يدور في ذهن المرء سؤال إزاء هذا الغرور. السؤال هو: هل أخذ في الحسبان الفاعل والمتواطئ معه النتائج التي قد تترتب على فعلهم ذلك، خاصة أننا ما انفككنا نقول إنه في السياسة، كما في الفيزياء: "لكل فعل رد فعل مضاد له في الاتجاه ومساوٍ في المقدار". أم أن الأمر كله كان طرطشة. والطرطشة، حسب قول عون الشريف، هي قلة العقل وعدم الاتزان.

نقول قلة عقل لأنه حتى الدول الكبرى ذات الحول والطول، ناهيك عن الدول الضعفى، تحسب حساباتها في مثل هذه المؤامرات الفطيرة. فمثلًا لا أظن أن دولة مثل الصين قد احتملت احتلال جزءٍ من أرضها: هونج كونج منذ عام 1842 (نهاية حرب الأفيون) إلى عام 1997م عندما استردتها من بريطانيا بموجب اتفاقية أبرمت بين الإمبراطورية الصينية المهزومة والإمبراطورية البريطانية المنتصرة. الصين لم تفعل هذا لعجز منها عن اجتياح هونج كونج التي كان مُهَوَّسو الثورة الثقافية في الحقبة الماوية ينادون قيادتهم لاستردادها مع كل أراضي الصين المحتلة الأخرى دون خشية من أمريكا التي وصفت يومئذٍ بأنها "نمر من ورق". على أولئك رد حكيم الصين دينق شاو بينغ: **"قد تكون نمرًا من ورق، ولكن هذا النمر يحمل أسنانًا ذرية"**. لا أظن أيضًا أن هناك دولة أكثر غيرة على سيادتها على أراضيها من كوبا، مع ذلك ابتلعت كوبا كبرياءها وصمتت عن الوجود الأمريكي في قاعدة جوانتانامو، وجوانتاناموا جزء لا يتجزأ من أراضيها. لم تصمت كوبا عن الوجود الأمريكي داخل أراضيها لعجز منها عن اجتياحها، وإنما لتحسبها وتحسب حاميها الرئيسي: الاتحاد السوفيتي للنتائج التي قد تترتب على ذلك. فقاعدة جوانتانامو ظلت مستأجرة لأمريكا منذ عام 1903م عبر عقد هو في حقيقته عقد إذعان إذ لا ينتهي إلا بموافقة أمريكا. ترى ما القوة التي يملكها السودان ولا تمتلكها الصين أو كوبا حتى يجاهر بالعداء "دول الاستكبار" ويُقادرها في القوة.

كوهين يقترب من الحل

رغم كل هذه المغامرات، ظلت الولايات المتحدة تتعامل مع نظام الإنقاذ عبر ممثليها الشرعيين في الخرطوم ومبعوثيها من واشنطن للبحث عن نقاط التقاء لسببين: الأول هو الوضع الاستراتيجي للسودان، والثاني هو الأهمية القصوى التي أخذت تعطيها للسودان منظمات المجتمع المدني المؤثرة على صنع القرار في أمريكا. هذا الاهتمام قاد إلى السودان: عضو الكونجرس هاري جونستون

كمبعوث للرئيس كلينتون، حيث سلم رسالتين إحداهما للدكتور الترابي والثانية لوزير الدولة بالخارجية آنذاك: غازي صلاح الدين. الرسالتان تضمنتا أولًا مطالبة النظام بالكف عن إيواء الإرهابيين؛ وثانيًا إيقاف العنف في حرب الجنوب والتوجه نحو السلام. زارت السودان أيضًا مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية في عهد كلينتون، وسبقها إليه هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية في عهد بوش (الأب). استقبال نظام الإنقاذ لكل هؤلاء كان يُعَبِّرُ عن رغبة الطرفين في الحوار حول الموضوعين الأهم في أجندتيهما: مخاطر الجماعات المنسوبة للإرهاب على أمريكا وأصدقائها، وأهوال الحرب والمجاعات في السودان. أهم تلك الزيارات، في تقديرنا، كانت هي زيارة هيرمان كوهين التي استمدت أهميتها من موافقة الرئيس البشير على وساطة المبعوث الأمريكي بين نظام الإنقاذ والحركة الشعبية، وكان ذلك في وقت أخذت فيه قوات الجيش الشعبي تقصف مدينة جوبا، ولعل ذلك هو السبب الذي جعل حكومة السودان تقبل وساطة الولايات المتحدة بين طرفي الحرب.

موضوع السلام كان هو الأهم في أجندة حكومة الإنقاذ، إلا إن الأجندة الأمريكية التي حملها كوهين تضمنت أيضًا قضايا ذات أهمية لجماعات حقوق الإنسان في أمريكا. لتحقيق الأهداف السياسية للطرفين اقترح كوهين:

(أ) لإيقاف الحرب إعادة انتشار الجيش السوداني (الانسحاب) إلى خط العرض 11، وأن تكون الحدود بين الشمال والجنوب حدودًا طبيعية لأن الحدود الطبيعية هي الأكثر احتمالًا للديمومة (حدد كوهين بحر العرب في الغرب ونهر السوباط في الشرق).

(ب) لتحقيق السلام الدائم اقترح إقامة مؤتمر دستوري تشارك فيه كل القوى السياسية السودانية للاتفاق على الوضع الدستوري النهائي للبلاد ومكان الجنوب فيه.

كاد كوهين يصل إلى حل لمشكلة الحرب بشروط أقل كلفة للنظام وللسودان من أي حلٍّ آخر مثل اتفاقي ماشاكوس ونيفاشا. ثمة شيئان حالا دون الوصول

إلى ذلك الحل: أولًا رفض العسكريين الانسحاب من مواقعهم إلى الشمال لأن في ذلك اعترافًا بالهزيمة، وثانيًا إصرار بعض السياسيين على الاستمرار في الحرب حتى "يُطهر" الجنوب من المشركين. ومن المدهش أن تقبل الحكومة، ويقبل الجيش في اتفاقية السلام الشامل المقترحين اللذين رفضاهما في مبادرة كوهين. ويرى البعض أن الذي كان يؤرق بال نظام الإنقاذ في أطروحة كوهين هو المؤتمر الدستوري الذي اقترح أن تشارك فيه كل القوى السياسية؛ مما كان يمكن أن يقود إلى وضع ينهي هيمنة النظام على الحكم والسياسة. من الواضح، إذن، أن نظام الإنقاذ كان يريد إنهاء الحرب، وفي ذات الوقت كان يطمع في حلًا سلميًا يُرضي أهل الجنوب، وكان يريد علاقة جيدة مع الولايات المتحدة، كل ذلك بشرط واحد غير مسطور أو منطوق به هو الإبقاء على هيمنته على الحكم، وعندما لا يتحقق له ذلك يُحمِّل أمريكا مسؤولية الفشل.

الرئيس كلينتون وسياسة العزلة

الاتصالات الأولى بين نظام الإنقاذ والولايات المتحدة، رغم تعثرها، أدَّت دورًا في ترطيب الأجواء بين البلدين وخلقت قدرًا من الثقة بينهما أتاح لهما مواصلة الحوار. ولكن شهد عقد التسعينيات أيضًا أحداثًا جسامًا لئن ظن صانعوها، أو مدبروها، أو المراقبون المحللون لها، أنها ستمر دون أن تثير أحدًا لكانوا غُفلًا بلا فطنة. تلك هي المرحلة التي توقفت فيها الاتصالات بين البلدين، وبدأ فيها الرئيس كلينتون سياسته الجديدة نحو السودان: "العزلة" (Isolation). مع ذلك ظلت الولايات المتحدة تواصل جهودها عبر المبعوث الرئاسي هاري جونستون للتأكد من صدق نظام الإنقاذ في إنهاء ما تصفه أمريكا بـ"إيواء الإرهاب". فإزاء ما رأته الولايات المتحدة من تناقض بين أفعال وأقوال النظام خاصة فيما يتعلق بنشاط بن لادن ودوره المزعوم في تدمير السفارتين الأمريكيتين في شرق أفريقيا، وإيوائه لعناصر غير سودانية متطرفة لا تجاهر فقط بعدائها للولايات المتحدة، بل بالرغبة في تدميرها. اتخذت الولايات المتحدة قرارات

عنيفة ضد النظام السوداني. تلك القرارات تمثلت في إعلان وزير الخارجية الأمريكي، وارين كريستوفر في أغسطس 1993م لأمر بضم السودان إلى قائمة الدول الراعية للإرهاب. ذلك القرار وصف من جانب حكومة الإنقاذ بالعدوانية والرغبة في إحباط المشروع الإسلامي الحضاري، رغم أن كريستوفر كان قد بادر بالقول في بيانه إن القرار الأمريكي **"يعكس تقويمًا للحقائق، ولا ينطلق من موقف متحيز ضد التوجهات الأيديولوجية أو الدينية لحكومته"**.

(reflects an assessment of facts and not a bias against Sudan because of the ideological or religious orientations of its governement).

القرار الأمريكي كان محل نقد من رئيس ديمقراطي سابق (جيمي كارتر) لعدم كفاية الأدلة في نظره، ولربما كان كارتر محقًّا لأن النظام كان يسعى من وراء الكواليس لتسليم بن لادن إلى المملكة السعودية أو الولايات المتحدة حسبما كشفه المحقق الصحفي الأمريكي بارتون جيلمان (Barton Gellman) في صحيفة الواشنطن بوست في 4 نوفمبر 2001م ولكن السعودية رفضت أن تستقبل مَن لم تحسبه مواطنًا سعوديًا أصيلًا، وفي أحسن الاعتبارات ابنًا ضالًّا. في الوقت ذاته لم يكن القانون الأمريكي يُسعِف الحكومة الأمريكية آنذاك على القبض على "بن لادن". ولربما أيضًا لم يصدق مستشارو الرئيس كلنتون ذلك العرض المغري، وكأنهم كانوا يقولون لأنفسهم (this is too good to be true). ولعل الذي لم يكشف عنه جيلمان هو اسم الرجل الذي كان وراء هذه الاتصالات أذيع سرًا أن قلت إن كان من وراء هذا المسعى من الجانب السوداني الفريق الفاتح عروة. مع ذلك أضعف من دفاع النظام ضد اتهامات كريستوفر أمران: استمرار عدد من مسؤولي الإنقاذ في الحزب والحكومة في ريطروطيقا الجهاد ضد دول الاستكبار، ومسلك النظام العملي بعد إعلان كريستوفر في عام 1993م. فأول ما يتوقعه المرء أن يكفَّ النظام بعد ذلك التاريخ عن أي عمل يُثبت التهمة التي ألصقها به القرار الأمريكي، أو يوفر لأمريكا دليلًا جديدًا على صدق اتهاماتها؛ فما الذي حدث فيما بعد؟

- في يناير 1995م: قطعت إريتريا علاقاتها مع السودان لدعمه للجهاد الإريتري وجاء ذلك بعد لقاء تم في يوليو 1992م (أي قبل قرابة العام من إعلان كريستوفر) بين الرئيس البشير ورئيسي أثيوبيا وإريتريا (أقرب الرؤساء في المنطقة لنظام الإنقاذ) لينقلا له رسالة مشتركة فحواها: "ارفعوا أيديكم عن مسلمينا".
- يونيو 1995م: محاولة الاعتداء على الرئيس مبارك، رغم سعيه لأن يكون عرابًا للسلام بين النظام من جهة، وأمريكا والسعودية، من جهة أخرى، ونجاحه في إقناع الملك فهد بالاعتراف بالنظام، والرئيس بوش بعدم المضي في القرارات التي كانت حكومته تعد العدة لإنفاذها.
- يناير 1996م إدانة مجلس الأمن (للمرة الأولى في تاريخ السودان) بناء على شكوى مشتركة من أثيوبيا ومصر - وليس من الولايات المتحدة - ضد حكومة السودان مما قاد إلى فرض عقوبات متنوعة (multiple sanctions) على السودان: سياسية، واقتصادية، ودبلوماسية.
- 1998م: الهجوم على سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام المنسوبة لأسامة بن لادن، ضيف السودان.

إلى جانب كل ذلك، ما زال يومذاك في ذاكرة الأمريكيين حدثًا أمرَّ حلوقهم ألا وهو مناصرة السودان لصدام في اعتدائه على الكويت. ذلك الحدث لم يغضب أمريكا وحدها، بل أوغر صدور الكويتيين والسعوديين.

إن لم تكن هذه الأحداث من الجرأة والجسامة بمكان لأمكن تكذيبها والتبرؤ منها؛ فالدول كثيرًا ما ترتكب أخطاءً يمكن إنكارها وفق ما يسميه الدبلوماسيون بالتكذيب المقنع أو اللبق (plausible deniability). لكن تلك الأحداث بحجمها وطبيعتها بدت للعالم وكأنها اجتراء على اقتراف الخطأ

ممن لا يأبه بها يفعل. ومن ثَمَّ لم تعد دعاوى الاستهداف مقنعة لأي مراقب محايد، بل لأي شخص عاقل.

نتيجة لذلك أقدم الرئيس كلينتون على إصدار الأمر الرئاسي 13067 في (نوفمبر 1997م) الذي أعلن فيه أن سياسات حكومة السودان تمثل خطرًا غير عادي في المجالات التالية:

(أ) مساندة الإرهاب العالمي.

(ب) زعزعة الدول المجاورة.

(د) تفشي الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان.

تضمنت القرارات التي احتواها الأمر الرئاسي: تجميد كل أموال وأصول حكومة السودان التي تقع في أيدي الحكومة الأمريكية، ومنع التبادل التجاري والسلعي والخدمي بين المؤسسات السودانية والأمريكية. من جانب آخر قررت حكومة كلينتون تزويد قوات المعارضة السودانية بما سمتها "أسلحة غير فتاكة" (non – lethal weapons)، أيًّا كان معنى التعبير. ذلك القرار لم يكن قرارًا سريًّا، بل تم إشهاد العالم عليه عندما انتقلت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية بطائرتها الخاصة إلى مطار عنتيبي في أوغندا؛ لتلتقي في مقر السفارة الأمريكية بكمبالا بوفد من التجمع الديمقراطي برئاسة جون قرنق ضم مبارك المهدي، عبد العزيز خالد، فاروق أحمد آدم، وشخصي. هذا التفصيل استلزمته كلمات عابرة في مقال لكاتب رشيق القلم (عبد اللطيف البوني) جمح به الخيال إلى الحديث عن استصحاب أولبرايت لقيادات التجمع من أديس أبابا إلى كمبالا في طائرتها الخاصة في حين أن المشاركين في ذلك الاجتماع جاؤوا من مواقع شتى، ورجعوا عبر أخرى وكأنهم كانوا يتمثلون نصائح الإمام في صلاة عيد الأضحى: "مَن جاء منكم من طريق فليرجع من آخر".

قصف مصنع الشفاء ما الذي تقوله الحقائق؟

الخطأ الجسيم الذي ارتكبته إدارة كلينتون في هوجة الغضب التي انتابتها بعد الاعتداء على سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام، كان هو قصف مصنع الشفاء بالخرطوم دون أن تتوفر أدلة كافية على ما نسب إليه من تهم: ملكية أسامة بن لادن للمصنع وإنتاج المصنع للأسلحة الكيماوية. وقد قضت ظروف متشابكة أن أُولي ذلك الموضوع اهتمامًا منها آصرة الصداقة التي جمعت بيني وبين صاحب المصنع الجديد (صلاح إدريس) وآصرة القرابة مع محاميه (غازي سليمان)، ولكن أهم من ذلك إدراكي بعد بحثٍ وتقصٍّ بأن القرار الأمريكي بقصف المصنع كان قرارًا خاطئًا. ذلك الحكم من جانبي لم يكن حكمًا عاطفيًّا، وإنما هو حكم سبقته بحوث معملية اطلعت عليها وقامت بها كبرى مؤسسات البحث في الولايات المتحدة، وجلسات استماع مع كبرى بيوت المحاماة الأمريكية والبريطانية.

في العشرين من أغسطس 1998 أعلن الرئيس كلينتون من منتجع صيفي أن مصنع الشفا في الخرطوم بحري هو مؤسسة تنتج سلاحًا كيماويًّا (غاز الأعصاب) وأن المصنع يمثل قاعدة لمنظمة إرهابية. في اليوم نفسه صرحت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت للـCNN في حوار مع لاري كنج "**إنهم في السودان يصنعون غاز الأعصاب الذي سيقتلنا جميعًا**". وفي الرابع من سبتمبر قال مستشار الأمن القومي صموئيل بيرقر للـ CNN أيضًا: "إن مصنع الشفاء يقوم بإنتاج عنصر كيماوي يستخدم في صنع غاز الأعصاب، **وليس لدينا أدنى شك في ذلك**". وفي اليوم نفسه (الرابع من سبتمبر) صرح وزير الدفاع كوهين للهيرالد تريبيون الدولية بأنه عندما ***أطلقت الولايات المتحدة صواريخها على المصنع لم تكن وزارة الدفاع على دراية بأن المصنع يصنع الأدوية*** " وعلك تنظر للتناقض بين القول القاطع لمستشار الأمن القومي وقول وزير الدفاع. وكانت الولايات المتحدة قد

قررت عبر وزارة المالية تجميد أرصدة صلاح إدريس في أمريكا، والبالغة 24 مليونًا من الدولارات. إزاء كل هذا التخبط من جانب الإدارة الأمريكية، كلف صاحب المصنع أكبر بيوت المحاماة في واشنطن اكنق قمب، وجونس، ري، ديفيز وبوق لتولي القضية بعد اقتناعهم جميعًا بصحة دعوى صاحب المصنع.

الذي يحملني على إيراد هذا الموضوع أمران: الأول هو أن الإدارة الأمريكية قد تخطئ في بعض قراراتها، والخطأ يعالج دومًا بتصحيحه ولا يكون التصحيح إلا بالاعتراف بالخطأ أولًا، وثانيًا برد الاعتبار لمن أصابه ضرر معنوي من ذلك الخطأ، ثم تعويضه عن أية خسارة مادية لحقت به. وعند توافر قرائن الأحوال وبعض الأدلة انتابني إحساس بأن ثمة خطأ كبيرًا ارتكبته الإدارة الأمريكية، فاتصلت برجلين كانا في أعلى مواقع صنع القرار في أمريكا، وبدبلوماسي كان وأسرته من بين أصدقائي في واشنطون. الرجل الأول هو الرئيس الأمريكي المتقاعد جورج بوش، وكان رد فعله مريحًا ومحبطًا في آن واحد. قال لي: **"تعرف أنني أصدق كل حرف مما قلت كما أعرف حسن تقديرك للأمور، ولكنني منذ أن غادرت البيت الأبيض لم أجرؤ على طلب شيء من شاغله في الأمور السياسية حتى لا أوصم بالتدخل في مسؤوليات غيري"**. والثاني هو توم فولي الرئيس الديمقراطي السابق لمجلس النواب (رحل في أكتوبر 2013). فولي كان يحظى بتقدير كبير بين رفاقه الديمقراطيين، بل بين الجمهوريين؛ ولهذا وصف بالرئيس الذي يتجول بين المقاعد (Between the isles)، أي بين الجانب الذي يحتله أعضاء الحزب الحاكم في الكونجرس، وذلك الذي يحتله أعضاء الحزب المعارض. وعند تقاعده من رئاسة مجلس النواب أصبح فولي سفيرًا لبلاده في اليابان، ثم من بعد رئيسًا للجنة الرئاسية الاستشارية للأمن الخارجي. وكان في تقديري أنه ليس في دوائر الديمقراطيين في واشنطون شخصًا مثله يمكن أن يأتي بالخبر اليقين. رغم كل هذه الصفات لم يفلح الرجل في زحزحة الإدارة عن موقفها حول ضرب مصنع الشفاء بالسودان وثباتها على دعاواها. ولعل الإدارة

ظنت أنها بفك الحظر على أموال صلاح إدريس في مايو 1996 ستلهي صاحب المصنع عن دعواه، ولكن صاحب المصنع استمر في ملاحقة قضيته، في حين أصرت الإدارة على موقفها وهي تتذرع بحجة تقفل الطريق على كل مُدَّعٍ، ألا وهي تحصين القرارات الرئاسية المتعلقة بسلامة الوطن. تأكد لي ساعتئذٍ أن هناك إصرارًا من جانب مستشاري الأمن بالرئاسة على إنكار خطئهم ومن ثَمَّ عدم استعدادهم لتحمل أعباء الخطأ. ذلك الرأي ثبت عندي بما يقطع الشك باليقين عندما جاءتني السفيرة فيليس أوكلي بالخبر اليقين. السيدة أوكلي عملت في ستينيات القرن الماضي كدبلوماسية في السفارة الأمريكية في الخرطوم في أولى درجات السلم الدبلوماسي، وخلال فترة عملها بالسودان اقترنت بالدبلوماسي الأمريكي روبرت أوكلي الذي وردت الإشارة إليه في أكثر من موقع في هذا الكتاب، وقد أصبح كلاهما من أصدقاء السودان الأوفياء. فمن موقعها السامي في وزارة الخارجية الأمريكية (مساعد وزير الخارجية لشؤون الاستخبارات) كانت فيليس مَن بين من تلمست رأيهم عند وقوع الحادث، وبعد مراجعتها لما تجمع لديها من معلومات أبلغت وزير الخارجية، مادلين أولبرايت بالأدلة التي تراكمت لديها حول خطأ قذف المصنع السوداني. ولكن عندما تكاثرت مذكراتها على وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت أصيبت الوزيرة بملل من إلحاف نائبتها؛ ولهذا سجلت بقلمها على التقرير الأخير من النائبة بالآتي **"لا أريد أن أسمع المزيد عن موضوع الشفاء بعد الآن"**.

السودان وبوش الابن

بوصول بوش الابن إلى الحكم في يناير 2001م لم تكن أفريقيا كلها، ناهيك عن السودان، تحتل مقامًا رفيعًا أو وطيئًا في سلسلة أولوياته للسياسة الخارجية، سياسة بوش كانت، في المقام الأول، موجهة نحو أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. هذا، في واقع الأمر، هو ما أعلنه بوش في حملته الانتخابية حين قال إن "أفريقيا – رغم أهميتها – لا تقع في قلب المصالح الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة".

ومن المدهش أن صياغة تلك الأهداف الاستراتيجية تمت على يد مستشارته للأمن القومي أفريقية الأصل: كوندليزا رايس. على أن الضغوط التي توالت على الرئيس بوش من اليمين المسيحي كانت كافية لتغيير موقفه نحو السودان. ولم يكن اليمين المسيحي مهمومًا بقضايا حقوق الإنسان والشعوب بصورة عامة بقدر ما كان مهمومًا بأمرين: الاضطهاد الديني (للمسيحيين)، والجهاد، أي تحويل الحرب الأهلية في السودان إلى حرب دينية. وبصرف النظر عن المشروعية الدينية للجهاد في نظر الإسلاميين، أو التبرير الأيديولوجي لتديين السياسة من وجهة نظر الإنقاذ، قدم ذلك التوجه سلاحًا ماضيًا لليمين المسيحي في الولايات المتحدة ولغيره من المسيحيين في بقية دول العالم الغربي لاستخدامه ضد نظام الإنقاذ. التجمع المسيحي الجديد لم يقتصر فقط على البيض من مسيحيي الحزام الإنجيلي (bible belt) ألا وهي المنطقة التي عُرفت بإنجليكانيتها وتمتد من الولايات الجنوبية حتى تكساس، بل أفلح أيضًا في أن يجند إلى جانبه منظمات مسيحية أخرى مثل كنائس الأمريكيين الأفارقة، الاتحاد القبطي الأمريكي، المؤتمر القومي للآشوريين، وحركة جنوب السودان بأمريكا، وكل هذه تنظيمات مسجلة في الولايات المتحدة.

اليمين المسيحي في أمريكا لم يكن في حاجة إلى تحفيز لأداء المهمة التي تعهد بها، إذ سبقه إلى ذلك آباء الكنيسة في السودان، وكلهم سودانيون. ففي 6 أكتوبر 1992م قام المجلس الأعلى للقسس السودانيين الكاثوليك بزيارة إلى "الأب المقدس" في الفاتيكان في واحدة مما يعرف بزيارات التنوير (visita ad lumina). في تلك الزيارة قال القسس لراعيهم: **"نحن قادة روحانيون، ولسنا بساسة ولا رجال دولة. ما يحملنا على الحديث هو إهدار حقوق الإنسان الأساسية بما فيها حق الحياة، وحق التعلم، وحق التعبير في ظل النظام القائم في السودان"**. رسالة القسس السودانيين رفعت إلى البابا قبل وصول بوش الابن للحكم بثماني سنوات دون أن يجدوا أذنًا تصغي لهم في وطنهم. لهذا استمرت طبول الحرب حول الاضطهاد الديني في السودان تقرع لبضع سنوات أخرى في كل أصقاع

العالم المسيحي حتى إقرار اتفاقية السلام الشامل واعترافها بالحريات الدينية وتأطير المبدأ دستوريًا. هذا نموذج آخر لشيئين: براعة الأنظمة السياسية في شمال السودان، بما فيها نظام الإنقاذ، في ألا تستبين النصح إلا ضحى الغد، وأضاليل بعض المعلقين السياسيين والمؤرخين الهواة الذين ظلوا، وما فتئوا، ينشرون الأضاليل وفي نشر الأضاليل عدول عن الطريق القويم.

أيًا كان الحال، استقبلت الخرطوم بابتهاج وصول بوش (الابن) إلى السلطة ولهذا أعلن الرئيس السوداني ووزير خارجيته ترحيبهما بالتحول في الولايات المتحدة، كما أبديا الرغبة في التعاون مع الإدارة الجديدة دون أن يأخذا في الاعتبار المؤثرات الداخلية المختلفة التي قادت كلينتون إلى المواقف التي اتخذها، وتلك التي حملت اليمين المسيحي على مطالبة الرئيس الأمريكي الجديد بالاهتمام بالسودان. ولعل من الصدف غير السارة بالنسبة لحكومة الإنقاذ أن يكون رجل الدين الذي أشرف على تدشين الرئيس بوش هو القس فرانكلين جراهام صاحب مستشفى محفظة السامري الذي دمره النظام بالقصف الجوي في عهد كلينتون. عقب ذلك الحادث علق القس قائلًا: "**إن النظام الذي فعل هذا نظام شرير**".

في التاسع من سبتمبر 2001م وقع حدث مهم، هان دونه تدمير مستشفى محفظة السامري: تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن، وكان في قلب ذلك الحدث أسامة بن لادن، الرجل الذي احتضنه السودان زمانًا ليس بالقصير. وقيل يومها إن "بن لادن" وفد إلى السودان للاستثمار. هذا تبرير رهيف لأن الرجل لم يكن ذا مال فحسب، بل أيضًا كان صاحب رسالة سَخَّر لتحقيقها نفسه وماله وولده. رسالة بن لادن للعالم كانت بسيطة لا تعقيد فيها ولا تركيب: "ينقسم العالم إلى فسطاطين، فسطاط الكفر وفسطاط الإسلام". بالقدر نفسه كانت رسالة بوش بعد حادثي نيويورك وواشنطن بعيدة عن التعقيد اللفظي أو المعنوي فلا مجاز فيها ولا كناية إذ قال: "ينقسم العالم إلى محورين: محور الشر ومحور الخير". محور الخير عند الرئيس

الأمريكي هو، بلا مرية، أمريكا ومَن والاها، ومحور الشر هو العراق وإيران وكوريا الشمالية ومَن ناصرهم من الحكومات والجماعات. أحداث سبتمبر كشفت عن تناقض فاحش عند الغالبية المتطرفة من الإسلاميين ففئة منهم أنكرت أن تكون أحداث سبتمبر – لدقة تصويبها – من صنع بن لادن، أي إن ما قامت به مجموعته أمر لا يستطيعه مسلم. وكأنا بالذين كانوا يتمنون وراثة الأرض وما عليها يقللون من قدرات رهطهم على أداء فعل لا يتطلب غير الجرأة والجسارة، وليس هو من علم الصواريخ كما يقول الفرنجة. آخرون تعثرت ألسنتهم واشتبهت أقوالهم: "نعم فعلها بن لادن ولكن". وراء "لكن" تلك محاولة لتبرئة الذات من عمل ينضح بالشر، فتقتيل الناس على غير بصيرة أو بيان هو إلى الشر أقرب. يتضح من ذلك أنا كنا يومذاك أمام نوعين من الرجال: رجل قوي الخصومة مؤمن بما يفعل ولا يتنكر لما فعل، ونصراء له مزعومون يشيدون به بلسان، ويتبرؤون من فعلته بلسان آخر. جماعة "نعم ولكن" هذه سماها الأكاديمي المصري مأمون فندي جماعة "أسامة بن لكن".

ما الذي فعله النظام السوداني، وأي الآماد بلغ في فعله؟

إدراكًا منه للمخاطر المحدقة به بادر النظام السوداني بالتعاون مع نظام بوش في القضية التي كانت تمثل في تلك اللحظة أولوية قصوى بالنسبة له: محاربة الإرهاب. لم يدافع النظام عن بن لادن وجماعته، بل غض الطرف عنه، ونفض اليد منه. كما لم يذهب إلى قول بِن لَكِني حائر بائر لا يحقق المقصود منه، ولا ينخدع له الآخرون، خاصة مَن يملكون القدرة على رؤية ما وراء الجدران. في هذا الشأن اتخذت أجهزة الأمن السوداني القرار السياسي الصائب بتمكين أجهزة الأمن الأمريكية من الاطلاع على كل ملفات بن لادن والجماعات الأخرى التي كانت تتحرك في السودان وتحسبها أمريكا جزءًا من منظومة الإرهاب. كشفت أيضًا أجهزة الأمن السوداني عن كل ما كانت الأجهزة الأمنية الأمريكية تطمح في الاطلاع عليه بما في ذلك حسابات البنوك. تلك كانت هي مرحلة عودة الوعي

للنظام الذي كافأته الولايات المتحدة على تعاونه على الصعيد الأمني بإنهاء العقوبات التي فُرضت على السودان من جانب مجلس الأمن عقب محاولة اغتيال الرئيس مبارك. وعند التصويت على مشروع القرار برفع العقوبات عن السودان لم تصوت الولايات المتحدة إلى جانب الاقتراح بدعوى أنها لم تسعَ ابتداءً لفرضها وإنما دعت إلى فرضها أهم جارتين للسودان: مصر وأثيوبيا. ولكنها امتنعت عن التصويت على مشروع القرار لأن صوتها السلبي كان سيسقط المقترح الذي روجت له في المجلس.

في اجتماع مجلس الأمن قال السفير كننجهام نائب المندوب الأمريكي في المجلس: "إن السودان أبدى تعاونًا في حملة مكافحة الإرهاب، ونحن نرحب بذلك التعاون". في الوقت نفسه أعلن السفير الأمريكي فرانسيس بيلور "أن السودانيين يتعاونون معنا تعاونًا وثيقًا لعلاج موضوع القاعدة". لهذا، لم تعد قضية محاربة الإرهاب موضوعًا قابلًا للجدل: فأجهزة الأمن السودانية تعرف جيدًا ما اتفقت عليه وتعهدت به لنظرائها في الولايات المتحدة، كما أن دبلوماسيي السودان يعرفون جيدًا قرار مجلس الأمن 373 حول الإرهاب الدولي الصادر في عام 2001م، وقرار الجمعية العامة المسمى "الاستراتيجية العالمية ضد الإرهاب" (Global Anti – terrorism Startegy) الذي وافق عليه السودان في 8 سبتمبر 2006م. إزاء كل هذه الاعتبارات أبان نظام "الإنقاذ" – في رأي مَن أحسنوا الظن به – قدرته على التمييز بين مصالح الوطن التي سيتهددها شر عظيم إن أقحم نفسه في صراع لا ناقة له فيه ولا جمل، وبين مناصرته لجماعات أوت إلى السودان أو دعيت إليه، لكنها أصبحت محل استهداف من تلك الاستراتيجية العالمية. أما عند الذين لم يحسنوا الظن بالإنقاذ، فرأوا أن لذلك النظام في قرارة نفسه رغبة غريزية لأن يهتلك نظام حكمه في صراع مع العالم. وبدون لَحٍّ في الأمر، فإن القرار الذي اتخذه النظام هو قرار سياسي مصلحي ليس فيه مكان للدين أو الدعوة. وما زالت السياسة هي السياسة. وما انفكت المصالح هي المصالح.

محاربة الإرهاب ليست هي نهاية المطاف؛ إذ سبقتها قضايا أثارتها جماعات اليمين المسيحي ومنظمات حقوق الإنسان. ولربما كانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ السياسة الأمريكية التي اتفقت فيها على هدف واحد قوى اليمين الأمريكي ممثلة في المنظمات الدينية، مع قوى اليسار المتمثلة في منظمات حقوق الإنسان، النقابات العمالية، "المجموعة السوداء" (Black Caulus). هذه القضايا لا تخضع للتبعيض فقراءتنا لما يريده الآخرون بأسلوب ملولب لا تجدي. ما يجدي هو التعرف على حقيقة ما يريده الآخرون والحوار معهم بشأنه. قد يقول قائل ما شأن جماعات الضغط التي تكالبت علينا في واشنطن القصية بحقوق الإنسان في السودان؟ هذا سؤال وجيه إن كنا مثل كوريا الشمالية التي انتبذت لها مكانًا قصيًّا وتفارقت مع العالم عن عداوة، ولكننا بلد يحكمه دستور، ويحتوي دستوره الذي ارتضاه بعد اتفاقية السلام الشامل على وثيقة للحقوق لم يَرَ السودان منذ استقلاله أبدع منها، وتتضمن تلك الوثيقة اعترافًا بعهود ومواثيق حقوق الإنسان، وترتضي حكومته مراقبة دولية (لجنة حقوق الإنسان) لإنفاذ هذه العهود والمواثيق. هذه هي المعايير التي حددنا لأنفسنا، فكيف يكون لنا عنها مَحِيد ومهرب بدعوى خصوصية دينية أو ثقافية ننفرد بها كما يردد بعض أهل النظام الحاكم.

حرصًا من إدارة بوش على إرضاء كل هذه الأطراف قَدَّمَ مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية والتر كاينستاينر تقريرًا للكونجرس في يونيو 2002م حول السياسة الأمريكية تجاه السودان جاء فيه أن السياسة الجديدة تهدف إلى حماية المصالح العليا لأمريكا إلى جانب الالتزام بمسؤولياتها الأخلاقية. وتشمل القضايا ذات البعد الأخلاقي في بيان كاينستاينر: ألّا يكون السودان قاعدة للإرهاب، وأن ينهي الحرب والقتال في الجنوب، وأن يحمي حقوق الإنسان والحريات الدينية. في كل هذه المبادئ لم يخرج كاينستاينر عن مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية إلا إنه كان مصدر قلق لتلك الجماعات في حالتين: الأولى هي ظنهم بأن في مساعيه للحوار مع الخرطوم ما يشي بالرغبة في التنازل عمّا حسبوه

قضايا مبدئية. وكانت قد رشحت في الصحف آنذاك أنباء عن اجتماعات عقدها الرجل في لندن مع ممثلي حكومة السودان، وبخاصة أجهزة الأمن فيها ونائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه. أما الثانية فهي مبادرته بِحَثٍّ دول الجوار الأفريقي للسودان على الكف عن مساعدة الحركة الشعبية. في الحالة الأخيرة أوقع كاينستاينر نفسه في مأزق عندما اتصل عضو مجلس النواب فرانك وولف بوزير الخارجية كولين باول ليطلب منه توضيحًا عما حدث في لندن، وعن الاتصالات التي قام بها مساعد الوزير مع بعض القيادات الأفريقية. حول الموضوع الأخير، اعترف كاينستاينر للوزير بأن اتصالًا تم مع إريتريا وكينيا، ولكن ذلك الاتصال لم يكن كما روى وولف للوزير لأنه لم يكن ليفعل ما اتهم بفعله ضد "صديقه قرنق". وما إن سمع باول رد المساعد على التهمة التي ألصقها به وولف حتى وجه مساعده بالذهاب توًّا إلى وولف ليشرح له الأمر. وعندما حل كاينستاينر في مكتب النائب وبدأ في عرض روايته التي أفضى بها للوزير أوقفه النائب عندما وصل إلى الحديث عن "صديقه قرنق"، ثم بعث بأحد مساعديه لإحضار تسجيل للحديث الذي دار بين مساعد الوزير وبين الطرفين الإريتري والكيني. وبالطبع صعق كاينستاينر لما سمع؛ لأن التسجيل أكد صحة ما قاله النائب للوزير. عندها قال النائب لمساعد الوزير "شكرًا... سأتابع الموضوع مع وزير الخارجية". وعلى التو اتصل وولف بالوزير ليقول له: "أصلح الموضوع (Fix it) وإلا فلن أصدق على ميزانية وزارتك"، وكان وولف آنذاك رئيسًا للجنة الميزانية في مجلس النواب. وفي النهاية دفع كاينستاينر ثمن مبادراته بل كذبه بحمله على الاستقالة من منصبه.

السودان، إذن، ما كان ليكون محط اهتمام الرئيس بوش في سياساته الخارجية لولا أحداث 11 سبتمبر وضغوط اليمين المسيحي. فبسبب هذه الضغوط أصبح السودان في قائمة الدول الأربع الأكثر أهمية في سياسة أمريكا الخارجية بالقارة الأفريقية: مصر في الشمال، وجنوب أفريقيا في الجنوب، ونيجيريا في الغرب،

والسودان في الشرق. وكان موقف بوش منذ البداية مناوئًا لأي تدخل عسكري في السودان، بل أفصح عن عدم رغبته في الاستمرار في سياسة كلينتون الداعمة للمعارضة السودانية. مع ذلك، ولتحقيق رغائب كل الأطراف، قرر بوش تكليف أحد الجمهوريين المرموقين: السيناتور جون دانفورث بالإشراف على الملف السوداني بدلًا من المرشحين اللذين اقترحهما النائب وولف على بوش من قبل. وكان وولف قد كتب للرئيس عقب انتخابه رسالة يطلب فيها **"تعيين ممثل رئاسي متفرغ من ذوي المكانة الوطنية الرفيعة، وممن يجدون عند الرئيس أذنًا مصغية"**. لم يكتفِ وولف بطرح الفكرة على الرئيس، بل رشح للمنصب شخصين: رتشارد هولبروك (ديمقراطي وسفير أمريكا السابق في الأمم المتحدة) وجيمز بيكر (جمهوري ووزير الخارجية السابق). ولكن قبيل أحداث سبتمبر ببضعة أيام اختار بوش السيناتور دانفورث (جمهوري من ميسوري) للمنصب، وأعلن ذلك الاختيار في حفل بالبيت الأبيض في 9 سبتمبر 2001م.

أولى المهام التي عهد بها بوش لمبعوثه للسودان القيام برحلة استكشافية للسودان تعينه على رسم خارطة طريق للخروج من المآزق المتعددة التي يعاني منها السودان بصورة تحقق السلام والاستقرار في ذلك القطر، وتُرضي - أو تُلهي عنه - جماعات الضغط. ولتحقيق مهمته قرر دانفورث تركيز اهتمامه على أربعة موضوعات:

- التعاون ضد الإرهاب الدولي.
- الاتفاق على وقف إطلاق النار في منطقة تجريبية تحت رقابة دولية لضمان وصول الإغاثة الإنسانية لتلك المنطقة، وقد اختيرت لهذا الغرض منطقة جبال النوبة لأنها لا تمثل من ناحية الاستراتيجية العسكرية أهمية قصوى للطرفين المتحاربين آنذاك، كما هي المنطقة التي ظلت محرومة من الاستفادة من برنامج شريان الحياة.

- فتح ممرات آمنة لتحقيق الغرض أعلاه، ولتمكين الأطباء من تطعيم الصغار ضد شلل الأطفال وتطعيم المواشي ضد طاعون الماشية.
- إنشاء لجنة دولية للتحقيق في تهم اختطاف المدنيين، الوصف الشفري للاسترقاق.

الهدف الأساسي من أداء كل هذه المهام كان هو استكشاف الطريق للعبور إلى المرحلة الثانية ألا وهي مفاوضات السلام الشامل بمعنى السلام الذي يحقق حلًّا نهائيًّا متكاملًا للمعضلة السودانية. ولكن قبل بلوغ مرحلة التفاوض طرأ تطور مهم في وسائل الدبلوماسية الأمريكية لتناول تلك المعضلة هو توصيات معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة جون هوبكنز. تلك التوصيات وصفها قوم هَراجة في السودان بأنها فخ نصبه الأمريكيون لتمزيق السودان. نظرية المؤامرة أمر شائع في هذا الجزء من العالم، وهي في حقيقتها لا تعدو أن تكون، من جانب، استقالة عن تحمل المسؤولية عن الأخطاء، ومن جانب آخر، سوء ظن دائم بالآخر وعدم ثقة بالنفس. وما أسهل لجوء من لا يملكون أمر أنفسهم إلى مَن يعلقون عليهم أخطاء هم في مبتدأ الأمر ومنتهاه مسؤولون عنها. ما هذه التوصيات التي اعتبرها المحللون العشوائيون جرثومة داء الانفصال التي زرعتها أمريكا في الجسم السياسي السوداني؟ أصل تلك المذكرة هو تكليف الكونجرس في فبراير 2001 مركز الدراسات الدولية الاستراتيجية التابع لجامعة هوبكنز بإعداد تقرير عن أنجع الوسائل للخروج بالسودان من أزمته. وعلى إعداد ذلك التقرير أشرف رئيس المركز ستيفن موريسون يعاونه الدبلوماسي السوداني، فرانسيس دينق. وفي توصياتها حدد مؤلفا التقرير أحد عشر اقتراحًا لحل المشكل السوداني، ننقل منها الأهم:

- تركيز سياسة الولايات المتحدة في السودان على صنع السلام.
- تعاون الولايات المتحدة مع الشركاء الأوروبيين (المملكة المتحدة والنرويج) ودول الجوار العاملة في مجال صنع السلام (دول الإيقاد) لحث الطرفين المتحاربين على الاتفاق.

- خلق تحالف دولي لدعم مبادرات السلام.
- **السعي لخلق وضع انتقالي على أساس سودان موحد بنظامين مختلفين.**
- تقديم مغريات وفرض ضغوط على الطرفين كيما يتفاوضا بحسن نية.
- وضع خطة دولية لدعم قدرات الجنوب لحكم نفسه.
- إعطاء أولوية لإجراءات عبر قياديين من أهل الثقة بين الطرفين بهدف تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وانسياب المعونات الإنسانية.
- إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الحكومتين (الولايات المتحدة وحكومة السودان).
- الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين حول الإرهاب بناء على المفاوضات الدائرة.

في هذه التوصيات التي قيل إنها صيغت في أمريكا للتمهيد لفصل الجنوب لم يرد حرف واحد عن الانفصال أو حق تقرير المصير، بل على خلاف ذلك نصت الوثيقة على **قيام سودان موحد بنظامين**. هذا التغبيش لحقائق التاريخ هو تزوير للتاريخ كما أن الأطروحات التي وردت في التقرير لم تأتِ من فراغ، بل كانت نتاجًا لمواقف سياسية من جانب الطرف الآخر المفاوض. خذ مثلًا: اقتراح إنشاء دولة واحدة بنظامين هو موضوع طرحته الحركة الشعبية في مفاوضات أبوجا عندما قال ناطق باسم الحركة (نيهال دينق نيهال) إن الحركة التي يمثلها تطرح، إزاء إصرار ممثلي حكومة الإنقاذ على حكم السودان كله وفق الشريعة الإسلامية، رفضها لمقترح الحركة الداعي لفصل الدين عن السياسة، اقتراحًا بديلًا هو قيام نظام كونفيدرالي. ماذا كان رد الوفد الحكومي على ذلك الاقتراح؟ قال رئيس الوفد محمد الأمين خليفة: **"الكونفيدرالية لن تتحقق إلا بفوهة البندقية"**. فمن خدعة التنصل من منح الجنوب مطلب الحكم الفيدرالي من جانب الأحزاب الشمالية عند إعلان الاستقلال إلى رفض الحزب الحاكم بعد انقلاب الإنقاذ قبول

اقتراح الكونفيدرالية كسهم أخير (Weapon of last resort) في حرب الإخوة - الأعداء، ما زال في الساحة الصحفي فلان والبروفسور علان والشيخ فرتكان، يتساءلون عن دور ساسة الجنوب في الدفع بإقليم الجنوب للانفصال. فهل هناك خفة عقل واستهانة بالآخر أكثر من هذا؟ هل نفترض أن كل هذه الحقائق كانت مجهولة عند فقهاء الاستراتيجية الذين ذهبوا إلى البحث عن مصدر أمريكي لفكرة منح أهل جنوب السودان حق تقرير المصير، أم نفترض أن أولئك الفقهاء قد غيبوها عمدًا؟ من بين أولئك الهراجة أيضًا نفر أشاع أن الهدف الأول والأخير من تعيين دانفورث كممثل شخصي للرئيس تمزيق أوصال السودان عبر منح الجنوب حق تقرير المصير الذي يفضي إلى الانفصال فما هي صحة هذه الشائعة؟ وما دلائل الهراجة عليها؟

دعنا نتناول أولًا القرار الرئاسي الذي أوكل الرئيس الأمريكي بموجبه المهمة إلى السيناتور جاك دانفورث، ومَن هو دانفورث؟ وكيف أقبل على مهمته، ثم ما هو الدور الذي قامت به المؤسسة الأمريكية في بعض اللحظات الحرجة في المفاوضات؟ دانفورث كان قسًّا أسقفيًّا في مرحلة من مراحل حياته، وهذا صحيح إلا إنه خلع ثياب الراهب (defrocked) ليصبح عضوًا في مجلس الشيوخ، وذلك هو الموقع الذي عاد إليه بعد فراغه من مهمته. دانفورث أيضًا ينتمي للتيار التقليدي الجمهوري ذي الأصول الأسقفية التي تناهض التطرف الديني ويحملني على هذه الإشارة تحليل لواحد من المتشاطرين قرأ في مكان ما أن السيناتور كان قسًّا، وفي مكان آخر أن في الولايات المتحدة تيارًا مسيحيًّا متطرفًا يقود المعركة ضد السودان ثم ذهب على التو إلى نسبة الرجل التيار الديني المتطرف. لو كلف ذلك الباحث المتعجل نفسه بالاطلاع على سيرة الرجل لحمى نفسه من وزر التلفيق. فآراء الرجل في اليمين المسيحي معلنة، ومنها ما كتبه في النيويورك تايمز (30 مارس 2005م) وقال فيه: "في عدد من المبادرات الأخيرة، حَوَّل بعض الجمهورين حزبنا إلى أداة سياسية للمسيحيين المحافظين".

(By a series of recent initiatives, some republicans have transformed our party into a political arm of conservative Christians)

خلاف بين الرئيس ومبعوثه

عند تقديم الرئيس بوش لمبعوثه الجديد إلى الصحافة والدبلوماسيين قال: "**على مدى عقدين من الزمان، قادت حكومة السودان حربًا وحشية ومخجلة ضد شعبها، هذا أمر خاطئ ويجب أن يوقف**". وفي رده على حديث الرئيس قال السيناتور: "**إن فاعلية الجهود الأمريكية لتحقيق السلام في السودان ستعتمد على تواصلنا وتعاوننا مع الدول الأخرى ذات المصلحة التي تشمل الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة للسودان، وبوجه خاص مصر**". هذه النظرة المستقلة للمهمة التي أوكلت له، جعلت دانفورث يتعرض إلى مشاكل عديدة بدءًا بنظرته إلى حق تقرير المصير. تقرير المصير، فيما أعلن دانفورث، هو آلية "**لتحقيق حكم ذاتي أوسع للجنوب لا يُفضي إلى الانفصال**"، هذه هي كلماته. وكان في تقدير دانفورث أن الانفصال لن يكون مقبولًا من الشماليين، أو مرضيًّا عنه في مصر. السبب الآخر الذي لم يصرح به دانفورث علانية، ولكن كثيرًا ما ردده مستشاروه، هو أن يقود الانفصال إلى صوملة أفريقيا مما يعني الامتداد بالصراع إلى خارج حدوده. لهذا لم يكن غريبًا أن يكون أول اجتماع لدانفورث مع الراحل قرنق في رومبيك عاصفًا متفجرًا. في ذلك الاجتماع طرح دانفورث رؤيته لزعيم الحركة، كما حاول زعيم الحركة إقناعه بأن الحركة انقسمت على نفسها في عام 1990م بين حزبه الذي يدعو لوحدة السودان على أسس جديدة والحزب الآخر الذي يدعو لانفصال السودان والذي سماه منشؤه رياك مشار حركة استقلال جنوب السودان (Southern Sudan Indepndence Movement SSIM). لهذا السبب، قال قرنق إنه لا يريد للحركة أن تنقسم من جديد في لحظة تاريخية حرجة. وفي نهاية الأمر فجر واحد من كبار مستشاري قرنق (إيليجا مالوك) الموقف عندما قال لدانفورث: "**إن كان هذا هو كل ما لديك لنا، فلتحزم حقائبك**

وتذهب إلى الخرطوم أو القاهرة". بعمركم كيف يمكن لأي محلل سياسي، أو خبير أمني، أو معلق دبلوماسي، أو صحفي معجب بقلمه، أن يُخبِر مثل هؤلاء في أمور لم يكلف الواحد منهم نفسه التعرف على حقيقتها، واستقصاء أصلها من مصادره الأولية. وعندما قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾، إنما عنى بذلك مَن يُخبر في الأمور بعلمه. إن لم يكن في كل هذه الحقائق ما يكفي لنفي التهمة بأن عراب اتفاقية السلام الشامل لم يكن يبتغي من ذلك الاتفاق غير تمزيق أوصال السودان فلا معنى لمواصلة الحديث مع عناديين يغلبون على الرسن.

وفي السادس والعشرين من أبريل 2002 رفع دانفورث تقريره للرئيس بوش، وجاء في ثلاثة وثلاثين صفحة. بدأ دانفورث تقريره بتصوير المآسي الإنسانية التي أفرزتها الحرب في جنوب السودان وشماله (جبال النوبة)، وأتبع ذلك بحديث عن المخاطر التي يتعرض لها المدنيون غير المحاربين نتيجة للقصف الجوي العشوائي في جنوب السودان وجبال النوبة. ثم انتقل من بعد للحديث عن الاسترقاق كإحدى الظواهر المصاحبة للحرب مقترحًا المزيد من التقصي لتلك التهمة وتحديد وسائل إيقافها إن ثبتت. من بعد انبرى دانفورث لتناول موضوع صنع السلام واسترشاده بآراء آخرين للوصول إلى حلول لها عقب لقاءاته في مصر وكينيا. وحول تقرير المصير قال دانفورث في تقريره للرئيس ما يلي:

"لقد عانى الجنوبيون بصورة دائمة من سوء المعاملة من جانب حكومات الشمال بما في ذلك فقدان التسامح العرقي والثقافي والديني والعجز عن تحقيق اقتسام عادل للموارد. وكيما يكون هناك سلام دائم لا بد من معالجة هذه القضايا".

"طالب الجنوبيون أيضًا بممارسة حق تقرير المصير كوسيلة لحماية أنفسهم من الاضطهاد، ولكن هناك وجهات نظر مختلفة في السودان حول ما تعنيه ممارسة حق تقرير المصير وأثره على السودان".

"الرأي القائل بأن حق تقرير المصير يتضمن خيـار الانفـصال ورد في إعـلان المبادئ الذي أقرته منظمة الإيقاد، ويؤيده كثيرون، لكن حكومتي السودان ومصر يعارضان هذا الرأي؛ ولهذا قد يكون عصيًّا على التحقيق".

" الخيار الأمثل، والمفضل في رأيي (أي رأي دانفورث) هو أن تـوفر ممارسـة حق تقرير المصير الحـق لأهـل الجنـوب العـيش في ظـل حكومـة تحـترم ديانـاتهم وثقافاتهم. ومثل هذا النظام يتطلب ضمانات محلية ودولية قوية بحيث لا تتجاهـل أي حكومة (سودانية) من الناحية العملية أي تعهدات في هذا الصـدد".

هذا هو ما أوصى به، دانفورث لرئيسه بـوش في التقريـر الـذي رفعـه إليـه. فكيف، إذن، يمكن لعباقرة المحللين أن يذهبوا إلى مـا ذهـب إليـه أغلـبهم وهـم يتداولون في موضوع مبسوط على الكافة في المواقع الإلكترونيـة للبيـت الأبـيض ووزارة الخارجية الأمريكيـة.

إن كان ذلك هـو الحـال بالنـسبة لعـضو مجلـس الـشيوخ دانفـورث المـتهم الأمريكي الأول بالسعي لتمزيق السودان، فـما بـال الطـرف الثـاني الـذي طالـه الاتهام: العسكري الأمريكي الجنرال كولين باول؟ حقيقـة الأمـر أن الـذي ثـابر عليه الجنرال باول طوال المفاوضات هو القول بعدم فعالية قيـام جيـشين في بلـد ونظام حكم واحد. باول لم يعترض على فكرة الجيشين من منطلق سـياسي، وإنـما من ناحية الفاعلية العسكرية ولا ينكرن أحد أن باول، بحكم منصبه، من الخـبراء الدوليين في ذلك المجال. ولئن كان هناك من بين كل نصوص الاتفاقية ما يـوحي بشبهة الانفصال بين شقي القطر في الفترة الانتقالية لكان ذلك هو النص على قيام جيشين مستقلين في الوطن الواحد. تلك الفكرة لم تطرأ عـلى ذهـن قائـد الجـيش الشعبي في مفاوضات نيفاشا، بل جاهر بها قبيل اتفاقية أديس أبابا (1972) التي نصت على ترتيبات محددة بـشأن اسـتيعاب الجنـوبيين في جـيش الـسودان بنـسبة مقدرة على أساس حجمهم السكاني في القطر، كما نصت على بقاء ستة آلاف مـن المستوعبين في جنوب الـسودان. في حـين كـان مـن رأي قرنـق أن يبقـى الجـيش

السوداني في مواقعه في الشمال كجيش شمالي، وأن يتكون جيش جنوبي من محاربي أنيانيا ليعسكر في الجنوب كجيش جنوبي على أن ينشأ جيش وطني مشترك من فصائل من الطرفين. ذلك الرأي رفضه جوزيف لاقو، وبسبب الرأي الذي أبداه قرنق سُحب من فريق التفاوض في أديس أبابا. ظنون قرنق حول موضوع دمج الجيشين أكد صحتها موقفان لنميري، الأول هو إلغاؤه اتفاقية أديس أبابا ومن ثَمَّ إلغاء كل المستحقات التي قررتها، والثاني استبداله لعدد كبير من الضباط والجنود الجنوبيين في القيادة الجنوبية بعناصر من الشمال مما يعتبر إخلالًا بواحد من أهم شروط اتفاقية أديس أبابا (1972). خَرقُ نميري للاتفاقية أكد مخاوف قرنق من الإدماج الفوري للقوتين المتحاربتين في حين قادت محاولة نميري ترحيل الجنود الجنوبيين إلى الشمال على غير ما قالت به تلك الاتفاقية إلى تمرد من جانب الجنود والضباط المرحلين إلى الشمال مما وفر لقرنق ما كان يحتاجه من جنود وضباط لإشعال ثورته.

تقرير المصير

إذن من أين جاء النص على تقرير المصير في الاتفاقية بعد أن أبنّا رأي دانفورث بشأنه أمام رئيسه؟ بل مَن أدخل النص على تقرير المصير في الخطاب السياسي السوداني؟ أول حديث عن تقرير المصير لم يصدر في واشنطن أو نيويورك وإنما صدر في فرانكفورت في عام 1997م وأسمرا 1995م. وفي الحالتين لم يكن الحديث حول الموضوع يدور بين أمريكا "وطابورها الخامس في السودان"، بل بين السودانيين أنفسهم. في الحالة الأولى تم الاتفاق على النص بين سياسيين وطنيين يمثلان حزبين سياسيين فاعلين على الساحة الوطنية، هما الجبهة القومية الإسلامية (يمثلها الدكتور علي الحاج) والجناح المنشق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان (يمثله الدكتور لام أكول). أما في الحالة الثانية فقد استقر رأي التجمع الوطني الديمقراطي المعارض لحكومة الإنقاذ (ضم كل أحزاب السودان يسارًا ويمينًا بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان) على منح حق تقرير

المصير لكل مَن يريده من أقوام السودان باعتباره حقًّا تكفله العهود الدولية للشعوب. ولا نعرف إن كان من بين الذين مهروا ذلك الميثاق بتوقيعهم من قيادات الشمال واحد يمكن نسبته إلى كانساس أو أركنساس بالتبني أو الميلاد. وفي واقع الأمر، ما كان للموضوع أن يحتل أي مساحة في الخطاب السياسي السوداني لو التزمت النخبة السياسية الشمالية في ضحى الاستقلال بتحقيق وعدها للجنوب بالفيدرالية في إطار قطر موحد، أو قبلت فيما بعد بما أوصت به لجنة الاثني عشر. حقيقة الأمر أن من بين جميع أحزاب الشمال لم يتبنّ حزب واحد النظام الفيدرالي كأساس للحكم في السودان غير الحزب الجمهوري الذي أعد دستورًا للسودان وطرحه على الناس وكان ذلك الدستور ينص على نظام جمهوري فيدرالي للسودان. هذا هو تاريخ أحزابنا السياسية في الشمال التي يجب أن توجه نحوها سهام النقد، خاصة بعد أن كشفت عن عريها الفكري الذي لم تجد معه للمباهاة بالاستقلال شيئًا غير رفع العلم.

وعلى أي، فبرفض الطرح التوافقي الذي تقدمت به الحركة في محادثات أبوجا (الكونفدرالية) سلكت العصبة الحاكمة في الشمال طريقًا قادها إلى حق تقرير المصير. ففي اجتماع رئاسي لمنظمة الإيقاد بأديس أبابا اقترح الرئيس السوداني– ولا أحد غيره – أن تتولى تلك المنظمة معالجة ملف السلام في السودان. الإيقاد منظمة إقليمية أفريقية كان السودان من بين مؤسسيها، ومنذ أن أنشئت في عام 1986 كان دورها مقصورًا على درء مخاطر القحط والتصحر في القرن الأفريقي. وفي عام 1996م قرر رؤساء المنظمة تحولها من منظمة إقليمية فنية إلى منظمة سياسية تعالج، من بين ما تعالج، قضايا السلم والتنمية في الإقليم. لهذا دعا الرئيس السوداني المنظمة في تجليها الجديد لتولي الوساطة بين طرفي النزاع في السودان. ذلك قرار اتخذه السودان بحُرّ إرادته لا بإيعاز من خلف المحيط الأطلسي، وكان قرارًا حكيمًا لما تملكه أغلب دول الإيقاد من كروت للتأثير على الطرفين. تَدَخُّل الإيقاد – بدعوة من حكومة السودان – لإيجاد حل للصراع السوداني جاء من بعد أن أعيت المفاوضون الآخرون الحيل: جيمي كارتر

(1989م)، هيرمان كوهين (1990م)، وإبراهيم بابنجيدا (1992م). بهـذا فـإن المزاعم حول "مؤامرات" دول الأرض جميعًا ضد السودان لدفعـه إلى وَعِـر مـن الأرض لا يصدر إلا من واحد من اثنين، إما شخص غير مُلمٍّ بالوقائع ومن الخير لهذا أن يصمت، أو ممن هو عليم بالحقائق ولكنه يـسعى لطمـسها، وهـذا حقيـق بالصفع على قفاه.

وعلى كلٍّ، للمرة الأولى في تجارب الوساطات المتعلقة بالسودان اتفق رؤساء الإيقاد على تحديد معالم في طريق الوساطة منها رصد الاستحقاقات التي لا يمكن تجاوزها، وكيفية إنفاذ هذه الاستحقاقات، والثمن الذي سـيدفعه كـل طـرف إن أخل بالتزاماته أو عجز عن الإيفاء بها. لهذا عكف رئيسان من رؤساء دول الإيقاد لوضع خارطة طريق تقود إلى إنهاء الحرب في الـسودان. وعلنـي لا أذيـع سرًّا إن قلت إن الرئيسين اللذين رسما تلك الخارطة التي سميت فيها بعد (إعـلان مبـادئ الإيقاد) همـا: أسياس أفورقي (إريتريا) وملس زيناوي (أثيوبيا)، وكلا الـرجلين ليسا من ربوع أمريكا، إن كان بأمريكا ربوع. قال الإعلان:

1- يتطلب الحل الشامل للنزاع القبول الكامل والالتزام بما يلي:

1-1 إن طبيعة وتاريخ النزاع الـسوداني تؤكـدان أن الحـل العـسكري لـن يحقـق سلامًا أو استقرارًا بالبلاد.

1-2 إن الحل الـسلمي والعـادل للـصراع ينبغـي أن يكـون هـدفًا مـشتركًا للطرفين.

2- تأكيد حق شعب جنوب السودان في تقرير المصير لتحديـد الوضـع المـستقبلي لجنوب السودان عبر الاستفتاء.

3- أن يمـنح تأكيـد وحـدة الـبلاد أولويـة شريطـة تـضمين المبـادئ الـسياسية، والقانونية، والاقتصادية، والاجتماعية التالية في إعادة هيكلة الدولة:

3-1 الاعتراف بأن السودان بلد متعدد الأعراق، والإثنيات، والأديان، والثقافات.

3-2 ضمان المساواة السياسية والاجتماعية الكاملة لكل أقوام السودان.

3-3 حق تقرير المصير على أساس الفيدرالية أو الحكم الذاتي لكل أقوام السودان. **(تعليق من الكاتب: تعبير "كل أقوام السودان" بلا شك يشير إلى المناطق الأخرى غير الجنوب التي كانت قضاياها محل جدل بين المفاوضين في نيفاشا).**

3-4 قيام دولة ديمقراطية علمانية في السودان وضمان حرية العقيدة والعبادة لكل مواطني السودان والفصل بين الدين والدولة على أن يكون الدين والعادة مصدرًا للقوانين الأسرية.

3-5 التوزيع العادل والمناسب للثروة بين مختلف أهالي السودان.

3-6 صيرورة حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا جزءًا من النظام الجديد وتضمينها في الدستور.

3-7 تضمين مبدأ استقلال القضاء في دستور وقوانين السودان.

3-8 في حالة عدم الاتفاق على المبادئ الواردة من 3-1 إلى 3-7 سيكون من حق الشعب المعني تقرير مصيره بما في ذلك الانفصال عن طريق الاستفتاء.

الفصل

التاسع

9

السياسة الخارجية لنظام الإنقاذ وتداعيات الدبلوماسية الجنوبسودانية

عند وقوع انقلاب الإنقاذ في نهاية يونيو 1989م أعلن رئيس مجلس قيادة الثورة عميد أ.ح عمر حسن أحمد البشير سياسته الخارجية على الوجه التالي:

"كان السودان دائمًا محل احترام وتأييد من كل الشعوب والدول الصديقة، ولكن أصبح اليوم في عزلة تامة، وأصبحت علاقاته مع الدول العربية مجالًا للصراع الحزبي، وكادت البلاد تفقد كل صداقاتها على الساحة الأفريقية. ولقد فرطت الحكومات في بلاد الجوار الأفريقي حتى تضررت العلاقات مع أغلبها وتركت حركة التمرد تتحرك فيها بحرية مكنتها من إيجاد وضع متميز أتاح لها عمقًا استراتيجيًا تنطلق منه لضرب الأمن والاستقرار في البلاد حتى أصبحت تتطلع إلى احتلال موقع السودان في المنظمات الإقليمية والعالمية. وهكذا انتهت علاقة السودان إلى عزلة مع الغرب وتوتر في أفريقيا والدول الأخرى".

تحليل الرئيس للسياسة الخارجية شمل استعراضًا لعلاقات السودان مع دول العالم المحيطة به، وتلك التي تربطه بها مصالح، كما فيه إلماح إلى تلك المصالح وما ينبغي أن تكون عليه. لذلك يفترض أن يكون أول ما يتوجه له نظام الإنقاذ في المجال الخارجي هو ابتداع سياسات تنهي العزلة مع الغرب والدول العربية، وتزيل التوتر في العلاقات مع أفريقيا، على أن تكون الدبلوماسية التي تنفذ عبرها

تلك السياسة الخارجية ذات مصداقية عند دول الجوار والدول التي نتعامل معها، أو تسعى للتعاون معها ما هو الطريق الذي سلكه نظام الإنقاذ لتحقيق هذه الغايات؟ لم يسلك النظام طريقًا واحدًا، بل اتخذ طرقًا ثلاثة، كل واحد منها يقود إلى مرمى مختلف:

- الطريق الأول هو طريق المراوغة، أي إخفاء النظام لحقيقته تحرزًا من أذى مَن تُخفى عنهم الحقائق.
- الطريق الثاني هو الاستعداء، وعندما يستعدي الضعيف من هو أقوى منه يصبح الاستعداء مغامرة.
- الثالث هو الوعي الزائف بالمخاطر، أي تظاهر النظام بالوعي بمحدودية قدراته في الوقت الذي يثابر فيه على أخطائه. وتلك هي المرحلة التي ظل النظام عاجزًا حتى اللحظة.

سياسة المراوغة أتت أكلها، خاصة عندما أفلح النظام الجديد في إخفاء هويته الحقيقية وتصويره لنفسه كانقلاب عسكري قاده ضباط وطنيون يسعون إلى استقرار الحكم في البلاد وإنهاء الحرب الدامية التي كادت تقضي على الأخضر

واليابس في كل السودان. وكان أول مَن ابتلع الطعم الرئيس حسني مبارك الـذي قام بمبادرتيه اللتين أشرنا لهما مع العاهل السعودي والرئيس الأمريكي يحثهما على الاعتراف بالنظام الجديـد. أمـا الاسـتعداء، فقـد جـاء عـلى مـرحلتين: الأولى لا تستحق التلبث عندها كثيرًا لأنها - كما قلنا - كانت امتدادًا للـسياسات الطلابيـة (campus politics). تلك هي مرحلة "أمريكا قد دنا عذابها". أما الثانية - وهي الأشد خطورة - هـي مرحلـة التحـالف الجهـادي مـع زرافـات مـن المتطـرفين الإسلاميين. ومن حق المرء أن يتـساءل عـن الحكمـة في تبنـي النظـام لمثـل تلـك الاستراتيجية ومدى نجاعة هذا التحالف في الوقت الذي يسعى فيه رئيس النظام لتحقيق أهدافه المعلنة في المجال الدبلوماسي مثل تحسين العلاقات مع الغرب ومع الدول الأفريقية، وعدم إخضاع العلاقات العربيـة للمنـاورات والحـد مـن تمـدد الحركة الشعبية في العالم. وحتى إن افترضنا أن تلك الأهداف - رغم إعلانها على لسان الرئيس البشير عند وقوع الانقلاب - لم تكن حقيقية وإنـما وراءهـا هـدف خفي هو تقويض النظام العالمي، فما هي نقاط الاستدلال التي قادت نظام الإنقاذ للظن بأن غالبية أهل الـسودان تتمنـى تحقيـق تلـك الأهـداف حتـى يقـال إن في تحقيقها ما يخدم المصالح الوطنية؟ وإن صح الزعم بـأن تقـويض النظـام العـالمي بالعنافة يمكن أن يحقق مصالح وطنية عليا، فهل أخذ في الحسبان الزاعمون بذلك النتائج التي قد تترتب على تلك المغامرة بالنسبة لقطر مهيض الجناح؟ أما الـوعي الزائف، فلا نجد لـه وصـفًا غـير التعـابط الـدبلوماسي. للعـبط معـانٍ كثـيرة في القاموس، فمن معاني العباطة عدم النضج، كما منها الكذب؛ إذ يوصف الكذاب عند العرب بالعابط كما يطلق الوصف نفسه على مَن يرمي نفسه في أمر شديد وهو غير مكره، وذلك هو الذي نعنيه بالعبط. يُسَمِّي العرب أيضًا من ينـازع مَـن هـو أقدر منه تحكك العقرب بالأفعى، فما بال عقارب السودان، إذن، تتحكك بأفاعي العالم؟

من بين الأشياء التي أخذتها الإدارة الأمريكية على نظام الإنقاذ تعهده بفعـل ما لا يستطيع أن يفعل أو لا ينتوي فعله، ومن ذلك كان تعهد النظام بالتوقف عن

القصف الجوي للأهداف المدنية في جنوب السودان الذي قطعته لجونستون حكومة الإنقاذ في سبتمبر 1991م. رغم ذلك التعهد ظل النظام مداومًا على القصف الجوي العشوائي حتى وقع حدث أثار ثائرة منظمات المجتمع المدني الأمريكي: قصف مستشفى لوي بجنوب السودان الذي تملكه منظمة طوعية كنسية. وتعبيرًا عن امتعاضها من ذلك الحدث قامت سوزان رايس مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية بتصرف لم يسبقها إليه أحد: هبطت رايس بطائرة خاصة في موقع الكنيسة دون إذن سابق أو لاحق من السلطات في الخرطوم لتشهد بنفسها ما حاق بالكنيسة من خراب، وتُمكِّن جيوش الإعلاميين الذين صحبوها من تصويره. السلطات في الخرطوم قابلت هذا الموقف غير الدبلوماسي باحتجاج خافت، ليس فقط لأنها لا تملك سيطرة على تلك المنطقة التي وقع فيها الحدث، ولكن ربما أيضًا لأنها وجدت نفسها في حرج بالغ إزاء تعهداتها لجونستون بوقف القصف الجوي على الأهداف غير العسكرية. هل كان الإخلال بالوعود بسبب الظن بأن التعهد الذي تقوم به حكومة السودان للولايات المتحدة هو أي كلام؛ أو أن هناك ظنًّا بأن أعضاء الكونجرس الذين قطعت لهم الخرطوم العهود هم أفراد يمكن التودد لهم بالكلمات دون وعي بأن هؤلاء لا يمثلون أنفسهم، بل يمثلون القاعدة الجماهيرية التي تضمن لهم النجاح في الانتخابات المقبلة، ومنها تجيء جماعات الضغط؟

الفترة الثانية لإدارة كلنتون كانت هي الفترة التي اتسع فيها نطاق العمل الطوعي في السودان شمالًا وجنوبًا؛ مما أتاح الفرصة للعاملين في ذلك النطاق لأن ينقلوا للعالم كل ما كان يدور في مناطق عملهم. هذا العمل الطوعي كانت تقوم به:

- منظمات حقوق الإنسان التي ظلت تتابع ما يدور من خروقات متوالية لحقوق الإنسان في السودان.

- منظمات الإغاثة وتقاريرها المتعاقبة عما تلاقيه جهودها من تعويق من جانب الحكومة.
- انضمام ما يُسَمَّى المجموعة السوداء في الكونجرس (Black Caucus) للمرة الأولى في تاريخ الحرب الأهلية السودانية إلى الجماعات المناهضة للرق. وقد اتهم بهذا الاسترقاق أو أن شئت، اختطاف البشر، عرب البقارة الرحل ضد الدينكا. هذا أمر ظلت الحكومة تنكره حتى وفود السيناتور دانفورث وقبول حكومة السودان اقتراحه بتكوين لجنة دولية للتحقيق في تلك التهم.
- مؤازرة التنظيمات المسيحية المختلفة في أمريكا للمسيحيين في جنوب السودان، كما لمن هم في شماله مثل مجموعات الجنوبيين المقيمين في الشمال أو حملتهم الحرب على الهجرة إليه.

الاستهانة بالدور الذي تؤديه هذه الجماعات في التأثير على صنع القرار السياسي أمر لا تحمد مغبته، فأي شخص يلم بتركيبة الكونجرس الأمريكي ونفوذ الناخبين على ممثليهم فيه يدرك ما نعنيه. ففي 10 يناير 1989م – قبل وصول الإنقاذ للحكم – بعث اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي لا تملك الإدارة إلا أن تنصت لما يقولان (إدورد كينيدي وآلان سبمسون) رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويلار يحثانه فيها على التدخل لدرء الكارثة الإنسانية التي تهدد السودان. وفي 1 مارس من العام نفسه بعث ثمانية وعشرون عضوًا من الكونجرس – بقيادة فرانك ولف (جمهوري) وهاري جونستون (ديمقراطي) – رسالة إلى الرئيس الأمريكي يحثانه فيها على التدخل لإيقاف التردي في الأوضاع الإنسانية في السودان بسبب الحرب والمجاعة. وبنهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان بعد كارثة المجاعة في بحر الغزال، ما يلي: **"إزاء هذه الكوارث من الأجدر بنا إعادة النظر في المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية"**، ذلك النذير قاد إلى إصدار الأمم المتحدة لقرارها الشهير في 4 مايو 2000م حول حق التدخل.

تلك هي البيئة السياسية التي تحولت فيها قضية السودان - التي لم تكن في الماضي محل اهتمام كبير عند الإدارة الأمريكية أو محل أدنى اهتمام عند المواطن الأمريكي - إلى القضية الأولى التي يُجمِع عليها أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب من الحزبين. فأي نظرة عابرة لأسماء المهمومين بقضايا السودان في المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) تجعل المرء يتفكر في الأمر، ليس فقط بسبب المواقع التي يحتلها هؤلاء في حزبيهما ومن ثَمَّ قدرتهم على التأثير على صنع القرار، بل أيضًا في اتساع الرقعة الجغرافية التي يمثلون: هاري جونستون (ديمقراطي من فلوريدا)، وتوم كامبل (ديمقراطي من كاليفورنيا)، وأيلسي هيستينجز (ديمقراطي من فلوريدا)، وتوني هول (ديمقراطي من أوهايو)، وبيل فرست (جمهوري من تينيسي)، وسام براونبيك (جمهوري من كنساس)، وروس فاينجولد (ديمقراطي من ويسكنسون)، وفرانك وولف (جمهوري من فيرجينيا)، وآرلين سبيكتر (جمهوري من بنسلفانيا)، وجون تانكرندو (جمهوري من كلورادو)، ودونالد بين (ديمقراطي من نيوجيرسي ورئيس الكتلة السوداء في الكونجرس)، ونانسي كاتسنبوم (جمهورية من كنساس)، وتشارلس رانقل (ديمقراطي من نيويورك وشيخ الأمريكيين الأفارقة في المجلس). حصيلة جهود هؤلاء التشريعيين هي إصدار اثني عشر قانونًا ضد حكومة السودان. وهذا أمر غير مسبوق في تاريخ الكونجرس. لهذا أيًّا كانت دوافع هؤلاء المشرعين للاهتمام بالسودان، فإن في الاستخفاف بذلك الاهتمام من جانب السودان طيشان عقل.

الاعتراف بالواقع الذي لا تستطيع تعديله، والتفاعل مع المستجدات التي قد تطرأ على البيئة السياسية الخارجية ولا محيص من التعامل معها، أسلوب ذهبت إليه أغلب الدول الكبرى، ويقيننا أنها ما فعلت ذلك إلا لكيلا تناطح الصخر لتوهن قرونها كما تفعل الوعول. فالإمبراطوريات الغربية، مثلًا، قبلت عقب الحرب العالمية الثانية حقيقة هيمنة الاتحاد السوفيتي على شرق أوروبا وتعاملت معها كأمر واقع، كما حملت الصين الشعبية بعد اعتراف الولايات المتحدة بها على

الرضا ببقاء تايوان على الوضع الذي هـي عليه طالما اعترفت أمريكا بأنها جزء من الصين. وتأكيدًا لذلك الاعتراف سحبت الولايات المتحدة تمثيلها الدبلوماسي من تايوان وأبقت عليه تحت اسم المعهد الأمريكي بتايوان (American Institute in Taiwan). من جانب آخر ظل محور السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط الاتحاد السوفيتي هو احتواء الاتحاد السوفيتي (containment of the Soviet Union) لا تدميره. وكما أومأنا فيما سبق تمثلت تلك السياسة في تقليص نفوذ الاتحاد السوفيتي عبر العالم، أو على الأقل الحيلولة دون انتشاره. ولكن في اللحظة التي لم يعد الاتحاد السوفيتي يمثل فيها خطرًا على الإمبراطورية الأمريكية، وأخذت دول شرق أوروبا التي كانت تدور في فلكه تنحاز رويدًا رويدًا إلى فلك آخر هو الاتحاد الأوروبي، أصبحت الصين أكبر شريك اقتصادي لأمريكا كما أخذت الدولة الوريثة للاتحاد السوفيتي تتعامل مع الولايات المتحدة وفق قواعد معروفة للتعاون بين الدول لا كعدو متربص. في هذا المجال تجدي الإشارة إلى تقرير أعده للإدارة الأمريكية في 18 فبراير 2010م مركز بيلفر للعلوم والشئون الدولية بجامعة هارفرد (Belfer Centre for Science and International Affairs, Harvard University) تناول ذلك التقرير المصالح الوطنية العليا للولايات المتحدة والتهديدات الأكثر احتمالًا لتلك المصالح دون أن يضمن الصين وروسيا من بين الدول التي تمثل خطرًا على أمن الولايات المتحدة فالخطر الأول والأكثر تهديدًا لأمريكا، حسب ذلك التقرير، هو انتهاء أسلحة الدمار الشامل، بما فيها السلاح النووي، إلى أيدي جماعات إرهابية. تلك الدول صنفت إلى عدة مجموعات، منها تلك التي يوثق في إخضاع تعاملها مع السلاح النووي لمعايير ذهبية، إما بحكم وضعها في المنظومة الدولية، أو حرصها على أن تكون على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة (روسيا، وبيلاروس، والهند، وباكستان). كما منها، وفق التقرير، دول يحتمل أن تستخدم إمكانياتها النووية للإرهاب مباشرة أو عبر طرف ثالث مثل إيران وكوريا الشمالية. إضافة إلى ذلك

التقرير كتبت كوندليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس جورج بوش تقريرًا تلخص فيه المصالح الأمريكية العليا والمخاطر التي تهددها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فيما يلي:

- الحيلولة دون، أو ردع، أي مهددات ذرية للولايات المتحدة.
- الحفاظ على بقاء واستقرار الدول الحليفة للولايات المتحدة.
- منع ظهور أي نظام معاد أو دولة قابلة للانهيار في الجوار الأمريكي.
- استقرار الأنظمة الكونية الكبرى (major global systems): التجارة الدولية، والأسواق المالية، والطاقة، والبيئة الطبيعية العالمية.
- **إقامة علاقات تعتمد على التعاون المثمر بين الولايات المتحدة والدول التي قد تصبح خصمًا استراتيجيًا للولايات المتحدة مثل الصين وروسيا (Foreign Affairs)** يوليو/ أغسطس 2008م

فلئن كان منهج "الدول الكبرى" في التعامل مع ما يستجد في البيئة الخارجية من تطورات وتطويع مفاهيمها وسياساتها حول المصالح الوطنية العليا للتجاوب مع تلك المستجدات، أوليس من الغريب أن تأنس دولة صغرى مثل السودان في نفسها قدارة أو كفاءة على تجاوز الواقع الدولي الذي يحيط بها؟ تجاهل ذلك الواقع قد يكون ثمرة طبيعية لإسرافنا في حسن الظن بأنفسنا حتى أخذنا نتغنى:

نحن أولاد بلد   نقعد نقوم على "كيفنا"

أي كما نهوى ونريد. القيام والقعود "على كيفنا" كان على رأس الأسباب التي جعلت بلادنا تتلظى بلهب خارق منذ أن استقلت موحدة في 1 يناير 1956م وحتى صارت مِزقًا في 9 يوليو 2011م. ولئن افترضنا أن في مقدورنا أن نفعل ما نشاء ونختار داخل بلادنا دون اعتبار لمعطيات الواقع السياسي أو الاجتماعي والاقتصادي في البلاد سيكون ذلك الافتراض مدمرًا للداخل كما أثبتت التجارب. وأشد تدميرًا في المجال الخارجي لأننا لا نملك الكفاءة التي

تؤهلنا لخوض تلك المغامرة. فالقدارة والكفاءة التي يمكن أن تؤهل بلادنا لتكون ذات حول وطول هي كفاءة الاقتصاد، وكفاءة الخدمات، وكفاءة النظام التعليمي، وكفاءة البحوث العلمية، وكفاءة الإدارة العامة، هذه هي المهام التي يجب أن ننفر إليها خفافًا وثقالًا بدلًا من التفاخر بكفاءة موهومة ونغالي في الفخر (نحن أولاد بلد نقعد نقوم على كيفنا). هذه الأهازيج قد تكون ضرورية لإذكاء الحماس في النفوس، أو لتذكير الأجيال اللاحقة برجال ميموني النقيبة في الأجيال السابقة يحق للأجيال المعاصرة أن تفخر بهم، ولكن لا يمكن أن تكون هي عدتنا لاجتياز البرزخ الذي يحملنا إلى عالم جديد حتى لا ننتهي إلى متحف تاريخ طبيعي نحِل فيه كما حلت الديناصورات في متاحف التاريخ الطبيعي عبر العالم.

قبيل مرحلة التفاوض بين نظام الإنقاذ والحركة الشعبية وقعت في العالم تحولات جسام، كما وقعت في السودان تطورات لا بد من الإشارة إليها. فعلى الصعيد الدولي كان على رأس التحولات السياسية:

- انهيار أنظمة الحكم الشمولي في شرق أوروبا بدءًا برومانيا وبولندا، ثم الإتحاد السوفيتي.
- سقوط أنظمة الحزب الواحد في دول أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا.
- استحالة العالم إلى قرية بسبب سياسات العولمة.
- ضبط العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية عن طريق مواثيق ارتضتها جميع الدول بحيث أصبح الشعار السائد هو "تصرف محليًّا ولكن فكر عولميًّا" (act locally but think globally).
- تأكيد مبدأ حق التدخل الدولي الذي ألغى مفاهيم السيادة الوطنية بحيث لا تستطيع دولة أن ترتكب داخل بلادها وضد مواطنيها ما يُعَدُّ جُرمًا ضد الإنسانية، وهي آمنة مطمئنة؛ لأنها تمارس سيادتها على أرضها.

بَدَّل النظام من وجهه العسكري بحل مجلس الثورة للإيحاء بانتقال الإنقاذ من حكم عسكري إلى حكم مدني، في حين كان الهدف التخلص من العناصر العسكرية في مجلس الثورة التي لم تكن ملتصقة التصاقًا وثيقًا بالجماعة الإسلامية. كما أصدر النظام أيضًا أكثر من دستور، آخرها دستور 1998م الذي أخذ بعض أجزائه دستور السودان الانتقالي (2005م). كما أجرى انتخابات عدة لم تخلُ من الزيف. وبطبيعتها لم تفلح تلك الإصلاحات في إزالة الطابع الشمولي للنظام حتى بعد تطبيق اتفاقية السلام الشامل، وإن كان ثمة اختلاف بين ما كان عليه الحال قبل اتفاقية السلام الشامل وما أصبح عليه بعدها؛ فهو اختلاف مقدار لا اختلاف نوع. فمن ناحية الجوهر، توقف النظام عند عام 1984م، لا وفق الروزنامة القريقورية، وإنما حسب روزنامة جورج أورويل (George Orwell) وهو اسم القلم للقاص الإنجليزي (Eric Arthur Blair) مؤلف حقل الحيوان (Animal Farm). ففي كتابه المعنون "1984" (Nineteen Eigthy Four) واظب بطل الرواية "الأخ الأكبر" (Big Brother) في القطر الخيالي أوشيانيا (Oceanea) على تنبيه أهل القطر بأنهم دومًا قيد نظره (Big brother is watching you). فالأخ الأكبر لم يقنع بإقرار كل أهل ذلك القطر أنه وحده الذي يملك الحقيقة المطلقة وما على الآخرين إلا السمع والطاعة، بل أيضًا أن يعوا أن الأخ الأكبر سميع بصير عليم بما يصنعون، وهو عليهم رقيب. أمثال هذه المناهج للحكم تنطوي على خلتين قبيحتين: تنميط البشر الذين خلقهم ربهم وسواهم مختلفين، والاستخفاف بالأخ المغاير. وإن كان تنميط البشر عمل لا يتسم باللاعقلانية لأنه يلغي إنسانية البشر، فإن في الاستخفاف بالأخ المغاير غرورًا لا يُحمد وغَرر يفضي بصاحبه إلى هلاك.

ما مصدر الغرور؟ لا شك أن في احتكار أي حاكم أو حزب للسلطة لفترة طويلة يولد عنده إحساسًا بالصمدية أي الثبات إلى النهاية، خاصة عندما يحسب الحاكم أنه موكل من رب العباد بحكم الناس. وكان الإمام علي يقول لصحبه في المعارك: صمدًا حتى يتجلى لكم عمود الحق. ولكن إن صح هذا عن قلة تحسب

صادقة بأنها تستشرف لواح عمود الحق، فإن الذي يغلب على مَن يبقى في الحكم زمانًا طويلًا بلا حسيب أو رقيب هو الخوف المرضي من التغيير خشية الكشف عن سوءات الماضي، دعك عن المحاسبة عليها. ولعل هذا هو السبب الذي جعل دولة الإنقاذ منذ بداهة عهدها تصور نفسها، وكأنها مِنة من الله على أهل السودان إذ كان أشياخهـا يرددون على الأملاء (جمع ملأ) قوله تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ [القصص: 5].

هذه الآية نزلت على قوم موسى (اليهود) في زمن الفراعين في حين لم يكن السودان في الوقت الذي مكَّن فيه الله الإنقاذ يرزح تحت وطأة فرعون أو فراعين، بل حكام – رغم كل أخطائهم السياسية الجسيمة – يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق. ولئن صدق الحاكمون بأمر الله ما توهموه من أن الله تعالى قد جعلهم الوارثين ليس فقط لفراعين السودان، بل أيضًا لفراعين دول الاستكبار كم كنا نتمنى لو تنبه أولئك الذين غرهم بالله الغرور إلى أن فراعين دول الاستكبار أقدر على الفتك والأذى من رعمسيس أو منفتاح الثالث الذي أنزل الله عنه كلامه. فسطوة هؤلاء فاقت جنسها في البطش والحيلة. إن القراءة الشكلانية للقرآن، وهو حَمَّال وجوه، قد تفيد في خداع النفس، خاصة أن قدرة الإنسان على خداع نفسه لا متناهية. كما أن التوكل على الله لا يغني المرء عن النهوض لمصيبة أصابته، أو لأمر عزم عليه. وفي الأثر أن رسول الله ﷺ قال لصحبه: "**أأعلمكم بما قال لي أخي موسى حينما جاوز البحر ببني إسرائيل**". قالوا: "بلى". قال: "**اللهم أنت المستعان، وعليك التكلان، ولا حول ولا وقوة إلا بك يا رحمن**". أوليس الأوجب على مَن حسبوا، أو تظنوا، أن الله قد مَنَّ عليهم ليكونوا أئمة وارثين الانتظار حتى يجتازوا البحر كيما يكتمل يقينهم بمنة الله عليهم وتمكينه لهم كيما يقضوا على فراعين زماننا هذا؟

لقد أغربت الجبهة القومية الإسلامية في الأمر حقًّا عندما ذهبت في ظل كل هذه الظروف إلى إقامة نظام أحادي إقصائي هيمنت فيه على كل مرافق الحياة العامة، ثم توغلت في خصوصيات المواطنين. تلك الهيمنة لم تقف عند مواقع

صنع القرار السياسي بل تجاوزتها إلى كل مرفق عام: الجامعات، والخدمة المدنية، والمؤسسات الاقتصادية والخدمية، وأجهزة الإعلام، والنقابات. فهل يملك أحد القول بأننا قد ظلمنا ذلك الحزب إن ألحقناه بمملكة أورويل الخيالية التي قد يشفع لصاحبها أنه لم يَدَّعِ لدولته عصمة مستمدة من السماء. لذلك، وبغض النظر عن توجهاته الإسلامية، تحول نظام الإنقاذ إلى نظام شمولي بالمفهوم السائد للشمولية (totalitarianism). ومما لا جدال فيه أن كل الأنظمة الشمولية بنظرتها النفقية (tunnel vision) للأشياء لا تعرف من الألوان غير الأبيض والأسود، وما بينهما هي أمور متشابهات. هذه المتشابهات عند الأنظمة الشمولية (القومية والأممية) تتراوح بين خانة الأمة أو الحزب أو الطبقة، أما عند الإسلامويين؛ فترقى إلى الكفر بالله والاستئناس بإبليس رأس الشياطين . وإن قال الإسلاميون إن الدولة التي شادوا هي دولة تقوم على هدى الإسلام من يخرج عليها يخرج عن ربقة الإسلام، نقول قد تكون كذلك، ولكنها إسلامية الملك العضوض. هذا النمط من الحكم المنسوب إلى الإسلام من لدن الصراع بين علي ومعاوية في صفين الذي قُضي فيه على خمسة وعشرين ألف شخص من أهل العراق وخمسة وأربعين ألفًا من أهل الشام، أباح كل ما يرفضه الإسلام من نسج للأحاديث المروية عن رسول الله عليه أفضل الصلوات، وتقتيل أحفاده، وإيذاء رهطه وعشيرته، وضرب الكعبة بالمنجنيق، واستباحة نساء المدينة لثلاثة أيام، كل ذلك كان في سبيل الوصول للحكم، أو استدامة البقاء فيه. تلك الحالة حملت عليًّا إمام العادلين ليقول: **"وددت أني مت قبل هذا بعشرين سنة"** ولا شك لديَّ في أن بين قادة الحركة الإسلامية اليوم في السودان مَن يتمنى أن يردد مقالة عليٍّ هذه.

في محاولة منه لإزالة المخاوف الأمريكية من إسلاميي السودان، سعى شيخ الجماعة الدكتور حسن الترابي لتواصل فكري مع أكاديميي ومفكري الولايات المتحدة في لقاء مشهود بجامعة فلوريدا، 1993م، وأعقبه بحوار سياسي مع بعض صناع القرار في الكونجرس. وراء اللقاء الثاني كان هدفان: إبانة رؤاه ورؤى جماعته وطموحاتها السياسية، وتأكيد حرصهما على التعاون مع الولايات

المتحدة. ولا يمكن لأي شخص أن يتصور أن رجلًا ذا دراية مثل الترابي سيقطع البحار لإعلان الحرب على مَن يزورهم، ولكن اعتداد الإسلاميين بأنفسهم بلغ حدًّا لا يطاق. ذلك الاعتداد بالنفس كشف عنه لقاء الشيخ بأكثر أعضاء مجلس النواب اهتمامًا بقضايا السودان ومعرفة بأهله، ألا وهو النائب فرانك وولف (فيرجينيا). ولا شك في أن الذي اطلع على ما ورد من سيرة الرجل في الصفحات السابقة قد أدرك أن وولف رجل لا يحب التشاطر، ويؤثر أن يلعب بالحسنى (plays ball) مع محاوره. قدم الشيخ نفسه للنائب كأكاديمي تعلم في الغرب (بريطانيا وفرنسا) حتى يوحي للنائب بأنه خبير بالغرب وأهله، ولكنه أضاف أن 75٪ من الأمريكان يحسبونه شيطانًا. لم يترك وولف الدكتور يمضي في حديثه بل قال له: **"دقيقة يا دكتور، 75٪ من أهل الولايات المتحدة لا يعرفون أين يقع السودان في الخارطة"**. بالطبع لم يقصد وولف من ذلك القول التباهي ببلده وأهله أو الانتقاص من السودان وأهله وإنما كان يعبر عن حقيقة فرضتها الجغرافيا الطبيعية والبشرية كما فرضها الثقل الاقتصادي والعلمي للولايات المتحدة. فأمريكا التي تقع بين محيطين (الأطلسي والهادي) وتبلغ المسافة بين المحيط والمحيط ما يزيد على الألفي ميل طولًا، كما تنتج كل ما يحتاجه أهلها من ضروريات الحياة في داخل ولاياته، لا يُعنى أغلبية أهله بما يدور وراء هذين المحيطين، وليس هناك ما يحثهم على معرفة ما يدور في العالم. ولئن أدركت أن ثمانين بالمائة من أهل أمريكا لا يستمدون معلوماتهم الخبرية إلا من مصدرين: القنوات التليفزيونية أو الصحافة المحلية، وكلاهما غير معنيٍّ بالعالم الخارجي، تدرك ما عناه النائب.

مع صحة القول بأن الكثير من غلواء النظام كانت في الفترة التي سبقت إقرار وإنفاذ اتفاقية السلام الشامل وتضمينها في الدستور، فإن الإشارة إليها ضرورية لعدة أسباب. السبب الأول منهجي، فثبات القول واستحكامه يقتضيان ربط العلة بالمعلول كما عند أهل التناظر لا سبيل للوصول للحقيقة إلا عبر أداة التعليل التي يُستدَل بها على أي حكم لأن الأحكام لا تنطلق من فراغ. فتمامًا كما

أن الجملة التي تتضمن خبرًا دون مبتدأ هي جملة ناقصة وغير مفيدة، فإن النتيجة التي لا يسبقها افتراض وتتبعها دلالات على صحة الافتراض هي دومًا نتيجة معطوبة. السبب الثاني هو إسراف المحدثين بأن كل مشاكل السودان في عهد الإنقاذ أو ابتلاءاته، كما يقولون، هي نتاج لمؤامرات الخارج لا (خرمجة) الداخل (الخرمجة بالعامية السودانية هي الإفساد). السبب الثالث هو العلاقة العضوية بين سابق ولاحق في فترتين: الفترة الأولى من بداية عهد الإنقاذ وإلى التوقيع على اتفاقية السلام الشامل، والثانية هي تلك التي تمتد من بداية الفترة الانتقالية إلى يوم الناس هذا. أما العامل الأخير، فهو الكشف عن صحة ما يرضخ به بعض معلقي الصحف والمحللين السياسيين من أخبار عن الدور الأمريكي، أو الإسرائيلي، أو الجنوبسوداني في الوضع الراهن؛ والرضخ بالخبر هو إشاعته دون استيقان. هذه الأسباب تحملنا على التأكيد على ثلاثة أمور ذات صلة وثيقة بالاتفاقية الشاملة وتداعياتها الداخلية والخارجية: حق تقرير المصير، التحول الديمقراطي، حقوق المسلمين في العاصمة، والنكوص عن الالتزام بأغلب تلك المستحقات من الجانب الحكومي. وبما أننا قد تناولنا في أكثر من موقع بهذا الكتاب منشأ فكرة منح الجنوب حق تقرير مصيره، سنركز الحديث في هذا الفصل على التحول الديمقراطي ونكوص الطرف الشمالي في اتفاقية السلام الشامل عما التزم به.

التحول الديمقراطي

التحول الديمقراطي موضوع كان، وما زال، جزءًا مهمًّا في أجندات دول العالم لفض النزاعات وإنهاء الصراعات، ولهذا لم يكن غريبًا أن يصبح جزءًا من أجندة السلام في السودان كان ذلك فيما يتعلق بالحكم السليم أو الرشيد (good governance) أو حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، كان الموضوع حاضرًا قبل اتفاقية السلام في أكثر من مبادرة: مبادرة هيرمان كوهين (الدعوة لمؤتمر قومي تشارك فيه كل القوى السياسية)، قرار الكونجرس (مجلس

النواب بكامل أعضائه) بإدانة انتهاكات نظام الإنقاذ لحقوق الإنسان ومطالبته بقيام حكومة مدنية، وأخيرًا في إعلان مبادئ الإيقاد الذي تبنته الولايات المتحدة، وأوكلت أمر متابعته إلى فريق ثلاثيٍّ ضم إلى جانبها بريطانيا والنرويج، وأصبح معروفًا باسم "الثلاثي" زايوا (TRIO).

ورغم وضوح الأهداف التي كان من المفترض أن تتجه إليها إرادة نظام الإنقاذ بشأن التحول الديمقراطي على الوجه الذي اتفق عليه طرفا الاتفاقية، ورغم اتضاح ما تبتغيه الولايات المتحدة من السودان في الحوارات المتعددة مع مسؤولي الحزب والحكومة في الخرطوم ومنه التحول الديمقراطي، ورغم الدقة في تفصيل مطالب الحركة في مفاوضات ماشاكوس ونيفاشا وبوجه خاص في ضبط معاني النصوص ووسائل تنفيذها، اسْتَشْرَت في تصريحات بعض المسؤولين السودانيين، وغير قليل من تعليقات الصحف، أقاويل لا تعين على الوصول إلى وفاق. دعنا نُعِد من جديد بعض الدعاوى التي ظل هؤلاء المحللون الخبراء يقدمونها كحقائق راسخة لا يصدقها إلا غيرهم لأنها تقوم على افتراضات لا يسندها دليل، أو على انتزاع للنصوص من سياقها لتوليد دلالات منها على صحة ما افترضوه حتى وإن كانت تلك الدلالات منافية لمعنى النص. مثال ذلك:

- السياسة الخارجية الأمريكية لا تهدف إلا إلى تحقيق المصالح الأمريكية.
- حق تقرير المصير – بل اتفاقية السلام الشامل نفسها – خديعتان أمريكيتان لتمزيق السودان.
- الأمريكيون الذين جيء بهم للإسهام في تحقيق سلام "مزعوم"، وبخاصة دانفورث وكولين باول، لم يكونوا أكثر من أدوات لتحقيق ذلك الهدف.
- إسرائيل كانت – وما زالت – وراء تلك السياسة الشريرة: تمزيق السودان.

تأسيسًا على ما سبق، يكاد هؤلاء جميعًا يقولون نحن بحمد الله براء من كل ما حاق بنا من ضر ولحقنا من أذى منذ ميلاد استقلالنا رغم أن ذلك الاستقلال قام على كذبة: الحنث بالعهد لمنح الجنوب حقه في الفيدرالية والحنث بالعهد إثم؛ لأنه ميل من الحق إلى الباطل. أما القول بأن السياسة الأمريكية تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة المصالح الأمريكية فهو "تحصيل حاصل" لأن أي شخص يملك الحد الأدنى من الإلمام بسلوك الأمم والشعوب، ناهيك عن ذي خبرة بها، يدرك أن أهداف السياسة الخارجية لبوركينا فاسو وليسوتو في أفريقيا، أو نيبال وكوريا الشمالية في آسيا، أو كولومبيا وبيرو في أمريكا اللاتينية لا يمكن أن تكون شيئًا غير خدمة مصالح هذه الدول. ربما كان الدافع للسؤال هو امتدادِ أثر السياسة الخارجية لأمريكا إلى كل العالم، ولكن هنا أيضًا لا يعبر انتشار النفوذ الأمريكي عبر العالم إلا عن حقيقة تُعرف في علم السياسة بـ"السياسة الواقعية" (Real Politik) التي تعتمد، في المقام الأول، على القوة المادية لا الأخلاقية للدولة.

بهذا المفهوم فإن الولايات المتحدة، دون أن تُسَمِّي نفسها هكذا، أضحت إمبراطورية سادت العالم بحكم وضعها العسكري والاقتصادي والمالي والثقافي وأهم من ذلك العلمي التكنولوجي. بحكم تلك السيادة أصبح لتلك الإمبراطورية مجسات أخطبوطية (tentacles) في كل هذه المناشط، وعبر كل العالم. وشأن كل الإمبراطوريات التي سبقتها انتاب أمريكا غرور لن أحسن في وصفه أو أجيد مثلما فعل شيخها العظيم السيناتور وليام فلبرايت عندما خرج على الناس بكتابه الصغير "غطرسة القوة" (The Arrogance of Power). مصير هذه الدولة الإمبراطورية سيكون مثل مصير غيرها من الإمبراطوريات: الانهيار في نهاية الأمر إما لحمولة الأثقال التي فُرضت عليها، أو لثقل الأعباء التي افترضتها لنفسها. هذه حقيقة كان أول مَن فَطِنَ إليها من المعاصرين المؤرخ البريطاني – الأمريكي بول كينيدي أستاذ تاريخ العلاقات الدولية والاستراتيجيات الكبرى بجامعة ييل) في كتابه (The Rise and Fall of

(Great Powers). وبما أنا لسنا بصدد التنبؤ بمسيرة الأمم ومصيرها، وإنما بتحليل الواقع الراهن، علينا أن نتعامل مع ذلك الواقع دون استحقار لأنفسنا، فليس هناك ما يدعونا للتصاغر، ودون استعلاء لا نملك مقوماته، ودون تجاهل للواقع المحيط بنا، لأن مثل ذلك التجاهل سيودي بنا حتمًا إلى حيث لا نتمنى أن نكون. حالة واحدة يصبح فيها تجاهل العالم ممكنًا هي إن أصبحنا مثل بطل مسرحية أنطوني نيولي الموسيقية "أوقفوا العالم، أنا أريد أن أترجل" (Stop The World I Want to Get Off). وبما أنا لا نستطيع أن نترجل من العالم، ولا ينبغي أن نستحقر أنفسنا، لا يبقى لنا غير احترام أحكام اللعبة الدولية في العالم الذي نعيش فيه. ففي عالم اليوم دول مثل أمريكا أهلها رأسمالها البشري والاقتصادي كما أهلتها قدرتها على تسخير هذه الموارد لأن تصبح دولة مهيمنة على المال والأعمال ولكن ليس في العالم دولة واحدة من الدول التي تفتقد تلك المقومات ترغب في، ناهيك عن أن تحاول، مناطحة أمريكا. دونكم، مثلًا، الصين التي ستصبح في عام 2030م (حسب تقديرات البنك الدولي) أو عام 2020م (حسب تقديرات بنك ستاندرد شارترد) صاحبة الاقتصاد الأكبر في العالم بحساب ناتجها الإجمالي القومي. وقبل عامين فقط أجلت الصين اليابان عن المكانة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة التي يبلغ ناتجها القومي الإجمالي (11.31 ترليون دولارًا) في حين أصبح الناتج القومي الإجمالي للصين 5.87 تريليون دولار مقارنًا بـ5.47 لليابان. أثر الصين على العالم كان جد محدود حتى عام 1980م، ولكن من بداية ذلك العام شرعت الصين في تحول نوعي في سياساتها الاقتصادية على يدي لي شانيان ودينق شاو بينغ: فتحت أسواقها للشركات الأممية، وأدخلت التقنيات الحديثة في الإدارة والتنظيم، وأعادت هيكلة الاقتصاد، وأخيرًا عدلت دستورها في عام 2003م لحماية الملكية الخاصة. وعندما وُجِهَ دينج شاو بينغ بالاتهام بتخليه عن الماركسية قال إنه يريد أن ينهض بالصين ولا تعنيه إلا النتائج، وبتعبيره "لا يعنيه كثيرًا أن يكون لون القط أبيض أو أسود طالما كان قادرًا على اصطياد الفئران". ومع كل ذلك النجاح

الباهر الذي جعل منها المنافس الاقتصادي الأول للولايات المتحدة، لم تذهب الصين إلى نطاح أمريكا كالكبشان بل أخذت تتعاون معها في حل الأزمات السياسية في آسيا (كوريا الشمالية مثلًا)، كما حرصت على أن تجعل من أمريكا أكبر سوق لها. فبعد أقل من ثلاث عقود من الزمان أوقع قط الصين، أسودًا كان أم أبيضًا، الولايات المتحدة في مصيدة. فالسوق المالي للولايات المتحدة اليوم هو أكبر سوق تتعامل فيه الصين، كما أن 20.8٪ من صكوك الخزانة الأمريكية مملوكة للصين مما جعل منها أكبر دائن لأمريكا. رغم ذلك لم تقل الصين إن أمريكا آيلة للسقوط، أو أن "عذابها قد دنا". لم تفعل ذلك لأنها كانت تدرك نقاط ضعفها وقوتها. فنصيب الفرد الصيني الواحد من ناتج الصين الإجمالي العام لا يتجاوز 8.394 دولارًا؛ رغم احتلالها المكان الثاني في الاقتصاد العالمي؛ مما يضعها في الموقع السادس والتسعين في العالم، أي أدنى من نصيب الفرد في دول كثيرة في آسيا (سنغافورة، ماليزيا، اليابان، وكوريا الجنوبية). هذا التدني في النصاب يعود إلى الثقل السكاني للصين، وهو الأعلى في العالم.

لقد فتح الاتفاق آفاقًا للتحول الديمقراطي الشامل في كل السودان، بل رسم خارطة طريق للوصول إليه ولكنا نشك كثيرًا في أننا أحسنّا استخدامها بل انتهى التحول الديمقراطي إلى المضرم الخلفي لموقد الطبخ (Backburner of the cooker). فعند المفاوض الشمالي أضحى الهم الأول والأخير الهيمنة على الشمال وتدجين حكومات الجنوب حتى انتهى به الأمر بدلًا من إقامة دولة واحدة بنظامين إلى خلق دولتين بنظام واحد في أساليب الحكم وإدارة الدولة وتطبيق القوانين وكلها مبنية على أساس واحد هو اتفاقية السلام الشامل. يؤكد هذا الاستنتاج أنه كلما ارتفع صوت من الحركة الشعبية في الفترة الانتقالية ينادي بتفعيل الاتفاقية على الوجه الذي جاءت به وتحقيق الأهداف التي نصت عليها نُعت هذا النفر بـ"أولاد قرنق"، وكأن ما توافق عليه قرنق مع النظام في الشمال كان أمرًا معيبًا. ولعل هذا يبين لماذا كان رئيس الحركة الراحل كان عازمًا على قضاء الجزء الأكبر من وقته في العاصمة الوطنية لإيمانه بأن

التحول الذي دعت إليه الاتفاقية لن يحدث من جوبا، بل في الخرطوم ومن الخرطوم.

قرنق واقتسام عائد النفط

ولعل من بعض ما نسيه قادحو قرنق في الشمال موقفه في موضوع توزيع عوائد النفط في الاتفاقية. ذلك الموقف يبين أمرين: الأول هو استهانة الحكومة بالجنوب في التفاوض، والثاني سماحة قرنق في ذلك المجال بل أهم من ذلك حرصه على مصالح السودان وليس فقط مصالح الجنوب طالما كان السودان موحدًا وينتظر، أن خلصت النيات، أن يبقى موحدًا. فمن بين أهداف التفاوض، كما ورد في ديباجة الاتفاقية، إزالة الغبن التاريخى الذي ظل الجنوبيون يحسون به، ولكن عند الحوار في ناكورو (كينيا) حول موضوع توزيع عوائد النفط المنتج في الجنوب اقترح وفد الحكومة في البدء أن يكون نصيب الجنوب من عائد النفط المنتج داخل أراضيه أي أرض الجنوب، والذي يمثل 80٪ من مجموع النفط السوداني 2٪ رفعت إلى 10٪.من الإنتاج. لم يسأل قرنق عن كيف ولماذا استقر رأي الحكومة على ألا يكون نصيب الجنوب من عائد النفط المنتج داخل أراضيه بهذه الضآلة، وإنما تساءل لماذا يكون الاقتسام فقط للنفط المنتج في الجنوب، وليس للنفط المنتج فى كل السودان، خاصة أن كان الهدف من اقتسام عوائد النفط هو تنمية القطر كله في ظل جهد موحد تقوم به حكومة واحدة (حكومة الوّحدة الوطنية). ولأيًا اتفق الطرفان بعد حث الوسطاء للطرف الحكومى على أن يكون اقتسام النفط المنتج في الجنوب على الوجه التالى: 2٪ من صافي عائدات النفط للولايات التى يُنتج فيها، واقتسام ما تبقى من العائد مناصفة بين حكومة الجنوب والحكومة المركزية في الشمال. ذلك الاقتراح الذي أقره قرنق أثار ثائرة بعض المفاوضين الجنوبيين مما جعلهم يتهمون رئيسهم (قرنق) بالتفريط في نصف بترول الجنوب. على هؤلاء رد قرنق بالقول: "هذا ما استطعت أن أحققه بالتفاوض من أجل الحفاظ على السلام بين أفراد العائلة (Keeping peace in the family)

وهو يعنى بذلك الجنوب والشمال. من بعد توجه قرنق لمعارضيه في الحركة الشعبية بالقول: "إن كان لكم بديل عن قراري لتحقيق ما تطالبون به دون استمرار الحرب، فلتدلوني على ذلك البديل".

لم يقف قرنق في موضوع النفط عند ذلك الحد، بل أضاف في المقترحات التى قدمها للحكومة بعد توقيع الاتفاق أن توزع المبالغ المخصصة للشمال والجنوب على الوجه التالى: نسبة للمنصرفات الإدارية لكل من حكومتى المركز والجنوب وما تبقى يوزع على الولايات. وكان مبتغى قرنق من ذلك الطرح كان هو الحيلولة دون استئثار الحكومتين المركزيتين (الخرطوم وجوبا) بنصيبهما للإنفاق الإداري المركزي في حين تحرم الولايات من استغلال عائد النفط لتنميتها رغم أنها الأكثر احتياجًا. كل ذلك يفصح عن أمرين: الأول هو نظرة قرنق الشمولية لقضايا التنمية خاصة في المناطق المهمشة عبر القطر، والثاني هو ألّا يذهب عائد النفط، كما كان الحال في الماضى، إلى الإنفاق الإداري غير المجُدي في المركز (الخرطوم وجوبا). ولتحقيق ذلك الهدف أقر الطرفان إنشاء مفوضية للإشراف على توزيع الأموال ضمت وزراء المالية في كل الولايات إلى جانب وزيري المالية في جوبا والخرطوم واختير لرئاسة تلك المفوضية إداري مالى عدل (إبراهيم منعم منصور). وما إن أخد إبراهيم يؤدي واجبه على الوجه الذي حددته الاتفاقية حتى حُمِل على الاستقالة. فهل بين الباحثين الأكاديميين من يتطوع لدراسة قصة هذه المفوضية وما لحق بمهامها من تدخل وما الأسباب التى حملت رئيسها على الاستقالة بدلًا من التنطع بالحديث عن هل كان قرنق يسعى حقًّا للوحدة؟

بعد كل هذه الحقائق علينا أن ننظر جميعًا في دواخلنا حتى ندرك ما الذي نكِب بنا عن الطريق السواء، فبدون ذلك لن تنعدل أشياؤنا وتستوي. حري أيضًا بمَن يتصدى لقيادة أمة أن يكون بعيدًا عن العناد وذلولًا للحق لأن السعى وراء الحق والرضوخ له هو وحده الذي يحرر الإنسان. أما زمر الكُتاب والمعلقين الذين ما انفكوا يقبقبون كل صباح ومساء بأن انفصال الجنوب نتاجٌ لمؤامرة خارجية لتمزيق السودان تقودها قوى عديدة متنوعة منها الأفريقي، والأمريكي،

والصهيوني، والصليبي، فما أسخف ظنونهم. وتقول العرب "قبقابًا" للذي يكثر الحديث لا يعنيه إن أخطأ أو أصاب. حقًا، في عالمنا العربي ظلت نظريةُ المؤامرة هي الحُجةُ التي تُساق لتفسير أي حدث بالهروب إلى الأمام من المسؤولية عنه دون أن تصحب تلك التهمة أدلةٌ تثبتها أو براهين تؤكدها. الشيء الوحيد الذي لا يرد في أذهان أصحاب نظرية التفسير التآمري للتأريخ، أو يُسقطونه دومًا من الحساب، هو المفاعل المحلي، وهو أدنى الأسباب. لهذا نقول أن الحجة القاطعة في أمر اختيار الجنوب للانفصال هي أن إرادة أهل السودان قد اجتمعت على منح الجنوب حق تقرير المصير، حتى وإن أفضى إلى الانفصال باعتبار أن ذلك هو السهمُ السياسي الأخير (political weapon of last resort) في كنانة الحركة الشعبية لإنهاء حرب داحس والغبراء السودانية. أما الذين طاب لهم في أخريات الأيام الحديث عن نبذ الاتفاقية فلم يلقوا بالًا إلى سؤالٍ جوهريٍّ لا محالة من توجيهه إليهم: "وماذا كان هو البديل؟" أهو الحرب ضد الجنوب، وضد دارفور التي بدأت في التواصل مع ثوار الجنوب، وضد دول الإيقاد، وضد العالم؟ إن كان ذلك هو البديل فلماذا يريد أي شخص عاقل الدخول في لعبة صفرية (zero – sum game). لكل هذا من واجبنا التساؤل: هل نحن براء من كل ما حاق بنا؟ وهل كان الاستهداف من الخارج؟ لو كان هناك استهداف هل كان وحده هو الذي رمى بنا في طريق أوعث يتعسر المشي فيه؟ بالتمعن في اتفاقية السلام التي جمعت فأوعت توضح ديباجة الاتفاقية الغاية الكبرى منها، كما في غضونها من صوى (benchmarks) تحدد مسار التطبيق، وفي طياتها مهام أوجبها الطرفان على نفسيهما. تهنئتي للصحفي "النجيض" خالد النور التجاني الذي فطن في واحد من مقالاته الراتبة بجريدة الصحافة لهذه الحقيقة. تلك الفطنة فاتت على بعض أقرانه الذين آثروا محاربة طواحين الهواء بمهارة تفوقوا بها على دون كيخوته. تقول الاتفاقية في مطلعها:

وتنفيذًا لالتزام الطرفين بإيجاد تسوية متفاوض عليها على أساس إقامة نظام حكم ديمقراطي يعترف من ناحية بحق شعب جنوب السودان في تقرير المصير،

وجعل الوحدة جذابة خلال الفترة الانتقالية، وفي الوقت نفسه يقوم على أساس قيم العدل والديمقراطية والحكم الراشد واحترام الحقوق الأساسية وحريات الفرد والتفاهم المشترك والتسامح، والتنوع داخل الحياة في السودان.

توكيدًا لما جاء في الديباجة نُعتت الاتفاقية باتفاقية السلام الشامل، والشمول عُني به إنهاء كل العوامل التي قادت إلى الحروب والدمار في أنحاء السودان المختلفة، وليس فقط في الجنوب. ولو كانت الغاية من الاتفاق هي حل مشكلة الجنوب بمنحه حق تقرير مصيره - حتى وإن أفضى للانفصال - لانتهى التفاوض في مشاكوس، حيث تم في يوليو 2002م الإقرار بذلك الحق وفق ما دعا له إعلان مبادئ الإيقاد.

عثرات مفتعلة في الطريق

المفاوضات التي تلت مشاكوس استغرقت ضعف المدة التي دار فيها الحوار في مشاكوس، وكانت تلك المفاوضات كلها تدور حول قضايا تهم الشمال والجنوب والشرق والغرب اتفق الطرفان على معالجتها. من تلك القضايا لامركزية الحكم عبر القطر، الفيدرالية المالية (fiscal federalism)، مهنية الخدمة العامة وإعادة النظر في تركيبتها في مراتبها العليا والوسيطة إنصافًا لموظفي الجنوب، حقوق غير المسلمين في العاصمة القومية، وثيقة الحقوق، استقلال القضاء، المصالحة الوطنية، وإخضاع ممارسات الأجهزة الأمنية للرقابة العامة (البرلمان) والقضائية (خاصة المحكمة الدستورية). أفهل تم تطبيق هذه الالتزامات على الوجه الذي جاء في الاتفاقية، ونص عليه الدستور؟ الذي يريد الإجابة الصائبة على هذا السؤال عليه أن يقرأ صفحات الاتفاقية التي لا تتجاوز 152 صفحة قبل أن يذهب لأي قراءة خارج النص. ولن نطالب هؤلاء بالرجوع إلى المذكرات المتبادلة بين الأطراف خلال المفاوضات، أو ما وثقه الوسطاء في كتبهم إما لأنهم، فيما يبدو، لا يحبون القراءة، أو هم في عجلة لإدانة مَن ما يريدون إدانته. على الأقل نترجاهم احترامًا لأنفسهم ولقرائهم الإلمام بعموميات الوثيقة التي يطلقون عليها الأحكام.

النكـوص أو إن شـئت العجـز عـن، أو عـدم الرغبـة في، تطبيـق الاتفاقيـة بحذافيرها أقلق منظمات المجتمع المدني السوداني، وبعض الجماعات السياسية فيه، كما أثار التهوين من أمر التحول الديمقراطي عند تنفيذ الاتفاقيـة قلـق المـنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في العالم الخارجي، وبخاصة في الولايات المتحدة. ولا يقلق المرء بأمر إلا إن كان فيه ما يدعو لليقظة والتدبر، كما أن الاهتمام بأي أمر هو أول العزم على علاجه. لهذا فإن فقدان الخبراء الاستراتيجيين، أو من تنعـتهم الصحافة بهذه الصفة، للحد الأدنى من الإلمام بهذا الموضوع يستوجب التـساؤل، خاصة عندما أخذ هؤلاء يحملون اتفاقيـة الـسلام المـسؤولية عـن كـل مـا حـاق بالسودان، أو يبحثون عن كباش فداء بين صناعها، أو عن مشجب خارجي تعلق عليه الأخطاء. هذا المنهج في التحليل لا يمثل فقط هروبًا إلى الأمـام مـن الواقـع وإنما يعبر أيضًا عن بؤس في التفكير؟ ولئن توقفنا كثيرًا عند التحول الديمقراطي في ذلك إلا لأنه يمثل الشق الثاني من المعادلة التي أرستها اتفاقية السلام الشامل. ذلك الشق من الاتفاقية يمثل الحل السلمي العادل للمشكلة المستعصية التي ظل القطر كله يعاني منها فكيف يحكم السودان لا من يحكم السودان هو السؤال الذي للمرة الأولى طرحه رجل يدعي جون قرنق في اجتماع كوكا دام الذي ضم الحركة الشعبية إلى تجمع الأحزاب والنقابات في شمال السودان. وما كان للطرف الشمالي في مفاوضات نيفاشا (المؤتمر الـوطني) أن يقبـل التفـاوض في ذلـك الأمـر لـولا الضغوط الإقليمية والدولية. ولكن ما نشب النظام بعـد تحقيـق الـسلام وتهدئـة الجنوب إلا ونقضها الواحدة تلو الأخرى. وعلى الذين يقرؤون التاريخ من حيث يريدون ويغفلون إغفالًا كاملًا ما دار في الفترة من 20 يوليو 2002 (التوقيع على اتفاقية مشاكوس) إلى يناير 2005 (التوقيع على اتفاقية السلام الشامل). ما الذي تناولته تلك المفاوضات؟

تناولت ما يلي:

- نظام الحكم في كل السودان: سلطات المركز، سلطات الأطراف علاقات المركز بالأطراف، والفيدرالية المالية.
- العلاقة بين الدين والسياسة وحقوق غير المسلمين في الولاية بما فيها الولاية الكبرى.
- حقوق الإنسان والمواطن والتي انعكست في وثيقة للحقوق لم تعرفها دساتير السودان من قبل.
- القضاء وحكم القانون والمصالحة الوطنية.
- أجهزة الدفاع والأمن.
- الخدمة العامة القومية.
- اقتسام الثروة.
- المصالحة الوطنية.

وبما أننا قد تعرضنا فيما سبق إلى أغلب هذه الموضوعات ندلف الآن أولًا إلى تناول ما تجاوزنا ذكره في المعالجات السابقة، وثانيًا توضيح ما يستلزم الإيضاح فيما ما تناولناه بعجل. مثلًا، عقب اتفاق الطرفين على وثيقة حقوق الإنسان اقترح وفد الحركة نصًا حول المصالحة والمحاسبة على النهج الذي اتبعته حكومة جنوب أفريقيا. وقد توقف ممثلو الحكومة، وعلى رأسهم الدكتور نافع علي نافع، عند الإشارة لتجربة جنوب أفريقيا قائلًا إن الحركة لن تكون بمنجاة من الحساب، وكأن أخطاء الطرف الأول (الحركة الشعبية) تبرر أخطاء الطرف الثاني (المؤتمر الوطني). رد دينق آلور على نافع قائلًا: "نعم ارتكبنا أخطاءً ضد شعبنا ونحن على استعداد للاعتراف بها والخضوع لمحاسبتنا عليها". وإزاء رفض الحكومة لاقتراح الحركة، اتفق الطرفان (المادة 1.6) في باب اقتسام السلطة على ما يلي: "المبادرة ببدء عملية للتراضي الوطني في كل السودان كجزء من

عملية بناء السلام، على أن تقوم حكومة الوحدة الوطنية بوضع آليات تنفيذها" هذه المبادرة لم تتم بعد قيام حكومة الوحدة مباشرة، ولا بعد عامين من قيامها (2007) حين انسحبت الحركة من حكومة الوحدة الوطنية احتجاجًا على عدم تطبيق بنود من الاتفاقية ومنها البند المتعلق بالوحدة الوطنية التي ورد بشأنها نص صريح في الدستور (المادة 21). ذلك الباب تضمن أيضًا نصوصًا حول استقلال القضاء وحيدته، وأجهزة الأمن وقصر مهمتها على جمع وتحليل المعلومات، وإخضاع أجهزة إنفاذ القانون لأحكام الدستور، وضرورة تمثيل الخدمة العامة لكل أقوام السودان خاصة في المواقع العليا والوسيطة حيث حددت الاتفاقية لموظفي الخدمة العامة من الجنوبيين نسبه تتراوح بين 20 – 30 ٪ . لديّ شك كبير في أن الذين يتحدثون عن أن جون قرنق لم يكن حريصًا على وحدة الوطن منذ الابتداء لم يكونوا يفكرون في تلك الوحدة على ضوء الأحكام التي صاغها طرفا الاتفاقية وإنما بمنطق "يي بلدنا وكلنا أخوان". وما درى هؤلاء أن جون قرنق ليس هو يوسف فرتاكي الذي كان يصدح بتلك الأغنية. أما العليمون بالأمور من أهل الشمال، فقد اعتراهم شعور، خاصة بعد رحيل قرنق، بأنه طالما توفر للجنوب نظام حكم داخلي يفعل به حكامه ما يشاؤون ويختارون، كما يوفر لوزراء الجنوب في المركز عيشًا رغدًا في عاصمة السودان، فبإمكانهم التقاعس عن تنفيذ جميع الاستحقاقات التي أوجبتها الاتفاقية. ولا شك لديّ في أن الذين اعتبروا نصوص الاتفاقية "كلام ساكت" كانوا في غيبوبة أيضًا عندما أعلنت الحركة الشعبية انسحابها من حكومة الوحدة الوطنية في أكتوبر 2007 لعجز تلك الحكومة عن إنفاذ ما نصت عليه الاتفاقية من قضايا تخص الجنوب، من ناحية، والسودان كله، من ناحية أخرى.

ما يخص الجنوب كان يتعلق بإصدار قانون الاستفتاء حول تقرير المصير، الحدود بين الشمال والجنوب، إعادة انتشار القوات في مناطق إنتاج البترول والذي حددت الاتفاقية تاريخًا معينًا لاكتماله، مشكلة أبيي، قضايا المنطقتين (النيل

الأزرق وجبال النوبة) ورغم أن المنطقتين الأخيرتين هما جزء لا يتجزأ من الشمال فإن الحركة الشعبية كانت هي المتحدث باسمهما في المفاوضات. أما ما يعني السودان كله فهو المصالحة الوطنية، وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء، إخضاع أجهزة حفظ الأمن للدستور، وإنفاذ نصوص وثيقة الحقوق، وحقوق غير المسلمين في العاصمة الوطنية، وإلغاء كل القوانين المتعارضة مع الدستور. ذلك الانسحاب قاد إلى مرسوم جمهوري (المرسوم 341/ 2007) أصدره الرئيس البشير وضُربت مواعيد محددة لتنفيذ ما اتفق عليه الطرفان بشأن هذه القضايا أقصاها مايو 2008. ويبعث على الأسى أنه طوال الفترة التي استمر فيها انسحاب الحركة من الحكومة لم تجرؤ واحدة من صحف الشمال لتقول إن دواعي انسحاب الحركة من الحكومة هي دواع مشروعة، ناهيك عن أن تُسَمَّى المخطئ. ولا شك في أن هؤلاء من فرط جهلهم بالنحو لم يميزوا بين الفاعل والمفعول به أخذوا يدينون الحركة بدعوى إنها تريد أن تكون حكومة ومعارضة في وقت واحد حتى وإن كان بين ما دعت إليه أمور ينبغي أن تكون على رأس اهتمامات رجال الصحافة الغراء.

لم تكتفِ الحركة في نضالها من أجل تطبيق شروط الاتفاقية جميعها بل أعلنت لشريكها أن عدم تنفيذ الاتفاقية بالتمام والكمال يعني أن الوحدة لن تكون جاذبة إن لم تنفذ بل ذهبت الحركة في الربع الأخير من عام 2008، أي بعد انصرام ثلاثة أشهر على المرسوم الرئاسي إلى السعي لتكوين لجنة مشتركة من المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتداول الرأي حول القوانين التالية: القانون الجنائي، قانون مفوضية الأراضي، قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية، قانون مفوضية حقوق الإنسان، قانون الأمن الوطني، قانون الاستفتاء بجنوب السودان، قانون الاستفتاء لمنطقة أبيي، قانون تنظيم المشورة الشعبية لولايتي كردفان والنيل الأزرق، قانون نقابات العمال، قانون الإجراءات الجنائية، قانون الإجراءات المدنية.

جميع هذه القوانين كانت من بين السبعة وثلاثين قانونًا التي تم الاتفاق بين الطرفين على تعديلها أو جعلها متوافقة مع الدستور الانتقالي (2005) واتفاقية السلام الشامل. قبلت الحكومة التفاوض مع الحركة بشأن كل هذه القوانين، ولكن رفضت مناقشة ثلاثة قوانين أخرى لأسباب أبدتها. القوانين التي رفض حزب المؤتمر التداول فيها وأبان أسباب رفضه هي:

- قانون الدفاع الشعبي بدعوى أن الدفاع الشعبي جزء لا يتجزأ من الجيش السوداني رغم أن الدستور في بابه التاسع ينص على اقتصار واجبات الجيش في حماية النظام الدستوري، وسيادة حكم القانون والحكم المدني، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. وهذه جميعها أعباء وطنية لا يمكن أن تعهد إلى ميليشيات حزبية معسكرة.
- قانون الشرطة الشعبية والتي هي أيضًا قوة حزبية
- قانون النظام العام الذي رأت الحركة أنه يتعارض مع ما جاء في المبادئ العامة ووثيقة الحقوق التي أرستها الاتفاقية وضمنت في البابين الأول والثاني من الدستور. في ذلك القانون تحقير للمرأة لم يشهده قانون سوداني من قبل وتدخل في شئونها الخاصة بما في ذلك الرداء الذي ترتديه طالما حسبه مجمع الرجال أنه رداء فاضح، وحتى إن كان كذلك الرداء هو ما كانت ترتديه أمهاتهن بل جداتهن.

لم تقف الحركة في سعيها من أجل تحقيق التحول الديمقراطي عند الانسحاب من حكومة الوحدة الوطنية، بل تم تدارس الأمر في مؤسسة الرئاسة مما أفضى، كما أشرنا، إلى مرسوم جمهوري يعترف بضرورة الاهتمام بتلك القضايا وإصدار توجيهات للحوار بشأنها لمعالجتها في إطار لجنة قانونية مشتركة بين الحزبين. وعندما تراخى حزب المؤتمر في معالجة كل هذه القضايا تدخل الوسطاء لتقريب وجهات النظر، ففي يونيو 2009، أي بعد عام ونصف العام من صدور المرسوم الجمهوري الذي انتهى إلى لا شيء، وجه الجنرال قريشن مبعوث الرئيس

الأمريكي للسودان دعوة للطرفين لحوار في واشنطن ترأسته الولايات المتحدة، ودعا إليه ممثلين من الدول التي تؤدي دورًا في الوساطة بين الطرفين (دول الإيجاد، وبريطانيا، وهولندا، وإيطاليا)، ولهذا سُمِّي ذلك الاجتماع بالمفاوضات الثلاثية (trilateral talks) في ذلك الاجتماع اتفق الطرفان قبل بداية العام الذي سيتم فيه الاستفتاء لتقرير المصير على "إلغاء جميع القوانين التي تتعارض مع اتفاقية السلام الشامل ودستور السودان الانتقالي 2005، وبخاصة قانون الدفاع الشعبي وقانون النظام العام" على أن يكون ذلك قبل انتهاء دورة البرلمان السوداني.

وعندما حل موعد الاستفتاء ولم يُلغَ واحد من تلك القوانين فما الذي يترجى أي مراقب أمين من أي مواطن جنوبي عند حلول الاستفتاء أن يفعل؟ في تقديرنا أن أول سؤال يوجهه مواطن جنوبي لنفسه هو: "ما القيمة المضافة التي تحققها الوحدة في ظل قوانين تمنعهم من التعبير عن أفكارهم إلا وفق ما يريد ولي الأمر، وتحرم غير المسلم منهم من الابتهاج في مواسمه الدينية إلا حسبما يرى حراس الضمير الوطني في الشمال، ويُطارد فتياتهم جلاوزة أوهمهم رعاتهم بأنه من الفسق بمكان أن ترتدي الفتاة زيًا فاضحًا وفق معايير اصطنعها حكام الخرطوم، ثم ما هي القيمة المضافة التي يترجاها صحفي جنوبي يريد أن يكتب وفق ما يمليه عليه ضميره وعقله لا ما يملى عليه؟ وكيف لأي موظف في الخدمة العامة أن يصوت لجانب وحدة قد تحرمه من الترقي إلى الوظيفة التي يرنو إليها طالما حرمته من ذلك الحق بموجب اتفاق مهرته الدولة وضمنت تنفيذه دول كبرى وصغرى ومنظمات قومية وأممية؟ أوترى أيها القارئ ما العوامل التي قادت الجنوبيين لأن يُصوتوا بكل الكثافة التي صوتوا بها للانفصال؟

لقد تبدى للكثيرين أن استعداد الحكومة للتفاوض، ليس فقط حول مبدأ التحول الديمقراطي، بل أيضًا حول المبادئ الحاكمة له يوحي بأن النظام قد أعلن استعداده للانتقال من دولة الحزب إلى دولة الوطن. ولو فعل ذلك لكان

جديرًا بأن يوصف بأول نظام حكم شمالي أدرك الدواء الذي يستصح به السودان من علته. وما كان رضاؤه بالانتقال السلس من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية، ليكون مدعاة للاستغراب في الزمان الذي نحن عليه؛ إذ سبقه إلى ذلك حكام الاتحاد السوفيتي العظيم، وأنظمة الحكم المهيمن في شرق أوروبا، وأنظمة الحزب الواحد في غانا وكينيا وموزمبيق، إلى جانب الأنظمة العسكرية في نيجيريا والبرازيل والأرجنتين. ولكن التنازل عن السلطة، فيما يبدو، ليس بالأمر السهل، ولا يقدر عليه إلا سياسي يملك الحس التاريخي، وهذا نوع من السياسيين نادر في السودان.

في هذا الشأن تعود بي الذاكرة إلى حوار مع الرئيس نميري إبان إحدى الانتفاضات الشعبية في الخرطوم بسبب ارتفاع سعر الخبز. سألني نميري عما هو سبب تلك "الضجة في الشوارع" فأجبت بعفوية: "هذه احتجاجات ضد ارتفاع سعر الرغيف". ردَّ عليّ الرئيس بغضب: **"إيه يعني الرغيف ديل ما بيعرفوا القدمناه ليهم، حتى الموية (الماء) وصلناها لكردفان"**. قلت له **"الشعوب ليست مؤرخًا، فإنجازات الأمس لا تبرر قصور اليوم"**. قال لي: **"تقصد إيه؟"** فأخذت أروي له قصة عن السير ونستون تشرشل الذي هُزم في أول انتخابات برلمانية بعد الحرب العالمية الثانية. فرغم انتصاره في الحرب وإنقاذه بلاده من الخطر النازي الذي كان يحدق بها، عاقب البريطانيون ونستون تشرشل (بدلًا من مكافأته) بإسقاطه في الانتخابات في عام 1945م، ولم تكن عقوبة الزعيم المحرر إلا لفشله في توفير البيض واللبن للمواطن البريطاني في مائدة إفطاره. ماذا كان تعليق تشرشل؟ قال في مجلس العموم: "الديمقراطية هي أسوأ نظام للحكم، باستثناء كل الأنظمة الأخرى التي جربت من وقت لآخر" (مجلس العموم البريطاني 11 نوفمبر 1947م). ماذا كان تعليق نميري على ما رويت؟ قال نميري: **"ياخ روح كده ولا كده، دي حاجات بتعرفها أنت بس"**. هذا ما عنيت بالحس التاريخي: فالديمقراطية التي أخرجت تشرشل من الحكم في 1945م بإرادة الناس، هي

نفسها التي أعادته إليه في عام 1951م باختيار الشعب نفسها ورضاه إلى أن تقاعد بمحض إرادته في 1955م. كما أن على السياسي الذي يطمح في حكم الناس وبإرادتهم أن يدرك أن ممارسة تلك الإرادة رهينة بمعايير قد تكون تافهة في رأي السياسي، ولكنها حيوية في رأي الناخب. ولعل الوعي بتلك المعايير هو الذي دفع تشرشل بعد هزيمته وتكريم الملكة له بمنحه وسام ربطة الساق، وهو أكبر وسام في المملكة ليقول: " **لقد كرمتني الملكة بمنحي وسام ربطة الساق في حين ودعني الشعب بوسام ركلة الحذاء**". فعلى أي سياسي يحترم الشعب الذي يحكمه ويملك الحس التاريخي أن من حق ذلك الشعب أن يركله بحذائه إن عجز عن توفير البيض له في مائدة الإفطار.

النكوص عن الاتفاق

الاتفاقية التي يقال إن دانفورث وصحبه قد دفعوا الطرفين دفعًا إلى قبولها هي اتفاقية أشرفت على إعدادها مجموعة من القانونيين والاقتصاديين والسياسيين والعسكريين السودانيين، ومهرها بتوقيعهما في صورتها النهائية طرفان لا سبيل لأيٍّ منهما إنكار مسؤوليته عنها. وأملك أن أدعي أن الذين أشرفوا على إعداد الاتفاقية من السودانيين هم أكثر دربة في المهام ودراية بالموضوعات من القوم الهراجة الذين أخذوا يتداولون النقاش سرًا وجهرًا بشأنها دون علم. وفي بلد قلما يعرف المرء فيها قدر نفسه يصبح كل شيء جائزًا. أما التوقيع النهائي على بروتوكول ماشاكوس فقد قام به سلفاكير ميارديت نائب رئيس الحركة الشعبية وغازي صلاح الدين مستشار الرئيس السوداني في شؤون السلام آنذاك وهو رجل ذو قدارة على أداء ما أوكل له من واجب. ما وقعه الرجلان هو البروتوكول الذي أقر منح الجنوب حق تقرير المصير حتى وإن أفضى إلى الانفصال. كما وقع على بروتوكولات نيفاشا بما فيها بروتوكولات المناطق الثلاثة، نائب الرئيس علي عثمان محمد طه وجون قرنق. أما الاتفاق النهائي فقد اعتمده ووقع عليه الرئيس عمر البشير وجون قرنق قائد الحركة الشعبية على مرأى ومسمع من العالم. ذلك

الاتفاق ضمنته عشر دول: أثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، وكينيا، وأوغندا، ومصر، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وإيطاليا، والنرويج، إلى جانب أربع منظمات دولية وإقليمية هي الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية، فإلى أين المفر؟ رئيسا الطرفين المتفاوضين وقعا على تلك الاتفاقية بمحض إرادتيهما ودون أن يكونا في حالة غبشتهما عن حاجتهما. إن ظن أحد ذلك، فلن تكون القضية هي الاتفاقية ودور أمريكا في صنعها، وإنما هي أهلية هذين الرئيسين للحكم، ولعل الأمر يصل إلى القدح في وطنية الرئيسين إن كان الهدف من الاتفاق الذي وقعاه هو تمزيق الوطن امتثالًا لإرادة أجنبية كما يدعي اليوم بعض المعلقين. ليت الذين يهرجون بهذا الرأي يملكون الحد الأدنى من الأمانة الفكرية، بل من الأخلاق والرجولة؛ ليوجهوا سهامهم إلى حيث ينبغي أن توجه بعد أن يطلعوا على الاتفاقية والحوارات التي دارت بشأنها.

فئة أخرى درجت، بعد تفجر الأوضاع في جنوب كردفان على القول: "لا نايفاشا بعد اليوم". هذا قول لا يصدر إلا من مُغرض أو جاهل بكل ما يحمله الوصفان من معنى. وإن كان الغرض هو بغية فاسدة، فإن الجهل في لسان العرب هو قلة المعرفة في قول، وجفاء وتسافه في قول آخر. فحقيقة الأمر لم تكن هناك نيفاشا واحدة، وإنما تبع نيفاشا موديل (2005م) ثلاث موديلات: اتفاق دارفور الأول (أبوجا 2006م)، واتفاق الشرق (أسمرا 2006م)، واتفاق دارفور الثاني (الدوحة 2011م). جميع هذه الاتفاقيات لم تتقفى خطى اتفاقية السلام الشامل فحسب، بل نقلت عنها حتى المصطلحات ومناهج التنفيذ. فإن كانت تلك الاتفاقية بعيدة عن كل خير ومقبوحة للحد الذي يصفون، فلماذا جعلوا منها النموذج المثال (paragadim) لحل مشاكل السودان السياسية والإدارية والاقتصادية في الشرق والغرب؟

يبعث على الأسف أن يذهب أيضًا إلى إدانة الاتفاقية – من باب التزيد – بعض معارضي النظام بدعوى اقتصارها على طرفي النزاع المسلح. تلك حقيقة أبنّا

في أكثر من كتاب الظروف التي دعت لها. ولكن تكفي الإشارة هنا إلى أن جميع الدول الأفريقية التي تساعت لحل المشكل السوداني في عهد الإنقاذ كانت تخاطب دومًا طرفين: الحكومة والحركة الشعبية. فعلت الدول هذا، لا لأن الطرفين خيار من خيار، ولكن لأن هدف تلك الدول كان هو إنهاء أطول صراع داخلي في أفريقيا. كما أن دول العالم الأخرى التي اندفعت لتتدخل في الصراع السوداني ما كانت لتندفع بالقوة التي فعلت لولا اشتداد أوار الحرب والظروف الكارثية التي تبعت ذلك مثل النزوح الجماعي والمجاعات. وبوجه عام فإن القوة الصلدة (solid power) أي قوة الطرفين المسلحين المتحاربين تؤدي دورًا أهم في السياسة والدبلوماسية الدولية من القوة الرخوة المتمثلة في المعارضة السياسية، خاصة إن كان هدف تلك الدبلوماسية هو التحفيز (incentivization) أو الردع (deterence) لطرف أو آخر.

الوحدة والانفصال: احتمالان مفتوحان

الالتزام بكل المبادئ التي وردت في الاتفاقية كان سيقود، إن أوفى الطرفان كلٌّ فيما يليه بشروطها، إلى توحيد البلاد على أسس جديدة ، وإن لم يفِ الطرفان أو أي منهما بشرائط الاتفاق؛ أصبح الاحتمالان مفتوحين: الوحدة بين الشمال والجنوب أو انفصال الجنوب عن الشمال. فأي قراءة عابرة، ولا نقول متمهلة، للاتفاقية تدلنا على إن الوحدة والانفصال رهينان بأمر واحد لا ثاني له. تقول المادة 222 (1) من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م نقلًا عن اتفاقية السلام الشامل: "يصوت مواطنو جنوب السودان إما: (أ) لتأكيد وحدة السودان بالتصويت **باستدامة نظام الحكم الذي أرسته اتفاقية السلام الشامل** وهذا الدستور، أو (ب) **اختيار الانفصال**. استدامة أي شيء تفترض وجوده بدءًا، وفي حالة الاتفاقية لا يكون النظام الذي أرسته الاتفاقية موجودًا فعلًا إلا بالصورة التي اتفق عليها الطرفان، وتضمنها الدستور واعتمدها الضُّمناء. ومتى ما وصل المرء إلى حكم يقول إن النظام الذي أقرته الاتفاقية لم يتحقق في الشمال والجنوب –

أي لمصلحة القطر كله – يصبح السؤال عن رضا الجنوبيين بذلك النظام غيرَ ذي موضوع. ومن الواضح أن ظنًّا يراود بعض قيادات نظام الحكم في السودان بأن تجاوز نصوص اتفاقية السلام الشامل أمر مستطاع. على هؤلاء العُمُش يسهل كثيرًا أن تعمى الأشياء، فلا يرون أي معنى للمستحقات التي أوردتها الاتفاقية مثل وثيقة الحقوق، والمصالحة الوطنية، واستقلال القضاء، وحكم القانون إلخ، بل ربما يخالونها معيبة في ذاتها لتعارضها مع ما يُسَمُّونه "الثوابت" حتى وإن أقروا تلك الوثيقة بأنفسهم وأشهدوا الله على التزامهم بها. هؤلاء لا يعنوننا في كثير أو قليل؛ لأنهم يعيشون في كوكب غير الكوكب الذي يعيش فيه بقية الناس، فماذا عن الآخرين؟

لئن تركنا أولئك الذين يعيشون في عالمهم الافتراضي، فما الذي حمل عددًا غير قليل من الخبراء المحققين أو أصحاب المصلحة الحقيقية في التحول الديمقراطي من الإعلاميين والأكاديميين على الصمت عن الإخلال الذي لحق بهذا الجزء من الاتفاقية، ولاسيما أولئك الذين انحصرت مجادلتهم للأمريكان في شيء واحد هو وفاء النظام بما التزم به بشأن استفتاء الجنوب في تقرير مصيره، واحترامه لقرار أهله بالانفصال، ومن ثَمَّ حقه في تقاضي الثمن. إعمال حق تقرير المصير ليس هو كل ما تضمنته الاتفاقية في صفحاتها الاثنين وخمسين ومائة، ناهيك عن النصوص الملحقة بها حول وسائل تنفيذها والواردة في الصفحات السبعين التي تلتها... نقول هذا دون انتقاص من أن واحدًا من أهم الإنجازات التي يمكن أن يفاخر بها "نظام الإنقاذ" كل أنظمة الحكم التي سبقته هو أولًا إفلاحه في إنهاء الحرب في جنوب السودان رغم تصاعده بها في سني حكمه الأولى، ثانيًا قبوله لمبدأ حق تقرير المصير لأهل الجنوب عبر الاستفتاء حتى وإن أفضى إلى الانفصال. ولكن بلبوثهم عند موضوعي تقرير المصير والانفصال يرتكب أولئك الباحثون خطأين فادحين، خاصة عندما يقولون في معرض الحديث عن عدم إيفاء أمريكا بوعودها للنظام: "لقد سعوا لفصل الجنوب وحققناه لهم". الخطأ الفادح الأول هو أن حق تقرير المصير، كما أبنّا، لم يكن مطلبًا

أمريكيًا، بل هو أولًا مطلب أهل الجنوب (وهم سودانيون)، وثانيًا هو مطلب استجبنا له جميعًا في الشمال حكومة ومعارضة (ونحن سودانيون)، وثالثًا هو قرار أطره سياسيًا رؤساء الإيقاد وهم - إلى أن يثبت العكس - ليسوا بأمريكان. الخطأ الثاني والأكثر فداحة هو أن يوحي قائل - في معرض المدح لا الذم - أن تنفيذ قرار منح حق تقرير المصير المفضي للانفصال لم يكن بمحض إرادتنا، بل استجابة لإرادة خارجية لقاء جائزة على ذلك الفعل. هذا عيب وأيم الحق عيب كبير.

إسرائيل في الملعب

لم يكتفِ المحللون والمعلقون السياسيون بتحميل الولايات المتحدة المسؤولية عن تمزيق السودان بل الحقوا بها دولة إسرائيل، وبآخره بلغت الدعشنة من الخطر الإسرائيلي حدًا جعل ناطقًا رسميًا يذهب إلى تحميل إسرائيل المسؤولية عن الهجوم الذي وقع على هجليج في 25 مارس 2012م رغم أن الذين قاموا بالاعتداء على المنطقة هم عناصر سودانية معروفة. ذلك الحدث وصفه الناطق الرسمي بجرأة بالغة بأنه جزء من مؤامرة إسرائيلية بدأت من تلك القرية النائية في الجنوب لتنطلق من بعد عبر الأبيض لغزو الخرطوم.

إسرائيل، فيما نعرف، هي دولة عدوانية؛ ولهذا فإن أية محاولة لتبرئتها من التدخل في شؤون غيرها هي محاولة بلهاء. وحقًا لم يجاوز هنري كيسنجر الحد عندما قال: "ليس لإسرائيل سياسة خارجية، بل سياسة دفاعية". فمنذ عهدي بن جوريون وجولدا مائير ابتنت الدولة العبرية سياساتها الخارجية على أربع قواعد: القاعدة الأولى هي خلق شعور بالذنب من المحرقة لدى كل دول العالم بِمَن في ذلك تلك التي لم تكن لهم يد في تلك المحرقة أو عانوا من ممارسات نظيرة لها. القاعدة الثانية هي الهجوم العسكري المباغت (blitzkrieg) متى ما تحسبت إسرائيل أن خصمًا لها يعد العدة للهجوم عليها. القاعدة الثالثة هي محاصرة الوطن العربي بسياج كثيف من الحلفاء في الشرق الأوسط. أما الرابعة فهي عزل الدول الأفريقية عن محيطها العربي. لتحقيق هذه الغايات أقامت إسرائيل علاقات

دبلوماسية مع 156 دولة من دول الأمم المتحدة البالغ عددهم 192 دولة، ومع أربعين من دول الاتحاد الأفريقي جنوب الصحراء الأربع والأربعين قبل انضمام جنوب السودان. وليس من بلد استقل بأي صورة من الصور إلا وكانت إسرائيل من أوائل الدول التي اعترفت به باستثناء دولة واحدة. مثلًا، اعترفت إسرائيل بدولة بنجلاديش في اللحظة التي انسلخت فيها عن باكستان نكاية في باكستان، وهي من الدول القليلة غير العربية التي لم تعترف بالدولة العبرية، ورغم ذلك لم تعترف بنجلاديش بإسرائيل. الدولة الوحيدة التي لم تعترف بها إسرائيل حتى اليوم رغم اعتراف 87 دولة بها هي كوسوفو. ولا شك في أن تردد إسرائيل في الاعتراف بكوسوفو يعود إلى أن تلك الدولة كانت وليدًا لقرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة مما يشكل بالنسبة لإسرائيل سابقة خطيرة، لا سيما أن الإدارة الفلسطينية قد ظَلَّتْ في الأرض المحتلة تسعى حثيثًا لكسب عضوية الأمم المتحدة ومن ثَمَّ إقرار السلطة الدولية العليا (الجمعية العامة للأمم المتحدة) بمشروعية فلسطين كدولة.

حول محاصرة الوطن العربي سعى بن جوريون في خمسينيات القرن الماضي إقناع الرئيس أيزنهاور بإقامة حلف يضم إسرائيل وتركيا وإيران بدعوى محاربة الشيوعية. ذلك الطلب رفضه جون فوستر دالاس لأن طَمعه يومذاك لم يفتر في ضم مصر لمشروع أيزنهاور. ولكن ما إن اتخذت مصر قرارها بالانحياز للمعسكر الشرقي حتى قبل دالاس العرض الإسرائيلي. وفي أفريقيا بدأت جولد مائير منذ بداية عقد الستينيات في القرن الماضي حملة مكثفة لاستمالة حكوماتها إلى جانب الدولة العبرية، تارة باسم محاصرة الشيوعية (حالة دولة الأبارتايد في جنوب أفريقيا)، وتارة أخرى بزعم دعم الدول الأفريقية حديثة الميلاد. وقد قدمت إسرائيل للأنظمة في بعض هذه الدول دعمًا كبيرًا ويالـه من دعم! فالدعم الإسرائيلي كان في مجمله أمنيًا وعسكريًا لحماية الأنظمة الحاكمة التي بلغت في عام 1960م وحدها عشر دول.

فيما يتعلق بالسودان لم تكن إسرائيل غائبة عن الساحة، ولا هي غائبة اليوم إن لم يكن بوجود ملموس على الأرض، فعلى الأقل بأياديها القادرة على إيذاء السودان التي طالت البلاد بحرًا وجوًّا. كما أن تعاون إسرائيل العسكري مع حركة أنانيا المسلحة في جنوب السودان في الحرب الأهلية الأولى لم يكن بالأمر الخفي حتى يُذهل خبره البعضَ اليوم، أو يوحي آخرون بأن ما ينشرون بشأنه هو كشف مبين. الكشف المبين كان في مذكرات الفريق جوزيف لاقو قائد تلك الحركة التي أشار فيها إلى كيف بدأ وإلى أين انتهى تعاون أنانيا مع الدولة العبرية. ذلك التعاون كان، في جانب منه، ردة فعل على تهوين الدول العربية من أمر الحرب الأهلية السودانية التي ظلت رحاها تدور من 1955م إلى 2005م، أي على مدى نصف قرن من الزمان. تلك الحرب صورتها للعرب الأنظمة الحاكمة في الخرطوم كمؤامرة خارجية وكأن لم تكن هناك دوافع داخلية للحرب.

من المؤسي حقًّا أن يعود بعض المعلقين إلى نبش ذلك التاريخ بعد اتفاقية السلام الشامل (2005م) التي اعترفت فيها حكومة وأحزاب السودان بالجذور المحلية للحرب الأهلية وبرد المظالم التي نجمت عنها. دعنا نُذكّر أن التزييف العربي للصراع الداخلي في العراق بين العرب والأكراد هو الذي حمل الزعيم الكردي مصطفى البرزاني على لقاء موشيه ديان في عام 1960م؛ لينشد مساعدته في وقتٍ كانت فيه القضية الكردية توصف فيه بأنها مؤامرة لتمزيق العراق. كما لم يستنكف مؤخرًا معارض شمالي مسلم (عبد الواحد محمد نور) المباهاة بلجوئه إلى إسرائيل طالبًا عونها الدبلوماسي والعسكري ونور، لمن لا يعرف، سوداني مسلم ينحدر من وطن كان من أولى قلاع الإسلام في السودان: سلطنة دارفور الإسلامية. رغم ذلك، أصبح جوزيف لاقو من بعد نائبًا لرئيس الجمهورية في عهد نميري كما صار رسولًا لنظام الإنقاذ الإسلامي إلى الأمم المتحدة معبرًا باسمه في ذلك المحفل العالمي. من جانب آخر لم يرفع اسم نور أبدًا من قائمة المفاوضين في محادثات الدوحة بشأن دارفور، رغم كل ما لحق بذلك الاسم من تخوين. فتعاون الحركات العسكرية الجنوبية أو الدارفورية مع إسرائيل كان نتيجة

لتقاطع مصالح، ولو كان غير ذلك لما تسنم لاقو المواقع التي احتلها، أو حرص نظام الحكم في الخرطوم على الحوار مع نور. هذه هي حقائق الحياة التي لا تغمض إلا على شخص غير بصير ولا ينكرها إلا مكابر.

يقول الاستراتيجيون أيضًا بثقة بالغة إن إسرائيل، عبر لوبيها في الولايات المتحدة، أصبحت هي القوة الدافعة للسياسة الأمريكية تجاه السودان. في هذا الزعم خلط للأمور لأن قضايا السودان تستهمّ جماعات شتى في الولايات المتحدة فصلناها تفصيلًا وهي في مجملها، أقوى نفوذًا من اللوبي الإسرائيلي. نزعم أيضًا أن القضايا السودانية قد تكون في أسفل أولويات اللوبي الإسرائيلي الذي يعرف باسم: "لجنة الشؤون العامة الأمريكية – الإسرائيلية (American – Israel Public Affairs Committee AIPAC). ومنذ ظهورها في ثمانينيات القرن الماضي أفلحت تلك اللجنة في أن تجند لمناصرة إسرائيل أكثر عناصر الكونجرس الأمريكي نفوذًا وكانت أداتها في ذلك، من ناحية، حشد الناخبين وراء المرشحين المتعاونين معها في انتخابات الرئاسة والكونجرس، ومن ناحية أخرى، توفير – أو حجب – الدعم المالي في الحملات الانتخابية عن المرشحين الذين لا يناصرون إسرائيل. يضاف إلى ذلك قدرة اللجنة على اختراق، أو التسلل إلى أو السيطرة المباشرة على، وسائل الإعلام وتوجيهها لخدمة مصالح إسرائيل ودعم مناصريها من المرشحين للكونجرس والرئاسة. لذلك أصبحت المهام الكبرى لتلك اللجنة هي:

(أ) توفير الدعم المالي الحكومي لإسرائيل (في خلال عشر سنوات أفلحت اللجنة في تعبئة 30 بليون دولار).

(ب) تبادل المعلومات الأمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة.

(ج) تعويق أي جهود في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لإدانة إسرائيل أو مناصرة فلسطين.

خلال عقود من الزمان بذل عدد من السياسيين الأمريكيين – وعلى رأسهم السيناتور وليام فلبرايت – جهودًا مقدرة لحمل تلك اللجنة على إعلان نفسها كعميل إسرائيلي تحت قانون تسجيل العملاء الأجانب (Foreign Agents Registration Act) إلا إن تلك الجهود باءت بالفشل. لهذا دفعت سطوة هذه اللجنة عددًا من الباحثين الأمريكيين لتقصي الدور الذي يؤديه اللوبي الإسرائيلي في تحريف أو تشويه (distortion) سياسة أمريكا الخارجية. من أبرز هؤلاء جون ميرشايمر (John Mearsheimar) من جامعة شيكاغو وستيفن والت (Stephen Walt) من مدرسة كينيدي بجامعة هارفرد. هذان الباحثان أعدا واحدًا من أكثر الكتب إفصاحًا عن دور ذلك اللوبي تحت عنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة" (The Israel Lobby and US Foreign Policy). وفي كتابهما المفصل والصريح اتفق الكاتبان على أن التأثير المباشر لإسرائيل على السياسة الخارجية للولايات المتحدة يضر بمصالح الولايات المتحدة القومية في العالم؛ مما يقتضي مراجعة دوره في الولايات المتحدة على الوجه التالي:

- إبانة المصالح القومية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
- تحديد الاستراتيجية التي تحمي بها هذه المصالح.
- ترتيب علاقة جديدة مع إسرائيل.
- إنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس قيام دولتين.
- تحويل اللوبي الداعم لإسرائيل لقوة إيجابية.

هذا القلق من دور إسرائيل عبر وسطائها في الولايات المتحدة ليس بالأمر الجديد، فقد كان لحكومة كينيدي رأي فيه عبر عنه وكيل الخارجية الأمريكي جورج بول عندما قال إن أمريكا تسعى لإنقاذ إسرائيل بالرغم من نفسها" (America seeks to save Israel in spite of itself).

لم يقف الضيق باللوبي الإسرائيلي عند الباحثين والدبلوماسيين بل تعداهم إلى الرؤساء. ففي 22 مايو 1989م، مثلًا، أدلى جيمز بيكر بعد أربعة أشهر من توليه وزارة الخارجية بخطاب أمام تلك اللجنة طالب فيه الفلسطينيين بإيقاف العنف والبدء في الحوار مع إسرائيل، كما دعا إسرائيل **"للتخلي إلى الأبد عن طموحاتها التوسعية"**. وللضغط على إسرائيل للالتزام بالسياسة الأمريكية الجديدة التي أعلنها بيكر قرر الرئيس بوش (الأب) لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة حجب دعم إضافي طلبته إسرائيل وأقره الكونجرس. وإزاء تأييد الكونجرس للمطلب الإسرائيلي متجاوزًا موقف الرئيس حُمل بوش على ممارسة حق الرفض (veto) لقرار الكونجرس وخاطب الشعب الأمريكي مباشرة وهو يقول: **" تقف أمامي قوى سياسية هناك، وأقف بمفردي هنا في هذا المكان"**.

(I am faced by powerful political forces there, and I am one lonely guy over here)

"هناك" تشير للكونجرس، و"هنا" - يا للعجب - تعني البيت الأبيض. في النهاية كسب بوش المعركة، ولكنه خسر الحرب رغم انتصاره في حرب الخليج ونجاحه في عقد أول مؤتمر سلام عربي - إسرائيلي في مدريد. القوى التي تقف "هناك" حرمته في الانتخابات من التمتع بأربع سنوات أخرى في الحكم. هذه أيضًا هي بعض الحقائق السياسية على المسرح الأمريكي التي ينبغي ألّا تغيب عن فطانة السياسي السوداني.

لم يسعَ اللوبي الإسرائيلي من قبل لمعاقبة السودان على تصويته ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، ولا على مواقفه ضدها في منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية. ولكن في اللحظة التي أخذت فيها حكومة السودان الانتقال باللعبة السياسية إلى ميدان آخر ثار ثائرها. مثال ذلك العلاقات الحميمة التي أقامها نظام الإنقاذ مع إيران، حماس، حزب الله وأهم من ذلك **المجاهرة بتلك العلاقة**. فكثير

من الدول العربية تقدم الدعم لهذه الجماعات إلا إنها تفعل ذلك دون تفاخر علني. تلك العلاقات نشأت في وقت أجمع فيه طرفا الحرب الأهلية في السودان والمجتمعان الإقليمي والدولي على وضع نهاية لتلك الحرب؛ مما أفقد إسرائيل أيّ فرصة للاصطياد في الماء العكر. ولكن الفرصة واتت إسرائيل عندما تفاقمت حرب دارفور وبسببها ألحقت بالرئيس السوداني تهمة خطيرة أمام محكمة الجنايات الدولية هي الإبادة الجماعية لشعبه. التدخل السافر والمستتر من جانب إسرائيل في هذين الأمرين لم يكن رأفة بأهل دارفور أو حرصًا منها على سيادة القانون الدولي وإنما رغبة في رد الصاع صاعين للنظام السوداني. فإسرائيل التي شردت شعبًا كاملًا وأجْلته عن أرضه لا يمكن أن تكون حريصة على حماية شعب دارفور من الإبادة، كما أن الدولة التي أقلقها تقرير القاضي جلادستون حول مذابح غزة لا تملك الادعاء بحرصها على القانون الدولي. تصدي إسرائيل لقضية أهل دارفور، دون لف أو دوران، كان من باب المعاملة بالمثل.

لا مراء في أنه من حق الدول ذات السيادة أن تتخذ من القرارات ما تتخذ فإن أرادت أن تعامل الولايات المتحدة باعتبارها الشيطان الأكبر من حقها أن تفعل ما فعل روح الله أية الله الخميني وتتحمل النتائج المترتبة على قرارها، وإن أرادت أن تتجاوز كل القوانين الدولية والقواعد الرقابية بشأن تطوير تجاربها النووية في مقدورها أن تفعل ما فعلته كوريا الشمالية وارتضت النتائج المترتبة على نشوزها واستعصائها. ولكن في اللحظة التي ترى فيها أي دولة أنها في حوجة للتعامل مع "الشيطان"، أو الفراعين" أو المؤسسات التي يسيطر عليها كلاهما يختلف الحساب. ففي السياسة ليس هناك حُبًّا أو بغضًا، الحب والبغض عواطف وانفعالات عند البشر. فالإنسان من طبعه أن يواد إنسانًا ويصادقه، ويمقت آخر ويعاديه أما الدول فليس بينها تواد أو تباغض، بل مصالح وعندما يذهب وهم البعض إلى أن في السياسة حُبًّا وبغضًا بين الدول فلا يفعلن غير ارتياد طريق سلكه المغني المصري شعبولا؛ فشعبولا وحده هو الذي ولج باب السياسة من باب الحب والكراهية: "أنا بحب عمرو موسى وبكره إسرائيل". ومهما كان

عمرو جديرًا بالحب، وكانت إسرائيل مؤهلة للكراهية، فإن للدول مصالح بعيدًا عن الحب والكره. وللسير ونستون تشرشل قول في هذا: "ليس لبريطانيا أعداء دائمون أو أصدقاء دائمون، وإنما لها مصالح دائمة". هذه المصالح لا يمكن نَولها أو تحقيقها عن طريق الشعبلة السياسية، وإنما بحساب دقيق لجوانبها المختلفة، المحلية والإقليمية والدولية. ومن المصالح ما لا يمكن التفريط فيه، ومن الالتزامات الدولية أو الإقليمية ما لا فكاك منه، ومن المسؤوليات الأدبية للدولة على الصعيد الإقليمي ما لا معدى عنه لأنه يقع في إطار الأمن الجماعي الإقليمي العربي أو الأفريقي. مع ذلك، في مقدورنا أداء كل هذه المهام والواجبات بلا إفراط أو تفريط.

رغم ذلك، فإن الإيحاء بأن دولة صغيرة مثل إسرائيل مهما كان من أمر تقدمها التكنولوجي وما تتلقاه من تعضيد دولي يمكن أن تكون مصدر رعب لنا أجمعين، هو هوني لا يقدم عليها إلا مَن هانت عليه نفسه. إلى تلك الهونى انضاف تخليط مزرٍ حول طبيعة الصراع العربي – الإسرائيلي تشوبه عنصرية حتى لم يعد المرء يدرك معها إن كانت إسرائيل التي نحارب هي الدولة ونظام الحكم الذي فرض نفسه منذ 1948م على أرض تعرف بفلسطين، أم هي كل مَن تهود على وجه البسيطة. أي متابعة للمشهد السياسي السوداني الراهن تجعل السؤال مشروعًا. المراقب الموضوعي للأحداث لا يتوقف كثيرًا عند الهتافات التي يطلقها الشباب المناصر للحركة الإسلامية مثل: "خيبر خيبر يا يهود، جيش محمد سوف يعود". وتغنينا عن الإبانة عما في ذلك الهتاف من ركوب للزلل ما نبه به بعضهم الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في زيارة له للخرطوم حين قال معلقًا على هتافات أولئك الشباب ساعة تداعوا للقائه: **"قولوا خيبر خيبر يا صهيون، ولا تقولوا يا يهود"**. قد يكون العذر لهذا الشباب هو التخليط بل التلويث الذي لحق بالتاريخ الإسلامي من جانب الدعاة الذين أخلى لهم نصحاء الحركة الإسلامية أخطر الساحات: التعليم والإرشاد، في حين أغلقوها على الدعاة الراشدين. ما درى هؤلاء النصحاء أن الأعمار العقلية لأغلب هؤلاء الدعاة تَقصُر كثيرًا عن الأعمار

العقلية لأولئك الشباب، كما أن وعي أولئك الدعاة الراشدين بحقائق العالم الذي نعيش فيه أقل من الرقم الخالي عند الحسابيين، أي الصفر. لا غرو، إذن، إن تحول الخطاب حول إسرائيل – حتى عند بعض الكبار في داخل البرلمان – إلى وعيد ليهود هذا الزمان بما حاق بأسلافهم في عهود الإسلام الأولى: بنو قريظة، وبنو النضير، وبنو بهدل مما أحال الصراع العربي – الإسرائيلي إلى حرب بين المسلمين واليهود. أسلمة الصراع الحيوي مع إسرائيل يسقط من الحساب حتى مسيحيي فلسطين الذين يقفون مع رفاقهم المسلمين في خط الدفاع الأول في الساحات الدولية عن ذلك الوطن المنكوب مثل حنان عشراوي، ونبيل شعث، وعزمي بشارة. وفي هذا ليس هناك فقط تجاوز للحد في القول، بل فهم خاطئ للواقع المعيش. فقضية العرب مع إسرائيل تتلخص في ست كلمات: "احتلال أراضي الغير وإجلاؤهم عنها بالقوة". فيما عدا ذلك تظل فلسطين أرضًا لأهلها الأصليين من اليهود والمسيحيين والمسلمين.

إسرائيل وجنوب السودان

بحكم العلائق القديمة غير المنكورة بين جنوب السودان وإسرائيل ما كانت إقامة دولة الجنوب لعلاقة دبلوماسية مع الدولة العبرية لتصبح مصدر استغراب، كما لا ينبغي أيضًا أن تكون إقامة الدولة الجديدة لعلاقة مع إسرائيل مكان دهشة لأحد خاصة في ظل وجود علاقات بين تلك الدولة ودول عربية كثر منها ما هو معلن ومنها ما هو مستتر وجوبًا. كما أن احتمال قيام علاقات بين الدولة الجديدة وإسرائيل كان واضحًا لصانع القرار السياسي في السودان بعد الانفصال، فقبل بدء الدولة الجديدة في صوغ علاقاتها الدبلوماسية، توجه صحفي بسؤال للرئيس عمر البشير حول ما أعلنته دولة الجنوب عن عزمها على إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة إسرائيل. على ذلك السؤال رد الرئيس البشير قائلًا: **"من حق دولة الجنوب المستقلة أن تقيم أي علاقات مع مَن تريد شريطة ألا يكون الهدف من العلاقة هو التآمر ضد السودان"**.

الأمر ، إذن، لا يتعلق بإقامة دولة الجنوب المستقلة لعلاقة مع إسرائيل أو بالمصالح التي تسعى الدولة الجديدة لتحقيقها لنفسها عبر هذه العلاقة دون إضرار بغيرها، وإنما يتعلق بالذي تبتغيه إسرائيل من تلك العلاقة. فمن حق حكومة الجنوب – إن أرادت – الاستفادة من خبرات الدولة العبرية في مجالات كثر أظهرت فيها نجاحًا غير منكور، ولكن ليس من مصلحتها أن تكون طرفًا في الاستراتيجيات الإقليمية لإسرائيل. فثمة دول كبرى وصغرى تتعاون مع إسرائيل في مجالات عدة تميزت فيها إسرائيل عن الآخرين. فالصين، مثلًا، رغم خلافها المبدئي مع إسرائيل في الكثير من القضايا الدولية، تتعاون معها في مجال الزراعة وتكنولوجيا الطاقة. وللهند تعاون وثيق مع إسرائيل في مجال صناعة وتطوير الأسلحة أفضى إلى احتلال إسرائيل للمكان الثاني بعد الاتحاد السوفيتي في إمداد الهند بالسلاح وتدريب الكوادر العسكرية. ومن الدول الصغرى التي اتجهت لإسرائيل لتطوير الزراعة فيتنام وأذربيجان. على أن أكثر ما أثار ثائرة البعض في السودان وفي الوطن العربي هو الزيارة التي قام بها رئيس دولة الجنوب لإسرائيل، خاصة فيما يتعلق بالأولوية التي أعطيت لتلك الزيارة والزمان الذي تمت فيه. فاختيار إسرائيل كأول دولة يزورها رئيس الجنوب بعد زيارته للولايات المتحدة لم يكن اختيارًا موفقًا، بل خاطئًا. فإن كانت الولايات المتحدة مؤهلة بامتياز لأن تكون أول دولة يزورها رئيس حكومة الجنوب بحكم إسهاماتها السياسية والدبلوماسية والإنسانية والمعنوية خلال سني الحرب، وبحكم دورها في صنع السلام، ثم إسهامها في متابعة تنفيذ اتفاقياته، إلى جانب كونها مقرًّا لمنظمات دولية مهمة كالأمم المتحدة والبنك الدولي، فإن إسرائيل لا يمكن بحال أن تكون هي الدولة الثانية الجديرة بزيارة رئاسية من الدولة الجديدة. ففي العالم دول عدة أسهمت أكثر بكثير مما أسهمت به إسرائيل في دعم الجنوب في سني حربه، كان ذلك في المجال الإنساني أو التنموي أو السياسي، أو إيواء عشرات الآلاف من الجنوبيين وأسرهم. من بين هذه الدول الأخيرة استراليا، دون أن نقول بأهليتها لأن تكون القطر الثاني الذي يجب أن يتجه إليه الركب الرئاسي. ذلك البلد القارة استضاف – وما زال يستضيف – أولئك الجنوبيين وأسرهم

دون أن يطلب منهم الرحيل، كما حث رئيس وزراء إسرائيل رئيس الجنوب على ترحيل لاجئيه إلى إسرائيل على قلتهم (أربعمائة لاجئ).

من حيث الزمان أيضًا لا غرابة في أن يزور رئيس الجنوب دولة تعترف بها حكومته ويحرص على تمتين العلائق معها، ولكن يصبح الأمر مصدر تساؤل قلق عندما تكون الزيارة من جانب رئيس دولة نشأت عبر نضال طويل من أجل الحقوق المشروعة لشعبها لرئيس نظام ظل يُجاهر برفضه لكل الحقوق المشروعة لشعب صاحب حق أصيل في الوطن، أو لحقوق الوافدين إليه هربًا من أوضاع قاسية في بلادهم. فحكومة إسرائيل التي حظيت بزيارة رئيس الجنوب هي الحكومة التي قاد رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو المعارضة حتى ضد المحاولات الخجولة التي قام بها أسلافه: إسحاق رابين، وإيهود باراك، وإيهود أولمرت للاستجابة للمطالب الفلسطينية المشروعة. هي أيضًا الحكومة التي لم يجف الدم في أيديها بعد من مجزرة غزة في ديسمبر 2008م التي أرقت أكثر من دولة في الطرف الآخر من العالم. فعقب تلك الأحداث قطعت نيكاراجوا علاقاتها مع إسرائيل، وسحبت فنزويلا سفيرها من تل أبيب، ولم يكتفِ إيفو موراليس رئيس بوليفيا بقطع علاقات بلاده مع إسرائيل بل هدد بأخذ حكومتها إلى المحكمة الجنائية الدولية. حكومة إسرائيل الراهنة هي الأكثر عنصرية من كل الحكومات التي حكمت الدولة العبرية وذلك موقف تنبي عنه حملتها ضد اللاجئين الأفارقة الذين يبلغ عددهم قرابة الـ60 ألف لاجئ يمثلون أقل من 1٪ من سكان دولة إسرائيل. موقف تلك الحكومة من هذه المجموعة المجهرية والبارزة بلونها وسحنتها كاد أن يقارب الكره المرضي للأغراب (xenophobia) وإلا فأي تفسير يمكن للمرء أن يقدمه لوصف وزير الداخلية في تلك الحكومة (إيلي ياشي) لوجود هؤلاء في قلب إسرائيل ببداية انهيار الحلم الصهيوني. ذلك الموقف كان محل استهجان حتى من وزارة الخارجية الأمريكية (تقرير حقوق الإنسان 2011م). وعندما نعرف أن أغلبية اللاجئين هم من إريتريا والسودان يصبح الأمر أكثر حرجًا.

وعندما نستذكر أن إسرائيل كانت من أكثر الدول حماسًا في تأييد قانون اللجوء السياسي في منتصف القرن الماضي، والذي قصد منه يومذاك حل مشكلة اللاجئين الأوروبيين لا نملك إلا أن نصف الموقف الإسرائيلي تجاه اللاجئين الأفارقة بالعنصرية. ليت حكومة الجنوب في تعاملها مع دولة إسرائيل تملت قليلًا في تجارب دول أفريقية أخرى ظلت الحركة الشعبية تتخذ منها نبراسًا للنضال مثل جنوب أفريقيا. فبالرغم من أن أكبر الجاليات ذات النفوذ في مجال الأعمال والقانون والعلوم في جنوب أفريقيا هي الجالية اليهودية، وبالرغم من التبادل الدبلوماسي بين جنوب أفريقيا وإسرائيل الذي كان قائمًا منذ نظام الأبارتايد واستمر بعد سقوطه، لم يسعَ رئيسٌ جنوب أفريقي واحد من بين الرؤساء الثلاثة الذين تعاقبوا على الحكم لزيارة دولة إسرائيل حتى اليوم. بل إن الزيارة الأولى بين البلدين على مستويات الدولة العليا كانت بعد مضي ثماني سنوات من سقوط نظام الأبارتايد، وفي الاتجاه المعاكس، أي من إسرائيل إلى جنوب أفريقيا. ففي عام 2004م استقبلت جنوب أفريقيا نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت.

لإسرائيل، بلا شك، استراتيجياتها في المنطقتين العربية والأفريقية، ونُخمن أن اهتمام إسرائيل بما يدور في السودان لا يتعلق بالطابع الديني للنظام الحاكم فيه، كان ذلك من الناحية السياسية أو الرؤيوية. فلإسرائيل، مثلًا، علاقات مستترة مع دول عربية تُحكِّم الشريعة في دستورها وقوانينها. كما هي الدولة الوحيدة في العالم التي تسعى إلى إقامة دولة ترتكز على ديانة أهلها اليهود ويصبح فيها كل مَن عداهم رعايا. قضية إسرائيل مع النظام الحاكم في السودان، بلا خفاء، هي قضية سياسية بسبب علائقه التي أشرنا إليها، خاصة مع إيران وحماس. وأيًّا كانت الأسباب لتلك العلاقة، فلا مصلحة لدولة الجنوب في أن تكون شريكًا في، أو أداة لتنفيذ، الاستراتيجية الإسرائيلية المناهضة لسياسة حكومة الخرطوم. إسرائيل أيضًا لا تُخفي قلقها من صعود الإسلام السياسي في أكثر من بلد عربي خشية من استقواء حماس بتلك التيارات الصاعدة للحكم، ولكن مهما كان من أمر مخاوف إسرائيل فإن مخاوفها يجب أن تظل هي مخاوفها لا مخاوف الآخرين.

بسبب كل ذلك؛ يتوقع المرء من الدولة الوليدة حساب الأمور في مجال الدبلوماسية بميزان دقيق، بدلًا من ردود الفعل الغاضبة. لا يساورنا شك في أن الدولة الوليدة – وهي في أولى عتبات نموها – مازالت في طور تكييف سياساتها الخارجية؛ مما جعل بعض القرارات في المجال الدبلوماسي تتسم بعفوية شديدة لا تأخذ في الاعتبار المشهد الدبلوماسي العام في الإقليم والعالم. لهذا فمن الواجب ألّا تتحول هذه العفوية إلى عبثية تتخذ معها الدولة قرارات غير مكرهة عليها وضارة بها وبغيرها. مثال ذلك القرار الذي أعلن من جانب دولة الجنوب بإنشاء سفارة مقيمة في إسرائيل مقرها القدس. إنشاء سفارة مقيمة لجنوب السودان في إسرائيل موضوع لا يثير قلقًا للأسباب التي أوردنا حتى وإن كانت الدولة العبرية لم ترد بالمثل، إذ عينت للجنوب سفيرًا غير مقيم مقره تل أبيب. الذي يثير القلق هو الإعلان عن إقامة سفارة لجنوب السودان في القدس وليس في تل أبيب. ففي إسرائيل اليوم قرابة التسعين سفارة إحدى عشرة منها أفريقية هي جنوب أفريقيا، تنزانيا، أنجولا، كينيا، إريتريا، ليبريا، غانا، الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، والكاميرون، كما منها اثنتان من الوطن العربي: هما الأردن ومصر. من بين كل هذه الدول الأفريقية والدول الأخرى ذات الوجود الدبلوماسي الدائم في إسرائيل – بما فيها الولايات المتحدة قبل القرار الذي أصدره رئيسها دونالد ترامب – لم تتخذ أي واحدة منها القدس مقرًّا لسفارتها التزامًا بقرار الأمم المتحدة الذي جعل من تلك المدينة كيانًا منفصلًا (corpus separtum) عن دولة إسرائيل. فإن كان القرار بإقامة السفارة في القدس قد اتخذ استجابة لطلب إسرائيلي بكل ما يتضمنه القرار من تحدٍّ للإرادة الدولية يصبح ذلك القرار تجاسرًا يضر بدولة الجنوب أكثر مما يفيدها.

مع كل الهفوات أو الأخطاء التي تصدر عن الدولة الجديدة، فإن التعامل مع قراراتها التي لا تلقى قبولًا في السودان أو خارجه بالتخوين أو التهجين لتلك الدولة سيقود إلى ردود فعل قد لا تضرها كما لا تفيد بحال من صدرت عنهم التهم. ومن بين ردود الفعل تلك الوصف المؤسف الذي أطلقه زعيم حمساوي

كبير في وصف الدولة الجديدة. قال ذلك الزعيم عند سعي الولايات المتحدة وإسرائيل للحيلولة دون ضم فلسطين إلى الأمم المتحدة في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تلك المنظمة اتسعت لتستوعب حتى **"الدولة اللقيطة"**، قاصدًا بذلك دولة جنوب السودان. هذا الوصف ليس فقط وصفًا قاسيًا، وإنما هو أيضًا وصف غير ذكي. لم يذكر ذلك الزعيم دول الباسفيك التي نالت عضوية الأمم المتحدة مثل جزائر السولومون التي لا يزيد حجمها عن 28.400 كلم^2 ولا يتجاوز سكانها نصف المليون نسمة، أو جزر مارشال التي لا يتجاوز حجمها 181 كلم^2 ويقطنها 86.000 شخص، أو ساموا التي تحتل 2.800 كلم^2 ويقطنها 180.000 مواطن، أو إمارة ليشتنشتاين التي لا تزيد مساحتها عن 160 كلم^2 ويبلغ عدد سكانها 800.000 نسمة. لم يذكر المناضل الحمساوي كل هذه الدول الأعضاء، وإنما ذكر، رعاه الله، دولة مساحتها في حجم مساحة فرنسا ويقارب سكانها الثمانية ملايين نسمة وأهم من ذلك، ظل أهلها يناضلون من أجل حقوقهم المشروعة على مدى نصف قرن من الزمان. كما لم يَدُر بخلد ذلك المناضل أنه بإشارته تلك لم يسئ إلى تلك الدولة بقدر ما أساء للدولة الأم التي أنجبتها وأقرت بشرعية نضال أهلها الطويل وكانت هي الدولة الأولى التي اعترفت بها بعد إعلان استقلالها، وتلتها في الاعتراف جمهورية مصر العربية. التصريحات النزوية في السياسة، كالقرارت النزوية، تضر أكثر مما تنفع لهذا فإن الذي تحتاج إليه جمهورية جنوب السودان الناشئة هو الوعي بطبيعة نشأتها بدلًا من الوصاية عليها، والإدراك السليم للتحديات التي تواجهها وعونها على تجاوز تلك التحديات بدلًا من التهجين والاستصغار لها، والتواصل وتبادل الرأي معها لا الاستعلاء عليها حتى وإن كان ذلك على حدِّ قول جورج بول عن إسرائيل "رغمًا عن نفسها "despite itself.

الفصل

العاشر

10

الدبلوماسية

وتبعات انفصال الجنوب

خلق انفصالُ الجنوب عن الشمال وتحوله إلى دولة ذات سيادة وضعًا جديدًا ذا أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية. وكما قلنا في الفصل الثاني عن بناء الدبلوماسية السودانية في دوائر متعددة، ولكنها ذات مركز واحد (Concentric) ينطبق الوصف نفسه على صنع السياسة الخارجية في الدولة الجديدة. الدائرة الأولى وهي أقرب الدوائر إلى المركز لابد أن تكون الدولة المجاورة للجنوب وجَارُه الجنب ألا وهي شمال السودان. الثانية هي دول حوض النيل والدول الأفريقية الأقرب في النطاق الجغرافي أو تلك التي تربطه بها مصالح حيوية. الثالثة هي الدول التي ورث الجنوب علائقَ خاصة معها عندما كان جزءًا من الدولة السودانية مثل الدول العربية والأفريقية التي رعت الحركة في سنوات النضال، وتلك التي أدَّت دورًا فاعلًا في تحقيق السلام، الرابعة هي الدول التي نمت بينها وبينه علاقات بسبب الثروات النفطية تحت أراضيه (الصين والهند وماليزيا). وأخيرًا دول العالم الأخرى، خاصة تلك التي أسهمت في دعم الجنوب في الحرب أو السلام أو التنمية. لهذا ليس من الضروري أن تكون أهمية العلاقة مع الدولة المعنية رهينة بقربها الجغرافي من مركز الدائرة، إذ إن هناك اعتبارات تاريخية جعلت لدولة أو أكثر، خاصة من الدول الكبرى (الدول الاسكندنافية) أو العربية (الكويت في

الماضي) علاقات بجنوب السوذان أوثق من علاقاته مع مَن هم أقرب إليه جغرافيًا. فحين كان لدول الشمال الاسكندنافية دور كبير في مجالي التنمية والعون الإنساني، كانت الكويت هي أكثر الدول إسهامًا في تنمية وإعادة تعمير الجنوب بعد اتفاقية السلام 1972.

أيًا كان الحال، أصبح جنوب السودان بعد انفصاله عن جمهورية السودان – الدولة الأم – دولة مستقلة ذات سيادة دون أن ينتقص هذا من كونه الجار الأقرب والأهم بالنسبة لجمهورية السودان. وللروس تعبير طريف-كما سلف الذكر- حول الدول ذات السيادة المجاورة لبلادهم إذ إذ ظلوا يسمونها "بالخارج القريب" (the near abroad). وعندما نقول إن أي تفاعل للدولة الناشئة مع الخارج يبدأ بجمهورية السودان فإنما يدفعنا لذلك الدور الذي أدّاه التاريخ وأدّته الجغرافيا في تكوين وتكييف العلائق فيما بينهما في الماضي ويلعبانه ويؤديانه الحاضر. دعنا نتناول ظاهرتين قضت بهما الجغرافيا والتاريخ باعتبارات الحاضر لا الماضي. فجغرافيًا أصبحت الحدود الشمالية للدولة الجديدة (الحدود بين دولة الجنوب ودولة الشمال) هي أطول حدود لتلك الدولة (2010 كيلومتر)

في حين لا يبلغ طول الحدود بين دولة الجنوب والدول الخمس الأخرى المجاورة لها: أثيوبيا، وأفريقيا الوسطى، وكينيا، والكونغو الديمقراطية وأوغندا مجتمعة هذا الرقم. تلك الحدود التي تقع في المنطقة ما بين خطي العرض 7 – 13 شمال خط الاستواء وخطي الطول 14 – 34 شرق جرينتش تتساكن على ضفتيها من سكان شمال وجنوب السودان 81 قبيلة رعوية تمثل في مجموعها 20٪ من سكان السودان (جنوبه وشماله)، عند تلك الحدود تتلاقى خمس ولايات شمالية (جنوب دارفور، جنوب كردفان، النيل الأبيض، النيل الأزرق، وسنار) بحدود ثلاث ولايات جنوبية (أعالي النيل، شمال بحر الغزال، والوحدة). هذه القبائل ترتحل شمالًا وجنوبًا في فصول الجفاف سعيًا وراء مراعٍ أكثر اخضرارًا دون اعتبار لأيِّ حواجز غير طبيعية، فلا الرعاة ولا أبقارهُم تعرف شيئًا عن جوازات السفر. وحتى في سني الحرب – والصراع على أشده – لم ينقطع الرعي المشترك، كما استمرت التجارة البينية تنساب انسيابًا طبيعيًّا؛ مما حدا بالدكتور جون قرنق لأن يطلق على تلك المنطقة التي ظلت تُعرف بمناطق التماس (areas of contiguity) نعتًا آخر هو مناطق التمازج (areas of fusion) تعبيرًا عن الاعتماد المتبادل (interdependency) بين كل هذه المناطق. الثاني هو أن أهل الجنوب – خاصة في المناطق المتاخمة للشمال، يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على التجارة مع جمهورية السودان، لاسيما بالنسبة لضروريات الحياة، وكان هذا هو الوضع قبل إنتاج البترول الذي لم يغير إنتاجه وتصديره شيئًا في تلك العلائق التبادلية والإنتاجية والاجتماعية.

قبل الاستفتاء على تقرير المصير، اتفق الطرفان على ضرورة معالجة الأوضاع التي قد تنجمُ عن الانفصال أو تترتب عليه، مما يعني أن طرفي الاتفاق كانا يدركان أن الانفصالَ أمرٌ محتمل. ولهذا نص قانون الاستفتاء عام 2010م في الفقرة الفرعية (3) من الفقرة السابعة والستين تحت عنوان "ترتيبات ما بعد الاستفتاء" على ما يلي: "في حالة تصويت أهل جنوب السودان على خيار

الانفصال يشرع الطرفان بشهادة الدول والمنظمات الموقعة على الاتفاقية في التفاوض بهدف الوصول إلى اتفاق على الموضوعات الحيوية التالية التي تترتب على الانفصال: (أ) الجنسية، (ب) العملة، (د) والقوات المشتركة، الأمن القومي والمخابرات، (هـ) الاتفاقيات الدولية، (و) الأصول والديون، (ز) حقول النفط (ط)، المياه، (ي) الممتلكات الثابتة، (ك) أي موضوعات أخرى يتفق عليها الطرفان. وتشمل الدول والمنظمات التي أشارت الفقرة لإشهادها على التفاوض دول الإيقاد (إريتريا، وإثيوبيا، وجيبوتي، وكينيا، وأوغندا)، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وبريطانيا، والنرويج، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة باعتبارها الدول والمنظمات التي اعتمدت وضمنت تنفيذ اتفاقية السلام الشامل عند التوقيع عليها. لهذا يثير الدهشة ما يردده بعض المعلقين حول ما يظنونه تقحمًا من تلك الدول، وبخاصة دول الإيقاد، في الحوار بين الطرفين، بالرغم من أن شهادة هذه الدول على معالجة الأوضاع الناجمة عن الانفصال أمر نصت عليه المادة 67 من قانون الاستفتاء، دعك من مسؤوليتهم كضمناء للاتفاق.

هذا النص المُحكم في قانون الاستفتاء يعني أن الطرفين لم يكونا فقط على إدراك بأنْ هناك تبعاتٍ ستترتب على الانفصال، بل كانا أيضًا حريصين على تفادي أي صراع قد ينشأ بينهما، بل على تعاون وثيق بينهما في المستقبل. تلك النظرة كانت قائمة على تقدير الطرفين وكل الضامنين للاتفاق بأن قابلية أي واحدة من الدولتين للنمو المُعافى (viability) تعتمد على قابلية الأخرى رغم ذلك، تدهورت العلائق بين الدولتين بصورة سريعة ومرعبة بعد مضي بضعة أشهر من إعلان استقلال الجنوب في الوقت الذي كان فيه الطرفان والشهود يؤملون بعد أن وضعت الحرب أوزارَها أن تخفَّ أيضًا أثقالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بدلًا من التقصي عن الأسباب التي قادت لذلك التدهور المؤسي للعلاقات لجأ المتحذلقة من الخبراء مرة أخرى لتفسير ذلك

الحدث باللجوء لنظرية المؤامرة، وتلك دومًا حجة مَن لا حجـة لـه، أو الحذلقـة، ومن معاني الحذلقة ادعاءُ المرء أكثرَ مما يعرف، أو العنادُ بلا جدوى.

ما الذي وقع عقب إعلان خيار الجنوبيين للانفصال؟

ثمة أسبابٌ نفسية أسهمت، في البدء، في تسميم الأجواء، وقادت من بعد إلى قرارات نزوية من جانـب، وردود فعـل لا تقـل عنهـا نَزوانًـا مـن جانـب آخـر، والنـزوات في الـسياسة لا تقــود إلا إلى أفعــال وردود أفعــال غــير محــسوبة (unintended consequences). نزعم أن أولَ مـا فـوجئ بـه صـناعُ القـرار في الخرطوم وأجج السَّورَة في نفوسهم ليس هو قرار الانفصال الذي أعلنوا رضاهم عنه وتأييدهم له، وإنما سبب آخـر. ذلـك الـسبب هـو عُنـصُر الفُجـاءة في نـسبة الجنوبيين الذين صوتوا للانفصال (97.58٪ من المقترعـين). فحـين كـان عـدد المقترعين 3.792.518 مليون، أي ما يوازي 98.83٪ من الناخبين المـسجلين، كان الحد الأدنى المطلوب لإقرار الانفصال هو 60٪ من المـصوتين الفعليـين. ردُّ الفعل الطبيعي على ذلك الحدث المفاجئ كان يجب أن يكون هو أن طرفي الاتفاقية أنهما لم يفعلا كلَّ ما كان يتوجبُ عليهما فعلُه لجعل الوحدة جاذبة وفق مـا نـصت عليه الاتفاقية، ثم يسعيان من بعد إلى تهيئة الجو لكيلا يتحول الانفصال السياسي إلى قطيعة وجدانيـة بـين الـشعبين بـالرغم مـن أن قـرار الانفـصال كـان صـدمة للمواطن الشمالي الذي كان يتمنى أن يبقى القطرُ موحدًا.

في هذا المجال نتناول حدثين مهمين: الأول هو الجنسية وما ترتب عليها مـن أثر على المواطنين الجنوبيين في الشمال، خاصـة الـذين كـانوا يرغبـون، أو تقـضي مصالحهم، البقاء في الشمال. والثاني هو التجـارة بـين الـشمال والجنـوب. فحـول الجنسية رفضت حكومة السودان مبدأ الجنسية المزدوجة التي دعا لها الجنوبيـون، رغم أن دستور الـسودان يقر ذلك في مـادته (7 – 4) التـي تقـول: **"يجوز لأي سوداني أن يكتسب جنسية بلد آخر حسبما ينظمه القانون"**. صحيح أن في تجارب الدول قرارات غاضبة تشابه قرار حكومة السودان نحو مواطنيها ذوي الأصـول

الجنوبية إلا إن الدول التي اتخذت تلك القرارات بادرت بخلق الأطر الدستورية والقانونية لقراراتها تلك حتى لا تقعَ في حرج قانوني. مثالُ ذلك قرار دولة كرواتيا بالنص في دستورها على تحريم الجنسية المزدوجة حتى تحمل مواطنيها، أو القاطنين فيها من حملة الجنسية الصربية على التخلص من تلك الجنسية قبل أن يحوزوا الجنسية الكرواتية. القرار الثاني هو ذلك الذي قضى بترحيل مئات الآلاف من الجنوبيين القاطنين في الشمال إلى وطنهم الأصلي، أو بالأحرى إلى موطن أسلافهم. فعدد كبير من هؤلاء الجنوبيين ولد في الشمال ونما فيه هو وبنوه، ومنهم مَن لم يشارك في الاستفتاء على تقرير المصير، كما منهم مَن شارك فيه واختار الوحدة، بل منهم من كانوا قيادات فاعلة في الحزب الحاكم. التزيد في تطبيق ذلك القرار بلغ مداه من الهزء في حالة طفل يُدْعَى موسيس وهو فتى شمالي (كما ينبي سمته) التقطته سيدة جنوبية وهو ذو عشرة أيام، ورعته حتى صار يافعًا بعد أن تخلصت منه والدته الطبيعية. وعند ترحيل الأم الجنوبية اقتلع الطفل من أحضان أمه لا لأنها غير قادرة على رعايته، وإنما لأنه شمالي. ولكن حسنًا فعل قاضي محكمة الطفل بامتداد الخرطوم عندما حكم بأن وجود طفل شمالي في رعاية أسرة جنوبية لا يشكل جريمة، والعكس صحيح. حكم ذلك القاضي النصيح لم يَرُق لداعية إسلامي (عصام أحمد البشير) ينسبه الناس لأهل الاستنارة أفتى بعدم صحة قرار القاضي لأنه لم يهتم بعقيدة طفل غرير، وكأن واجب القضاة هو الكشف عن السرائر للإلمام بعقائد الكبار، ناهيك عن الأطفال. وحتى إن كان ذلك هو المطلوب، فما قول الداعية المستنير في تهجير رجال جنوبيين مسلمين إلى الجنوب كان أهل القبلة في الخرطوم يأتمون بهم في الصلوات مثل الشيوخ على تميم فرتاك، وموسى الملك كور، وعبد الله دينق نيال. فتهجير هؤلاء من الشمال أو الإبقاء عليهم فيه ما وقع إلا لأصلهم العرقي، إن لم يكن بسبب سحنتهم. أوليست السحنة هي التي حملت مسؤول المطار على اكتشاف الجرم العظيم الذي ارتكبته السيدة الجنوبية؟ مهما كانت درجة إيماننا بأن دوافع قرار الترحيل القسري الجماعي للجنوبيين لم تكن عرقية، فإنه من الصعب على أيِّ جنوبي، بل على أي مراقب

خارجي، أن يذهب لغير ذلك التفسير. إمعانًا في أذى النفس، قررت السلطة في الخرطوم إصدار رقم وطني لكل المواطنين، وهذا أمر ضروري لضمان الأمن الوطني والتجويد في بسط الخدمات الأساسية لأهل الوطن وتسهيل المعاملات الإدارية والبنكية. ولكن للمرة الأولى منذ استقلال السودان، أقدمت حكومة وطنية على إلزام كل مواطن على إيضاح اسم القبيلة الشمالية التي ينتمي لها قبل أن يحوز على الرقم الوطني. ماذا تقرأ في هذا الشرط الغريب في بلد أجمع آباؤه المؤسسون في مؤتمر الخريجين منذ عام 1938م على مناهضة فكرة التمييز بين السودانيين على أساس قبلي. الجناية الكبرى التي ارتكبها صاحب هذه الفكرة الحمقاء لم تكن ضد الوطن والوطنية فحسب، بل ضد المشروع الإسلامي نفسه الذي يسعى لخلق رابطة أسمى من القبيلة والطائفة والوطن، فرابطة العقيدة الإسلامية هي تلك التي زعم الدعاة لها من الإسلاميين أنها تعلو على كل رابطة. وحسنًا أن قررت الحكومة بعد سنوات إلغاء النص على النسب القبلي في إصدارات الرقم الوطني.

أما إيقاف التجارة مع الجنوب، فقد كان له أثرٌ بالغ في انعدام السلع الضرورية وارتفاع أسعارها ارتفاعًا باهظًا لا يطيقه المواطن العادي. مع ذلك قد تكونُ لهذا القرار مبرراتٌ موضوعية أكثر من سابقيه لأنه جاء كرد فعل على النزاع بين الدولتين حول الترتيبات المصرفية، كما فاقم منه الخلاف حول ترحيل النفط رغم الأثر المباشر الذي خلفه القراران على الاقتصاد في البلدين. ولحسن الحظ لما أفرغ من إرسال مسودة هذا الكتاب لناشره، أصدر الرئيس البشير قرارًا حكيمًا بفتح الحدود بين الشمال والجبال دون تلبث عند اكتمال معالجة القضايا العالقة بين البلدين، هذا أيضًا قرار حكيم سيكون له ما بعده في مصلحة القطرين. رغم ذلك يحير العقل أن تذهب الجماعة نفسها التي قررت قطع الحبل السُّري بين البلدين إلى الانضمام لمجموعة شرق أفريقيا (East Afrcian Community). وما يبعث على الحيرة في هذا الأمر سببان: الأول هو أن انضمام أيِّ دولة لتلك المجموعة

لا يتحقق إلا إن كانت لتلك الدولة حدود مباشرة مع أي من دول المجموعة، فلو تقدم السودان بطلبه ذلك قبل الانفصال لحق له ذلك باعتبار حدوده الجنوبية مع كينيا وأوغندا. أما بعد الانفصال فلا سبيل لجمهورية السودان للانضمام للمجموعة إلا بحكم أن حدودها الجنوبية تضم حدودًا مع كينيا ويوغندا. هذا أمر لم يتحقق لأن جنوب السودان لم يكن منطقة مستقرة بل كان برميل بارود.

القضايا العالقة

اختيار الجنوب للانفصال خلف وراءه إشكالات اقتصادية وقضايا سياسية كانت تهدد بالانفجار إن لم تتم معالجتها بحكمة ونصفه وكان من المقرر أن يفرغ الطرفان من معالجة القضايا الاقتصادية قبل التاسع من يوليو 2011م (موعد إعلان استقلال الجنوب). المفاوضات حول تلك الأمور ظلت تسير بسلاسة في الشهور الأولى بعد الاستفتاء بإسهام مشكور من لجنة الاتحاد الأفريقي التي يرأسها تابو أمبيكي الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا بعون من دول الإيقاد والوسطاء الدوليين الذين أسهموا في الوصول إلى اتفاقية السلام الشامل: الولايات المتحدة، وبريطانيا، والنرويج، إلى جانب العون الفني من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد، خاصة في قضايا النفط والديون. في جميع هذه الحالات كان المتفاوضون يستهدون في جهودهم بمبادئ القانون الدولي حول خلافة الدول (succession of states) وتجارب الدول المماثلة ولكن تعسرت، كما يتوقع المرء، معالجة القضايا السياسية العالقة في ظل الانفعالات الغاضبة وما صحبها من كيدٍ وكيدٍ مضاد.

على رأس القضايا التي لم تحسم مصير منطقة أبيي، والوضع النهائي للقوات المشتركة المدمجة التي تعسكر في الولايات الشمالية: جنوب كردفان والنيل الأزرق. كلا الموضوعين لم يكن من الصعب إيجاد حل لها: الأول بعد اتفاق الطرفين على ما قررته لجنة التحكيم الدولية في 22 يوليو 2009م حول حدود منطقة أبيي وقبل به الطرفان، والثاني بعد الاتفاق الإطاري الذي وقعه في أديس

أبابا في 28 يونيو 2011م الدكتور نافع علي نافع باسم الحزب الحاكم والحكومة ومالك عقار، وعبد العزيز الحلو وياسر عرمان باسم الحركة الشعبية لشمال السودان. بدلًا من تفعيل الحلول التي توافق عليها الطرفان، وانصرافهما إلى خلق البيئة المواتية للتعايش السلمي بين الدولتين، ثم إرساء قواعد التعاون المفضي إلى التكامل بين البلدين، تحولت القضيتان إلى أدوات ضغط في الحوار حول الموضوعات الاقتصادية، وعلى رأسها قضية اقتسام عائدات وترحيل وتسويق النفط. وزاد وبالًا إلى الأذى الذي سببته القرارات النزوية لجوء عناصر من الطرفين إلى استخدام الإعلام للتخاطب بين بعضهما البعض في غير روية وإحكام. التفلت الإعلامي خلال المفاوضات حول قضايا مصيرية معقدة أمر ينبغي الحذر منه، لأنه كثيرًا ما يقود – عن قصد أو دون حسبان للنتائج – إلى عواقب وخيمة. ولا يلام على مثل هذا التفلت الإعلاميون الذين يستهوي أغلبهم السبق الصحفي كما تستهوي بعضهم الإثارة، وإنما يُعابُ عليه السياسيون الذين كان ينبغي أن يدركوا أن الصمت من ذهب، خاصة إن كانت القضايا المطروحة للحوار من النوع الذي لا يمكن معالجته إلا عبر الدبلوماسية الهادئة.

التفلت أو –إن شئت– البلطجة الإعلامية بلغت مداها عند إعلان قرار مجلس الأمن والسلام بالاتحاد الأفريقي في 24 أبريل 2012م حول تداعيات الموقف في جنوب كردفان واحتلال الجيش الشعبي لهجليج، ثم تبني مجلس الأمن الدولي للقرار الأفريقي في قراره رقم 2046 الصادر في مايو 2012م. كثيرون تملكتهم الدهشة من التصريحات الداوية الجريئة التي صدرت من سياسيين تُفترض فيهم الدراية بالأمور والتمييز بين ما هو في علم الخاصة وما هو في علم الكافة. التصريحات الأشد دويًا جاءت من بعض البرلمانيين الذين لم يكلفوا أنفسهم حتى الانتظار لسماع رأي الدبلوماسية السودانية وقائدها في موضوع لا يلمون بتفصيلاته ولا يدركون مغبة القرار فيه بدون علم. في الحالتين دعا هؤلاء

الصناديد لرفض قراري الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن وكأن الاتحاد الأفريقي كان متطفلًا على الموضوع، أو أن قرارات مجلس الأمن تخضع للنقض والإبرام من الدول، خاصة حول الصراعات التي تمثل، في رأي المجلس، تهديدًا للأمن الدولي. أشك كثيرًا في أن الغاضبين على الاتحاد الأفريقي يعرفون، مثلًا، أن تدخل مجلس الأمن والسلام الأفريقي في الشأن السوداني جاء عقب مناشدة السودان له كيما يؤدي دورًا في ملف الاتهام الذي وجه من محكمة الجنايات الدولية للرئيس البشير. وبعد تداول الأمر في قمتي أديس أبابا وسرت (ليبيا) أوكلت قمة الاتحاد الأفريقي - وبموافقة السودان - لمجلس السلام والأمن الأفريقي تولي ذلك الملف، بما فيه موضوع دارفور بأكمله. وكان أهم واجب عُهِد للمجلس هو التصدي للموضوع في مجلس الأمن الدولي متى ما طرح عليه باعتبار أن مجلس الأمن هو الذي أحال القضية في البدء للمحكمة الجنائية الدولية. وكان قبول المجلس الأفريقي للتدخل مستندًا على ما نص عليه ميثاقه بتوفير الحصانة للرؤساء العاملين في الدول الأعضاء مما لا يجيز للمحكمة الدولية اتخاذ أية إجراءات ضد رئيس أفريقي طالما كان هو في الحكم. فهل كان الذين طالبوا بل قرروا رفض قرار مجلس السلام والأمن الأفريقي في أبريل 2012م ومن ثَمَّ إقصاء فريق الوساطة الذي انتقاه لهذه المهمة - ومنهم ثلاثة رؤساء سابقين - يريدون إلغاء تكليفه بمتابعة ملف المحكمة الجنائية الدولية؟ أحسن وزير الخارجية السوداني عندما نبه هؤلاء وأولئك إلى أن للمبادرات الفطيرة والحديث غير المسئول في قضايا الدبلوماسية ثمن من الخير للسودان ألّا يُحْمَل على دفعه.

حديث الدغمسة

أشد إيذاء للعلاقات بين الدولتين، بل لكل مكونات جمهورية السودان الأخرى، حديث الدغمسة، وهل أتاك حديث الدغمسة؟ في لحظة حماس وانفعال أعلن الرئيس البشير في لقاء جماهيري في القضارف في ديسمبر 2010م بأن

انفصال الجنوب يعني انتهاء الحديث عن التنوع والتعدد والقوس قزحية السياسية في السودان. ووشكّان ما فرغ الرئيس من خطابه وجد المعيوهون فكريًّا في الحديث تكأة للارتداد إلى جاهليتهم الأولى بكل ما فيها من استعلاء عرقي. ورغم يقيننا أن الرئيس كان يدري تمامًا - وينبغي أن يكون مَن سعى لتفسير حديثه أيضًا على دراية - بأن الدستور الذي نُحكم به ونَحتِكم قد حدد معايير ذهبية تبين ما السودان، ومَن هو السوداني. الدستور ما زال يقول:

(1) جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة، وهي دولة ديمقراطية لا مركزية **تتعدد فيها الثقافات واللغات، وتتمايش فيها العناصر والأعراق والأديان.**

(2) تلتزم الدولة باحترام وترقية الكرامة الإنسانية، وتؤسس على العدالة والمساواة والارتقاء بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتتيح التعددية الحزبية.

(3) السودان **وطن واحد جامع تكون فيه الأديان والثقافات مصدر قوة وتوافق وإلهام.**

ذلك هو أيضًا الدستور الذي أدى الرئيس قسم الولاء له، وتعهد بتنفيذ نصوصه. من جانب آخر ذهب الذين يحسبون أن كل حرف ينطق به الرئيس - حتى في لحظة انفعال - هو نُهزة مختلس تُلزم خادم الفكي بالصلاة؛ لأنها مقهورة عليها دون وعي منها بأن "الفكي" في نظام الحكم الديمقراطي هو مؤسسة دستورية تحكمها قوانين ضابطة لسلوكه في الداخل والخارج.

قضايا التهميش السياسي والاقتصادي أو احترام الخصوصيات الثقافية لأقوام السودان المختلفة لا تخص الجنوب وحده؛ ولهذا لا تفتقد أهميتها بذهاب الجنوب، أو تكتسبها فقط من بقائه موحدًا. وإن كان للراحل جون قرنق قصب السبق في إبراز ذلك الموضوع في طروحاته التي أصبحت اليوم جزءًا لا يتجزأ من

الخطاب السياسي السوداني، فإن ذلك لا يعطيه ملكية فكرية لتلك الطروحات. قرنق كان بدون شك الطبيب الحاذق الذي أشار إلى أصل الداء، والنطس البارع الذي وصف الدواء، والرائد الذي سبق زملاءه ليس فقط في تعميق الفهم لظاهرة التهميش، بل في غرس الإحساس بالظلم الناجم عنه؛ فالظلم، مهما كانت وطأته، لا يولد ثورة، بل يفجر الثورات الإحساس بالظلم والوعي به. هذا أمر لا ينكره على الزعيم الراحل إلا مَن ثارت نفسه غيرة منه.

هؤلاء الأخيرون عادوا بعد انفصال الجنوب إلى مفاهيمهم القديمة التي تصور الدعوة للتنوع العرقي والثقافي أو التعدد الديني بأنها مؤامرة لإلغاء الهوية العربية الإسلامية كما تنكر حقيقة هيمنة الشمال النيلي على الأطراف القائلون بأن في قلب الشمال النيلي ضروبًا من العوز والحاجة لا تقل عن تلك التي يئن منها أهل الأطراف. أطروحة التهميش التي عارت بين الناس منذ أن أطلقها قرنق لم تكن مبحثًا في علم السلالات، وإنما كانت تحليلًا لواقع سياسي اقتصادي مكن النخبة الحاكمة في الخرطوم منذ الاستقلال من الهيمنة على السلطة والثروة في البلاد واستدامة كليهما في يدها. وحين يقول قائل إن المعاناة من التهميش لا تقتصر على الأطراف، فهو محق إن أراد توصيف حالة موضوعية، فالتهميش الاقتصادي أصاب أقاصي الشمال كما أصاب الجزيرة وما بين النيلين بل شق طريقه إلى الأحياء الطرفية في المدن الكبرى. ففي زيارة له إلى الولاية الشمالية – ربما لأول مرة في حياته – قال رياك مشار: "لماذا لم يحمل هؤلاء السلاح كما حملناه؟". بذلك كان مشار يعبر عن الضنك الذي كان عليه أهل تلك المنطقة. هذا الضنك لم يكن لإعراض أولئك المهمشين عن ذكر الله: "**ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا**" وإنما بسبب سياسات النخبة الحاكمة في المركز منذ الاستقلال. من جهة أخرى ان كان المراد من هذا التوصيف للحالة هو دحض الأطروحة التي تقول بأن الوسط النيلي يهيمن على الثروة والسلطة في السودان، فذاك فضول قول لا يصدر إلا من عاجز عن تشخيص الظاهرة لأنه لا يتجاوز

السطح في نظرته للأمور، أو خادع رأي يكتم الحق. فعندما نتحدث عن هيمنة الشمال النيلي على الثروة نعرف جيدًا أن الذي يهيمن على الثروة ليس هو المزارع في أرباض الجزيرة، أو على حفافي النيل الأبيض، أو جروف النيل الشمالي، وإنما هم النخب التي سيطرت على الحكم منذ الاستقلال بسياسييها وعسكرييها وتجارها وزعاماتها الدينية.

المرتدون إلى قديمهم الأول أخذوا يستعيدون دعاوى قديمة يفزعون بها الناس، كقولهم إن وراء أطروحة التهميش غبينة عرقية أو حملة تبشيرية مستترة، أو أن تلك الأطروحة تعكس مخططًا استعماريًّا أو إسرائيليًّا لتفكيك البلاد من الأطراف. وقد أثبتت التجارب أن تلك الدعاوى لم تكن أكثر من محاولة للهرب من الواقع أو إدخال الريبة في نفوس الناس. فمثلًا كانوا يتحدثون عن أفريقية الجنوب (وكأن الشمال ليس جزءً من أفريقيا)، وتنصر أغلب متعلميه، والتزام غالب أهله بديانات أفريقية، أدلة بينات على مخاطر متوهمة على مقومات الثقافة السودانية: مخاطر الأفريقانية على العربية، والزنوجة على العروبة، وما يسمونها اللهجات المحلية على لغة العرب. ولكن في اللحظة التي اتفق فيها طرفا الاتفاقية في 9 يناير 2005م على أن لا سبيل لاستقرار السودان دون التوافق على قضايا التنوع والتعدد، بانت لنا الرؤية، وسطع في الطرف الآخر من النفق المظلم الذي كنا نعيش فيه ضوء نتبصر به الأشياء. ما الذي حدث؟ تم الاتفاق بين الطرفين على صوغ نصوص دستورية حول التوزيع العادل للثروة لإنهاء التهميش الاقتصادي، وحول حرية العقيدة بالنسبة لكل أهل الأديان والمعتقدات حتى ينتهي التمييز بين المواطنين – أو إقصاء بعضهم – باسم الدين، وعلى لا مركزية واسعة للإدارة حتى تنتهي هيمنة المركز على الأطراف، وعلى الاعتراف بكل لغات السودان كلغات قومية وإلزام الدولة برعايتها وتطويرها. ولعله من المفارقات أنه رغم حديث الدغمسة ما زال مجلس تطوير وترقية اللغات في السودان يؤدي واجباته، وما زالت الخارطة اللغوية للسودان تضم – بعد انفصال

الجنوب – ستين لغة. أولا يعني كل هذا أن ثمة مشاكل حقيقية – لا وهمية – نجمت عن التهميش؟ وأن بعضها قنابل موقوتة إن لم ينزع فتيلها انفجرت علينا دواهي؟ لم يقف الطرفان عند إقرار هذه المبادئ بل نصا عليها في الدستور، وخلقا المؤسسات التي يعهد إليها الإشراف والتنفيذ والمتابعة. أولا يعني تضمين هذه الأشياء، بعد الاعتراف بها كسياسات، في دستور 2005م أنها كانت غائبة عن دساتير السودان في الماضي؟ إنكار هذه الحقائق الجهيرة لا يمكن أن يصدر إلا من كذبة متشاطرين يخفون وراء كذبهم عنصرية دفينة.

أما الادعاء بأن نظرية تمزيق المركز بالانقضاض عليه من الأطراف إنما هي تطبيق عملي لسياسة أمريكية تستهدف عروبة السودان، أو مؤامرة من دولة إسرائيل التي لن يهدأ لها بال حتى تمزق بلادنا إربًا إربًا، فهو ادعاء باطل يكذبه ما أوردناه سابقًا حول تقرير المصير وتوافق القوى السياسية السودانية عليه. تلك المزاعم كانت لتجوز قبل اتفاق نيفاشا، أما بعدها فهي هزء سخيف، لماذا؟ لأن طرفي النزاع قضيا فترة عامين يستكشفان الطرق التي تؤدي لحل كل المشاكل السياسية، والأمنية، والإدارية، والاقتصادية، والثقافية التي قادت للحرب، ثم من بعد توصلا إلى تشريح مشترك لجذور المشكل كما اتفقا على كيف يتم العلاج.

ولكن، رغم ذلك، يبدو أن بيننا مَن استبد به يقين بأن السودان نسيج وحده في العالمين، لا يصدق عليه ما يصدق على غيره. فكثير من دول العالم اليوم في الشرق والغرب، وبين الدول الصغرى والدول الكبرى، يتجه للتشظي لأسباب عديدة. من تلك الأسباب القهر السياسي، وإنكار التطلعات المشروعة للتطور والنمو، كما منها الرغبة في تحقيق أشواق دينية أو ثقافية. فالاتحاد السوفيتي لم يذهب أباديد لأن الولايات المتحدة قد أرادت أو عملت لذلك، وإنما لأن سياسات الهيمنة والقهر التي حَكَمت بها موسكو أغلب دول الاتحاد كان لا بد أن تقود – طال الزمن أم قصر – إلى تلك النهاية. وبريطانيا التي ظلت موحدة منذ

1707م (انضمام اسكتلندا لانجلترا) اضطرت لمنح اسكتلندا حكمًا ذاتيًا واسعًا، كما مكنت أيرلندا الشمالية وويلز من الحفاظ على كل خصائصهما الثقافية، خاصة في التعليم بلغة غير الانجليزية. ولهذا أخذت بريطانيا مؤخرًا تصف نفسها بأنها وطن أوطان (a nation of nations). ومبلغ ظني أنه لم يكن لوكالة الاستخبارات المركزية في واشنطون يد في انهيار الاتحاد السوفيتي، أو للموساد دور في بروز المطالب الجهوية في المملكة المتحدة بعد ثلاثة قرون من قيامها. وعلى أيٍّ، هنالك سبب أقرب لتفسير ظاهرة التحكم من الأطراف على الأنظمة المهيمنة، وليس من وسطها. تلك الظاهرة أثبت صحتها علم الميكانيكا عندما اكتشف أرشميدس في القرن الثاني عشر قبل الميلاد أن الطريق الوحيد لإيقاف أي جسم سيار ذي قدرة على سحق كل مَن وما يقف في طريقه مثل إله الكون عند الهنود (juggernaut) والسيطرة عليه لا تتم إلا من الأطراف، وليس من المركز. لهذا أصبح اسم ذلك الإله الخرافي رمزًا لكل قوة عارمة تسحق كل مَن يقف في طريقها. ولهذا ندعي أن الذي يصدق في علم الميكانيكا حول التحكم في الآلة الماحقة، يصدق أيضًا في علم السياسة لتحقيق السيطرة على الدولة المركزية المهيمنة والقاهرة.

عود إلى عصبية العرق

علنا، وقد بلغنا هذا المقام، نتجه بالحديث إلى الذين لا تحملهم على بغض الجنوبيين إلا عصبية العرق وعنجهية القبيلة التي تسري في كل شريان لهم ينبض. وعجيب أن يكون بين الذين يُقدِمون على هذا المنكر رجال يباهون الناس بإسلامهم دون وعي بأن الإسلام لم يجعل العروبة أبًا أو أمًّا لأحد وإلا فما الذي يبيح لهم اتهام كل مَن دعا لحقوق مشروعة حرم منها بسبب التهميش بالمروق عن الملة، أو الخروج عن الدين، أو التنكر للوطن؛ لأن الوطن عندهم لا يكون إلا ببقائه وطنًا عربيًّا إسلاميًّا. ترى ما قول هؤلاء فيما شهدته دارفور، قلعة الإسلام على أيدي فتيان خرجوا من رحم الحركة الإسلامية مثل داؤود بولاد وخليل

إبراهيم؟ هؤلاء – وليس الجنوبيون – هم أول مَن طلع على الناس بكتاب أسود عن مآسي التهميش. وهؤلاء هم الذين حَملوا في مرحلة من المراحل – مع إخوة وأخوات لهم – شعار "الإسلام هو الحل"، كما حُمِلوا – رغم توجههم الإسلامي – على الاستنصار بالعدو الألد للحركة الإسلامية: الحركة الشعبية لتحرير السودان. فهل ساءل الذين احتسبوا أنفسهم وكلاء لله على الأرض، وحماة للذمار ما الذي دفع بقدامى المجاهدين هؤلاء لشق عصا الطاعة على شيوخهم، بل مواجهتهم بسود الصحائف وبيض الصفائح؟ هل تريدون الجواب؟ الجواب أن هؤلاء المهمشين لم يجدوا في ذلك الشعار الفضفاض ما يقدم حلًّا لأية مشكلة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يعاني منها أهلوهم؛ لأن الشعار الغائم الذي يزعم أصحابه أنه يوفر الحل الناجع لكل ما يكتنف الناس من مشاكل لم يوفر الدواء الشافي لمهزول مارض، ولم يوفر الطعام لجائع خميص البطن. الشعار الذي لا يوفر حلًّا لمشاكل الناس في الحياة الدنيا لا يصلح إلا للتضليل أو الإيهام إن لم تصحبه حلول عملية مستنبطة من الإسلام. ومن القواعد المعرفية التي لا يختلف عليها العلماء أن ما يُزعم صلاحُه لتفسير كل شيء، لا يصلح لتفسير أي شيء.

إن إشراع الفزاعات التي ظل العنصريون والمتعنصرون في السودان يشرعونها في وجه كل مَن أنكر الهيمنة السياسية أو الدينية أو العرقية التي تمارسها النخبة الحاكمة في الشمال النيلي على أطراف القطر لم تفدنا في الماضي، ولن تفيد اليوم. لقد أتت على الناس سُبة من الدهر خالوا فيها أن ظاهرة التمايز باللون قد انحسرت لعوامل عدة منها التعليم، والترقي الاجتماعي، والعمل النقابي والحزبي المشترك. بروز تلك الظاهرة عِلانًا، خاصة من جانب رجال يتخذون الإسلام شعارًا، أمر يدعو للعجب. وبعيدًا عما يقول به الإسلام أو تقول به أطروحات الحركة الشعبية، فإن التباهي بالعرق أو اللون لا يعبر كما قلنا من قبل إلا عن عقد نفسية هي عقدة نقص عند السوداني الذي ينم لونه وجعودة شعره عن أصوله الأفريقية، وعقدة استعلاء عند الأفريقي المستعرب الذي تخالط سحناؤه سُمرة.

هذه العقدة المركبة هي التي دفعت بالأمس شاعرًا فحلًا من شعراء بلادنا (محمد مفتاح الفيتوري) ليقول:

قلها لا تجبن

قلها في وجه البشرية

أنا زنجي وأبي زنجي الجد

وأمي زنجية

أنا أسود

أسود لكني حر أمتلك الحرية

تلك واحدة من الصيحات التي أراد شاعرنا الفحل أن يُعري بها واقعًا أليمًا في بلاده كرسه مَن يدفعهم العُجب بالنفس إلى انتحال النسب العربي الصريح وازدراء نسب مَن يحسبونهم دون ذلك. عَمقَ من ذلك الواقع استخذاء الذين دفعهم الشعور بالهوان بسبب ما لحق بأصولهم من تهجين، والاستخذاء حالة لا يرضاها كريم لنفسه. الفيتوري لم يهرب من ظله فهذا محال، أو يتنكر لأصله فتلك معابة. وإن كانت تلك الصيحة قد طغت على دواوين الشاعر الأفريقية الأولى (أغاني أفريقيا، وعاشق من أفريقيا، وأذكريني يا أفريقيا، وأحزان أفريقيا) في الفترة 1955م – 1966م، فإنه كان أيضًا فخورًا في مسجوعاته الأخرى بعروبته الثقافية، وعقيدته التي استقرت في وجدانه. لهؤلاء وأولئك قال: ما معناه: أنا من أنا، فإن كانت الزنوجة أصلًا فأنا أقولها في وجه البشرية: أنا زنجي أبيّ العِنان، وإن كانت العروبة ثقافة فأنا الذي يهز المنابر في سوح الشعر العربي لا أتهته من لُكنة، وإن كان الإسلام لزيمًا للانتماء العربي، فأنا الحافظ لكتابه ﴿مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: 23]، وإن كان إسلام أهل السودان وليدًا مشروعًا للتصوف، فأنا الدرويش المتجول، أنا الحلاج وابن عربي في واحد.

في السودان كما هو اليوم أو كما كان بالأمس ليست هناك من رابطة تربط بين أهله على تنوعهم غير المواطنة. لهذا محقوق على المثقف الأمين ألّا يهرب من جلده، فيحق للنوبي أن يفخر بجذوره النوبية دون تعاظم، ونعترف له بذلك الحق. وعلى العربي الهجين أن يعتز بهجانته وهو بها غابط ونعترف له بذلك؛ وعلى الزنجي أو النيلوي ألّا يماري في زنوجته ونيلويته وهو شامخ الأنف ونعترف له بذلك. وعلى المسلم أن يزدهي بإسلامه، وعلى غير المسلم ألّا يتنكر لدينه. فكلهم صنائع خالق أوجدهم شعوبًا وقبائل ليتعارفوا. في الوقت نفسه عليهم جميعًا الإقرار بأن هناك رابطة دستورية فوق كل تلك الروابط إن أردنا لما بقي من السودان ألّا ينفرط عقده. السوداني الذي يلتوي لسانه كلما جاء الحديث عن الانتماء لوطن متعدد الأعراق والأديان هو إما شخص يعيش خارج إطار التاريخ المعاصر، أو في حقيقته قليل خَبر، ومُنبت لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى. وبعد، أوليس الأوفق الاستمساك بما أقررناه في الهزيع الأول من هذا القرن في اتفاقية السلام الشامل بدلًا من تجريح بعضنا بعضًا بأضراس وأنياب؟ ما الذي أقررنا: الاعتراف بالطبيعة التعددية للمجتمع السوداني، وحرية الأديان، واعتبار جميع لغات السودان وثقافاته لغات وثقافات وطنية، والإقرار بأن جميع حقوق المواطن وواجباته ترتكز على المواطنة وليس على العرق أو الدين أو الثقافة. جفوننا عن قبول هذه الرؤية لواقعنا هو الذي انتهى بنا إلى أفكار وسياسات بهظت الشعب وأثقلت عليه خلال نصف قرن من الزمان. أمّا صمتُنا اليوم عن الردة إلى تلك الأفكار والسياسات، وعن تبني المعيوبين فكريًا وخلقيًا لها جهارًا نهارًا، فهو ليس فقط أمرًا لا يليق بأمة تعيش في القرن الحادي والعشرين، بل هو أيضًا دليل على أنا لم نَعِ درس نصف القرن الذي انصرم مما يمهد الطريق للمزيد من التمزق في السودان.

علينا أن ندرك في الختام أن الذي يجعل من السودان بلدًا رائدًا في القارة الأفريقية والوطن العربي هو تنوع وتعدد مكوناته حتى بعد انفصال الجنوب. فالتنوع والتعدد الثقافي والعرقي والإثني والسياسي هو القيمة المضافة لما يملكه

السودان من ثروات طبيعية. هذه القيمة المضافة هي التي جعلت العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، يولي بلادنا ما يوليه من اهتمام. ومن الهَبَل بمكان أن يستبد الوهم بالبعض للحد الذي يتراءى لهم فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنتاشنا إلا غيرة على، أو طمعًا في، الخير الذي من به الله على بلادنا أخيرًا: البترول. الهَبَل في هذا الاتهام مزدوج:

- أولًا، لا يمكن أن تكون ثروة السودان الحقيقية موردًا مآله النضوب فثروته الحقيقية هي الماء الذي عليه عماد الحياة، والأرض الواسعة المطمئنة، ورأس المال البشري حتى وإن أخذ بعضه في التآكل. لهذا أومأ العالم في مؤتمر القمة لمنظمة الزراعة والأغذية نوفمبر 2009م إلى أن الحل لأزمة الغذاء في العالم يكمن في استغلال الموارد المتوفرة لدول خمس: الأرجنتين، البرازيل، أستراليا، كندا، والسودان. المعنيّ هنا هو السودان الذي كان أكبر أقطار إفريقيا مساحة حتى يوليو 2011م وسيبقى هكذا إن أفلحنا في إشادة تكامل اقتصادي متين بين الدولتين.
- ثانيًا ثمة مغالاة في الحديث عن ثروات السودان النفطية المكتشفة التي تدفع الآخرين للغيرة منه. السودان في واقع الأمر لا يحتل أي مكان في قائمة الدول التي تملك أعلى احتياطيات النفط في العالم (تقارير الأوبك 2011م). على رأس هذه الدول فنزويلا 20٪، والسعودية، 18٪، وكندا 13٪، إيران9٪. تلك القائمة تشمل أيضًا دولًا عربية وأفريقية أخرى ليس من بينها السودان هي: العراق، الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر، أنجولا، الجزائر، وليبيا. من جهة أخرى يبلغ حجم الاحتياطي المثبت (proven reserves) من النفط في الولايات المتحدة 21 بليون برميل في حين لا يتجاوز الاحتياطي في وطننا السوداني الذي يقول بعضنا إن أمريكا تغار منه بسبب ثروتنا النفطية المكتشفة التي لا تتجاوز 6.614 بليون برميل أي 0.53٪ من احتياطي

البترول العالمي حسب المسح الإحصائي لشركة البترول البريطانية (BP) لعام 2007.

- ثالثًا يقدر حجم النفط الممكن استخراجه (recoverable oil) من المصادر التقليدية في الولايات المتحدة بـ1.442 تريليون برميل، باستثناء النفط الذي يمكن استخراجه من المصادر غير التقليدية (non – conventional sources) مثل الرمال والصخر الرسوبي الرخو (shale) ويستثنى من ذلك أيضًا الاحتياطي الاستراتيجي الذي لا يحسب دومًا عند تقدير الاحتياطي القومي ويقارب حجمه 32٪ من الاستيراد الأمريكي النفطي الراهن أو 75٪ مما تستورده أمريكا من دول الأوبك. يعني هذا أن الولايات المتحدة تعتمد في استهلاكها للنفط على دول صديقة في الوقت الذي لا تمس فيه احتياطيها الاستراتيجي. إلى جانب ذلك، ظل الرؤساء الأمريكيون منذ أزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي يضعون على رأس أولوياتهم تقليل اعتماد بلادهم على النفط الخارجي وتكثيف الجهود لإنتاج المزيد من الطاقة التقليدية، من ناحية، ومن ناحية أخرى، استكشاف مصادر بديلة للطاقة. ولعل هذا هو السبب الذي حدا بالرئيس أوباما لاختيار العالم الأمريكي – الصيني الأصل ستيفن شو الحائز على جائزة نوبل في العام 1997م ليصبح وزيرًا للطاقة.
- رابعًا الإسراف في الظن بأن تملكنا لثروات طبيعية واسعة داخل الأرض أو خارجها يثير غيرة الآخرين مما نملك يكشف عن جهل مريع بأن تلك الثروات حتى وإن كانت أضعاف أضعاف ما نملك اليوم لا تعني شيئًا بحساب قوة الدول ما لم تتحول إلى تراكم للمعارف والقوة الناعمة (التعليم والبحث العلمي) والرقي بالمجتمع الإنساني. مثلًا، حين تسيطر دول الأوبك على 50٪ من إنتاج وتصدير النفط، يظل

متوسط الدخل القومي الإجمالي في هذه الدول مجتمعة أقل من نظيره في بلد أوروبي صغير هي هولندا التي لا يزيد عدد سكانها على 17 مليون نسمة.

هذه الحقائق وحدها تدلل على ما وصفناه بالهبل، وهو هبل لم ينجُ منه حتى بعض الذين يملكون المعرفة، أو يفترض فيهم القدرة على الوصول إليها في مظانها. وحقيقة الأمر أن هذه الاستنتاجات أضاحيك لا تزكو بشخص عاقل، بل تكشف عن جهل مريع بقوة السودان الحقيقية التي تكمن في وضعه الجغراسي (geopolitical)، وهو الوضع الذي أهَّله لأن يكون موضع اهتمام على المحيطين الإقليمي والدولي. عندما تقول أمريكا إنه ليس من خطتها الإطاحة بالنظام (تصريحات برنستون لإيمان المبعوث الأمريكي للسودان) ينبغي أن نضيف إلى ذلك أن تلك الدولة لا تقول هذا حبًّا في النظام الحاكم أو في السودان بأكمله، وإنما إدراكًا منها لأهمية القطر الاستراتيجية وخشيتها من سقوطه في دوامة من الصراعات تقود إلى المزيد من تمزقه. هذا التمزق يقلق أمريكا لما له من انعكاس على الدول الأفريقية المجاورة للسودان في الشمال والشرق والغرب، ولما له أيضًا من تأثير ضار على دولة ناشئة طرية في الجنوب.

في الوقت نفسه تدرك أمريكا ومَن والاها في الغرب أن كل هذه الصراعات ليست من أفاعيل الطبيعة، بل هي ظواهر تولدت من سياسات غير حكيمة، وعلى رأسها الاستحواذ المطلق على السلطة وإقصاء الآخر. استدامة هذا اللون من التفكير في يوم الناس هذا أمر غريب، خاصة من بعد أن أثبتت التجارب عبر العالم أن حكم الحزب المهيمن، أو الزعيم الأوحد، أو الأوليجاركية العسكرية لم تحقق استقرارًا للدول التي نهجت ذلك السبيل. ذلك كان هو الحال في أوروبا الشرقية (الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الشيوعية في شرق أوروبا)، وفي البلقان (يوغسلافيا)، وفي أمريكا اللاتينية والوسطى (البرازيل، والأرجنتين، وبوليفيا، وشيلي، ونيكاراجوا)، وفي آسيا (الفلبين، والباكستان، ودول الهند الصينية)، وفي

أفريقيا جنوب الصحراء، ثم أخيرًا في شمال أفريقيا والمشرق العربي. هذه الحقيقة لم تَغِب عن فطنة الحزب الحاكم في السودان إذ ذهب بعد انفصال الجنوب إلى إقامة حكومة واسعة القاعدة إدراكًا منه بأن هيمنة حزب واحد على الحكم في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية أصبح في حكم المستحيل. ولكن، بدلًا من أن يذهب النظام إلى إعادة تشكيل الحكم وفقًا للاستراتيجية التي أقرها ورضي بها في اتفاقية السلام الشامل: التحول الديمقراطي، آثر اللجوء إلى ترقيع الحكم باصطحاب أفراد وجماعات لا يهز وجودهم المركب بل هم ضيوف مُدقعون لا يُضِيْفُ الواحد منهم شيئًا إن استُضيف، ولا يُجدي إن اسْتُجْدِي. هذا الترقيع للحكم لا يمثل قيمة مضافة للنظام كما لا يعبر عن رغبة جادة في التحول الديمقراطي. ليت الراقعين أدركوا أن الصاحب كالرقعة في الثوب إن لم تكن منه شانته.

يزيد الأمر استفحالًا في السودان الأوهام الأيديولوجية التي حملت البعض على إقحام الوطن كله في سياسات هي من ألِفها إلى يائها معاسرة للآخرين مع افتراض قبول ورضا الوطن كله عن سياسات لا تضع اعتبارًا لحجم السودان السياسي، أو قدراته الذاتية، أو تكلفتها بالنسبة لمواطنيه، أو رأي القوى السياسية المختلفة فيها. وعندما يغلق النظام على المواطنين: الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام المستقلة، كل المنافذ التي يتاح لهؤلاء عبرها إبداء الرأي في سياسات النظام دون خشية، يصبح افتراض رضا الشعب عن تلك السياسات افتراضًا لا يوثق به. على ضوء كل هذه الحقائق كان من الأوجب أن نعي بالبداهة أنه ليس للسودان مقومات تؤهله لأن يكون طرزان المنطقة، ناهيك عن العالم. وإن حرمنا الله البداهة، فما أحرانا بالوعي بعوامل ضعفنا وقوتنا أملًا في رحمة الله، أوليس من موارثينا: رحم الله امرأ عرف قدر نفسه".

قضية التحول الديمقراطي تشغل بال أهل السودان بقدر ما تشغل بال الحكومات في أوروبا والولايات المتحدة. أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في

الداخل، ومنظمات حقوق الإنسان في الخارج، فإن تلك القضية ليست هي فقط الشغل الشاغل لهذه الجماعات، وإنما هي أيضًا مبرر وجودها، بعيدًا عن أية رغبة منها في استهداف نظام بعينه بسبب السياسة أو الدين أو العقيدة. وبما أننا لسنا في الوضع الذي يمكننا من تبعيض ما يطلبه العالم الخارجي منا، فمن الخير لنا أننا نأخذ جماع مطالبه مأخذ جد. فالظن، مثلًا، بأنا قد حققنا للقوى الخارجية مطلبها - أو بالأحرى ما اعتبرناه مطلبها - الرئيسي (أي تمكين الجنوب من الانفصال)، وبالرغم من أنا أبدينا استعدادنا الكامل لتمكين أمريكا من ثرواتنا النفطية التي "يسيل لها اللعاب"، فما على أمريكا ومَن والاها إلا أن "**تأخذ ما فيه النصيب وتسيبنا لحالنا**". هذا الافتراض يجهل أو يتجاهل المبادئ الموجهة لهذه الدول والتي استقرت في وجدان أهلها قبل دساتيرهم بعد قرون من الحروب واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان. فأمريكا، مثلًا، ليست كلها شركات نفط يسيل لعابها كلما أكتشف مصدر جديد للبترول في منطقة نائية في أصقاع العالم المختلفة. كما ليست كلها جماعات حمقاء لا ترى السودان إلا كقطر يتحكم فيه العرب على غير العرب، والمسلمون على مَن ليسوا بمسلمين، وما واجبها إلا استنقاذ هؤلاء من أولئك. الجماعات المهمومة بحقوق الإنسان تدفعها إلى حملاتها عبر العالم دوافع مبدئية. فالاهتمام الذي يبدونه بالأوضاع في السودان هو الاهتمام نفسه الذي أبدوه بالأمس نحو مسلمي البوسنة أو كوسوفو ضد المسيحيين الأرثوذكس في صربيا. هو أيضًا الاهتمام نفسه الذي أبدوه نحو المناضلة البورمية (أونق سان سو كي، ابنة الأب المؤسس لبورما) ضد عسكر بورما الذين ثابروا على تقويض الديمقراطية.

وبصرف النظر عما تدعو له جماعات حقوق الإنسان في الغرب بشأن الديمقراطية والحكم الصالح، ومع افتراض صحة زعم البعض منا بأن الديمقراطية التي يتحدث عنها الغرب لا تتفق مع قيمنا وواقعنا الاجتماعي، علينا أن نستذكر أننا قد قبلنا بإرادتنا الحرة تطبيق معايير للحكم الصالح ولرعاية حقوق الإنسان غربية المنبت وضمَّناها في دستورنا الذي نحتكم إليه. علينا أن

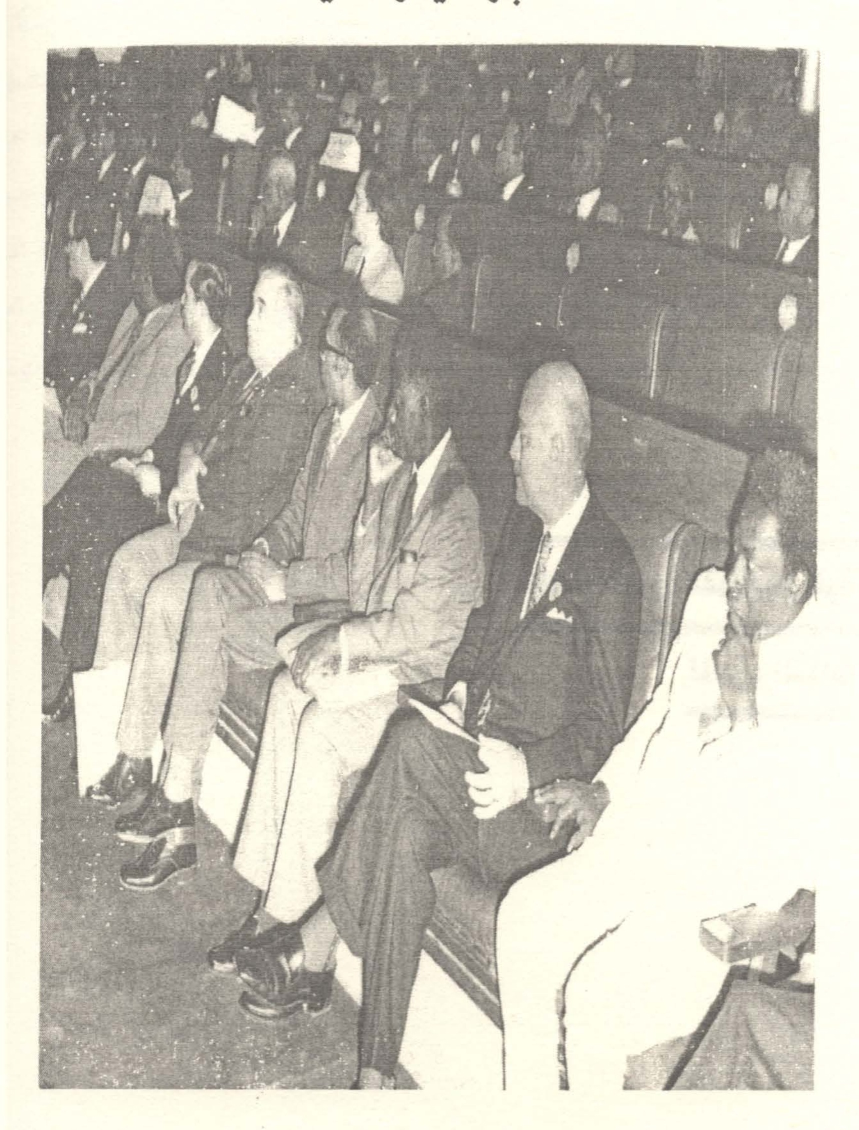
نستذكر أيضًا أن التيارات الإسلامية من بيننا لم تكتفِ بقبول تلك الأفكار بل ذهبت تقول من أعلى المنابر إننا سبقنا العالم كله إلى ترسيخ هذه القيم في كتاب الله الكريم وسنة نبيه العظيم. ولئن صح القولان، فلماذا التمادي في الخصومة حول أمور نزعم أن لنا قصب السبق في إرسائها. نضيف أيضًا – تذكرة لأولي الألباب – العهد الذي قطعناه على أنفسنا في لوساكا، زامبيا في يوليو 2001م على مستوى الرئاسة حول الشراكة مع الدول الأوروبية من أجل التنمية. في ذلك العهد التزمنا بالتحول الديمقراطي كشرط وجوب لتعاون العالم (وعلى وجه التحديد العالم الغربي) معنا على الدفع بتنمية القارة بوجه عام، وتنمية دولها الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بوجه خاص. ذلك العهد تضمنه "مشروع الشراكة الجديدة من أجل التنمية (New Partnership for Africa's Development NEPAD). ذلك المشروع هو مزيج لمشروعين: الأول هو الشراكة الألفية لبرنامج النهوض الأفريقي (Millenum Partnership for the African Recovery Programme MAP) الذي تم بمبادرة من الرؤساء تابو أمبيكي (جنوب أفريقيا)، وأولوسيقُن أوباسانجو (نيجيريا)، وعبد العزيز بوتفليقة (الجزائر). والثاني هو مشروع أوميقا الذي تبناه الرئيس عبد الله واد (السنغال). وفي العام نفسه الذي أقرت فيه قمة لوساكا دمج المشروعين وافقت مجموعة الثمانية (الدول الكبرى) ومعها الصين على التعاون مع أفريقيا وفق برنامج النيباد ذلك. ما هي أهداف ذلك البرنامج والمبادئ الهادية له؟ أهداف البرنامج هي إزالة الفقر وتحقيق التنمية والنمو المستدام، ودمج أفريقيا في الاقتصاد الدولي، والتعجيل بتمكين المرأة اقتصاديًا على أن يتم تحقيق هذه الأهداف في إطار الحكم السليم، الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وإنهاء الصراعات. هذه المبادئ، كما يقول البيان، أساسية لتوفير البيئة التي تعين على الاستثمار والتنمية المستدامة. وطالما ارتضينا الالتزام بالتعاون مع العالم وفق هذه المعايير، فلماذا الزيطة والزمبليطة الغاضبة التي نثيرها كلما طالبنا العالم بالإيفاء بما قطعنا على أنفسنا من عهد؟

تخطئ الدولة الوطنية، والسياسة السودانية بحاكميها ومعارضيها، كثيرًا في حق الوطن إن ظنت أن القرار في هذه الأمور – وهو قرار حياة أو موت – يمكن أن يترك لنزوات الغاضبين بلا مبرر، أو لغلواء فئة جعلت من نفسها حرسًا على ضمائر الناس ووكيلًا لله في الأرض. ونخلص من ذلك إلى أن إدمان الحديث عن الاستهداف الخارجي لا يكشف إلا عن واحد من شيئين: الأول هو العجز الكامل عن نقد الذات بالمعنى الصحي للكلمة أي مراجعة النفس والاعتراف بالخطأ، والثاني هو الالتزام بالعهد طالما كنا لا ننتوي الإيفاء بذلك الالتزام. وبعدم الالتزام لأننا نرتكب خطأين أو قل سوأتين: الأولى هي خيانة العهد والثانية هي الجبن.

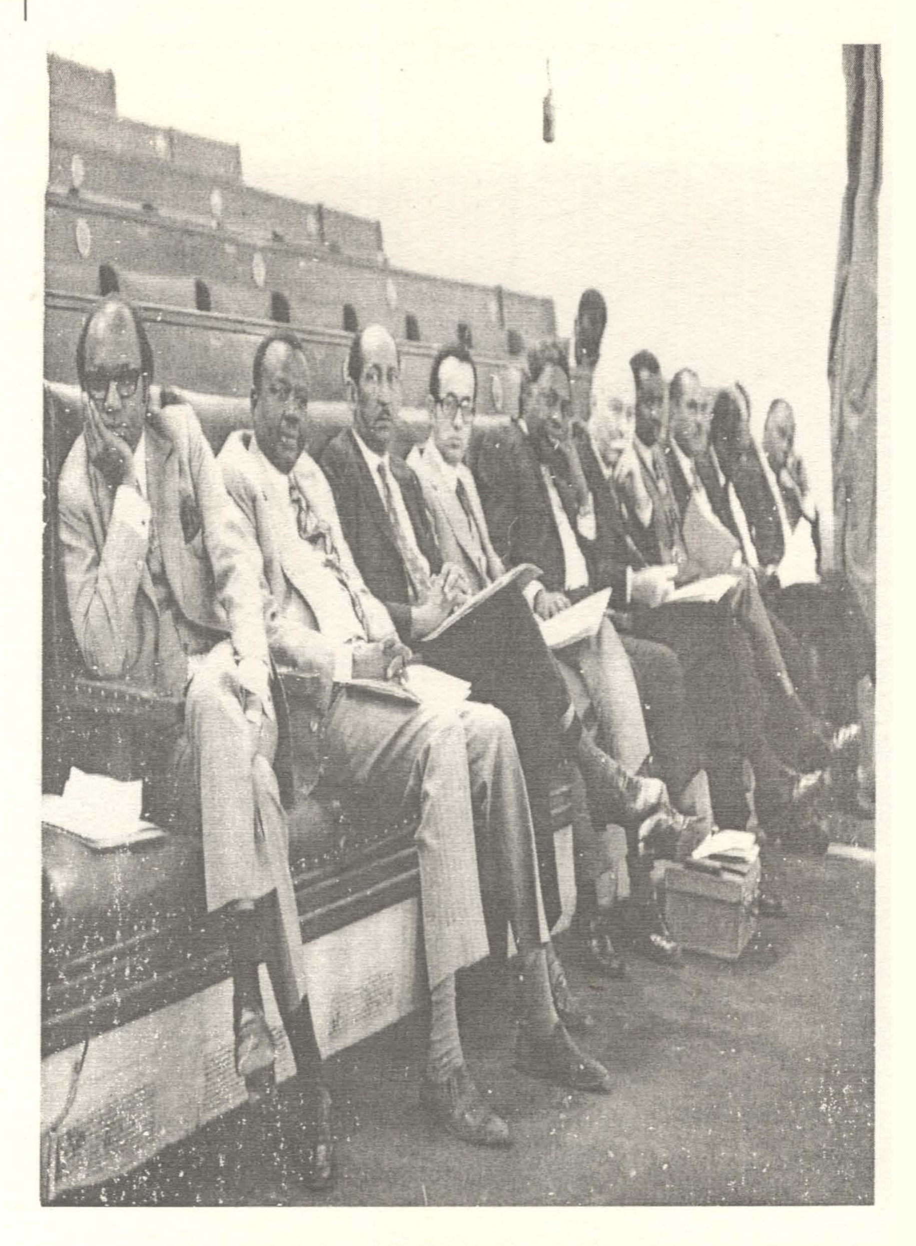
ملحق الصور الفوتوغرافية

للجزء الرابع

الدبلوماسية والتنمية



مؤتمر الدبلوماسية والتنمية الذي عقدته وزارة الخارجية في الخرطوم. وتضم الصورة في الصف الأول مأمون بحيري وزير مالية السودان، عبد المنعم وزير مالية مصر، رتشارد قاردنر نائب الأمين العام للأمم المتحدة والسكرتير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة بأفريقيا، عثمان هاشم عبدالسلام وزير الدولة بالمالية السودانية، والبروفيسور أوليفر أستاذ القانون الدولي بجامعة بنسلفانيا



مؤتمر الدبلوماسية والتنمية وتضم الصورة في الصف الأول القيسوني وزير مالية مصر، وإلى جانبه مأمون بحيري وزير مالية السودان، محمد خوجلي وزير التجارة السوداني الأسبق، حسين إدريس وزير الدولة السوداني للزراعة والمؤلف



الرئيس نميري يستقبل وزير مالية مصر عبدالمنعم القيسوني وبرفقته المؤلف



رجل الأعمال السوداني خليل عثمان مع رئيس الصندوق الكويتي عبد اللطيف الحمد
ووزير الصناعة السوداني موسي عوض بلال

في النطاق العربي



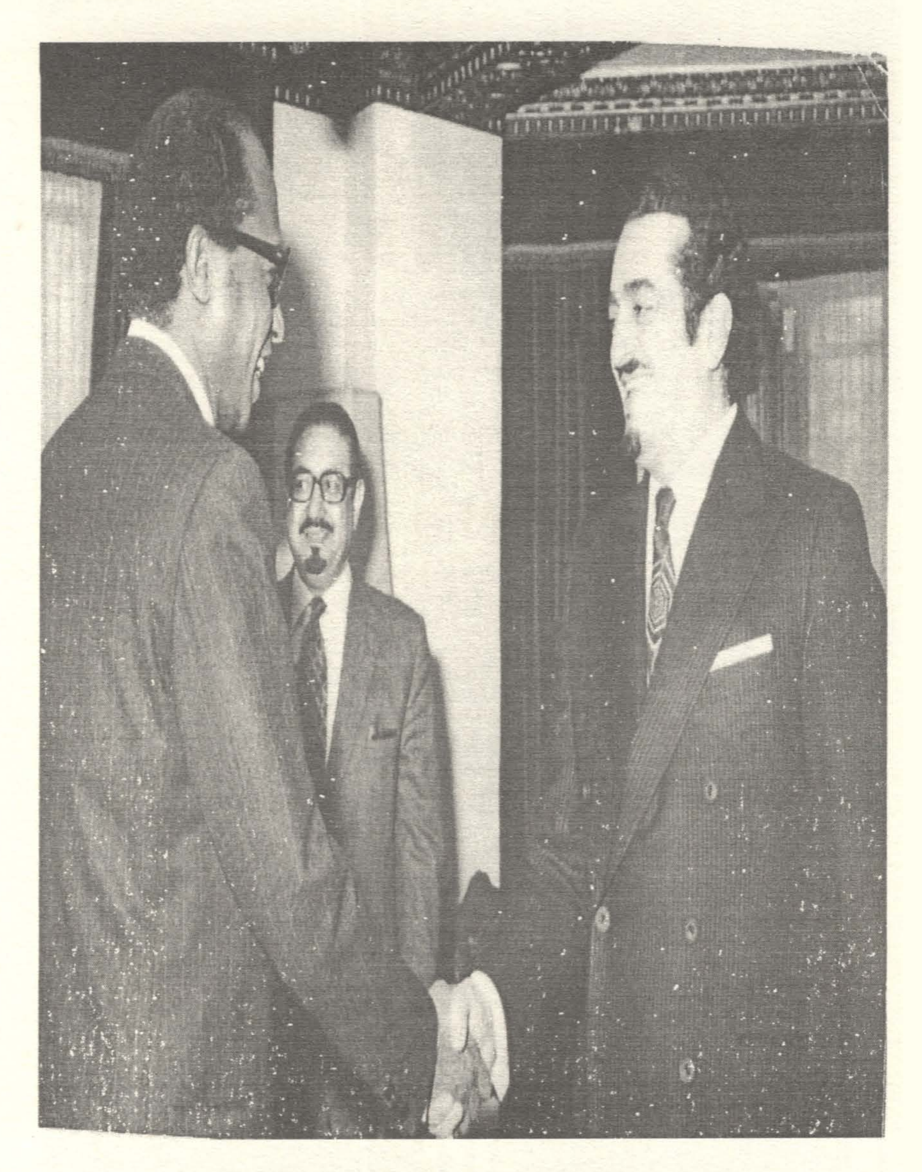
المؤلف مع جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز



المؤلف مع جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز



اجتماع وفد السودان مع الوفد السعودي بقيادة جلالة الملك فيصل



المؤلف مع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز والسفير الحليسي



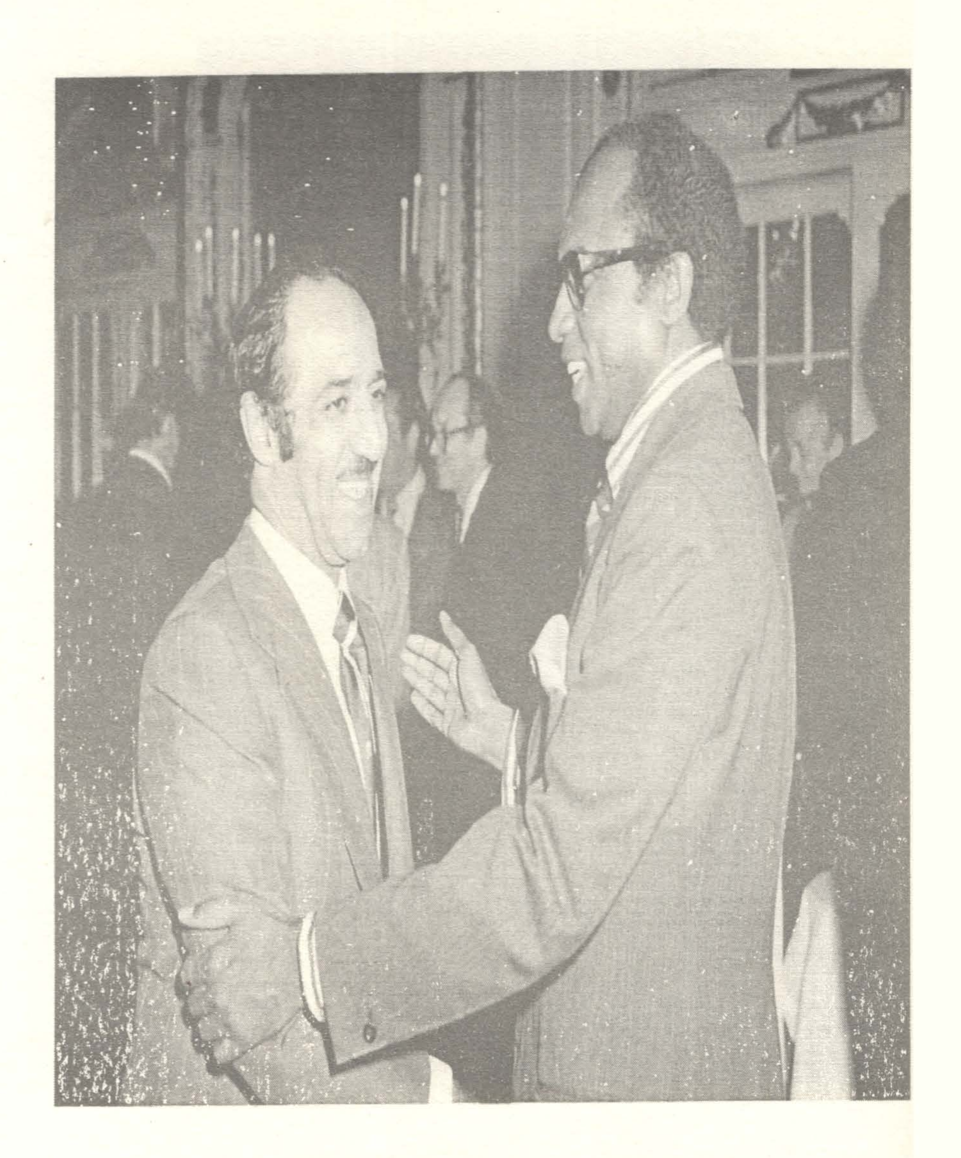
المؤلف والشيخ أحمد زكي يماني يتبادلان الأوراق
حول اتفاقية استغلال ثروات البحر الأحمر بين المملكة والسودان



الرئيس نميري مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان خلال زيارته للسودان وهي أطول زيارة للسودان من جانب حاكم عربي إذ شملت الشمال والجنوب



المؤلف مع أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح



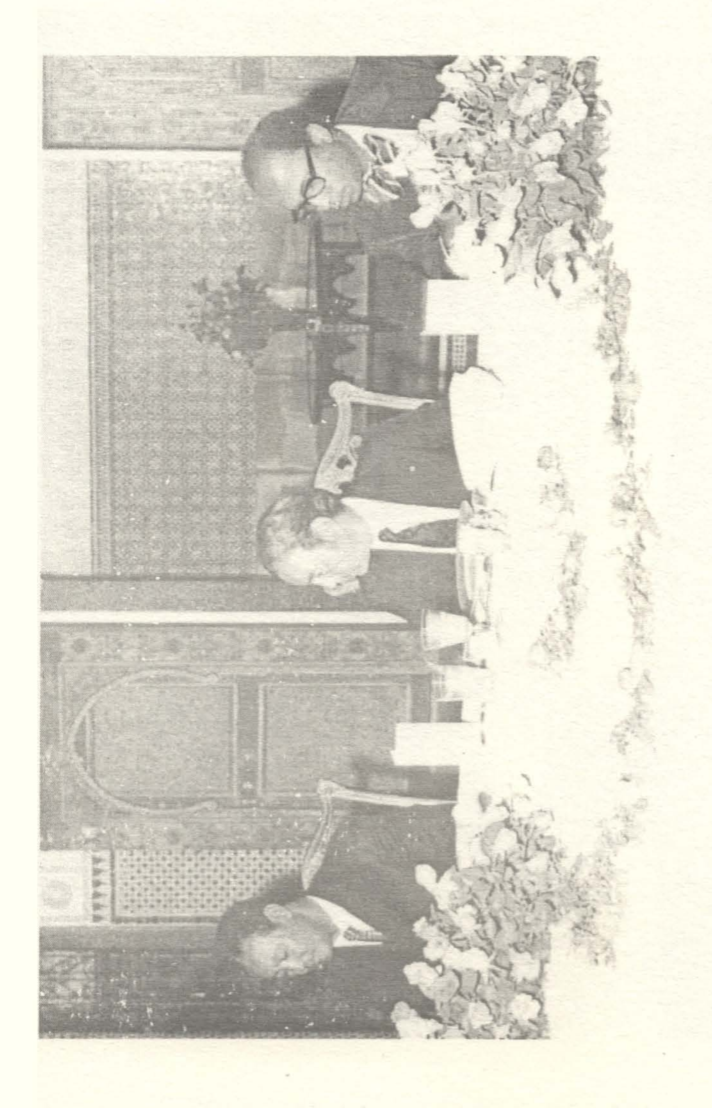
المؤلف مع الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت السابق وأميرها راهنًا



الشيخ عبدالرحمن العتيقي وزير مالية الكويت مهندس المشروع العربي للتنمية الزراعية في السودان لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي



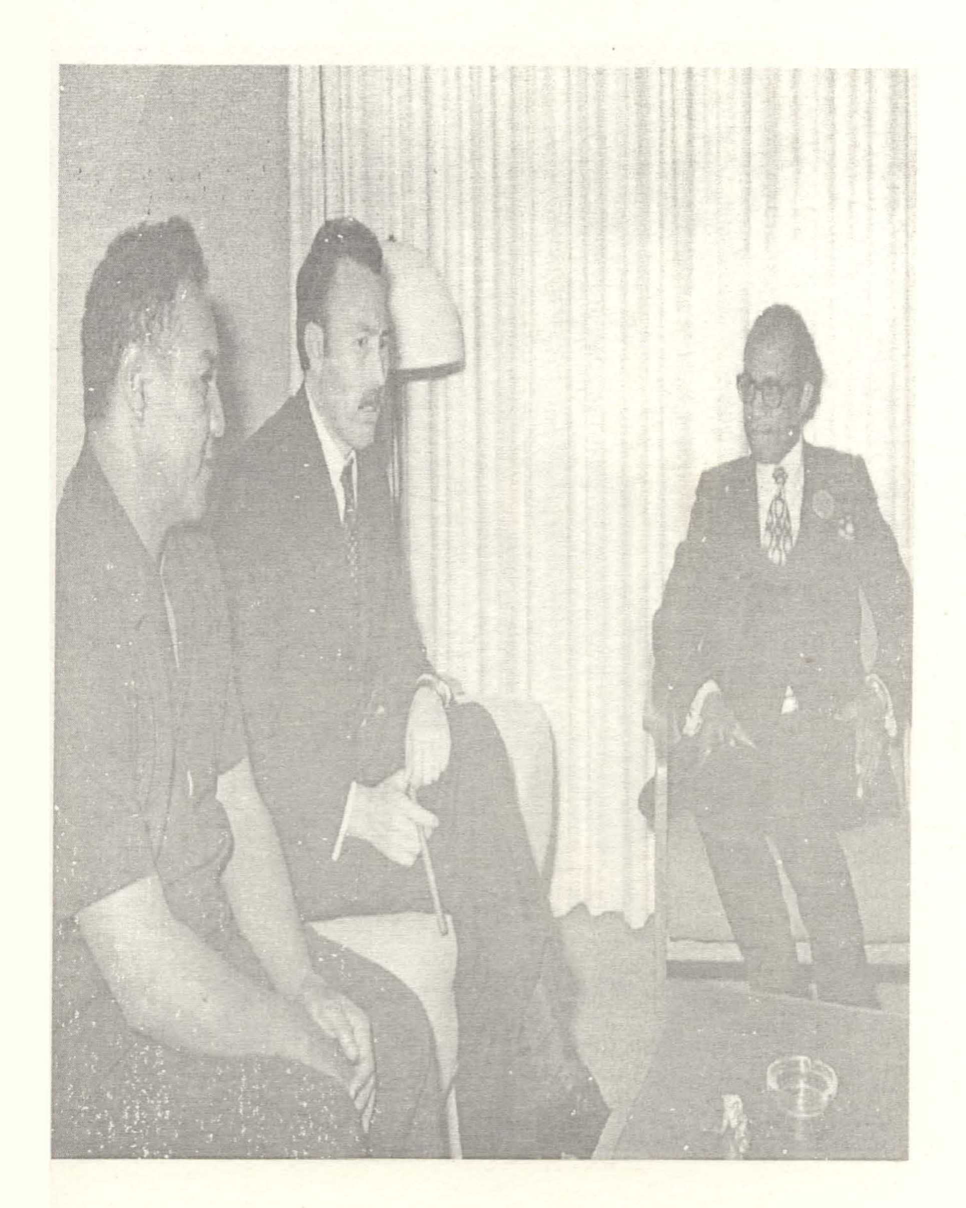
المؤلف مع الشيخ محمد بن مبارك وزير خارجية البحرين



الرئيس نميري مع جلالة الملك الراحل الحسن وبصحبتهما المؤلف



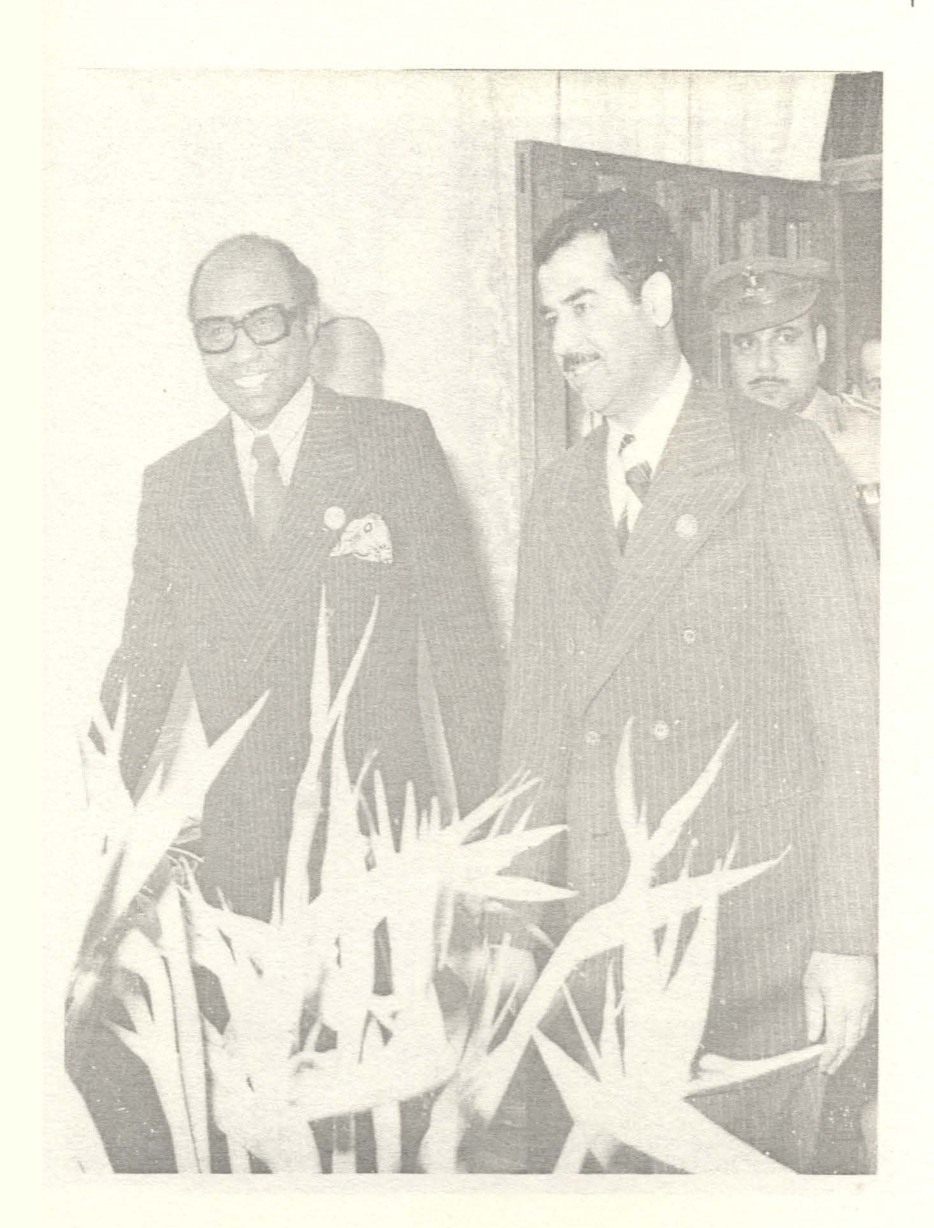
المؤلف مع وزير خارجية المغرب أحمد الطيب بنهيما



الرئيس نميري وبرفقته المؤلف في لقاء مع الرئيس الجزائري هواري بومدين



المؤلف مع رئيس الجزائر عبدالعزيز بوتفليقة



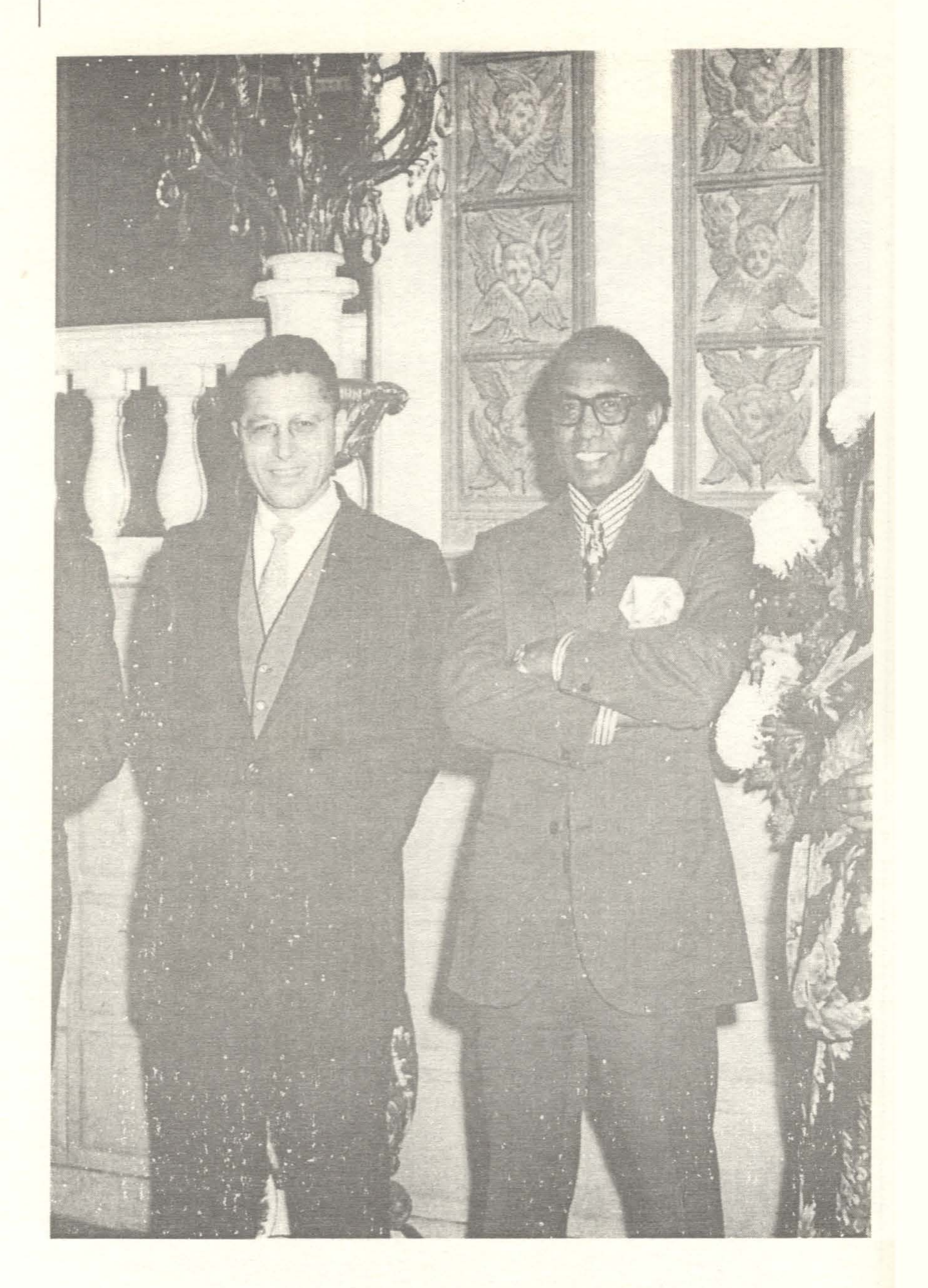
المؤلف مع الرئيس العراقي صدام حسين



المؤلف بصحبة الرئيس نميري في لقاء مع الرئيس اللبناني سليمان فرنجية

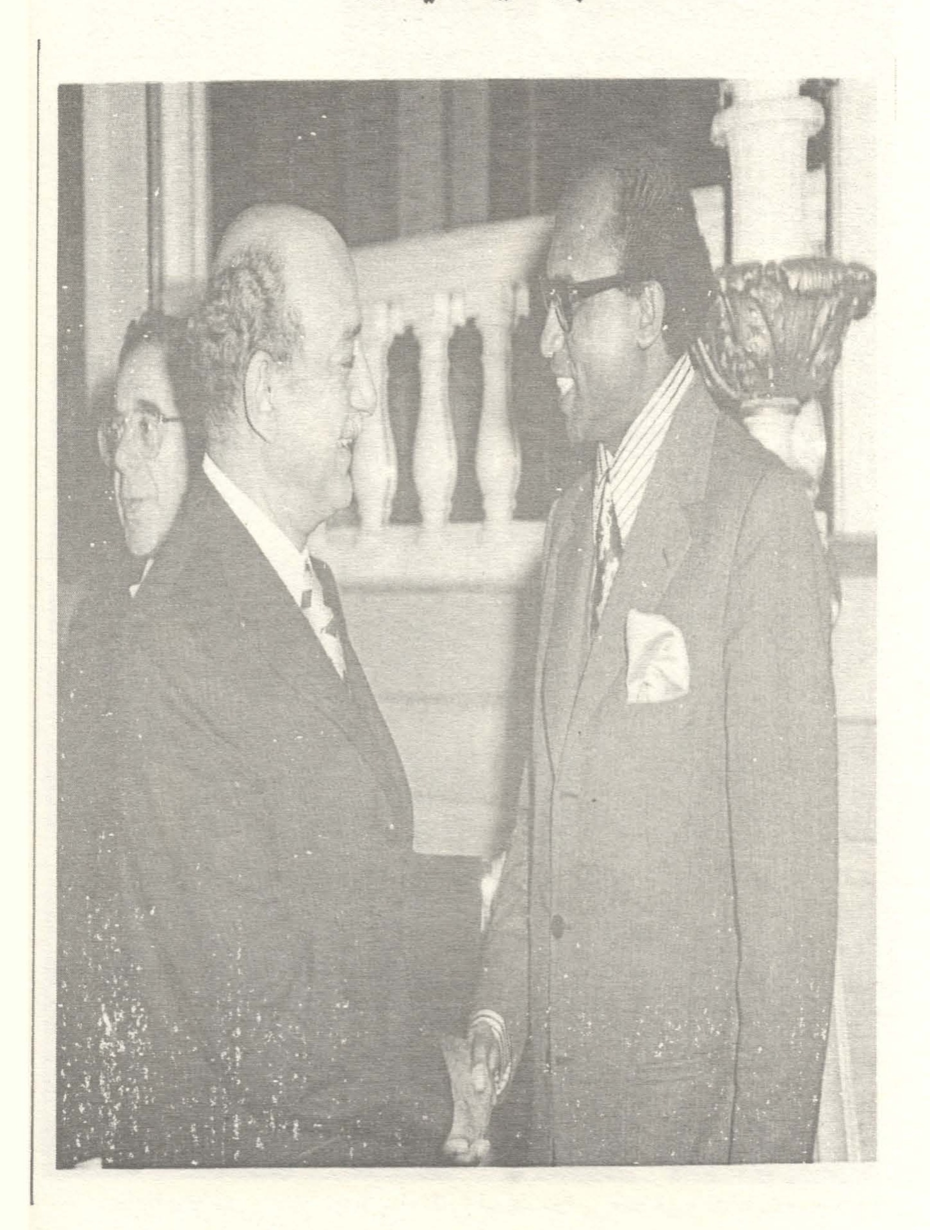


اجتماع لقيادات جبهة التحرير الفلسطينية في لقاء مع الرئيس نميري وبرفقته المؤلف



المؤلف مع الدبلوماسي الليبي منصور الكيخيا

دبلوماسية وادي النيل



لقاء في الأمم المتحدة مع السيد محمود رياض وزير خارجية مصر
قبل أن يصبح أمينًا عامًا للجامعة العربية



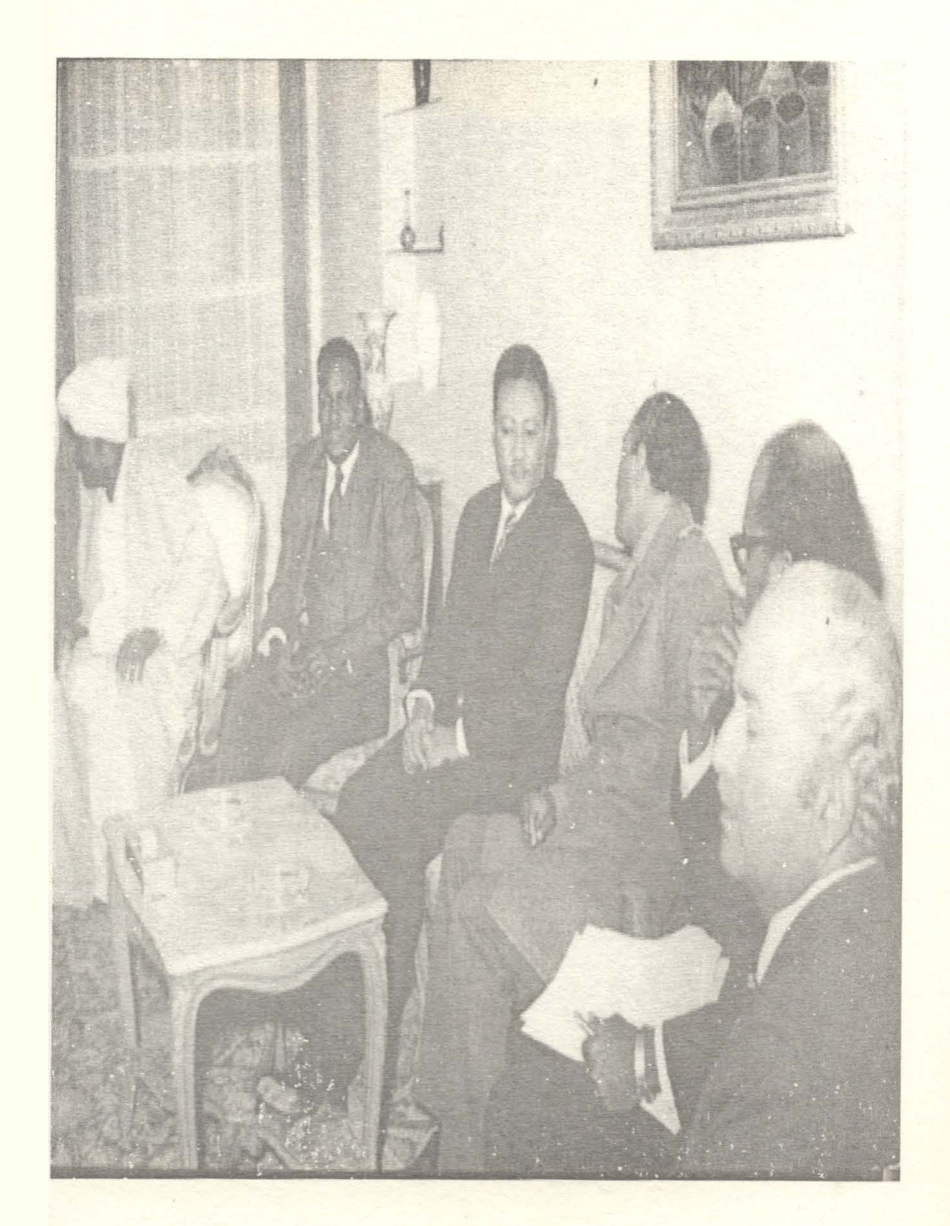
لقاء مع وزير خارجية مصر محمد حسن الزيات برفقة مندوب فرنسا للأمم المتحدة



في لقاء مع وزير خارجية مصر عصمت عبدالمجيد



في لقاء مع وزير خارجية مصر إسماعيل فهمي ونائبه محمد رياض

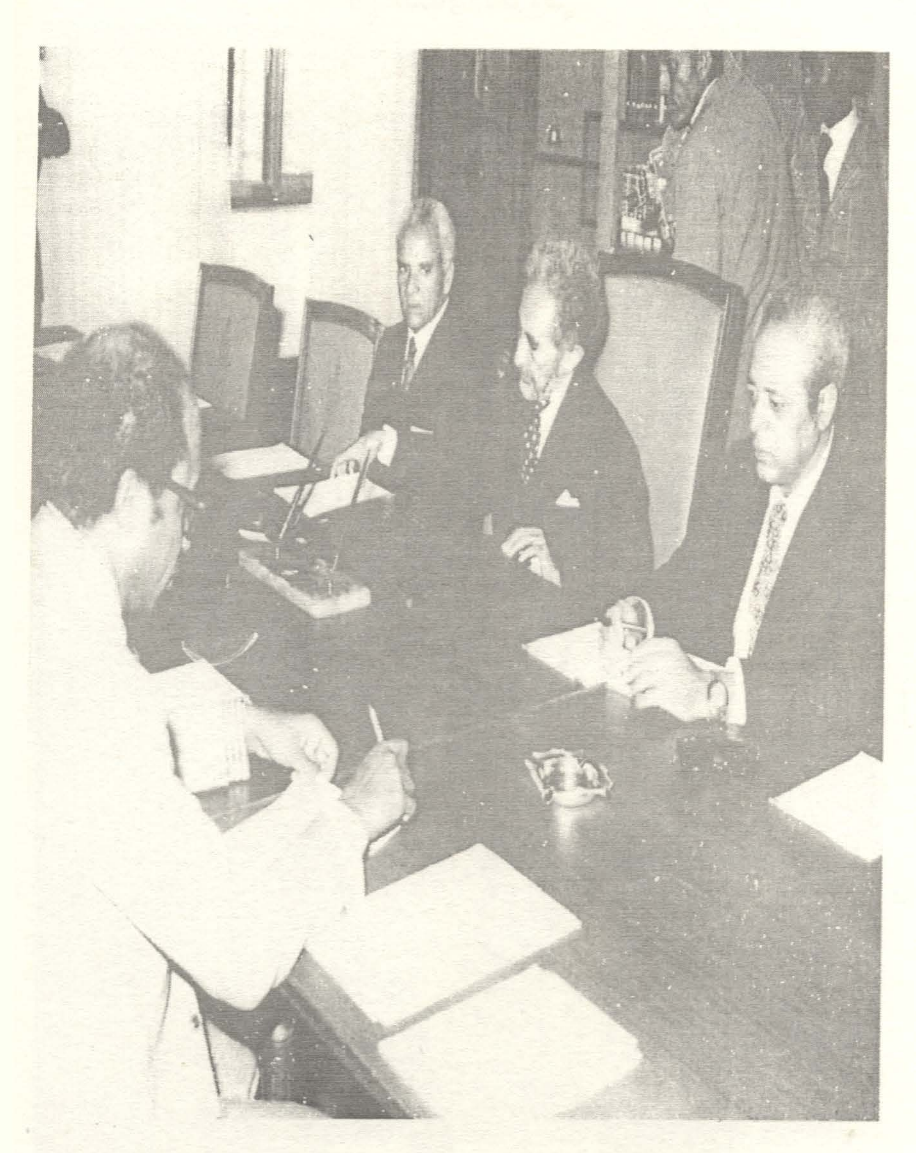


اتفاق التكامل المصري - السوداني الرئيس السادات وعلى يمينه الرئيس نميري
ووزير الإعلام عمر الحاج موسى ووزير الاقتصاد إبراهيم منعم منصور
وعلى يساره المؤلف ووزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي

في النطاق الأفريقي



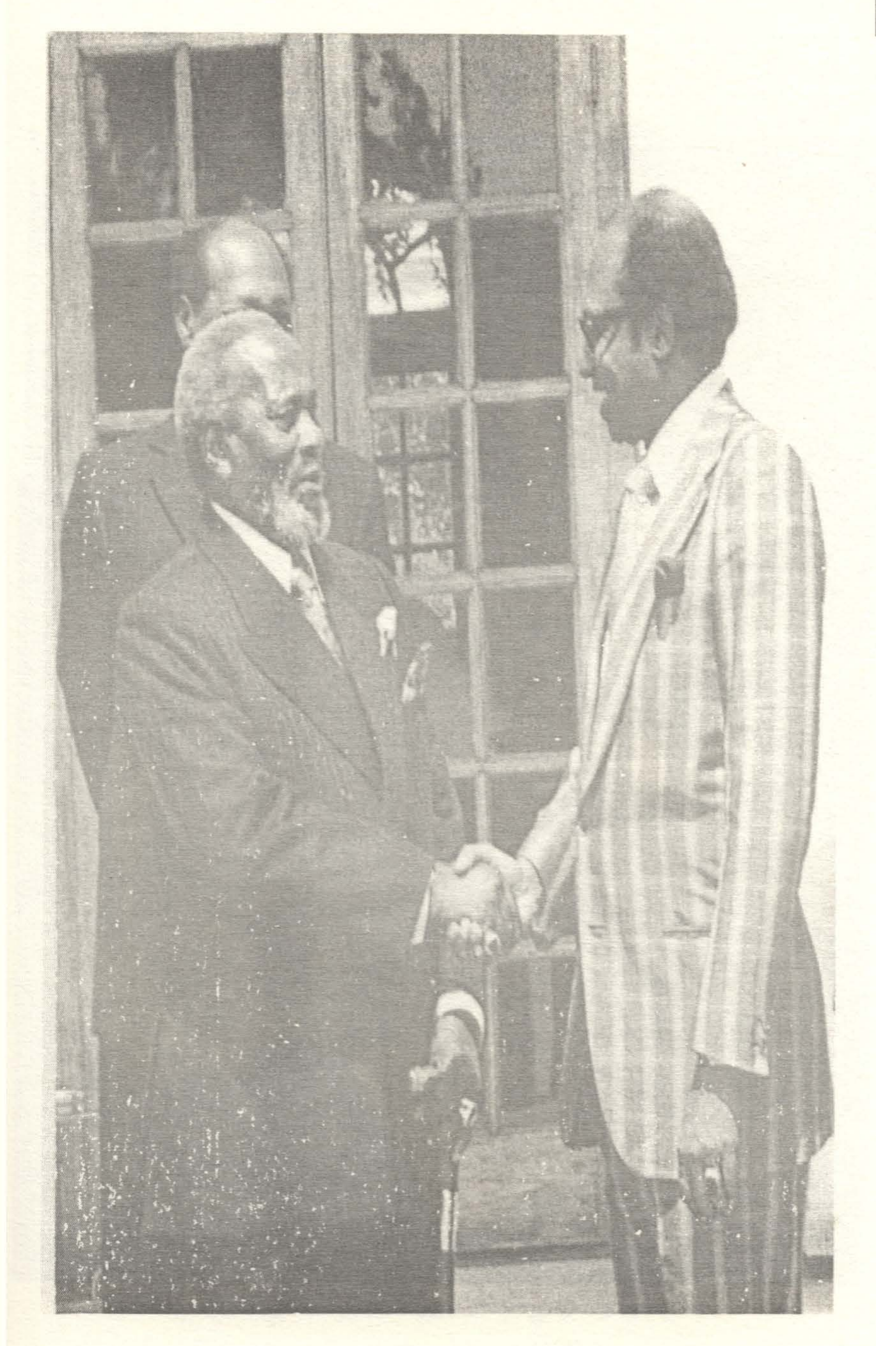
المؤلف في لقاء مع الإمبراطور هيلاسلاسي بالقصر الإمبراطوري



المؤلف في اجتماع بالقصر الإمبراطوري مع الإمبراطور يصحبه علي اليمين رئيس الوزراء هابتي ولد وعلي اليسار وزير الخارجية ميناسي هابلي



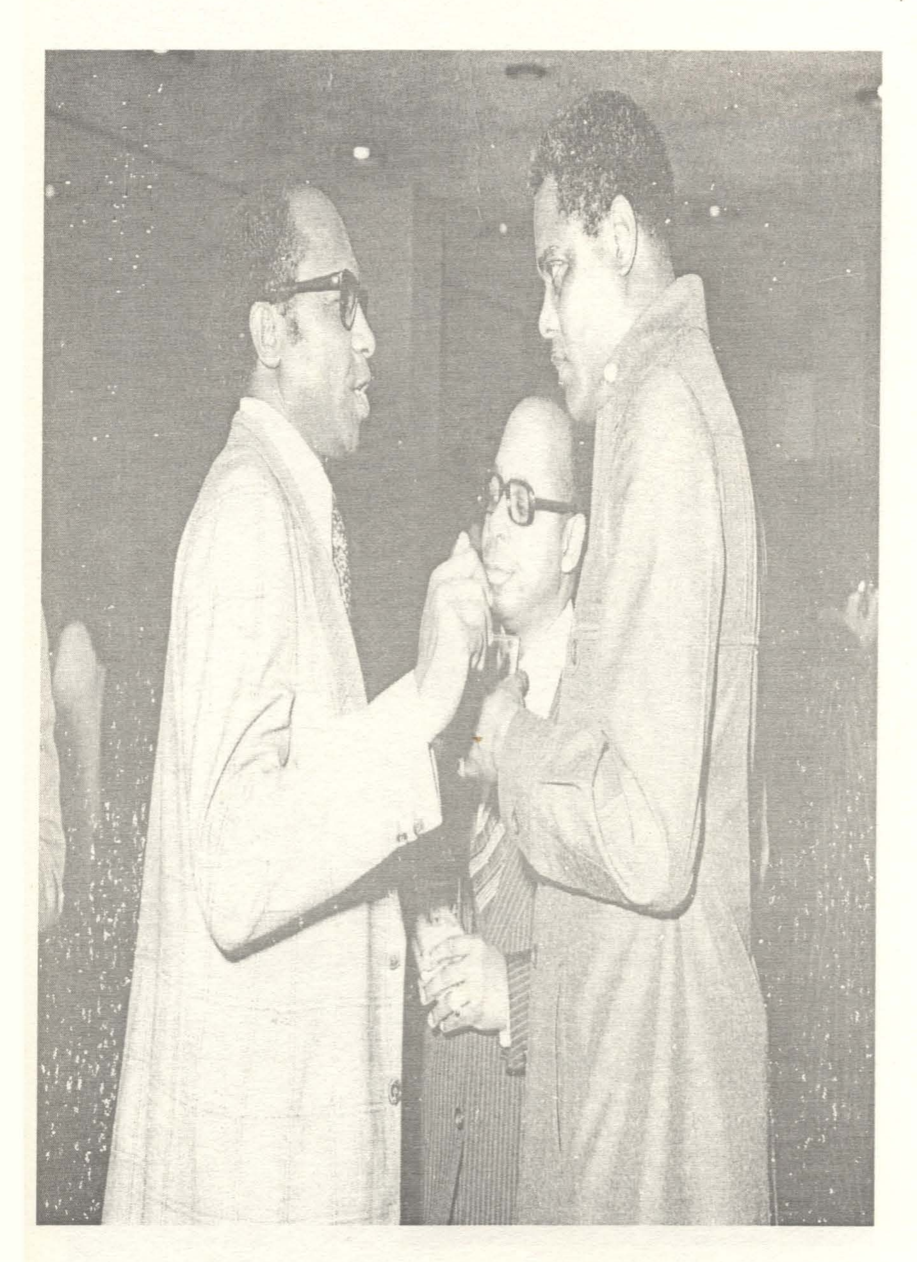
توقيع وزيري خارجية أثيوبيا والسودان على اتفاقية الحدود بين البلدين



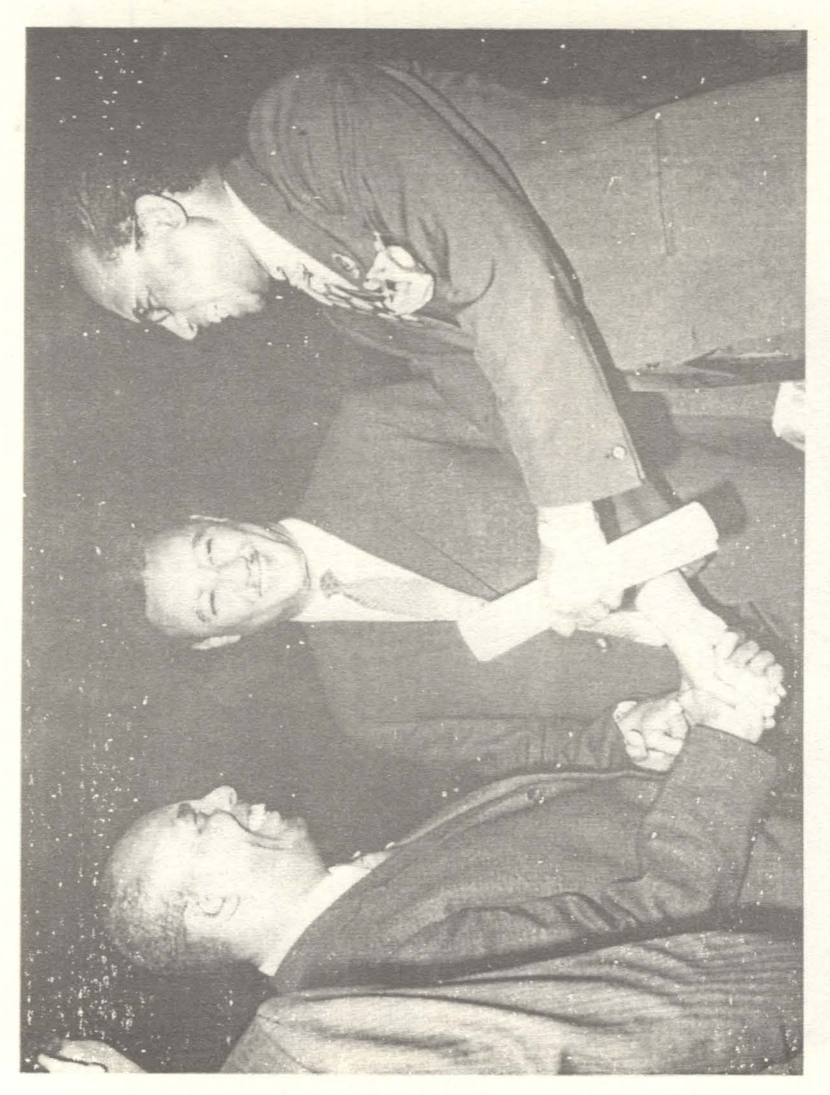
مع الرئيس الكيني جومو كينياتا



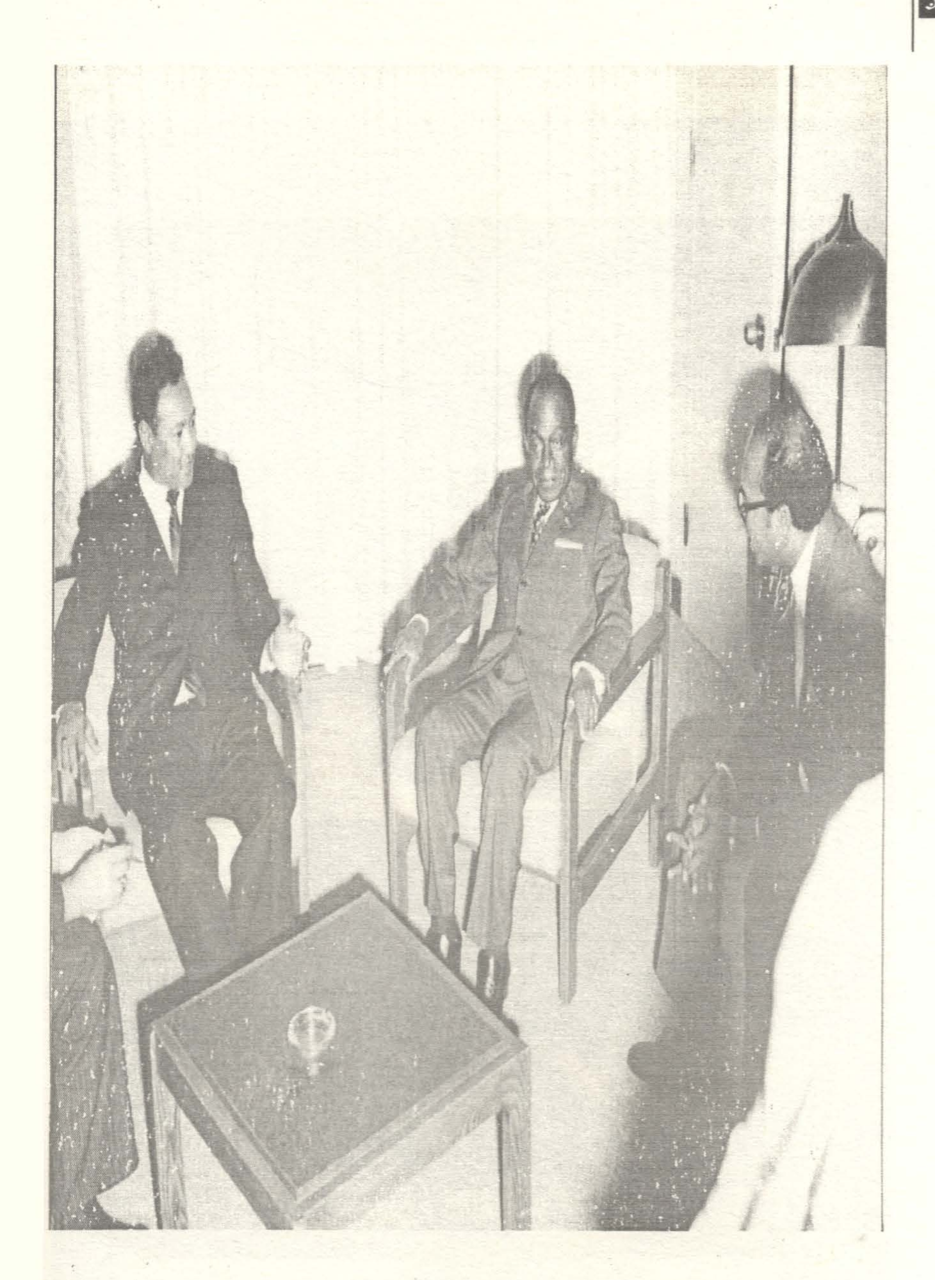
الرئيس الصومالي زياد بري مع الرئيس نميري وأمامهما عمر عرتة وزير خارجية الصومال والمؤلف



المؤلف مع سيسيل دينيس وزير خارجية ليبيريا



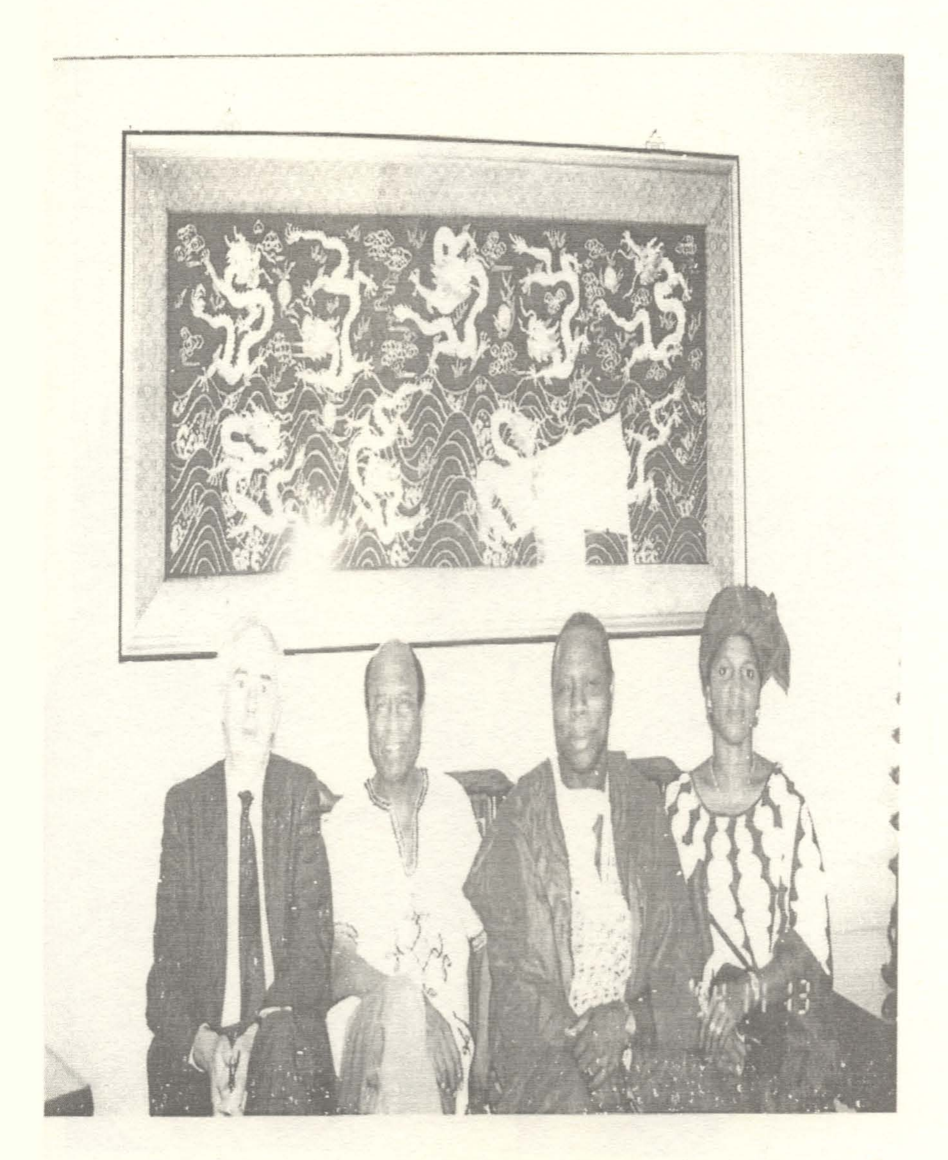
الرئيس نميري في مقديشيو وعلى يمينه الرئيس الصومالي زياد بري وعلى يساره المؤلف



الرئيس نميري ورئيس ساحل العاج هوفويت بوانييه وإلى جانبهما المؤلف



في لقاء الرئيس نميري مع المعلم نيريري رئيس تنزانيا



مع فريق الرئيس النيجيري أوباسانجو خلال فترة الإعداد لمشروع الديموقراطية والتنمية في أفريقيا الذي افترعه الجنرال أوباسانجو

الدبلوماسية السودانية في غرب اوروبا



رئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث يستقبل الرئيس نميري
وبصحبته وزير الخارجية في مقر الرئاسة بلندن



المؤلف مع وزير الخارجية البريطانية السير ألكساندر دوقلاس هيوم



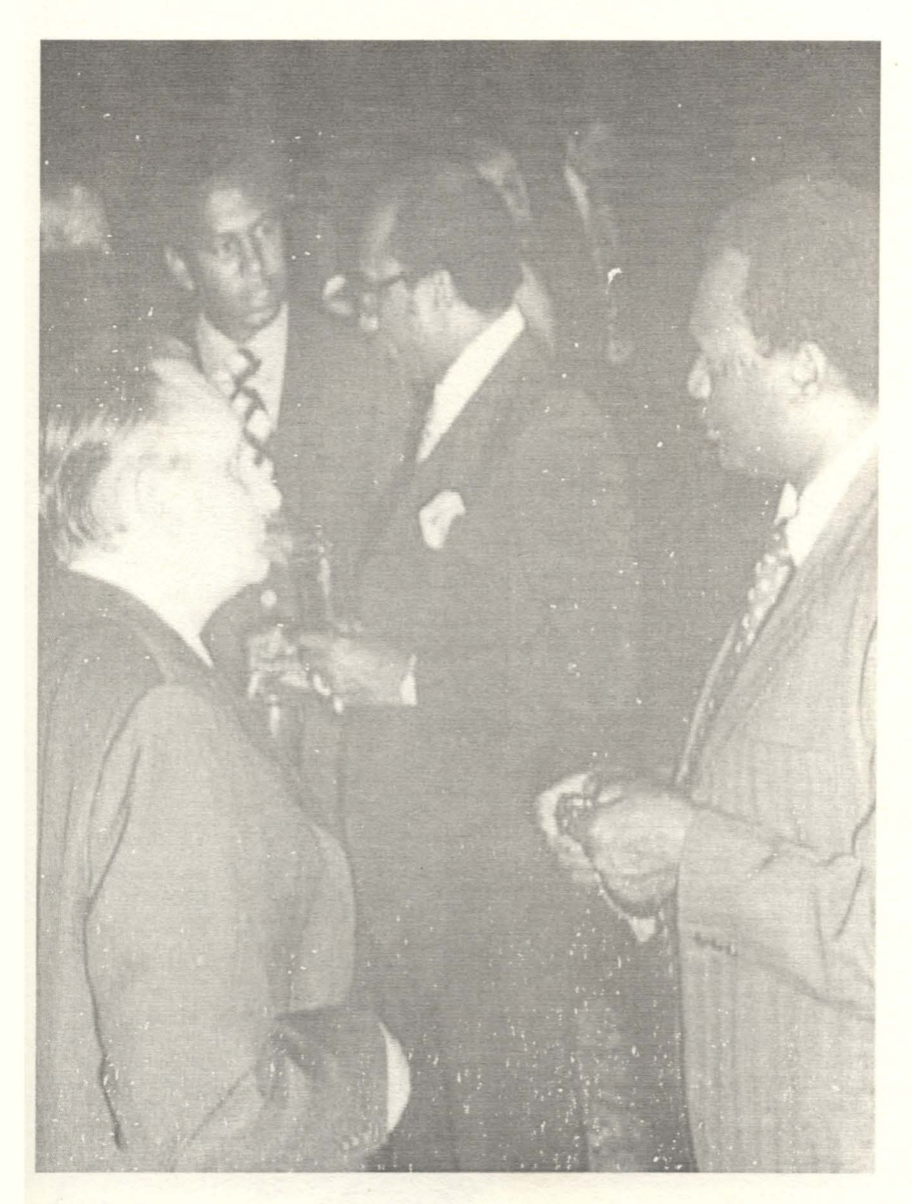
المؤلف مع وزير الخارجية الإيطالي ألدو مورو في مقر وزارة الخارجية الايطاليه بروما



المؤلف مع المستشار الألماني ويلي برانت وعدنان الباجهجي مستشار سمو الشيخ
زايد بن نهيان للشئون الخارجية



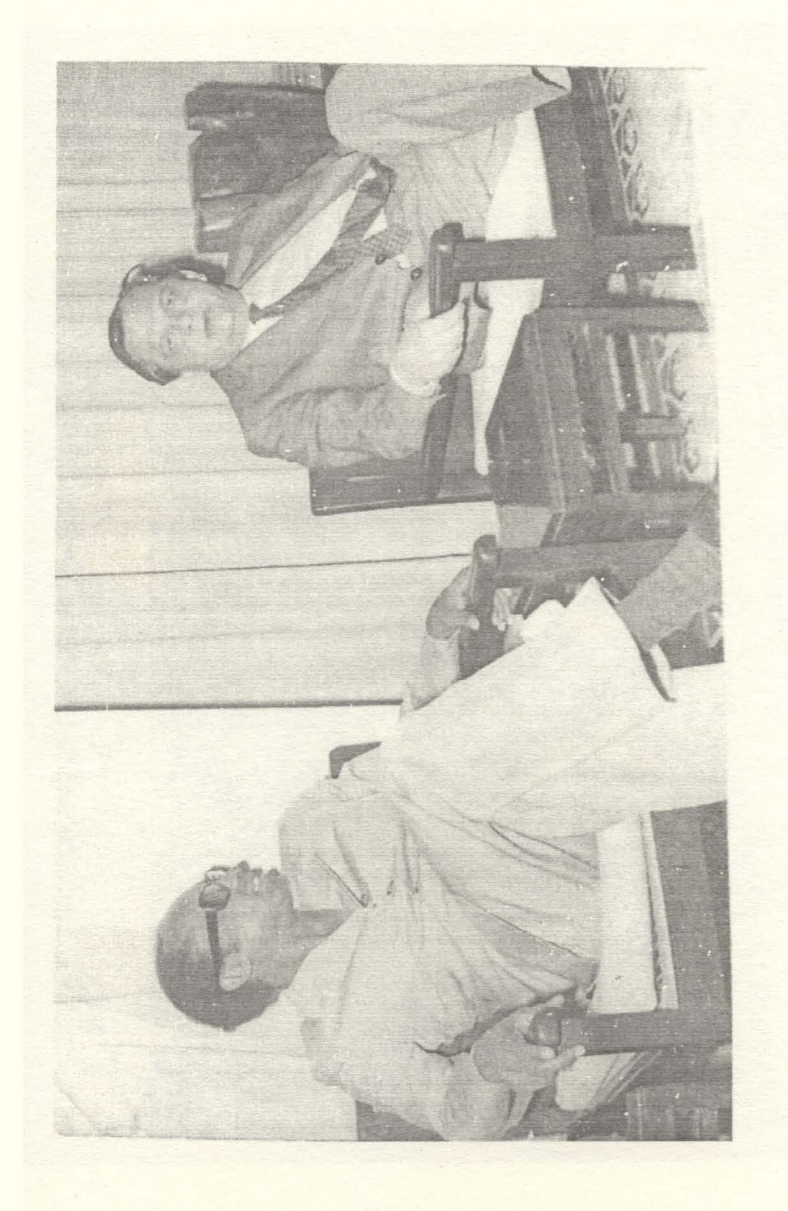
عدنان الباجهجي مستشار الشيخ زايد لشؤون الخارجية، المؤلف وإلى يساره مستشار وزير خارجية السودان جمال محمد أحمد
في الجولة الأوروبية لشرح تداعيات ارتفاع أسعار النفط



وزير التعاون الألماني أيقون بار في دار السفارة الألمانية بالخرطوم وإلى جانبه وزير مالية السودان إبراهيم منعم منصور وإلى جانبه المؤلف وسفير السودان في ألمانيا الراحل عصام حسن



الرئيس الفرنسي جسكار ديستق في حفل عشاء علي شرف الرئيس نميري بقصر الإليزيه



وزير خارجية النرويج فريد لند خلال زيارته للسودان مع المؤلف في مكتبه بوزارة الخارجية



المؤلف مع المستشار النمساوي برونو كرايسكي
خلال زيارة أول وزير خارجية سوداني للنمسا



المؤلف في لقاء مع البابا جون بول السادس في الفاتيكان لتنويره عن اتفاقية السلام
(أديس أبابا 1982)

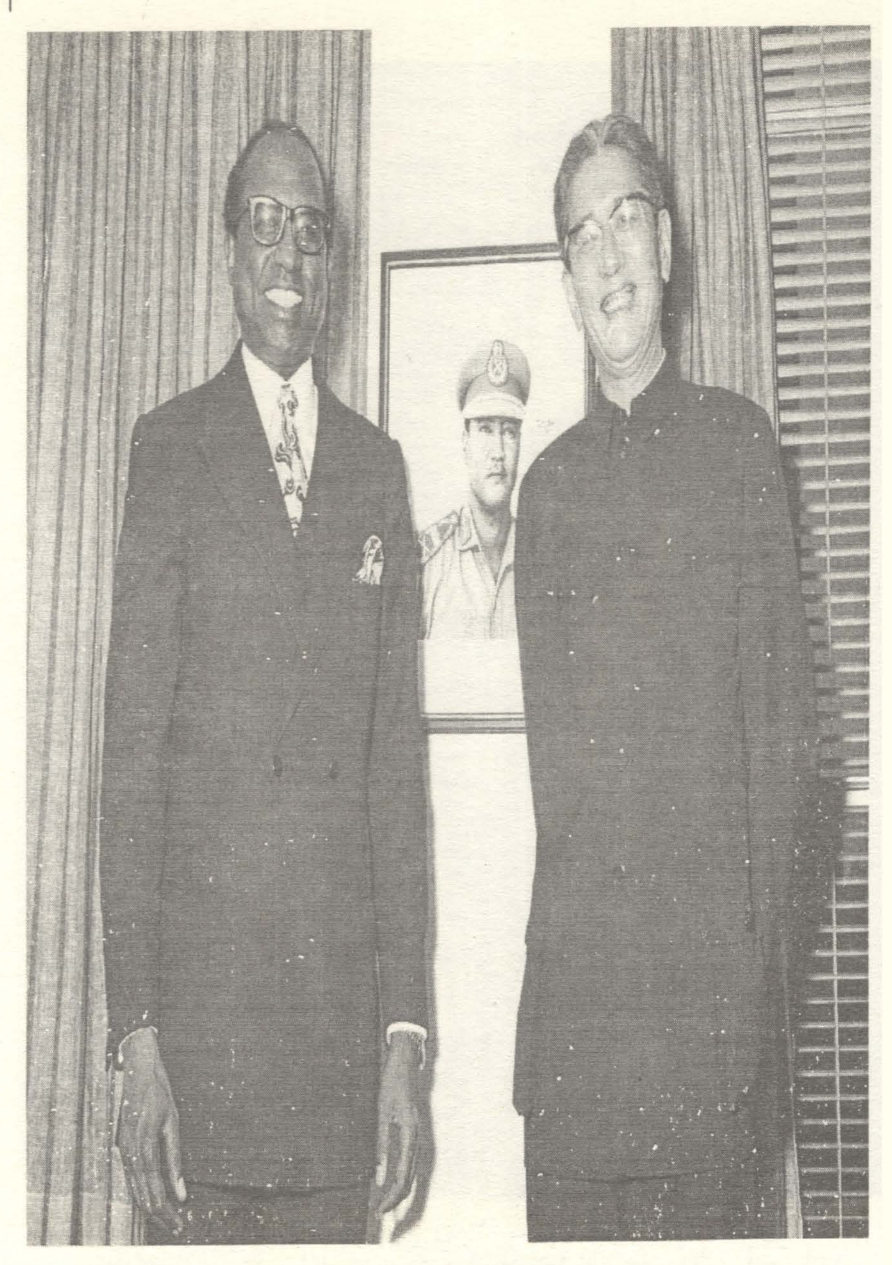


المؤلف وخلفه وزير خارجية زامبيا خلال لقاء البابا جون بول الثاني
للوفد الرئاسي الأفريقي

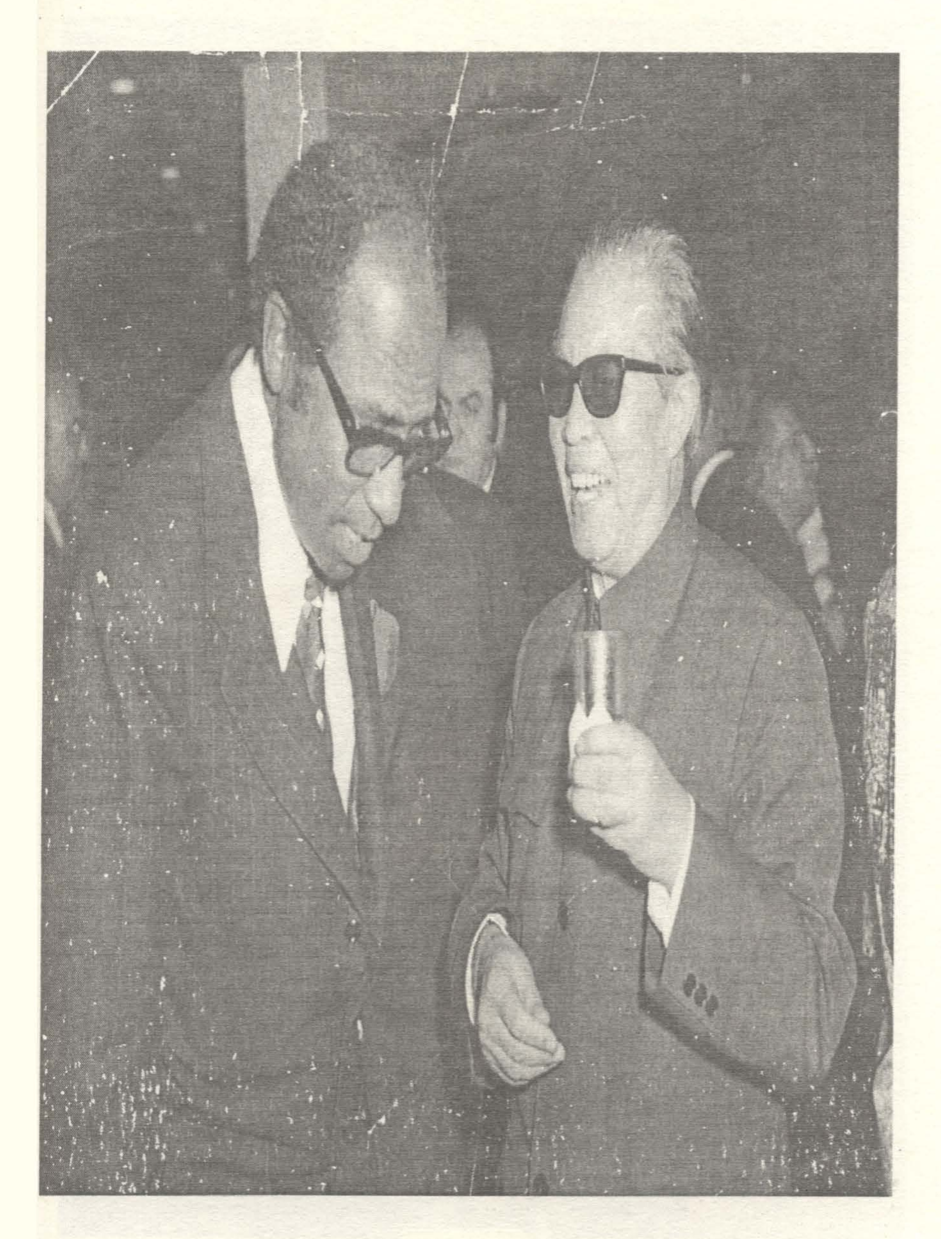
الدبلوماسية في النطاق الآسيوي ودول الإقيانوس



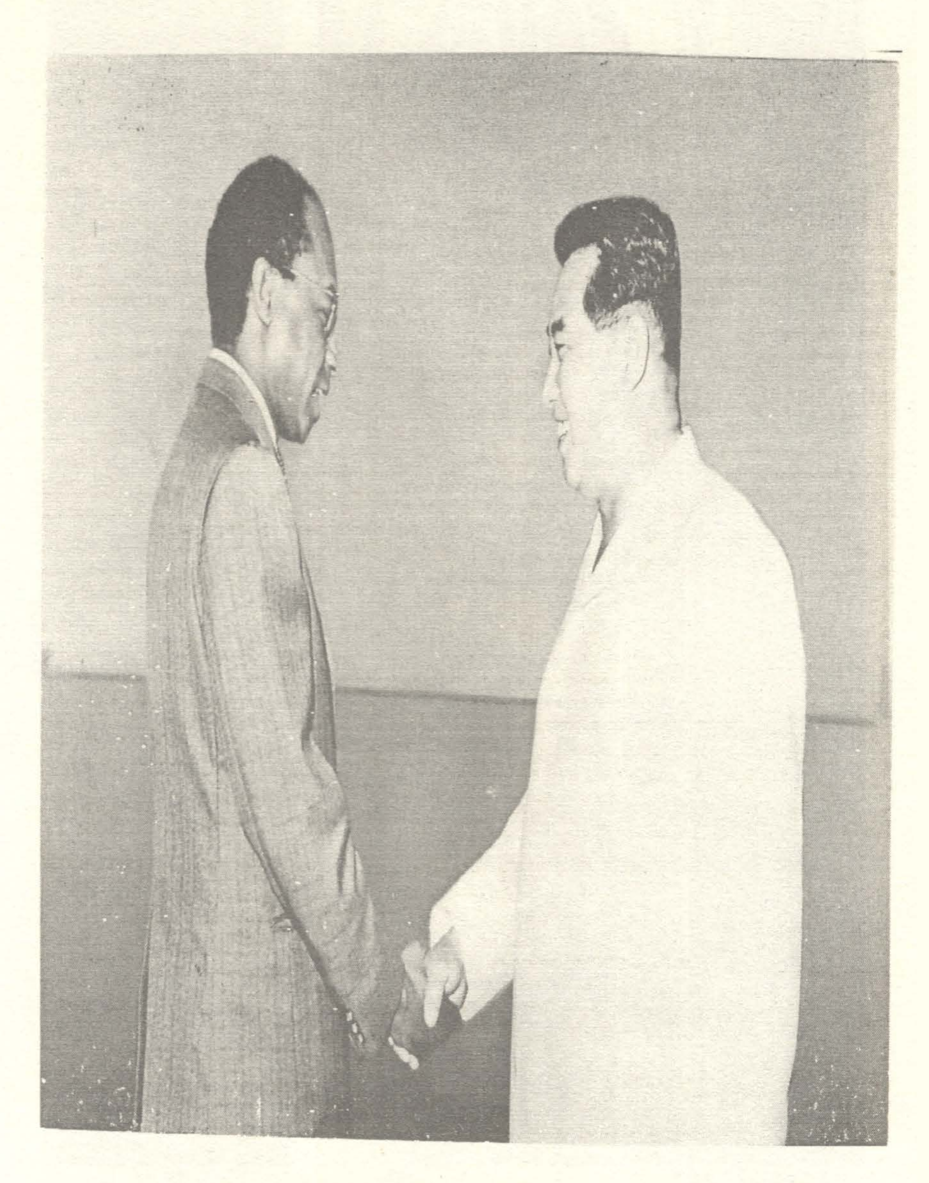
المؤلف مع رئيس وزراء الصين شوين لاي في بكين



المؤلف مع وزير الخارجية الصيني شاو قوان هوا في زيارة لمقر البعثة السودانية بالأمم المتحدة



المؤلف مع وزير خارجية الصين هوانق هوا خلال جلسات مجلس الأمن بأديس أبابا



مع كيم إل سونغ أول رئيس لكوريا الشمالية خلال زيارة المؤلف لبيونغ يانغ



المؤلف مع شاه إيران في خلال زيارة بطهران



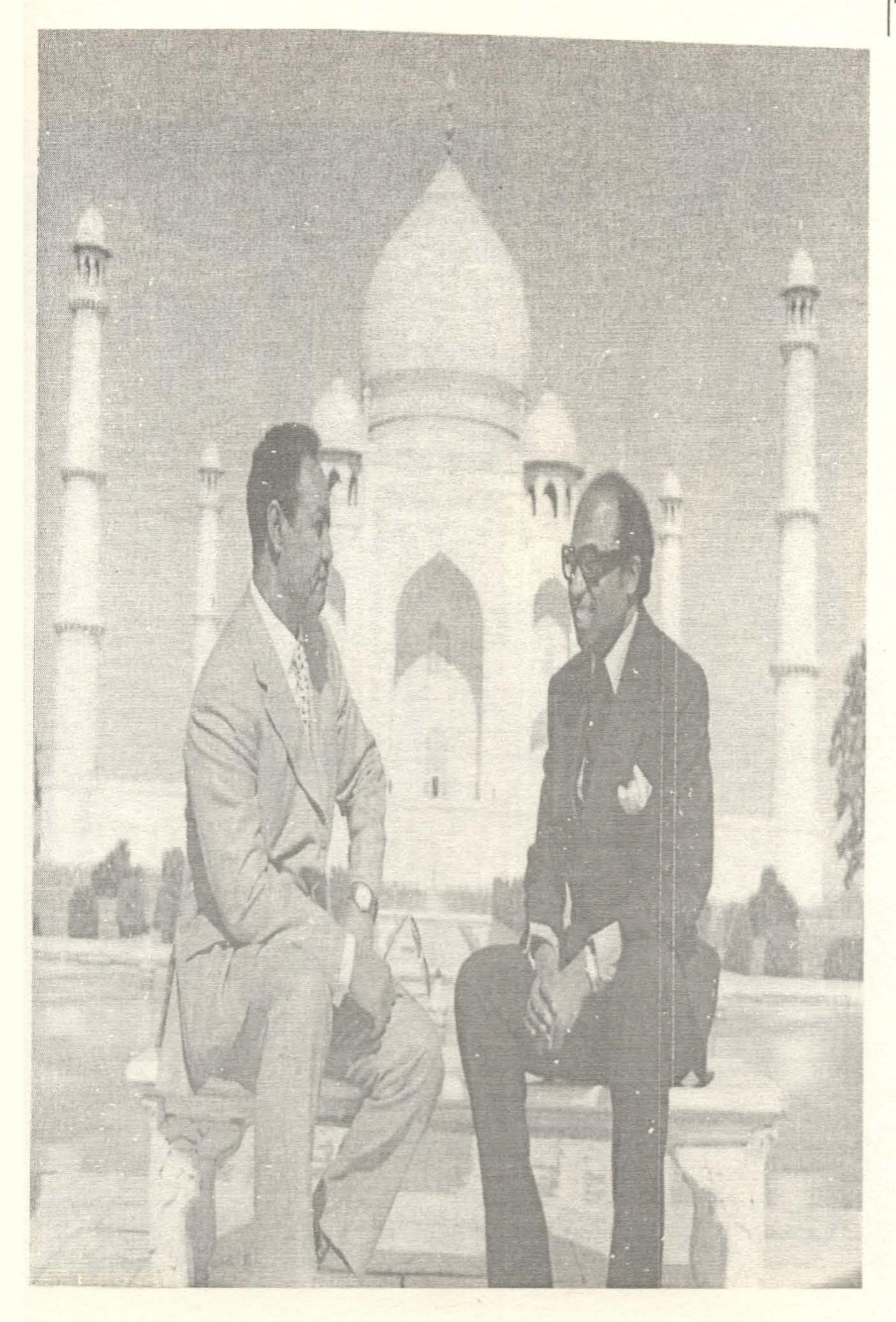
المؤلف مع شاه إيران



مع دون ويلسي وزير خارجية استراليا أثناء زيارة المؤلف لاستراليا



المؤلف مع أول رئيس لجمهورية غيانا فوربيس بيرنهام في مقر الرئاسة بجورج تاون
حيث انعقد أول مؤتمر لدول عدم الإنحياز في أمريكا الجنوبية



المؤلف مع الرئيس نميري أمام قصر تاج محل في الهند خلال زيارة الرئيس للهند

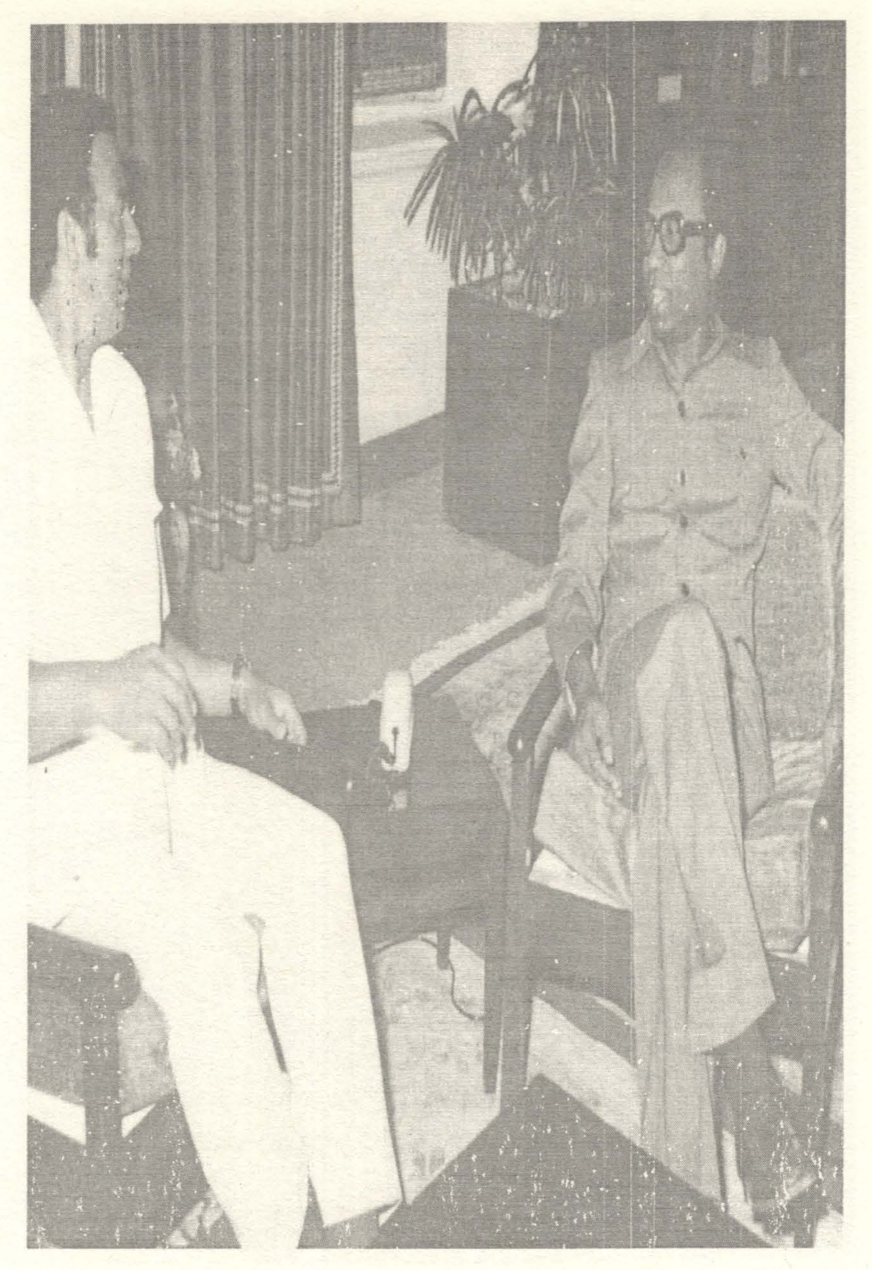
في الولايات المتحدة



المؤلف مع وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز



المؤلف مع هنري كسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس نيكسون

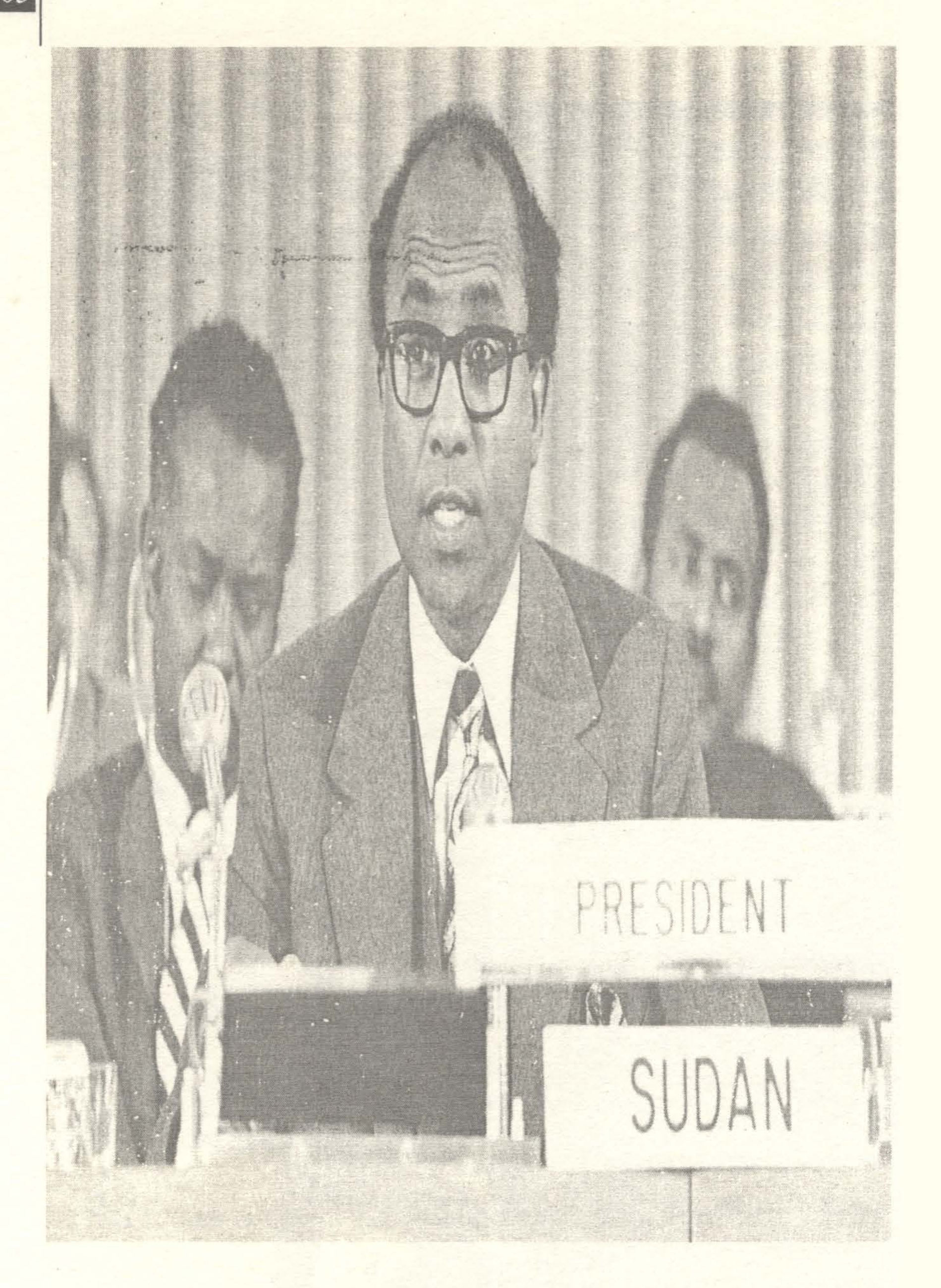


أندرو يونق ممثل أمريكا في الأمم المتحدة خلال ولاية الرئيس كارتر في زيارة للمؤلف بمكتبه بالخرطوم

في مجلس الأمن



المؤلف مع أعضاء مجلس الأمن أثناء عضوية السودان بالمجلس



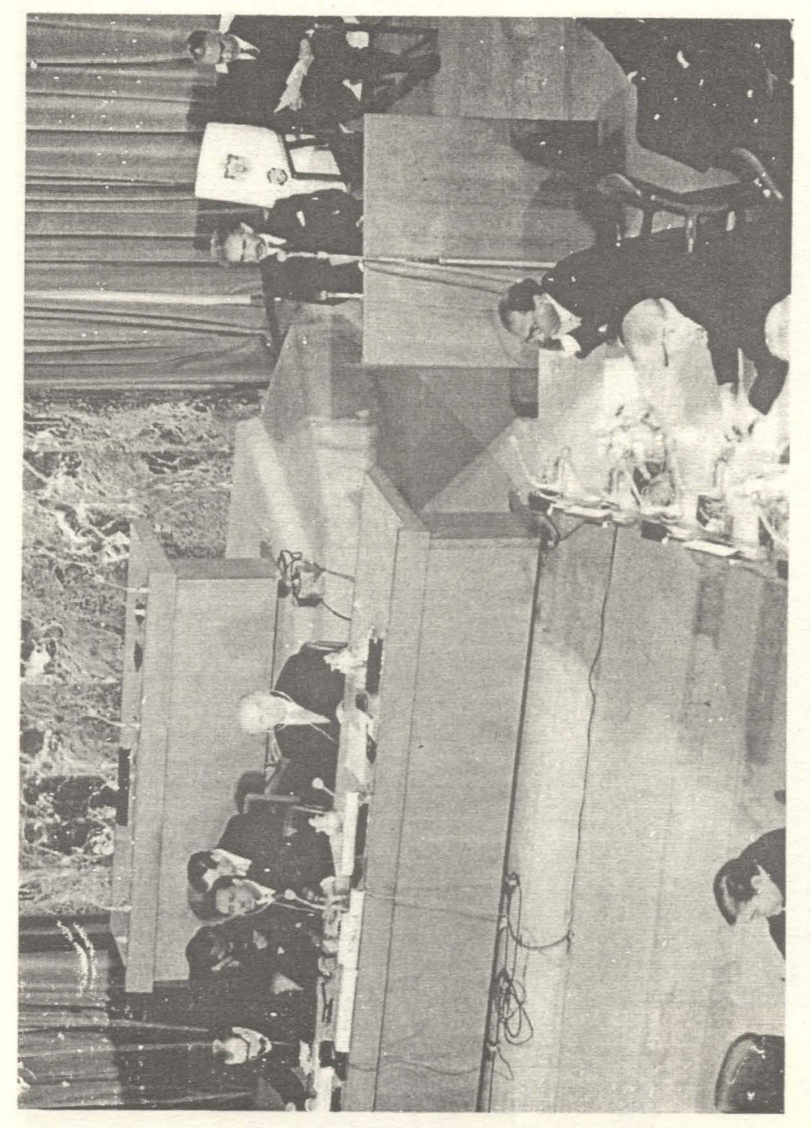
المؤلف يترأس اجتماع مجلس الأمن الدولي وخلفه الدبلوماسيان
الطاهر مصطفى على اليسار وصلاح أحمد إبراهيم على اليمين



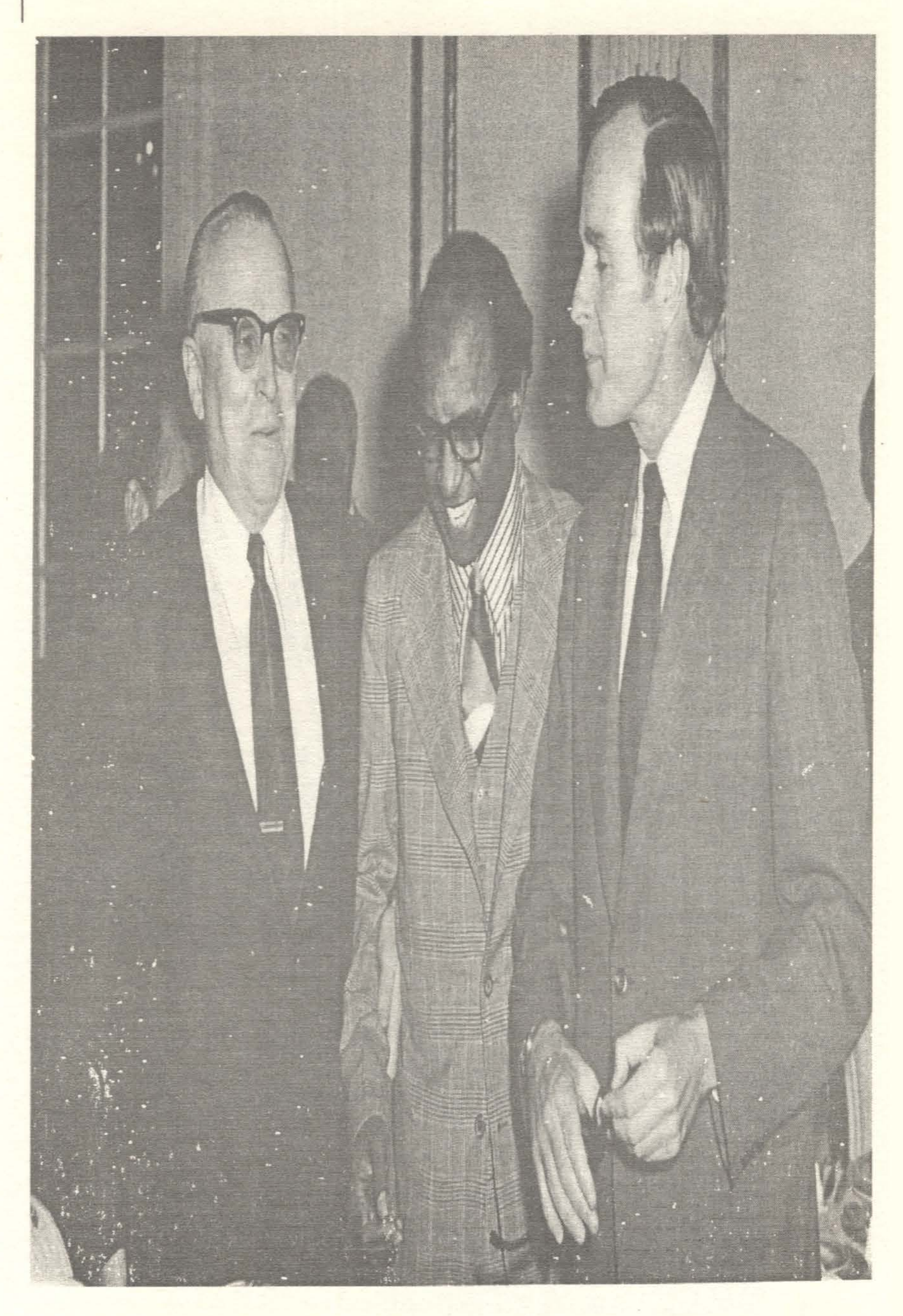
المؤلف أثناء اجتماع المجلس، وعن يمينه الراحل رحمة الله عبد الله سفير السودان بالأمم المتحدة وكورت فالدهايم الأمين العام للمنظمة



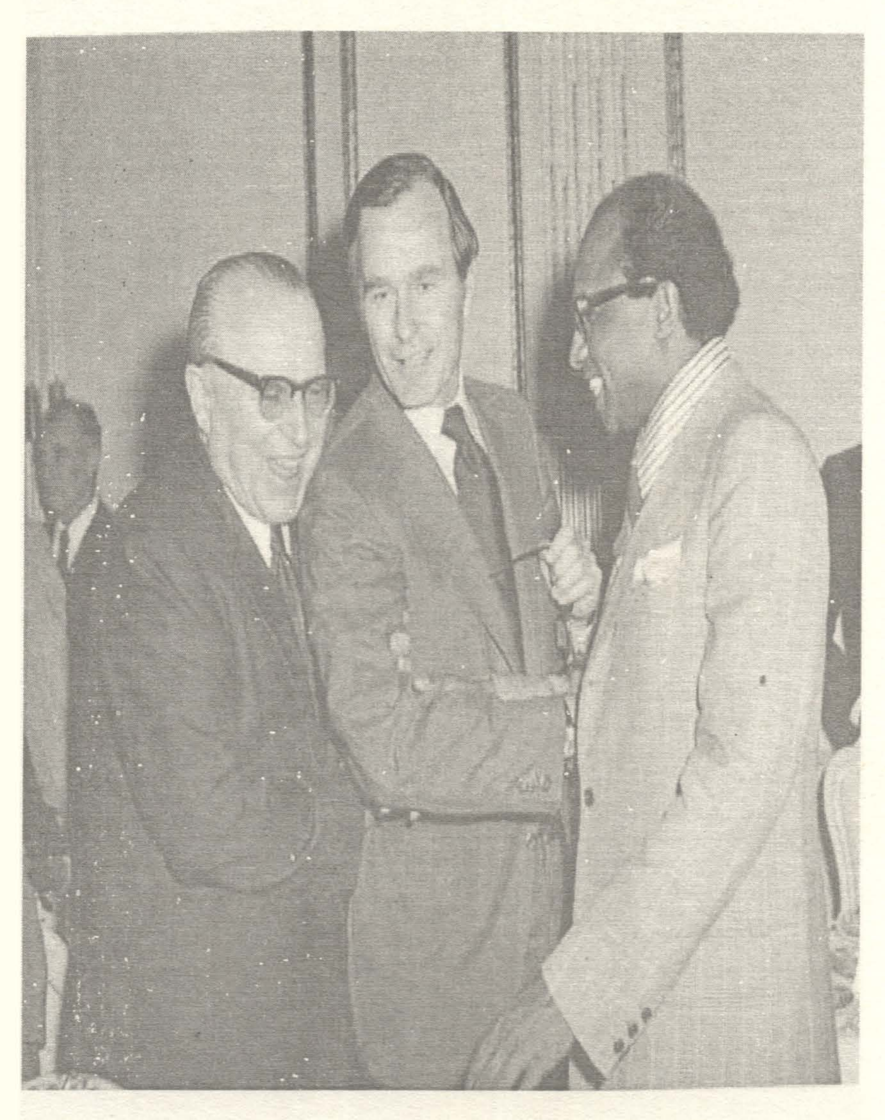
المؤلف وأمامه الأمين العام للأمم المتحدة يصافح ديالو تيلي الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أثناء عضوية السودان في مجلس الأمن



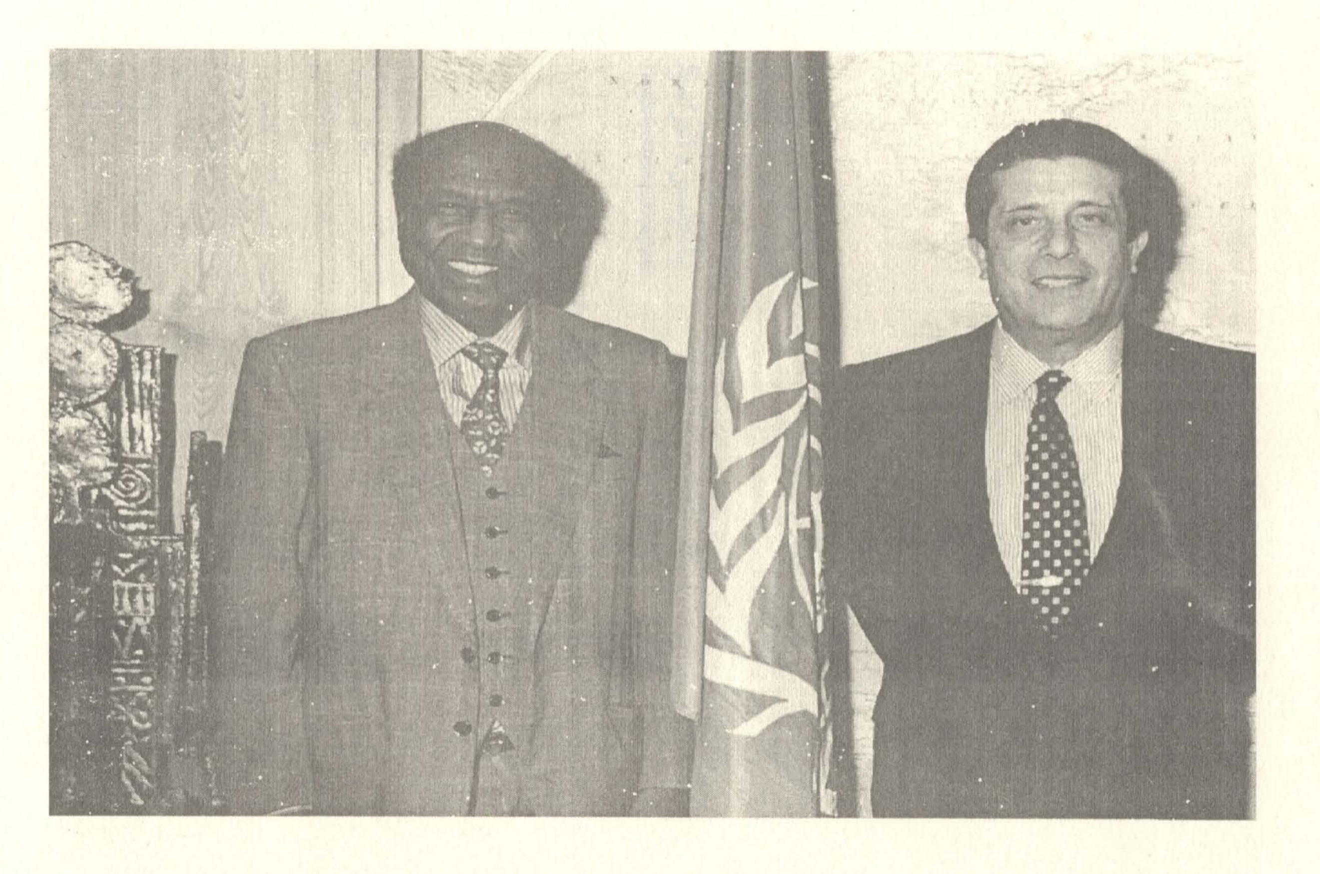
الإمبراطور هيلاسلاسي يخاطب مجلس الأمن بأديس أبابا



المؤلف مع جورج بوش سفير الولايات المتحدة بالأمم المتحدة وجاكوب مالك سفير الاتحاد السوفيتي بالمنظمة لإزالة التوتر بينهما إزاء ملاسنة دارت في المجلس



المؤلف مع جورج بوش سفير الولايات المتحدة بالأمم المتحدة وجاكوب مالك سفير الاتحاد السوفيتي بالمنظمة بعد زوال التوتر



المؤلف مع مدير عام اليونسكو فيدريكو مايور خلال أداء المؤلف لمهمته في صنع السلام بالسودان


مسطورات
MUSTORAT
MUSTORAT
مسطورات


مسطورات
MUSTORAT


مسطورات
MUSTORAT


مسطورات
MUSTORAT

الوثائق الملحقة

بالجزء الرابع

THE SECRETARY OF STATE
WASHINGTON

7205723

March 30, 1972

Dear Mr. Minister:

COPIES TO:
AF
IO
INR
S/PRS
S/R
AID
RF

I was pleased to meet the new Head of the Sudanese Interests Section, Mr. Abdulaziz Alnasry Hamza, in my office on March 22 and to receive your letter of March 9 which he presented to me.

I know the chief of our Interests Section in Khartoum has conveyed to you the United States Government's gratification at the negotiation of the Addis accord ending the southern conflict which has so tragically divided Sudan for a number of years. We hope the accord will be quickly and successfully implemented.

The task of resettlement and rehabilitation of southern Sudanese now confronting your Government is a formidable one. To assist in meeting this challenge, the United States Government is prepared to respond to requests for food assistance from U.S. voluntary agencies and the World Food Program. We are also prepared to consider assistance for other humanitarian projects proposed to us by voluntary agencies or by the United Nations High Commissioner for Refugees.

Please be assured that this Government and the American people have great sympathy for the Sudan in this difficult time, and will do what they can to be helpful.

Sincerely,

William P. Rogers

His Excellency
Dr. Mansour Khalid,
Minister of Foreign Affairs of the
Democratic Republic of the Sudan,
Khartoum.

الملحق 1: رسالة من وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز لوزير الخارجية السوداني حول استقبال الوزير للقائم بالأعمال السوداني في واشنطن بعد عودة العلاقات

THE DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE SUDAN

Teleg. Address :
Palace, Khartoum.

PEOPLE'S PALACE,
KHARTOUM,
SUDAN.

2nd June, 1973

My dear President

Though aware of your preoccupation abroad and at home, I feel there are a few things that concern our two countries, which need discussing. I am happy to note that the cooperation between our two Governments for the mutual good of our two people is progressing satisfactorily. But to further enhance this cooperation, an occasional exchange of views can be most profitable.

My Foreign Minister Dr. Mansour Khalid will transmit to you what is on my mind regarding problems of concern to both of us as well as questions relating to Sudanese-American association in fields benefitial to our two countries. I shall be grateful if you could afford him some of your time.

Please accept, Mr. President, the assurances of my highest consideration.

GAAFAR MOHAMED NIMEIRI
PRESIDENT OF THE DEMOCRATIC REPUBLIC
OF THE SUDAN

الملحق 2: الرسائل المتبادلة بين الرئيس نكسون والرئيس نميري

7119185

THE WHITE HOUSE

WASHINGTON

December 9, 1971

Dear Mr. President:

I am deeply gratified by your invitation to Assistant Secretary of State Newsom to visit Sudan to discuss with you improving relations between our countries.

As you know, I have been making a major effort to expand the dialogue between the United States and other nations in order to promote the reconciliation of differences between governments and the achievement of enduring peace. My planned visits to Peking and Moscow are a part of this effort and so are a number of our other foreign policy initiatives.

Mr. Newsom's visit to Sudan is undertaken in this same spirit. Your invitation to him is particularly welcome because of the special relationship of Sudan to two great regions of the world, Africa and the Middle East. I have asked Mr. Newsom to convey to you my warmest personal regards and the assurances of my own interest in the steps you have taken toward normalizing relations between our countries.

Sincerely,

Richard Nixon

His Excellency
Jaafar Nimeri
President of the Democratic Republic of the Sudan
Khartoum



7320286

SECRET - EXDIS

DEPARTMENT OF STATE
Washington, D.C.

MEMORANDUM OF CONVERSATION

Date: Tuesday, October 16, 1973
Time: 3:00 pm to 3:40 pm
Place: The Secretary's Office

Participants

Sudan	U.S.
His Excellency, Mansur Khalid, Minister of Foreign Affairs	The Secretary
His Excellency, Abdel Aziz Al Nasri Hamza, Sudanese Ambassador	David D. Newsom, Assistant Secretary for African Affairs
	James J. Blake, Director for North African Affairs

Subjects: Middle East; US-Sudanese Bilateral Relations

Khalid: Mr. Secretary, I want to congratulate you most sincerely on the award of the Nobel Prize. I hope that you will now be able to transfer your efforts to the Middle East.

Kissinger: Thank you very much Mr. Minister. I heard of the award when I was attending a meeting at the White House on the Middle East. I had no idea I would get the award. Someone passed me a piece of paper during the meeting and I could not have been more surprised, but I am gratified.

Middle East

Kissinger: The way I see the Middle East situation is in two stages: first there has to be a cease fire and then negotiations leading to a just and lasting peace.

SECRET - EXDIS - GDS

AF/N: JJ Blake

ملحق 3: محضر الاجتماع بين وزير خارجية السودان وهنري كسنجر مستشار الأمن القومي للرئيس نيكسون

I mean a decent peace for all people in the area. I put the cease fire first because as long as the fighting continues there is always a risk that one or the other side is going to commit an irrational act, such as bombing civilian targets. There is also a risk that the longer the fighting goes on other nations will be drawn in. The first job is to get the fighting stopped.

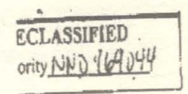
Khalid: I agree, but the problem is that after the fighting stopped in 1967 nothing followed as far as the Arabs were concerned.

Kissinger: The Arabs have to understand that the present situation is very different from that which existed in 1967. The Arabs have already achieved 90% of their objectives by restoring their dignity and by proving that no country can be militarily supreme in the Middle East. Another thing: the United States is much more active now in the interest of peace than was the case in the past. I think the Israelis must also have learned some lessons from the fighting during the past eleven days. Another thing the Arabs should know is that the longer the war lasts the greater the risk that the United States will be drawn further into it for reasons not related to the Middle East itself. The Middle East would get lost in the larger problem. I wish the Arabs would understand this and recognize how much they have already accomplished. But if they think they can establish a peace based on Sadat's peace proposals which he made today they are wrong. Those proposals are totally unacceptable to Israel which would rather pursue the war than accept them. What we have to do is get a cease fire arranged quickly. Security Council Resolution 242 must be reaffirmed, including its withdrawal provisions, and the US must play an active role in bringing the parties together.

Khalid: I agree that the war should be ended soon. I think a basis for settlement could be withdrawal to the pre-1967 lines, with some minor territorial rectification; there should also be an affirmation that territory acquired by force is illegal and unacceptable.

Kissinger: If a cease fire is arranged and negotiations begin it will take some months for progress to be made. During the negotiating process everybody, including the

SECRET



Arabs, is going to have to be patient. The Arabs have nothing to lose by such a negotiation.

Khalid: The Egyptians are displaying remarkable patience. For example, they are not bombing Israeli cities.

Kissinger: I agree. I have been very impressed by the sophisticated character of Egyptian actions. The problem though is that the longer the war lasts no one can be certain that such restraint will continue. Another problem is the Arab and Israeli temperments. The Arabs are the romantics - they see things in a dramatic way, the Israelis are dogmatic. One thing the Israelis now know is that the Arabs can no longer be held in contempt. As far as negotiations would be concerned, no one should expect any absolute guarantees to result from them. The parties have to have a clear understanding of each other's position as well as their own. The public position must be one that permits them to shift their negotiating positions without humiliation. I believe the objective conditions now exist for a speedy cease fire and negotiations. We have a chance now that should not be missed. This reminds me of a story that perhaps you already know. It is the story of a scorpion who wanted to cross the Nile on the back of a camel. The camel told the scorpion that he wouldn't take him since he was sure that the scorpion would sting him. The scorpion assured the camel that he would not and the camel agreed to let the scorpion get on his back. Half way across the Nile the scorpion stung the camel. "What did you do that for?" asked the camel. The scorpion replied "You forget - this is the Middle East".

Khalid: I think you ought to know the President's statement yesterday on the Middle East problem and his reference to 1956 were very upsetting to the Arabs.

Kissinger: Look. I want to tell you the President made his statement in the context of the very active diplomacy we have been carrying out with all parties involved in the Middle East problem. I can tell you that our objective is to bring about an end to the present hostilities and

SECRET

to do it in such a way that the Arabs will feel after the war that the United States can be trusted and has no desire to humiliate them. We have no interest in humiliating the Arabs. We want to be trusted and we want to be even-handed. This doesn't mean that the US will be "pro-Arab". What it does mean is that you will see that we are in fact even-handed. But the Arabs are going to have to show some restraint. This war is temporary.

It is going to end and we are still going to have to find a solution to the Middle East problem. We are going to have to find a groundwork on which we can build a permanent peace. We have no interest in military bases, we want peace. We have no desire for a confrontation with the Arabs. We want peace in the Middle East and peaceful relations with the Arabs.

Khalid: Perhaps the Arabs are reading too much into the public US statements.

Kissinger: I hope the Arabs understand the pressures on this government at this time, and on me personally, from all quarters.

Khalid: We must not miss this chance for peace.

Kissinger: I agree. Look. There are three possible outcomes of the present fighting: one side could win overwhelmingly. This would make negotiations impossible. A US-Soviet confrontation could result from the fighting. This would mean that the problem of the Middle East would become secondary. Both parties could fight to exhaustion. This would mean that the battle lines between them would be the final settlement. What the Arabs have to understand is that none of these results would be any good from their point of view. They have already achieved 90% of their objectives.

Khalid: The longer the war continues the greater the risk that other countries will come in. I think the Russians are playing with the Middle East problem, but within the limits of propriety.

Kissinger: I think they are on the outer limits of propriety. I hope you understand I am speaking to you

SECRET

in complete confidence and that it is just within this room.

<u>Khalid</u>: Of course.

<u>Kissinger</u>: I have had some trouble with this in talking with European Foreign Ministers. The next day everything is in the newspapers.

<u>Khalid</u>: No, no. It is just between us.

<u>Kissinger</u>: You can tell your Egyptian colleagues of course what I have told you.

<u>Newsom</u>: Are the Egyptians interested in peace?

<u>Khalid</u>: I think so.

<u>Kissinger</u>: Tell the Egyptians what I told you. This is an historic opportunity. The Arabs have achieved 90% of their objectives. The trick is to know when to clinch one's gain in a war in terms of what can be consolidated politically.

<u>Khalid</u>: I agree. Arab humiliation is certainly gone, and Israel must have learned the limits of military action. The Syrians and Egyptians want only the recovery of their lost territories. There is no question of driving Israel into the sea.

<u>Kissinger</u>: Another thing. I do not want to tie myself now to a specific outcome of a negotiation following a cease fire. The first thing is the cease fire, then the negotiations - we see how they are going. Another thing is the United States should not be the only party to a negotiation. The objective conditions for a settlement now exist. The best thing to do would be to keep things in balance as they are right now and get started toward peace.

<u>Bilateral Relations - US-Sudanese Relations</u>

<u>Khalid</u>: Relations between Sudan and the United States are very good. We really have no problems.

<u>Kissinger</u>: Good.

Khalid: There is one thing on which we are a little disappointed. It is security assistance which we talked to you about some months ago. You remember - when our Minister saw the President.

Kissinger: I remember. What's the matter?

Khalid: We haven't received everything...

Kissinger: But that was a White House commitment. What happened?

Blake: When Minister Abdallah saw the President he asked for certain things which have been delivered. He was also interested in airport security measures. We offered to provide assistance in that area to Sudan by sending experts out from FAA.

Kissinger: Did we give FAA a deadline?

Blake: The Sudanese only accepted our offer about two or so weeks ago. FAA is now putting together a program for Sudan and is prepared to send a couple of experts out.

Kissinger: Let me know if you have any trouble. Tell FAA that we want this matter taken care of promptly.

Khalid: Mr. Secretary, I appreciate all the time you have given me. I know you have a lot of people who want to see you. I am glad we had a chance to talk.

Kissinger: So am I. I want to repeat what I said about this being the chance to work out something that will last in the Middle East, and that something can be worked out with a cease fire.

Khalid: I understand.

COPIES TO:

S
AF

AF/N:JJBlake:rjp Clearance: AF:DDNewsom

SECRET